حَاشِيَةُ جَامِعِ الفَوَائِدِ

للأستاذ ملا حسن بن أحمد الديرزبيني الشافعي

على حلّ المعاقد

بشرح متن قواعد الإعراب

للشيخ أحمد بن محمد الزيلي

اعتنى به
[illegible]حمد هادي الشمرخي المارديني



مكتبة سيدا
للطباعة والنشر والتوزيع
ديار بكر - تركيا

حاشية جامع الفوائد

للأستاذ ملا حسن بن أحمد الديرزبيني الشافعي

على حل المعاقد

بشرح متن قواعد الإعراب

للشيخ أحمد بن محمد الزيلي

اعتنى به

محمد هادي الشمرخي المارديني

مكتبة سيدا
للطباعة والنشر والتوزيع
ديار بكر - تركيا

هذا الكتاب المفيد هدية من اخي
الكريم معاذ كوناي الكردي الوانلي الي
٢٥ صفر ١٤٤١
الكردي ١٤١٥
رجب چليك

حاشية جامع الفوائد
على حل المعاقد

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حياة المؤلف

وُلد المؤلف الأستاذ ملّا حسن بن ملا أحمد بن ملا عبد الله بن ملا علي (رحمهم الله) سنة ١٨٨٨ ميلادية بقرية شفستان لبلدة مازيداغي من ملحقات محافظة ماردين.

وكان من قوانين الدولة العثمانية آنذاك إذا كان يحمل أحد الطلاب وثيقة الإجازة (شهادة التخرج) بعد إكمال دراسته الدينية لسبع سنوات يُعفى من الخدمة العسكرية.

وكان للأستاذ أحمد أبي المؤلف خمس أولاد ذكور كلهم درسوا العلوم الدينية.

ختم الأستاذ ملا حسن القرآن الكريم والمولد النبوي ونوبهار وهو في الرابعة عشرة من عمره، ثم بدأ دراسته في آلتوخر من قرى ديار بكر عند الشيخ محمد نية الله ابن الشيخ قاسم إلى أن أكمل دراسته الدينية عنده وحصل على الشهادة العلمية (الإجازة).

وبعد ذلك رأى أستاذه أن يبعثه كإمام لقرية تعويك لبلدة دريك لأداء الخدمة الدينية. وبعد أن أمضى عدة سنوات في تعويك انتقل الأستاذ إلى ديار بكر واشتغل هناك بالتجارة لمدة أربع سنوات ثم شاء القدر أن يعود كإمام لقرية لكوسي من قرى مازيداغي ليتابع واجبه الديني.

وبعد أن أمضى سنة في لكوسي رجع الأستاذ ملا حسن إلى بلدة دريك

حيث تفرّغ للوعظ والإفتاء لفترة امتدّت اثنتي عشرة سنة.

وقد توفّي الأستاذ في دريك سنة ١٩٦٣ ميلادية ودفن هناك.

هذا ما تلقيته أنا محمد هادي صاحب «مكتبة سيدا» من نجله العزيز الأستاذ فخر الدين في منزله في ديار بكر.

اللّهمّ ثبتنا وإخواننا المسلمين على صراطك المستقيم، آمين ألف آمين.

محمد هادي
الشمرخي المارديني
15- 3- 2010

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ(١) لِلَّهِ(٢) الذي رفع(٣) أسماء(٤) العلماء بفعل الخشية(٥) في

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله كما ينبغي لجلال ذاته * متضاعفاً عدد مقتضيات صفاته * والصلاة والسلام على سيد البشر محمد وكل عبد مصطفى من مخلوقاته * وعلى آله وأصحابه خير آل وصحب أعلام الدين وهداته * وبعد فلما رأيت حل معاقد قواعد الإعراب كثير النفع مرغوباً لدى الأساتذة والطلاب * وهو مع ذلك مشحون بالآيات القرآنية * ومستشهد فيه بكثير من الشواهد الشعرية * وترى الدارس له متشوقاً لتفسير الآيات والإعراب * كأنه أحاط علماً بالكتاب العزيز سوى ما في الكتاب لا يقنع من المدرس إلا بالإعراب والتفسير * مع أنهما في الأكثر بدون مراجعة أو ممارسة أمر خطير * دعاني إلى نقل معاني الآيات وإعراب أكثرها من كتب التفسير * ومعاني الأشعار وإعرابها من مواضع مع التنقيح والتحرير * ضاماً إليه بعض الفوائد وحل بعض المواضع المشكلة من الكتاب * طاوياً كشح المقال عن طرفي الاقتصاد والإيجاز والإطناب * آملاً ممن اطلع فيه على خلل أن يزيله أو خطأ أن يصلحه إذ البضاعة قليلة والفكر مشغول لأنه قد استوى الماء والخشبة راجياً من الله تعالى أن يوفقنا لإتمامه خالصاً لوجهه الكريم وأن ينجينا من عذابه الأليم * ويدخلنا مع إخواننا بفضله جنات النعيم * والله سبحانه أسأل التيسير * فهو نعم المولى ونعم النصير *

(١) **قوله: (الحمد)** هو الثناء على الجميل الاختياري من إنعام أو غيره والمدح: هو الثناء على الجميل مطلقاً اختيارياً أو لا تقول حمدت زيداً على عمله وكرمه ولا تقول: حمدته على حسنه بل مدحته. قال الفاضل العصام: وما وقع من الحمد على غير الاختياري كحمدت الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري. إما لاستقلال الذات فيه وإما باعتبار كونها مبادىء الأفعال الاختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز، أو لأن المحمود عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محموداً عليه تجوزاً والمحمود عليه حقيقة أمر آخر، انتهى.
والشكر مقابلة النعمة قولاً وعملاً واعتقاداً فهو أعم منهما من وجه لكون مورده اللسان وغيره وموردهما لا يكون إلا اللسان وأخص من وجه لكون متعلقهما النعمة وغيرها ومتعلقها لا يكون إلا النعمة. وأما المدح فلكونه على الجميل الاختياري وغيره بخلاف الحمد أعم منه مطلقاً.

(٢) **قوله: (لله)** هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد أصله إله من أَلَه يَأْلَه بالفتح فيهما إلاهة بكسر الهمزة أي عبد فهو فعال بمعنى مفعول كإمام بمعنى مؤتم به، لأنه تعالى مألوه، أي معبود أو تحير، لأن العقول تتحير في معرفته. قيل: هو في الأصل لكل معبود ثم غلب على المعبود بالحق حذفت الهمزة ثم عوض الألف واللام. ولذا قيل: يا الله بالقطع. وقيل: أدخلت عليه الألف واللام ثم حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرته في الكلام فلا يكونان عوضاً منها لاجتماعهما معها في قولهم: الإله وقطعها في النداء للزومها تفخيماً لهذا الاسم. ومن =

....

أراد الاستقصاء فليرجع إلى تفسير البيضاوي. واللام فيه إما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك. وعلى كل فأل في الحمد إما للعهد أو للاستغراق أو للجنس فالاحتمالات تسعة، والتفصيل في الباجوري على السلم وأصل التركيب: حمدت الله حمداً حذف الفعل مع فاعله وعدل إلى الاسمية للدلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتباراته أهمّ نظراً إلى كون المقام مقام الحمد وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته، ذكره السعد في شرح التلخيص والحمد يصح أن يكون مبنياً للفاعل، أي كل حامدية متعلق بالله وأن يكون مبنياً للمفعول، أي كل محمودية قائمة به تعالى، ذكره الفاضل العصام والجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى. ويصح أن تكون خبرية حين لفظاً ومعنى إذ الثناء يحصل بالإخبار بأن جميع أفراد الحمد لله تعالى.

(٣) **قوله: (الذي رفع)** من المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذي رفع في قوة الرافع ولم يعبر به مع ورود إطلاقه عليه تعالى إذ في التعبير بالموصول المستقل وصلته إبهام صريح ثم تفصيل وهو أوقع في النفوس وتقييد الموصول بالمستقل احتراز عن ألْ في الرافع فإنها موصولة إلا أنها غير مستقلة لكونها كالجزء من مدخولها، فالإبهام فيها غير صريح وأن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فتقتضي العبارة عليه الرفع للحمد مع أن المتبادر أن المراد من الحمد ما يشمل القديم وهو غير معلَّل هذا ويجاب عنه بأن المعلل في الحقيقة إنما هو إنشاء الثناء من خصوص لا مطلق الحمد ولا يخفى ما في رفع ونصب وخفض من التورية والإيهام وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريب إلى الفهم لكثرة استعماله فيه، وبعيد أي عنه فكان المعنى القريب ساتراً للمعنى البعيد وبه صارت التورية من المحسنات المعنوية فإنها إرائة المعنى المقصود تحت الستر كالصورة الحسنة فلو كان المعنيان متساويين في الفهم لم تكن تورية ويراد به المعنى البعيد اعتماداً على قرنية خفية إذ لو كانت واضحة لم تكن تورية لعدم الستر. والمعنى القريب في كلام الشارح هو الرفع الاصطلاحي والنصب والجر كذلك لكثرة استعمالها فيها. والبعيد هو المعنى اللغوي لها والمراد هو البعيد بقرنية كونه أنسب بمتعلق الحمد. وفي بعض الحواشي ما يخالف ما ذكرنا وما فيها وفي الأسماء والفعل والأعلام وذَمّ ومدحهم من براعة الاستهلال وهو كون الابتداء مناسباً للمقصود بأن يشتمل على الإشارة إلى ما سبق الكلام لأجله من برع الرجل إذا فاق على أقرانه في العلم أو غيره. والاستهلال هو أول صوت الصبي حين الولادة وأول المطر ثم استعمل لأول كل شيء وحينئذ فمعنى قولهم للابتداء المناسب للمقصود براعة اللاستهلال. استهلال بارع، أي أول ابتداء فائق على غيره من الابتداءات التي ليست مشعرة بالمقصود وتسمى هذه البراعة براعة المطلع أيضاً هي بخلاف براعة المطلب فإنها أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروعه في المقصودة وبخلاف براعة المقطع فإنها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام ولنختم على هذا القدر الكلام. فكأني به قد أدى إلى المسام.

(٤) **قوله: (أسماء)** الظاهر أنه مقحم لما ذكر ولا يناسبه الرفع اللغوي إلا أن يراد به ذات الشيء لكنه لم يشتهر بهذا المعنى. **قوله: (العلماء)** أي علماء الآخرة وهم العالمون بالله تعالى وبصفاته وأفعاله وسننه في خلقه وحكمته في ترتيب الآخرة على الدّنيا وبالطريق الموصل إليه العاملون المخلصون فيه.

(٥) **قوله: (بفعل الخشية)** أي بفعل مشتق من هذا اللفظ.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٦] [فَاطِر: ٢٨] ونوّر[٧] مصابيح معارفهم[٨] الكافية قلوب الطالبين نحوه[٩] وبارك فيهم[١٠] كما بارك في لا ولا[١١].

---

(٦) **قوله تعالى:** (﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فَاطِر: ٢٨]) إذ شرط الخشية معرفة المخشي منه والعلم بصفاته وأفعاله، فمن كان أعلم به كان أخشى منه ولذلك قال ﷺ: «إني أخشاكم لله وأتقاكم له». وتقديم المفعول لأن المقصود حصر الفاعلية ولو أخر انعكس الأمر وقرأ برفع الله ونصب العلماء على أن الخشية مستعار للتعظيم فإن المعظم يكون مهيباً، بيضاوي **(الإعراب)** **(أن)** حرف من الحروف المشبهة بالفعل ملغاة عن العمل بما الكافة فتدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على الاسمية **(يخشى)** مضارع مرفوع تقديراً **(الله)** مفعول **(من عباده)** ظرف مستقر حال من العلماء مقدم عليه **(والعلماء)** فاعل.

(٧) **قوله:** **(ونور)** عطف على رفع. قال في المصباح: ونار الشيء ينور نياراً بالكسر. أضاء ويتعدى بالهمزة والتضعيف.

(٨) **قوله:** **(بمصابيح معارفهم)** أي العلماء والمصابيح جمع مصباح وهو ما تستضيء به والمعارف جمع معرفة من عرفته أعرفه من باب ضرب عِرْفَةً بالكسر وعِرْفَاناً ومعرفةً علمته بحاسة من الحواس الخمس الظاهرة والفرق بينها وبين العلم اصطلاحي لاختلاف تعلقهما فإن المعرفة تتعلق بالمحسوسات الظاهرة والعلم يتعلق بالمعاني وقد يجيء كل منهما بمعنى الآخر. قال تعالى: ﴿مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المَائدة: ٨٣] أي علموا. وقال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفَال: ٦٠]، أي لا تعرفونهم الله يعرفهم. والإضافة من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي بمعارفهم الكائنة في الاهتداء بها كالمصابيح.

(٩) **قوله:** **(قلوب الطالبين نحوه)** أي القاصدين جهته، أي التقريب إليه بأنواع العبادات.

(١٠) **قوله:** **(وبارك فيهم)** كثر نفعهم العبادَ، أي انتفاعهم بهم والضمير المجرور للعلماء.

(١١) **قوله:** **(كما بارك في لا ولا)** صفة لمفعول مطلق محذوف، أي بارك فيهم مباركة مثل مباركته في الزيتونة المذكورة في تمثيل نور الله، أي هدايته بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أي صفته في قلب المؤمن وهو النور الذي يهتدى به ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ كصفة كوة في الجدار غير نافذة ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ سراج ضخم ﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ﴾ في قنديل من زجاج ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ مضيء ﴿يُوقَدُ﴾ المصباح ﴿مِن﴾ زيت ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، أي فيها، أي كثيرة النفع ﴿زَيْتُونَةٍ﴾ بدل من شجرة ﴿لَّا شَرْقِيَّةٍ﴾ فقط فلا تصيبها الشمس إذا غربت ﴿وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ فقط فلا تصيبها الشمس بالغداة إذا طلعت بل هي مصاحبة للشمس طول النهار فتكون شرقية وغربية فيكون زيتها أضوأ ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ لتلألئه ﴿وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النُّور: ٣٥]، أي هذا النور المشبه به نور متضاعف قد تناصر فيه المشكاة والزجاجة والمصباح والزيت انتهى ملخصاً من المدارك.

وهذا وإن كان مما لا يستدعيه المقام كل الاستدعاء إلا أن قصد التبرك ألجأنا إلى ذكرها مفسرة بالاستيفاء.

وأغنى(١٢) عن ضوء المصباح(١٣) واجدَ الإصباح(١٤) من شموس لطفه(١٥) المغني(١٦) اللبيب(١٧) والأذكياء(١٨) ونصب أعلام العلم(١٩) بنص ﴿فَسْئَلُوٓاْ(٢٠) أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] في الذروة العلياء(٢١) وذَمَّ الجاهلين في مدحهم(٢٢) بقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِى(٢٣) ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] في كلامه

---

(١٢) **قوله: (وأغنى)** عطف على نور أو على رفع فاعله ضمير عائد إلى الموصول.

(١٣) **قوله: ضوء المصباح)** كذا في النسخ المطبوعة والذي يظهر أن العبارة الصحيحة عن ضوء المصباح وعلى الأول فهو منصوب بنزع الخافض، أي عن ضوئه.

(١٤) **قوله: (واجد الإصباح)** هو مفعول لا غنى ولا صباح بكسر الهمزة في الأصل مصدر أصبح الرجل إذا دخل في الصباح وهو أول النهار سمي به الصبح على ما في بعض الحواشي وبفتحها جمع صبح جمع قلة.

(١٥) **قوله: (من شموس لطفه)** الظرف المستقر صفة الإصباح واللطف الرفق والإضافة أيضاً من إضافة المشبه به إلى المشبه.

(١٦) **قوله: (المغني)** صفة اللطف ولهذا نصب ما بعده بالمفعولية.

(١٧) **قوله: (اللبيب)** فعيل بمعنى فاعل من لبّ يلبّ من باب علم إذا صار ذا لب، أي عقل.

(١٨) **قوله: (الأزكياء)** بالزاي المعجمة جمع زكيّ من زكا الرجل يزكو إذا صلح على ما في النسخ المطبوعة لكن العطف يأباه فعلّه بالذال المعجمة من ذكِيَ الشخص يذكى من باب علم ومن باب علا لغة سَرُع فهمه.

(١٩) **قوله: (ونصب أعلام العلم)** نصب الشيء أقامه وبابه ضرب والأعلام جمع علم وهو الراية والذي يظهر أن الكلام على حذف المضاف، أي أهل العلم كما يقتضيه المقام، وهو كناية عن إعلاء قدرهم والله أعلم.

(٢٠) **قوله: (بنص فاسألوا اهـ)** اللفظ الدال في محل النطق يسمى نصاً إن أفاد معنى لا يحتمل غيره كزيد في جاءني زيد فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها ويسمى ظاهراً إن احتمل بدل المعنى الذي أفاده معنى مرجوحاً كالأسد في رأيت اليوم الأسد فإنه مفيد للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع بدله فيكون إضافة النص إلى جملة فاسألوا المراد بها اللفظ بيانية والظرف أعني بنص متعلق بنصب.

(٢١) **قوله: (في الذروة العلياء)** الظرف متعلق بنصب وذروة الشيء بكسر الذال وضمه أعلاه والعلياء. قال في المصباح: والعليا خلاف السفلى تضم العين فتقصر وتفتح فتمد وأصل العليا: كل مكان مشرف فتكون الصفة لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة.

(٢٢) **قوله: (في مذحهم)** ظرف لذم، أي في أثناء مدح العلماء.

(٢٣) **قوله: (بقوله تعالى: هل يستوي اهـ)** نفي لاستواء الفريقين باعتبار القوة العلمية بعد نفيها في أول الآية باعتبار القوة العلمية على وجه أبلغ لمزيد فضل العلم، بيضاوي. والظرف أعني بقوله متعلق بالمدح صلة له وتعلقه بذم بعيد.

الأعلى[٢٤] وخفض أساميهم[٢٥] في التعليم إيانا[٢٦] بقوله: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [البَقَرَة: ٦٧] في الدنيا والعقبى وأصلي[٢٧] على من انفرد بأعباء الرسالة[٢٨] في مصاقع الخطباء[٢٩] مع كثرتهم من حصى

---

(٢٤) **قوله: (في كلامه الأعلى)** من كل شيء وهو القرآن والظرف إما لغو متعلق بالمدح أو بالقول ظرف له أو مستقر صفة لأحدهما أو حال منه، والله أعلم.

(٢٥) **قوله: (وخفض أساميهم)** أي الجاهلين معطوف على ذم الخفض: الحط والإهانة. وفي أساميهم ما في أسماء العلماء فتذكر.

(٢٦) **قوله: (في التعليم إيانا)** مصدر معرف باللام عامل في المفعول به وهذا مع قلته جائز لأنه عند عمله مقدر بأن مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف عليه ينبغي أن لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين الشيء وبين المقدر به ذكره في الفوائد.

(٢٧) **قوله: (وأصلي اهـ)** هذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى ولهذا مع قصد التجدد صح عطفها على الجملة الاسمية على ما بين في موضعه واعلم أنه اختلف في معنى الصلاة. فذهب الجمهور إلى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لما سواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب إليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء، لأن الاستغفار من جملة الدعاء. وذهب ابن هشام إلى أنه أمر واحد، وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فبالنسبة لله الرحمة اهـ. والأحاديث في فضل الصلاة عليه ﷺ جمّة لا تنضبط وخصائصها لا تنحصر فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمات ومن ذلك ما جرب من تأثيرها في تنوير القلوب حتى قيل أنها تكفي عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه كما حكاه سيدي أحمد رزوق والشيخ السنوسي في شرح الصغرى. وأشار له الشيخ أبو العباس أحمد بن موسى اليمني لكن قال الشيخ الملوي المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في مجرد التنوير. أما الوصول إلى درجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهله واختصت من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة القلب اهـ. ذكره في شرح السلم مع مباحث أخر تركتها مخافة السآمة.

(٢٨) **قوله: (على من انفرد بأعباء الرسالة)** أي بحملها هي جمع عِبإ مهموزاً مثل الثقل وزناً ومعنى وحملت أعباء القوم بالكسر، أي أثقالهم من دين أو غيره، ذكره في المصباح والرسالة ما أمر الرسول بتبليغه وهو إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ الأحكام يكون له كتاب وشريعة والنبي أعم منه وهو إنسان كذلك من غير شرط أن يكون له كتاب وشريعة. ذكره الفاضل العصام، أي المنفرد من بين الرسل بحمل الأثقال الحاصلة بسبب تأدية الرسالة في زمان الخطباء البلغاء المعجز لهم عن إيراد معارضته بالحروف حتى مالوا بغياً وحسداً إلى المقارعة بالسيوف. وأما غيره من الرسل عليهم السلام فمنهم من أرسل في زمان كثرة السحر كموسى عليه السلام فكانت معجزاتهم مما يناسب ما كثر في زمانهم.

(٢٩) **قوله: في مصاقع الخطباء)**، أي في زمان الخطباء البلغاء وهما جَمْعًا مِصقع بكسر الميم وخطيب قال في المصباح: خطيب مصقع، أي بليغ وخطيب القوم هو المتكلم عنهم اهـ. والظرف إما لغو متعلق بالرسالة أو مستقر صفة لها أو حال من فاعل انفرد، والإضافة للصفة =

البطحاء[٣٠] ورمال الدهناء[٣١] محمد[٣٢] المبعوث إلى كافة الثقلين بتباشير إصباح جماله غياهب الظلماء اللّهم صلّ وسلم عليه صلاة وسلاماً دائمين دوام الملوين[٣٣] والأرض والسماء وعلى آله وأصحابه[٣٤] المقتبسين[٣٥] من مشكاة جماله[٣٦] أنوار الهدى[٣٧] المغترفين[٣٨] من تيار يمّ[٣٩] أقواله وأحواله مياه

= إلى الموصوف كما أشرنا إليه.

(٣٠) **قوله: (مع كثرتهم من حصى البطحاء)** مع اسم بدليل التنوين نحو: خرجنا معاً أي في زمان واحد ودخول حرف الجر نحو: جئت من معه، أي من عنده وتستعمل مضافة فتكون ظرفاً لموضع الاجتماع أو زمانه وهي هنا ظرف زمان لاجتماع أداء الرسالة في الخطباء وكثرتهم، أي الأداء المذكور والكثرة اجتمعا في زمان واحد والكثرة بفتح الكاف والكسرُ قليل ويقال: هو خطأ مصدر كثر الشيء بالضم والضمير المجرور للخطباء ومن ابتدائية، والبطحاء كالأبطح مسيل واسع فيه دقائق الحصى ومنه بطحاء مكة. والتقدير مع كثرتهم المبتدئة من حصى البطحاء.

(٣١) **قوله: (ورمال الدهناء)** هو موضع ببلاد تميم يمد ويقصر ذكره في المختار.

(٣٢) **قوله: (محمد)** قال الباجوري رحمه الله في شرحه على السلم المناسب للتعظيم رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف. والجملة مستأنفة وإن كان الراجح عربية جره بدلاً أو عطف بيان لموافقته للأصل من عدم التقدير ولا يراد أن المبدل منه في نية الطرح، لأن التحقيق أن ذلك بالنسبة لعمل العامل أو أنه أمر أغلبي اهـ. وهو علم منقول من اسم المفعول المضعف سمي به ﷺ مع أنه لم يؤلف قبل أوان ظهوره بإلهام من الله تعالى لجده عبد المطلب إشارة إلى كثرة خصائصه المحمودة رجاء أن يحمده أهل السماء والأرض لا سيما إن صح ما نقل عنه أنه رأى سلسلة بيضاء خرجت منه فأوِلَت بولد يخرج منه يكون كذلك ذكره في تحفة المحتاج.

(٣٣) قوله: **(دوام الملوين)** منصوب بنزع الخافض مفعول صريح لدائمين، لأنه من باب الحذف والإيصال وهو من أسباب التعدية، أي دائمين بدوام الملوين وهما الليل والنهار.

(٣٤) قوله: **(وعلى آله وأصحابه)** قال الفاضل العصام التزم أهل السنة بإدخال على الآل رداً على الشيعة فإنهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك حديثاً والآل جمع لا واحد له من لفظه والمراد به أقاربه ﷺ أو أتقياء أمته أو جميع أمة الإجابة ليشمل كل مؤمن ولو عاصياً. ذكره في شرح السلم والأصحاب جمع صاحب وهو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ذكره في التحفة فذكره على المعنيين الأخيرين للآل تخصيص بعد التعميم.

(٣٥) قوله: **(المقتبسين)** صفة للآل والأصحاب فإن أردت الأفراد كسرت السين وإلا فتحته في المصباح قبس النار يقبسها من باب ضرب أخذها من معظمها وقبس علماً تعلمه والقَبَس بفتحتين شعلة من النار يقبسها الشخص.

(٣٦) قوله: **(من مشكاة جماله)** المشكاة الكوة في الجدار غير النافذة وفيها المصباح. والمراد بها: المصباح بذكر المحل وإرادة الحال وإضافتها إلى الجمال من إضافة المشبه به إلى المشبه.

(٣٧) قوله: **(أنوار الهدى)** أنوار تحصل بها الاهتداء أو الهداية وهي عند أهل السنة الدلالة على =

العلم والعلى(٤٠) (وبعد)(٤١) فيقول(٤٢) العبد(٤٣) المحتاج إلى ربه(٤٤) الغَني أحمد(٤٥) بن محمد(٤٦) الملتَجِئيْنِ(٤٧) إلى لطفه الخفي(٤٨):

= طريق توصل إلى المطلوب وصل بالفعل أو لم يفعل. وعند المعتزلة الدلالة المذكورة بشرط أن يصل بالفعل، ذكره في شرح السلم مع اعتراضات لا يسعها المقام.

(٣٨) قوله: **(المغترفين)** صفة للآل والأصحاب كالمقتبسين وهو مثله في الاحتمالين.

(٣٩) قوله: **(من تياريم أقواله وأحواله)** التيار بالفتح والتشديد الموج أصله تيوار قلب الواو ياء وأدغمت واليم البحر والمعنى الآخذين من أقواله وأحواله الكائنة كأمواج البحار في الكثرة وعدم التناهي.

(٤٠) قوله: **(مياه العلم والعلى)** أي العلم الكائن كالماء في أن كلا منهما سبب للحياة.

(٤١) قوله: **(وبعد)** الواو نائبة عن، أما النائبة عن مهما والأصل مهما يكن من شيء بعدما ذكر فيقول اهـ فحذف ما حذف وأقيم أما مقامه ثم أن بعضهم يقول: أما بعد وهو السنة لأنه ﷺ كان يأتي بها في خطبه وبعضهم يحذف أما ويأتي بدلها بالواو ويقول وبعد كما هنا والظرف أعني بعد ومثله قبل مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معنى الإضافة. والمراد به النسبة التقييدية التي هي معنى جزئي حقه أن يؤدّى بالحرف فإن نوى لفظ المضاف إليه نصب على الظرفية أو جرت بمن كما إذا أضيفت وإن حذف المضاف إليه ولم ينو شيء نصب مع التنوين فلها أحوال أربعة وتستعمل للزمان كثيراً وللمكان قليلاً وهي صالحة هنا للزمان باعتبار أن زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها وللمكان باعتبار أن رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها وهي للانتقال من أسلوب إلى أسلوب. وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها فقيل: داود عليه السلام وقيل قس بن ساعدة وقيل: سبحان بن وائل وقيل: كعب بن لؤي وقيل: يعرب بن قحطان انتهى.

من باجوري الفقه وفي التحفة ما محصل وقد رجح القول الأول ويردّ بأن نبينا عليه السلام كان يأتي بها في خطبه ولم يثبت عنه التكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذي أوتيه داود عليه السلام هو فصل الخصومة أو غيرها بكلام مستوعب لجميع المعتبرات من إخلال منها بشيء.

(٤٢) قوله: **(فيقول)** الفاء جواب إما المقدرة أو الموهومة.

(٤٣) قوله: **(العبد)** عدل عن ضمير المتكلم إلى المظهر الذي هو العبد المحتاج للاستعطاف إذ في ذكر العبودية والاحتياج هضم لنفسه واعتراف بعجزه وقصور بضاعته عما هو بصدده كذا في حواش العصام للاستعارة.

(٤٤) قوله: **(المحتاج إلى ربه)** قال فيها أيضاً واختار من بين أسمائه الحسنى الرب إيماء إلى أنه غير مستقل بأمره بل يحتاج إلى تربية ربه احتياج الأطفال استنزالاً فضال.

(٤٥) قوله: **(أحمد)** بدل من العبد.

(٤٦) قوله: **(بن محمد)** صفة له وهمزة ابن لا تكتب إذا وقعت بين العلمين ولم تكن أول السطر.

(٤٧) قوله: **(الملتجئين)** صفة لأحمد ومحمد. قال في المصباح التجأ إليه اعتصم به. وقال في القاموس لَجَأَ إليه كمنع وفرح لاذ كألجأ.

(٤٨) قوله: **(إلى لطفه الخفي)** اللطف الإحسان برفق ولطف الله تعالى إحسانه إلى عباده بإيصال المنافع إليهم برفق ووصف اللطف بالخفي مع أنه كما يفتقر إلى الخفية وهي النعم الباطنة =

إن المختصر (٤٩) المَوْسُوم بالقواعد للإمام الهمام (٥٠) قدوة الأنام (٥١) يوسف بن هشام (٥٢) لسان العرب (٥٣) حجة الأدب (٥٤) المتصرف (٥٥) في بساط العربية بالدحو المفتي في علم النحو (٥٦) تغمده الله بغفرانه (٥٧) وأسكنه أعلى غرف جنانه (٥٨) لما كان (٥٩) قليل الحجم في المقدار جليل السهم في الآثار (٦٠) فإنه

=

يفتقر إلى الظاهرة الجليلة إظهاراً لما خفي وإعراضاً عما ظهر أو لشدة حاجته هنا إلى النعم الخفية التي من جملتها الاقتدار على التأليف ذكره المحشي الزيباري أيضاً.

(٤٩) قوله: **(إن المختصر)** اسم إن وخبرها لما كان والجملة مقول القول وهو ما قل لفظه وكثر معناه.

(٥٠) قوله: **(للإمام الهمام)** الإمام المؤتم به والهمام كغراب الملك العظيم الهمّة والسيد الشجاع السخي.

(٥١) قوله: **(قدوة الأنام)** قال في القاموس القدوة مثلثة وكعدة ما تسننت به واقتديت به ثم قال والقِدو بالكسر الأصل تتشعب منه الفروع اهـ. فيكون معنى اقتديت به على ما يظهر اتخذته أصلاً وصرت تابعاً له وفيه أيضاً الأنام كسحاب وساباط وأمير الخلق أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض.

(٥٢) قوله: **(يوسف بن هشام)** إعرابه كإعراب أحمد بن محمد.

(٥٣) قوله: **(لسان العرب)** قال في المختار فلان لسان القوم أي المتكلم عنهم وهذا يدل على أنه أفصح العرب، لأن المتكلم عن القوم لا بد أن يكون أفصحهم وفيه من المبالغة ما لا يخفى.

(٥٤) قوله: **(حجة الأدب)** الحجة الدليل والبرهان والأدب كل رياضة محمودة يتخرج بها الإنسان في فضيلة من الفضائل ومعنى كونه حجة الأدب أن الأدب يستفاد منه كما يستفاد المدلول من الدليل والعلوم الأدبية أصولها اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والشافية وفروعها الخط وقرض الشعر أي قيله والإنشاء، أي تأليف نحو الرسائل والخطب والمحاضرات، أي المحاورات ومنه التاريخ سميت أدبية لتوقف أدب النفس في المحاورة والدرس عليها وتسمى العلوم العربية أيضاً وعرفوه بأنه علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة اهـ. ملخصاً من الشيخ زاده.

(٥٥) قوله: **(المصترف ا هـ)** البساط بمعنى المبسوط معروف والدحو البسط شبه العلوم العربية بالأرض في السعة وكثرة المنافع وذكر المشبه استعارة مكنية وذكر البساط قرينة والدحو ترشيح.

(٥٦) قوله: **(المفتي في علم النحو)** المفتي من أفتى العالم إذا بين الحكم وعلم النحو سيجيء تعريفه عن الشارح إنشاء الله تعالى.

(٥٧) قوله: **(تغمده الله بغفرانه)** شبهه بالسيف في القطع وذكر المشبه مكنية والغمد قرينة والغفران وهو ستر الذنوب وعدم المؤاخذة عليها في الآخرة تجريد، أي عمه بغفرانه.

(٥٨) قوله: **(أعلى غرف جنانه)** جمع غرفة وهي العِلِّيَّةُ.

(٥٩) قوله: **(لما كان اهـ)** مع متعلقاته خبران وهي ظرف لِفعل وقع لوقوع غيره واسم كان ضمير راجع إلى المختصر وقليل الحجم خبرها.

(٦٠) قوله: **(جليل السهم في الآثار)** أي عظيم النصيب في الفوائد لما مرّ أنه مختصر في اللفظ دون المعنى.

وإن كان في الصورة قطرة[٦١] لكنه ينبىء عن البحر الزاخر[٦٢] وكان في الظاهر ذرة[٦٣] إلا أنه يشير إلى جرم الذكاء[٦٤] الزاهر لكنه[٦٥] غير مصون عن معاقد العربية[٦٦] في شواهد الأبيات[٦٧] والتنزيل بل محتاجة إلى أنامل التأمل[٦٨] في التحليل. سألني بعض الإخوان في الطريق[٦٩] وأخلص الخلان في المضيق[٧٠] عند قراءته عليّ أن أشرحه[٧١] شرحاً يُبَيِّن التقسيمات في القواعد[٧٢] ويرفع

---

(٦١) قوله: **(قطرة)** هي بالفتح النقطة من الماء أي كالقطرة في اللفظ ومرأى العين وفيه تشبيه بليغ لحذف أداته.

(٦٢) قوله: **(عن البحر الزاخر)** أي الممتد أي عن المسائل الكثيرة فإنها وإن كانت قليلة اللفظ لكنها كثيرة المعنى ففيه استعارة مصرحة قرينتها الإنباء.

(٦٣) قوله: **(ذرة)** هي النملة الصغيرة وفيه ما في قوله قطرة.

(٦٤) قوله: **(إلا أنه يشير إلى جرم الذكاء اهـ)** الجرم بالكسر الجسد والذكاء بضم الذال الشمس والزاهر المضيء أي يشير إلى قواعد وأصول هي كالشمس في التنوير والإيضاح ففيه استعارة مصرحة قرينتها الإشارة.

(٦٥) قوله: **(ولكنه)** دفع لما يتوهم من أنه إذا كان هذا المختصر بهذه الصفة فما الحاجة إلى شرحه.

(٦٦) قوله: **(من معاقد العربية)** جمع عقدة بالضم والتعقيد أي كون الكلام معقداً أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع إما في النظم بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد. وإما في الانتقال أي انتقال الذهن إلى المعنى المقدر بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اهـ. ملخصاً في المختصر وهو بهذا المعنى لا يناسب المقام فلعله أراد مجرد الصعوبة.

(٦٧) قوله: **(في شواهد الأبيات)** أي في شواهد هي الأبيات جمع شاهد وهو ما يأتي به المتكلم من قرآن أو شعر أو كلام فصيح لإثبات الحكم والقاعدة.

(٦٨) قوله: **(إلى أنامل التأمل)** شبه التأمل باليد في الوصول بهما إلى أكثر المقاصد فذكر المشبه مكنية والأنامل قرينة والتحليل ترشيح.

(٦٩) قوله: **(بعض الإخوان في الطريق)** جمع أخ وأكثر ما يستعمل في الأصدقاء والإخوة في الولادة والظرف متعلق فيما يظهر بالإخوان أي الأصدقاء في العلم، أي في طريق الآخرة.

(٧٠) قوله: **(وأخلص الخلان في المضيق)** الأخلص الأصْفى والخلان جمع خليل، الصديق والظرف متعلق به.

(٧١) قوله: **(أن أشرحه)** أي المختصر مفعول ثان لسأل.

(٧٢) قوله: **(ويبين التقسيمات في القواعد)** أي الواقعة فيها كقوله في شرح الجملة الواقعة خبراً وهي قسمان اهـ. والتقسيم حقيقي وهو ضم قيود متباينة إلى المقسم الذي هو مفهوم كلي كقولك الحيوان إما ناطق أو صاهل واعتباري وهو ضم قيود متغايرة في الجملة إليه كقولك الإنسان إما كاتب أو شاعر فيحصل في الأول أقسام متمايزة بحسب الحقيقة والمفهوم. وفي الثاني: بحسب المفهوم والاعتبار فلذلك لا يضر تداخل الأقسام فيه والقواعد جمع قاعدة بمعنى الضابطة وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته.

النقاب(٧٣) عن وجوه مخدرات الأمثلة والشواهد فأجبته(٧٤) بعدم القدرة(٧٥) والبضاعة وقلت: إنّ كتابة(٧٦) الأَشَلِّ من الضياعة وإن تناول(٧٧) المرء بما لا يناله من الفضاعة(٧٨) فلم يتسل منه(٧٩) ولم يزل يتردد(٨٠) إلحاحاً ويسأل إلحافاً ظناً منه(٨١) أن عندي شيئاً مما رامه(٨٢) فلذلك(٨٣) اختلف علي في السؤال

---

(٧٣) قوله: **(ويرفع النقاب)** اهـ. نقاب المرأة ما تغطي به وجهها والمخدرة من خدرها أهلها سروها وصانوها عن الامتهان والخروج لقضاء حوائجها فكان المصنف رحمه الله تعالى سرّها عن غير أهلها. والأمثلة جمع مثال بمعنى الصورة تقول مثاله كذا، أي صورته وذكر الشواهد بعد الأمثلة من ذكر الخاص بعد العام فإنه على ما تقدم لا تكون إلا من قرآن أو شعر أو كلام فصيح والمثال يكون من غيرها أيضاً. والإضافة للمشبه به إلى المشبه ووجهه عدم ابتذالها كالمرأة المستورة لا يراها غير أهلها.

(٧٤) قوله: **(فأجبته)** عطف على سألني أي من غير تراخ.

(٧٥) قوله: **(بعدم القدرة)** من قدرت عليه من باب ضرب قويت عليه وتمكنه منه اهـ. مصباح والبضاعة بالكسر قطعة من المال تعد للتجارة كناية عما عنده من المسائل العلمية والأحسن لقلة البضاعة.

(٧٦) قوله: **(وقلت إن كتابة ا هـ)** في المصباح شلت اليد تشل شلاً من باب تعب إذا فسدت عروقها فبطلت حركتها انتهى. وهو بهذا المعنى لا يناسب كلام الشارح رحمه تعالى إذ من بطلت حركة يده لا يمكنه الكتابة فلعله أراد مرتعش اليد يعني أن تأليف قليل القوة العلمية ككتابة الأشل في عدم الانتفاع بها.

(٧٧) قوله: **(وإن تناول ا هـ)** التناول قبول النوال، أي العطاء وهو بهذا المعنى لا يناسب قوله بما لا يناله من وجهين عدم الاحتياج إلى الباء وعدم إمكان قبول ما لا يناله فلعله أراد تشبثه بما لا يتمكن منه.

(٧٨) قوله: **(من الفضاعة)** مصدر فضعه، أي عصره وضيق عليه والنسب منه من الفظاعة بالمعجمة المثناة مصدر فظع الأمر جاوز الحد في القبح.

(٧٩) قوله: **(فلم يتسل منه)** أي لم ينكشف همه من هذا الجواب.

(٨٠) قوله: **(يتردد اهـ)** التردد الرجوع مرة بعد أخرى والإلحاح مصدر ألحّ على الشيء إذا أقبل عليه مواظباً أي يتردد لأجل الإلحاح والمواظبة على السؤال أو يتردد تردد إلحاح وهو المناسب لقوله: ويسأل إلحافاً، لأنه لا يحتمل غير هذا المعنى، أي يسأل سؤال إلحاف وهو كالإلحاح وزناً ومعنى.

(٨١) قوله: **(ظناً منه)** مفعول له ليتردد ويسأل والظرف صفة له أي يتردد ويسأل لظن حاصل منه.

(٨٢) قوله: **(إن عندي شيئاً مما رامه)** أن مع الجملة بعدها قائمة مقام مفعول لي ظناً ومما رامه صفة لشيئاً، أي شيئاً كائناً مما قصده.

(٨٣) قوله: **(فلذلك آ هـ)** الظاهر أنه إشارة إلى الظن المذكور ولا يخفى ما فيه من التكرار مع قوله ولم يزل الخ.

وأدامه حتى استشفع ممن لا يسعني مخالفته ولا يمكن لي معارضته فأصغيته[٨٤] بأذن واعية[٨٥] وأجبته[٨٦] بحال داعية[٨٧] لأني لم أر[٨٨] تخييبه من الفتوة. وقلت[٨٩]: إن نهر السائل ليس من المروة فشمرت[٩٠] أكمام التواني عن الساعد وقلت: فَضَّلَ اللَّهُ المُجاهِدَ[٩١] عَلَى القاعِدِ فاستخرت[٩٢] الله تعالى وأخذت[٩٣] في الدعاء أُلْهِمَ[٩٤] قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النّجم: ٣٩][٩٥] فطالعت كتاب المصنف أعني مغني اللبيب لأن درره[٩٦] هدية[٩٧] من الحبيب إلى الحبيب إذ هو سِفْر[٩٨] فاخر وبحر زاخر[٩٩]

---

(٨٤) قوله: **(فأصغيته)** أي ملت إلى كلام السائل أو الشافع.

(٨٥) قوله: **(واعية)** حافظة لما تسمع كالوعاء.

(٨٦) قوله: **(وأجبته)** الإجابة تكون للتقرير كما هنا، أي أطعته فيما قال وتكون للإبطال كما في قوله السابق فأجبته بعدم القدرة، أي لم أطعه في قوله معتذراً بعدم القدرة.

(٨٧) قوله: **(بحال داعية)** أي راغبة فيما عنده من الخبر أو طالبة إقباله والحال صفة الشيء.

(٨٨) قوله: **(لم أر اهـ)** أي لم جعله خائباً أي غير ظافر بما طلب من الكرم.

(٨٩) قوله: **(وقلت اهـ)** ما أحسن هذا القول لو كان قبل الاستشفاع والمروة آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميع العادات.

(٩٠) قوله: **(فشمرت)** اهـ شبه التواني، أي الكسل بثوب كثير الأكمام في منع تمام العمل تشبيهاً مضمراً في النفس واستدل عليه بذكر لازمه الذي هو الأكمام فيكون مكنية وإثبات الأكمام تخييلية وذكر الساعد الذي هو ما بين الكف والمرفق ترشيح اهـ من الحواشي.

(٩١) قوله: **(وفضل الله المجاهد)** أي في سبيل الله تعالى أو في رياضة النفس أو تحصيل العلم أو كسب الحلال على القاعد عنه وأما قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاء: ٩٥] فمعناه وفضل الله المجاهدين في سبيل الله تعالى.

(٩٢) قوله: **(فاستخرت ا هـ)** أي طلبت الخيرة منه، أي الاختيار في الأمر.

(٩٣) قوله: **(وأخذت)** أي شرعت.

(٩٤) قوله: **(ألهم)** فيه التفات من التكلم إلى الغيبة وهو ما يلقى في الروع، أي القلب بطريق الفيض.

(٩٥) قوله: **(وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)** أي سعيه وأما ما صح في الإخبار من الصدقة عن الميت والحج عنه فلان الغير لما نواه بعمله كان بحكم الشرع كالنائب عنه أنْ مخففة ضمير الشأن اسمها والظرف خبر ليس والجملة المؤولة بالمصدر مستثنى مفرغ. والجملة خبر أنْ.

(٩٦) قوله: **(درره)** جمع درة وهي اللؤلؤة الكبيرة شبه مسائل الكتاب بالدرر في النفاسة والكثرة واستعار لفظ المشبه به للمشبه استعارة والقرينة الإضافة.

(٩٧) قوله: **(هدية)** أي كالهدية من الحبيب اهـ فإنه لا يهدي إلى المحب إلا أحسن ما عنده وأجوده.

(٩٨) قوله: **(سفر)** بكسر فسكون مختار.

(٩٩) قوله: **(زاخر)** الزاخر الممتد والمرتفع مختار.

فخضت(١٠٠) في لُجَجِهِ وسبحت في فججه فجئت من البر(١٠١) وطلعت من البحر مَمْلُوَ الجيب باليواقيت الغالية(١٠٢) والدرر العالية بالصبر(١٠٣) على سهر الليالي(١٠٤) وبما أسلفت(١٠٥) في الأيام الخالية فضممتها(١٠٦) في ضمن ذلك العقد القليل(١٠٧) حتى كاد أن يقال أنه كتاب لا يحتاج إلى المغني بل يشفي العليل(١٠٨) وسميته **(بحلّ معاقد القواعد)** اللاتي(١٠٩) تثبت بالبراهين والدلائل والشواهد وأرجو من الله الكريم أن يبارك لي فيه(١١٠) وينفع به جميع مطالعيه وأتوقع(١١١) ممن يصرف الطرف بمطالعته(١١٢) أن يلقي السمع(١١٣) وهو شهيد

---

(١٠٠) قوله: **(فخضت اهـ)** الخوض المشي في الماء واللجج جمع لجة معظم الماء والسبح الذهاب والفجاج بالكسر جمع فج بالفتح وهو الطريق الواسع الواضح بين الجبلين وفي تشبيه مسائل الكتاب بالماء الكثير في الانتفاع استعارة مكنية قرينتها الإضافة لما هو ملائم للماء إلى الكتاب وذكر الخوض الذي هو من ملائم المشبه به ترشيح وفي تشبيهها بالأرض في كثرة الانتفاع بكل أيضاً استعارة مكنية وإثبات الفج قرينتها والسبح ترشيح.

(١٠١) قوله: **(فجئت من البر)** ناظر إلى قوله: وسبحت كما أن قوله: وطلعت من البحر ناظر فخضت.

(١٠٢) قوله: **(باليواقيت الغالية)** الزائدة الثمن ناظر إلى قوله: فجئت من البر كما أن الدرر العالية ناظر إلى قوله: من البحر ويستفاد من تشبيه لمسائل المغني باللجج والفجج أن بعضها صعب وبعضها دون ذلك ومن تشبيه المأخوذ باليواقيت والدرر أنه لم يأخذ إلا ما هو كثير النفع.

(١٠٣) قوله: **(بالصبر)** متعلق بمملوء.

(١٠٤) قوله: **(على سهر الليالي)** أي ترك النوم فيها فالإضافة بمعنى في.

(١٠٥) قوله: **(وبمَا أسلفت آه)** أمضيت من التحصيل في الأيام الماضية.

(١٠٦) قوله: **(فضممتها)** أي جمعت تلك المسائل المأخوذة من المغني.

(١٠٧) قوله: **(في ضمن ذلك العقد القليل)** الظاهر أن المراد منه الشرح والعقد بالكسر القلادة وفيه استعارة مصرحة قرينتها ضم المسائل.

(١٠٨) قوله: **(بل يشفي العليل)** أي وحده، أي يتكفل مع صغر حجمه بمقاصد طالب العلم ويغنيه عن مراجعة المغني وفيه من المبالغة ما لا يخفى.

(١٠٩) قوله: **(اللاتي)** الظاهر أنه صفة القواعد لأنها هي تثبت بالبراهين والدلائل وهما بمعنى واحد وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري أعم من أن يكون مفرداً أو مركباً.

(١١٠) قوله: **(وأن يبارك لي فيه)** بزيادة الأجر.

(١١١) قوله: **(وأتوقع)** أي أرجو **(ممن يصرف الطرف)** الطرف التقلب والتدوير.

(١١٢) قوله: **(بمطالعته)** الباء سببية أو بمعنى في **(والمطالعة)** النظر إلى الكتاب للاطلاع على ما فيه.

(١١٣) قوله: **(أن يلقي السمع ا هـ)** أي يصغي لاستماعه وهو حاضر بذهنه ليفهم معانيه.

ولا يثبطه[١١٤] عن ذلك ما جبل عليه الإنسان[١١٥] من تيه الأكابر[١١٦] على الأصاغر وأنفة السادات على العبيد وأن ينظر[١١٧] إليه بنظر القبول لا بالجور[١١٨] والفضول وأن يسدل[١١٩] جفن الدلس[١٢٠] إذا عثر[١٢١] على ما زلت به القدم أو طغى به القلم[١٢٢] ويجري عليه قلم الإصلاح مثاباً[١٢٣] من جانب فالق الأصباح[١٢٤]:

فَنَمْلَةُ الْفُؤَادِ[١٢٥] تَعْتَذِرُ وَتَتَرَنَّمُ   بِأَنَّ الْهَدَايَا[١٢٦] عَلى مِقْدَارِ مُهْدِيهَا

وأن الوجود خير من العدم وأنا أسأل الله تعالى الهداية والتوفيق[١٢٧]

---

(١١٤) قوله: **(ولا يثبطه)** ثبطه أقعد به عن الأمر وشغله عنه ومنعه تخذيلاً ونحوه، أي لا يمنعه عن إلقاء السمع.

(١١٥) قوله: **(ما جبل عليه الإنسان)** أي طبع عليه والجبلة الطبيعة والخليقة في الغريزة فاعل لا يثبطه.

(١١٦) قوله: **(من تيه الأكابر)** بيان لما أي تكبرهم **(والأنفة)** الاستنكاف والتكبر.

(١١٧) قوله: **(وأن ينظر)** عطف على أن يلقي.

(١١٨) قوله: **(لا بالجور آ هـ)** الجور مصدر جار في الحكم يجور ظلم فيه وفضول النظر بغير ضرورة وبغير عبرة وموعظة.

(١١٩) قوله: **(وأن يسدل)** سَدَلْتُ الثوبَ سدلاً من باب قتل أرخيته.

(١٢٠) قوله: **(جفن الدلس)** دلس البائع دَلْساً من باب ضرب كتم عيب السلعة من المشتري وأخفاه وَالجَفْن هو بالفتح لا غير والمراد هنا الستر المحمود الموجب للستر على الساتر.

(١٢١) قوله: **(إن عثر آ هـ)** عثر عليه عثراً من باب قتل وعثوراً اطلع عليه وأعثره أعلمه به وزل عن مكانه زلاً تنحى عنه وزل في منطقه أو فعله يزل من باب ضرب زلة أخطأ والباء سببية أو بمعنى في.

(١٢٢) قوله: **(أو طغى به القلم)** كناية عن السهو.

(١٢٣) قوله: **(مثاباً)** أي مُجْزِياً.

(١٢٤) قوله: **(فالق الإصباح)** شاق عمود الصبح عن ظلمة الليل. بيضاوي.

(١٢٥) قوله: **(فنملة الفؤاد)** أي الفؤاد الكائن كالنملة في سرعة التقلب والخفاء **(تترنم)** ترجع صوتها.

(١٢٦) قوله: **(بأن الهدايا ا هـ)** أوّلَهُ:

أَتَتْ سُلَيْمَانَ يَوْمَ الْعَرْضِ قُمْبَرَةٌ   بِنِصْفِ جنح جَرَادٍ كَانَ فِي فِيهَا

فَأَنْشَدَتْ بِلِسَانِ الْحَالِ قَائِلَةً   إِنَّ الْهَدَايَا عَلَى مِقْدَارِ مُهْدِيهَا

أي بحسب وسعه وطاقته.

(١٢٧) قوله: **(الهداية والتوفيق)** الهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب وصل أو لم يصل وقد =

والإرشاد إلى مناهج التحقيق وأن يلهمني الخير في لفتة الناظر[١٢٨] وفلتة الخاطر وأن يعصمني في الحركات والسكنات عما يوجب الندامة والحسرات وأتوكل عليه فإنه عليه[١٢٩] يتوكل المتوكلون.

قال المصنف[١٣٠] رحمة الله عليه بعد خروجه من عهدة التسمية[١٣١] **(قال)**[١٣٢] فإن قيل لم ترك المصنف الحمد الثابت بالحديث[١٣٣] النبوي

= سبق والتوفيق جعل الأسباب موافقاً للمسببات **(والإرشاد)** إراءة الصواب **(والمناهج)** جمع منهاج وهو الطريق الواضح والتحقيق بيان حقيقة الشيء على وجه الحق ففي الإرشاد تجريد والإلهام ما يلقى في الروع أي القلب بطريق الفيض وقد سبق ويجيء بمعنى الإخبار فيقال ألهمه، أي أخبره.

(١٢٨) قوله: **(من لفتة الناظر)** لفت بوجهه يمنة ويسرة لفتاً من باب ضرب صرفه إلى ذات اليمين أو الشمال ولفته عن رأيه صرفه عنه.

(والناظر) السواد الأصغر من العين **(والفلتة)** فجأة يقال كان الأمر فلتة، أي فجأة من غير تردد وتدبر. **(والخاطر)** ما يختلج في القلب من نكتة أو تدبر أمر وقد يراد به القلب من قبيل ذكر الحال وإرادة المحل. **(وأن يعصمني)** يحفظني. **(والحسرات)** جمع حسرة التأسف. **(وأتوكل عليه)** أعتمد عليه وأثق به.

(١٢٩) قوله: **(عليه)** لا على غيره ولذا قدمه على المتعلق.

(١٣٠) قوله: **(قال المصنف)** التصنيف تمييز الأشياء بعضها من بعض ومنه مصنف الكتاب.

(١٣١) قوله: **(بعد خروجه من عهدة التسمية)** العهدة الدَرَكَ يقال عهدته على فلان أي ما أُدرك فيه من دَرَكٍ، أي تبعه فعليه خلاصة وإنما يخرج عن عهدة التسمية بذكرها على الوجه المشروع وهذه العهدة ثابتة بقوله ﷺ كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أبتر أو أقطع أو أجذم روايات، أي كالمقطوع الذنب أو الذي ذهبت أنامله من الجذام أو مقطوع اليد وجه الشبه مطلق النقص ا هـ باجوري على السلم.

(١٣٢) قوله: **(قال)** يقال قال به، أي حكم وعنه، أي روى وفيه أمكن وله خاطب وعليه افترى. وقال: بيده أي أخذ وبرأسه أشار وبرجله مشى وبمعنى ذكر ا هـ حواشي. والمراد هنا التكلم والتلفظ في الدر الناجي وههنا التفات إما على مذهب السكاكي وهو أن يكون مقتضى الظاهر التعبيرعن المعنى بأحد الطرق الثلاثة فيترك ويرتكب خلافه لنكتة سواء سبق التعبير به أم لا كقول الشاعر:

تُطَاوِلُ لَيْلَكَ بِالأَثْمَدِ

فإنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي فظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يقول قلت: فَعدل إلى قال. وإما على مذهب الجمهور وهو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها فمبني على التعبير عن نفسه بالتكليم في متعلق البسملة، أعني ابتدىء والنكتة في الالتفات تنشيط القلوب بتغيير الأسلوب وإجراء الصفات المادحة على نفسه فإنه لا يمكن مع الضمير.

(١٣٣) قوله: **(بالحديث)** وهو كل أمر ذي بال، أي حال يهتم به لا يبدأ فيه بالحمد لله أو بحمد الله =

قلت[١٣٤]: إن تركه غير مسلم لأن الإتيان بالتسمية الدالة على صفات الكمال[١٣٥] إتيان بالحمد بعينه لغة وعرفاً إذ يصدق على بسم الله الرحمٰن الرحيم. أنه وصف[١٣٦] بالجميل على سبيل التعظيم والتبجيل ويصدق عليه أيضاً أنه إظهار الصفات[١٣٧] الكمالية ولا يلزم خصوص اللفظ إذ ليس كونه حمداً بالخصوصية[١٣٨] كما سبق إليه أوهام العامة بل لكونه دالاً على صفات الكمال ولهذا[١٣٩] قال بعض المحققين: حقيقة الحمد إظهار الصفات الكمالية ولو سلم تركه فعله إنما تركه اعتذاراً[١٤٠] وهضماً لنفسه[١٤١] وادعاء بأن كتابه هذا من حيث أنه كتابه ليس من أمر ذي بال حتى يصدر بالحمد كسائر الكتب لا يقال أن قول المصنف رحمه الله بعد في مدح كتابه. هذه فوائد جليلة الخ ينافي ما قلت

= أو ببسم الله الرحمٰن الرحيم. أو بذكر الله فهو أبتر أو أجذم أو أقطع، أي قليل البركة ا هـ. فتح الجواد والمراد من ذي البال أن لا يكون من سفاسف الأمور كالامتخاط ولا محرماً لذاته كالزنا فيحرم لا لغيره كالوضوء بماء مغصوب ومكروهاً لذاته كالنظر لفرجه بلا حاجة فيكره لا لغيره كأكل البصل وأن لا يكون ذكراً محضاً كلا إلٰه إلا الله فلا تسن بخلاف غير المحض كالقرآن ولا جعل الشارع مبدأ له غير البسملة والحمدلة كالصلاة تبدأ بالتكبير ا هـ باجوري. وتعارض حديثي البسملة والحمدلة مدفوع لحمل الأول على الحقيقي والثاني على الإضافي.

(١٣٤) قوله: **(قلت ا هـ)** أو تقول لا يلزم من عدم الكتابة عدم الإتيان لاحتمال التلفظ من غير كتابة.

(١٣٥) قوله: **(الدالة على صفات الكمال)** فإن حاصل معناها بسم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع صفات الكمال الشامل رحمته ولطفه لجميع العباد ابتدىء كتابي هذا لا بغيره ولا يخفى ما فيه من تعظيم ذاته ووصفه بأجل صفاته.

(١٣٦) قوله: **(أنه وصف)** فاعل ليصدق ناظر إلى المعنى اللغوي للحمد. **(والتبجيل)** عطف تفسير للتعظيم.

(١٣٧) قوله: **(إظهار الصفات)** ناظر إلى المعنى العرفي.

(١٣٨) قوله: **(إذ ليس كونه حمداً بخصوصية)** أي ليس كون لفظ الحمد حمداً، أي وصفاً بالجميل ا هـ بخصوصية كونه في مادة (ح م د) فقوله بخصوصية خبر ليس.

(١٣٩) قوله: **(ولهذا)** أي ولأن الحمد بمعنييه لا يلزم أن يكون بخصوصية لفظ الحمد بل يكون يكفي لفظ يدل على إظهار صفات الكمال.

(١٤٠) قوله: **(اعتذاراً)** قال في المصباح: أعتذر عن فعله أظهر عذره واعتذر طلب قبول معذرته ا هـ. وأنت خبير بأنه لا وجه له بكلا معنييه هنا، لأن الترك المذكور مما يعتذر عنه لا اعتذار.

(١٤١) قوله: **(هضماً لنفسه)** أي كسراً لها تواضعاً.

من كسر النفس والاعتذار لأنا نقول هذا بالنظر إلى نفس المسائل في الكتاب وقد عرفت أن ما قلنا بالنظر إلى نفسه رحمه الله فلا محذور **(الشيخ)** وهو مصدر بمعنى المشيخ، أي المضيء وقد تطلق على الكبير سناً وعلى الكبير علماً(١٤٢) وهو المقصود هنا(١٤٣) لتوصيفه بقوله **(الإمَامْ)**(١٤٤)، أي المقتدى به **(العالم)**(١٤٥) العامل به جمال الدين) لقب المصنف(١٤٦) مرفوع على أنه عطف بيان للشيخ(١٤٧) وهو اسم غير الصفة وغير البدل ويكون باسم مختص بالمبين عند الأكثرين ولا يشترط كون الثاني أوضح من الأول لجواز حصول الإيضاح من اجتماعهما وقلما يجيء لمجرد المدح(١٤٨) كما في الصفة كما قال صاحب الكشاف(١٤٩) رحمه الله: إن البيت الحرام(١٥٠) عطف بيان من الكعبة جيء به

---

(١٤٢) قوله: **(وعلى الكبير علماً)** كالشيخ ابن الحاجب رحمه الله لأن المشهور أنه قتل شاباً وعلى الكبير عملاً كشيوخ الصوفية.

(١٤٣) قوله: **(وهو المقصود هنا)** منفرداً أو مجتمعاً مع الأول أو الثالث أو معهما في الدر الناجي وههنا قاعدة وهي أن اللام الداخلة على المظهر الموضوع لموضع المضمر للعهد الخارجي، لأن الضمير إن كان للغائب فلا بد من تقدم ذكره في الجملة فالمعرف باللام الموضوع موضع المضمر المتقدم ذكره في الجملة متقدم ذكره في الجملة فيكون اللام للعهد الخارجي وإن كان للمتكلم أو المخاطب وهما متعينان فيكون من قبيل أغلق الباب وخرج الأمير انتهى.

(١٤٤) قوله: **(الإمام)** مصدر بمعنى المأموم أو اسم لما يؤتم به سواء كان إنساناً يقتدى بقوله أو فعله أو كتاباً أو غير ذلك محقاً أو مبطلاً كالإمام العادل أو الجائر وجمعه أئمة والمراد هنا هو الأول بمعنى المقتدى به في العلم والدين ناجي.

(١٤٥) قوله: **(العامل به)** الضمير راجع للعلم في ضمن العالم بحسب الحكم لا بحسب اللفظ اهـ حواشي.

(١٤٦) قوله: **(لقب المصنف)** فيكون مفرداً كعبد الله علماً أو مركب إضافي كغلام زيد.

(١٤٧) قوله: **(عطف بيان للشيخ)** أو بدل منه جيء به للمدح وعلى تقدير كونه مركباً إضافياً فصفة بعد صفة للشيخ. **(وهو)**، أي عطف البيان. **(اسم)** تابع. **(غير الصفة)** لأنها تدل على معنى في المتبوع وهو يدل على نفس المتبوع. **(وغير البدل)**، فإنه لا يوضح متبوعه وعطف البيان يصحه والمبدل منه في حكم السقوط بخلاف المبيَّن.

(١٤٨) قوله: **(لمجرد المدح)** أي من غير قصد إيضاح **(كما في الصفة)** فإنها في الأكثر تكون للتخصيص في النكرة كرجل عالم وللتوضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد تكون لمجرد المدح نحو: بسم الله الرحمٰن الرحيم، جامي.

(١٤٩) قوله: **(كما قال صاحب الكشاف)** تمثيل لكون أن العطف لمجرد المدح.

(١٥٠) قوله: **(أن البيت الحرام)** في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٧]، أي صيرها سمى البيت بها لتكعبه، أي تربعه. **(عطف بيان)**، أو مفعول ثان لجعل فعلي الأول يكون=

لمجرد المدح ويفترق(١٥١) عن البدل بعدة أمور، منها: أن البيان لا يكون مضمراً ولا تابعاً له لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات فما لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان وما أجازه الزمخشري رحمه الله في ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧](١٥٢) فَقَدْ يجيء جوابه في بحث أن المخففة(١٥٣).

ومنها: أن البيان لا يكون جملة عند الجمهور بخلاف البدل(١٥٤).

ومنها: أنه لا يكون تابعاً لجملة(١٥٥) بخلافه.

ومنها: أنه ليس في نية إيقاعه محل الأول(١٥٦) بخلاف البدل، ولهذا امتنع البدل(١٥٧) وتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث، ونحو: أنا الضارب الرجل

= قوله تعالى: ﴿قِياماً للنَّاس﴾، أي انتعاشاً لهم، أي سبب انتعاشهم في أمر معاشهم ومعادهم يلوذ به الخائف ويأمن فيه الضعيف ويربح فيه التاجر ويتوجه إليه الحاج أو ما يقوم به أمر دينهم ودنياهم مفعولاً ثانياً لجعل وعلى الثاني يكون حالاً.

(١٥١) قوله: **(ويفترق)** أي بحسب اللفظ كما في الثلاثة الأولى وبحسب المعنى في الرابع.

(١٥٢) قوله: **(تعالى:** ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٧]**)** بعد قوله: ما قلت لهم. قال البيضاوي: هو تصريح بنفي المستفهم عنه، أي بقوله: [أأنت قلت ا هـ] بعد تقديم ما يدل عليه أي على النفي من قوله: [﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦] ا هـ].

(١٥٣) قوله: **(في بحث أن المخففة)** لم يذكر هنا غير ما ذكر هنا من أن عطف البيان في الجوامد ا هـ.

(١٥٤) قوله: **(بخلاف البدل)** فإنه يكون جملة كقوله تعالى: ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فإنه بدل من النجوى في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢].

(١٥٥) قوله: **(ومنها أنه لا يكون تابعاً لجملة)** في النتائج أن لا يؤمنون عطف بيان على وجه من ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وعليه فلا يفترق عطف البيان عن البدل في عدم كونه جملة وتابعاً لها بخلاف البدل.

(١٥٦) قوله: **(ومنها أنه ليس في نية القيام محل الأول)** هذا الفرق بحسب المعنى كما سبق. قال الجامي رحمه الله: إن مثل قولك: جاءني أخوك زيد إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وحيث بالثاني تتمة له وتوضيحاً فالثاني عطف بيان وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد، فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به تبعاً والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة.

(١٥٧) قوله: **(امتنع البدل ا هـ)** أما في الأول فلكون البدل في نية تكرار العامل يلزم دخول حرف النداء على المعرف باللام وهو غير جائز. وأما في الثاني فلكون المبدل منه في حكم التنحية يلزم أن يكون التقدير: أنا الضارب زيد وهو غير جائز لعدم التخفيف المشروط في الإضافة اللفظية.

(ابن هشام) اسمه يوسف[١٥٨] وكنيته أبو محمد وإنما حذفت الهمزة من ابن لوقوعها بين العلمين إذ اللقب من الإعلام لأَنَّ العَلَمَ إِمَّا أَنْ يُصَدَّرَ بالأب أو الأم أو لا فالأول: الكنية والثاني: إما أن يفيد المدح أو الذم[١٥٩] أو لا فالأول: اللقب والثاني: الاسم الذي سمي به[١٦٠] نحو: أحمد ومحمد وغيرهما.

(نفع الله المسلمين ببركته) جملة دعائية وقعت معترضة بين القول ومقوله وهو قوله: **(هذه فوائد)**[١٦١] إشارة إلى الرسالة الحسية[١٦٢] المشتملة على الفوائد إن كانت الديباجة بعد التأليف كما هو دأب الأكثرين من المصنفين أو الذهنية إن كانت قبله **(جليلة)**، أي عظيمة يقال: جلّ فلان يجلّ بالكسر جلالة، أي عظم قدره، فهو جليل **(في)** بيان **(قواعد الإعراب)** وهي جمع قاعدة بمعنى القانون الذي هو أمر كلي منطبق على جميع جزئياته، أي يتعرف منه جميعها كقولك: الفاعل مرفوع فإنه قضية كلية يدخل فيها جميع الفواعل من نحو: قام زيد وقعد عمرو ونحوهما. والإعراب في اللغة إما بمعنى الإظهار والبيان إذا كان من أعرب الرجل عن حجته، أي أظهرها. وإما بمعنى إزالة الفساد إذا كان من عربت معدته إذا فسدت، والهمزة للسلب فيكون معنى الإعراب إزالة الفساد الحاصل في الكلام باستعمال النحو المشبه بالملح في الطعام ويحتمل أن يكون

---

(١٥٨) قوله: **(اسمه يوسف)** وفي الدماميني اسمه عبد الله بن يوسف بن هشام.

(١٥٩) قوله: **(إما أن يفيد المدح أو الذم)** كزين العابدين وأنف الناقة. واعلم أنه إذا صحب اللقب الاسم وجب تأخيره عن الاسم كزيد أنف الناقة أو الكنية فأنت بالخيار فنقول زين العابدين أبو عبد الله وبالعكس.

(١٦٠) قوله: **(الاسم الذي سمي به)** لعله يُسَمَّ به بصيغة المضارع المجهول.

(١٦١) قوله: **(قال المصنف رحمه الله هذه فوائد)** في شرح العضدية الفائدة في اللغة ما حصلته من علم أو مال من الفَيْدِ بمعنى استحداث المال وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته.

(١٦٢) قوله: **(إشارة إلى الرسالة الحسية)** في شرح رسالة علي قوشي ما ترجمه لا يخفى أن الكتاب الذي صنف شخصي خارجي وليس ذلك الشخص مقصوداً بالخبر بل المقصود بالإفادة هو كل شخص من تلك الماهية اهـ في حواشيه بل الغرض الإخبار عن نوعه والنقش الكتابي الدال على تلك الألفاظ المخصوصة الموضوعة بإزاء المعاني المقصودة أعم من أن يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في أنه لا حضور لهذا الكلي في الخارج فالإشارة لا تكون إلا إلى الكلي الحاضر في الذهن على التقديرين.

من قولهم: امرأة عروب(١٦٣)، أي محبوب كلامها، لأن الاسم إذا أعرب بأن رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه يكون محبوباً عند المخاطب.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾ [الواقعة: ٣٦-٣٧](١٦٤)، أي متحببات إلى أزواجهن وهي جمع عروب كذا في البيضاوي رحمة الله عليه.

وفي الاصطلاح اختلاف آخر الكلم(١٦٥) باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. **(يقتفي)**(١٦٦)، أي يسلك ويتبع **(متأملها)**(١٦٧) بالرفع فاعل يقتفي والضمير المجرور للقواعد(١٦٨) وقيل: تقتفي بصيغة التأنيث ونصب متأملها على أن يكون فاعلها المستتر تحتها راجعاً إلى القواعد على معنى تختار(١٦٩) هذه القواعد لمتأملها بحذف الإيصال(١٧٠)، وهو خلاف الظاهر. **(جادة الصواب(١٧١))**، أي طريقه ظرف يقتفى(١٧٢). وجملة يقتفي في محل النصب على أنها حال من

---

(١٦٣) قوله: **(عروب)** بوزن عروس المرأة المتحببة إلى زوجها أو العاصية له أو العاشقة له والمتحببة إليه المظهرة له ذلك أو الضحاكة. قاموس.

(١٦٤) قوله: **(أتراباً)** مستويات في السن بنت ثلاث وثلاثين وكذا أزواجهن.

(١٦٥) قوله: **(اختلاف آخر الكلمة ا هـ)** للإعراب معنيان: عام شامل لِلَّفْظي والتقديري والمحلي وهو ما اقتضاه عروض معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة بتعلق العامل ليكون دليلاً عليه، فإن لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وإن منع حال في آخره فتقديري أو في نفسه فمحلي وهذا الإعراب تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والمنادى والأمر بغير اللام وخاص بالأولين انتهى. «نتائج» فعلي هذا كان على الشارح رحمه الله أن يزيد في التعريف أو محلاً حتى يكون التعريف المعنى العام ليدخل فيه الإعراب المحلي في المبنى أو يقول اختلاف آخر المعرب بدل الكلمة ليكون التعريف للمعنى الخاص ويلتئم أول الكلام بآخره. اللهم إلا أن يقال أنه أراد بالكلمة الكلمة المعربة أو أراد بالتقديري ما يعم المحلي على ما في بعض الحواشي.

(١٦٦) قوله: **(يقتفي)** من القفو بفتح فسكون مع تخفيف واو أو بضمتين مع تشديدها وهو الاتباع يقال قفوت فلاناً إذا اتبعت أثره وضمنه معنى تسلك.

(١٦٧) قوله: **(بمتأملها)** أي الناظر فيها.

(١٦٨) قوله: **(للقواعد)** الظاهر للفوائد.

(١٦٩) قوله: **(على معنى تختار)** ا هـ عبارة الشيخ تتبع بمتأملها.

(١٧٠) قوله: **(بحذف الإيصال)** لا وجه لهذه الإضافة فما المانع من العبارة المشهورة؟ أعني بالحذف والإيصال، أي بحذف الجار وإيصال المجرور إلى المتعلق وإظهار الإعراب المحلي وهو النصب على المفعولية أو الرفع على الفاعلية كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾، أي من قومه وقولهم: مال مشترك، أي فيه.

(١٧١) قوله: **(جادة)** أي معظم الطريق و**(الصواب)** ضد الغي.

(١٧٢) قوله: **(ظرف يقتفى)** الصواب مفعول به له لا ظرف إذ لو كان كذلك لوجب ذكر في معه=

القواعد وفي محل الرفع على أنها صفة القواعد على أنها صفة جارية على غير من هي له[١٧٣].

قوله: **(وتطلعه)** من باب الأفعال يقال: أطلعه على سره، أي جعله واقفاً عليه وفاعله المستتر راجع إلى القواعد والضمير المفعول راجع إلى المتأمل فيكون المعنى وتجعل تلك القواعد ذلك المتأمل واقفاً.

(في الأمد القصير) والأمد بفتحتين الغاية والمقصود الزمان والقصير كناية عن القليل.

(على نكت كثيرة من الأبواب)، أي من أبواب الإعراب والنكت جمع نكتة، وهي في الأصل نقطة بيضاء في السواد أو عكسه. والمراد ههنا لطائف الكلام ودقائقه. واعلم أن إسناد الاطلاع إلى القواعد نفسها مجاز عقلي[١٧٤] من قبيل الإسناد إلى السبب كقولهم: بنى الأمير المدينة، أي كان سبباً لبنائها.

وجملة تطلعه في النصب عطف على قوله يقتفي **(عملتها)**، أي الرسالة الحسية أو الذهنية **(عمل)**بالنصب على نزع الخافض عنه، أي كعمل **(من طب)**، أي صار طبيباً واستعمل[١٧٥] أدوية الطب **(لمن حب)**، أي حبه وإنما حذف عائد الموصول لكونه ضمير المفعول[١٧٦] شبه المصنف نفسه بالطبيب الذي يعالج محبوبه المريض بالأشربة النافعة والأدوية الدافعة في

= لكونه مكاناً محدوداً كما لا يخفى ا هـ حواشي. قلت: كونه مفعولاً به على تقدير أن يكون تقتفي بمعنى تختار ظاهر لا خفاء فيه.

(١٧٣) قوله: **(جارية على غير من هي له)**، أي على التقدير الأول وأما على التقدير الثاني فهي جارية على من هي له.

(١٧٤) قوله: **(مجاز عقلي)** هو ما يكون في الإسناد بأن تسند شيئاً إلى غير ما حقه أن ينسب والمجاز اللّغوي يكون في المراد بأن تستعمل الكلمة في غير ما وضعت له العلاقة مع قرينة كقولك: رأيت أسداً في الحمام. **(كعمل من طب لمن حب)** لغة في أحب والمراد: أنني بالغت في النصح فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصل المراد. موصل.

(١٧٥) قوله: **(أي صار طبيباً واستعمل ا هـ)** عبارته توهم أن مجموعه معنى واحد والواقع خلافه فالأولى أو.

(١٧٦) قوله: **(لكونه ضمير المفعول)** وإنما جاز حذفه لكونه فضلة واستطالته مع الموصول والصلة المركبة من الفعل والفاعل والمفعول مع العلم به بدلالة قرينة الكلام عليه ولم يجز حذفه إذا كان فاعلاً لكونه عمدة.

مداواة(١٧٧) مرض الطلبة بمرض الجهالة بإيراد المسائل المهمة(١٧٨) لا سيما(١٧٩) طلبة الزمان، لأن عامتهم عماة عن درك التحقيق(١٨٠)، وخاصتهم عناة(١٨١) في يد التقليد(١٨٢) لا يطلعون إلى التدقيقات(١٨٣) وأكثرهم في عتبات التواني(١٨٤) لاستراحة البدن قعيد ﴿أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصّلت: ٤٤](١٨٥). وبعضهم في ساحة البطالة طول عمرهم يتيهون ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤](١٨٦) وعادتهم القراءة من أوائل كلِّ كتاب وترك أواخره مع

---

(١٧٧) قوله: (في مداواة ا هـ) متعلق بشبه فيكون وجه الشبه.

(١٧٨) قوله: (المهمة) هي التي تجعل فاقدها مهموماً، أي المحتاجة إليها احتياجاً شديداً.

(١٧٩) قوله: (لا سيما) يجوز فيما بعدها النصب على الاستثناء على أنها بمعنى إلا والرفع بالخبر لمبتدأ محذوف على أنها مركبة من لا وسِيّ بمعنى مثل أصله سِوْيَ أو سِيوَ وما الموصولة والتقدير لا مثل الذين هم طلبة الزمان والجر بإضافة سيّ إليه على أن ما زائدة حواشي وهي لترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون كالمخرج عن مساواته إلى التفضيل.

(١٨٠) قوله: (عن درك التحقيق) هو إثبات المسألة بدليلها من حققت إذا تيقنته أو جعلته ثابتاً لازماً وحقيقة الشيء منتهاه وأصله المشتمل عليه، أي أكثرهم عماة القلوب عن إدراك ا هـ.

(١٨١) قوله: (عناة) جمع عان وهو الأسير قال في المختار يقال عنا فلان فيهم أسيراً، أي أقام على أساره ولا خفاء في أنه شبههم بالأسارى لعدم استقلالهم لشيء من أمورهم وفي متابعتهم لأمر غيرهم تشبيهاً بليغاً بحذف أداته وادعاء أن المشبه عين المشبه به.

(١٨٢) قوله: (في يد التقليد) هو عبارة عن اتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقداً الحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل وكان المعنى جعل قول الغير أو فعله قلادة في عنقه شبه التقليد بالأسر في أن كلا منهما مانع عن التصرف تشبيهاً مضمراً في النفس فيكون استعارة مكنية وذكر اليد قرينة.

(١٨٣) قوله: (إلى التدقيقات) هو إثبات المسألة بدليل دق طريقه لناظريه.

(١٨٤) قوله: (في عتبات التواني) العتبة أسكفة الباب والتواني التقصير يقال توانى في حاجته قصر فيها ولم يهتم بها والمراد: الضعف والفتور شبهه في اشتماله على صاحبه واستيلائه عليه بالدار المشتملة على ساكنها تشبيهاً مضمراً في النفس فيكون استعارة مكنية والعتبة تخييلية وهي قرينتها.

(١٨٥) قوله: (أولئك الآية) قبله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ ثقل فلا يسمعونه ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ فلا يفهمونه ﴿أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ [فصّلت: ٤٤] وهم كالمنادى من مكان بعيد لا يسمع ولا يفهم ما ينادى به.

(١٨٦) قوله: (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) من الإيمان في الآخرة، أي قبوله، أي نفعه بحيث يخلصهم من الخلود في النار. أقول: انظر أو لا ما الموجب لذكر هذين الوعيدين الواردين في حق الكفار في معرض ذم جميع طلبة زمانه فهلا ذكر غير ذلك وثانياً إذا كان جميع طلبة =

تعطشهم كالسراب ولذلك تعطل بينهم معرفة أحكام الجمل والمعاني والحروف وبعض الأسماء. ولله درّ المصنف(١٨٧) أن رسالته متكفلة لهذه المهمات ولم يسبقه أحد إلى هذا الطرز من العلماء **(وسميتها**(١٨٨) **بالإعراب عن قواعد الإعراب)**.

وفي هذه التسمية ملاحظة معنى الاشتقاق من أعرب الرجل يدل عليه تعديته بعن **(ومن الله استمد)**، أي اطلب المدد(١٨٩)، أعني **(التوفيق)**، وهو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه قوله ومن الله متعلق باستمد وإنما قدم لإفادة الحصر في الاستمداد(١٩٠) منه كما في قول حسان(١٩١) رضي الله عنه في مدح النبي ﷺ:

لَـهُ هِـمَـمٌ لا مُـنْـتَـهَـى لِـكِـبَـارِهَـا وَهِـمَّـتُـهُ الصُّـغْـرَى أَجَـلُّ مِـنَ الـدَّهْـرِ

= زمانه كما ذكر فمن أين هؤلاء العلماء الأعلام وإذ قد بلغ كلامه هذا المبلغ فلا غَرْوَ أن نتكلم عليه فنقول التقليد عدم التحقيق أو هو دونه فما الموجب لتخصيص كل من العامة والخاصة بما خصّ به، وأي مقابلة بين الأكثر والبعض هلا قال: منهم ومنهم، وأي استراحة في القعود على العتبة، وأي مناسبة بين التيه والساحة التي هي فضاء بين الدور الحي فهلا قال في براري البطالة وأي يتحصل لهم قراءة أوائل كل كتاب وما شأنهم وأوسطها، وأيّ تعطش، أيْ تشوق لمن جاله ما ذكر وبماذا يتعلق كالسراب وما المتشان ولم أوجب فيهم خصوصية تعطل معرفة أحكام الجملة ا هـ دون غيرها من سائر مسائل النحو وباقي العلوم وما المراد ببعض الأسماء وإذ قد اتسع الحزق فلنكتف بهذا القدر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١٨٧) قوله: **(ولله در المصنف)** قال في المختار الدر اللبن يقال في الأم لا درَّ درُّه، أي لا كثر خيره وفي المدح لله دره، أي عمله.

(١٨٨) قوله: **(وسميتها)** أي الفوائد الجليلة يتعدى إلى المفعول الثاني بواسطة الحرف لكن يحذف اتساعاً فسميت الغلام زيداً أو بزيد بمعنى واحد. **(بالإعراب)** لغة وهو البيان **(عن قواعد الإعراب)** اصطلاحاً وهو علم النحو وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي والخطي ا هـ موصل.

(١٨٩) قوله: **(أي اطلب المدد)** والمراد هنا مطلق الطلب، أي طلب التوفيق.

(١٩٠) قوله: **(لإفادة الحصر في الاستمداد)** الأحسن لإفادة حصر الاستمداد في كونه منه تعالى ويمكن توجيهه بأن يكون تقديره لإفادة حصر الاستمداد في الاستمداد منه تعالى.

(١٩١) قوله: **(كما في قول حسان)** شاعره عليه الصلاة والسلام في المختار أن جعلته فعالاً من الحسن جريته وأن جعلته فعلاناً من الحَسّ وهو القتل أو الحِسّ بالشيء لم تجره.

حيث لم يقل همم[١٩٢] له لإفادة حَصْرِ الْهِمَم[١٩٣] له عليه الصلاة والسلام كلها قوله: **(والهداية)** معطوفة على التوفيق وهي سلوك[١٩٤] طريق توصل إلى المطلوب **(إلى أقوم طريق)**[١٩٥] يريد أن الطرق إلى الله تعالى بعدد أنفاس الخلائق وإنما طلب منها أقومها **(بمنّه**[١٩٦] **كرمه**[١٩٧] **وتنحصر)** الرسالة[١٩٨] بالحصر الجعلي[١٩٩]

---

(١٩٢) قوله: **(همم)** الهمة توجه القلب وقصده بجميع قواه الروحانية إلى جانب الحق لحصول الكمال له ولغيره والدهر هو الآن الدائم الذي امتداده من الحضرة الإلٰهية وهو باطن الزمان وبه يتحد الأزل والأبد ا هـ. تعريفات السيد فليحرر الإعراب له همم متبدأ وخبر **(لا منتهى)** لا نهاية منصوب تقدير المشابهة المضاف في تعلقه بما هو من تمام معناه **(لكبارها)** بكسر الكاف وتخفيف الباء جمع كبير والظرف مستقر صفة لمنتهى والخبر محذوف لدلالة النفي عليه لكونه عاماً وهو موجود والجملة صفة همم **(وهمته)** مبتدأ **(الصغرى)** تأنيث الأصغر مرفوع تقديراً صفة همة فاعله مستتر فيه راجع للهمة. **(أجل)** أفعل تفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه جاز إفراده وتذكيره وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً نحو: الزيدان أو الهندان أفضل الناس وجاز المطابقة لموصوفه وهو خبر المبتدأ فاعله مستتر فيه راجع إلى المبتدأ. **(ومن الدهر)** متعلق به مفعول به غير صريح له.

(١٩٣) قوله: **(لإفادة حصر الهمم)** جعله في التلخيص مثالاً للتنبيه من أول الأمر على أن المسند خبر لا نعت إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ويمكن أن يحمل على الحصر الادعائي.

(١٩٤) قوله: **(هي سلوك ا هـ)** قد سبق الكلام عليها مستوفى عند قوله: المقتبسين أنوار الهدى.

(١٩٥) قال: **(إلى أقوم طريق)** قدم الصفة على الموصوف وأضافها إليه رعاية للسجع. والأصل إلى طريق أقوم، أي مستقيم، وهو كناية عن سرعة الوصول إلى المأمول لأن الخط المستقيم سبب لسرعة الوصول إلى المأمول من الخط المنحني.

(١٩٦) قال: **(بمنه)** متعلق باستمد، أي إنعامه ويطلق المن على تعداد النعم الصادرة من الشخص إلى غيره كقوله: فعلت مع فلان كذا وكذا وهو من الله مدح ومن الإنسان ذم ا هـ موصل.

(١٩٧) قال: **(وكرمه)** أي جوده يقال على الله تعالى كريم ولا يقال: سخيّ لعدم الورود وإما للإشعار بجواز الشح.

(١٩٨) قال: **(وتنحصر الرسالة)** أو الفوائد الجليلة والمقدمة ويقرأ بالتحتية على إرادة المصنف أو الكتاب والرسالة هي الواسطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأخبار والأحكام. ثم أطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك كإطلاق القضية والقياس ونظائرها على القبيلين لما فيها من إيصال كلام المؤلف إلى المؤلف له ا هـ ح.

(١٩٩) قوله: **(بالحصر الجعلي)** وهو الذي يكون الجزم بالانحصار للعلم بجعل الجاعل المقسم =

لا العقلي[٢٠٠] ولا الاستقرائي لانتفائهما فيها (**في أربعة أبواب**).

= منحصراً في الأقسام المذكورة وهذا كجزم صانع المركب بانحصار ما ركبه في أجزاء لعلمه بجعل ما ركبه منحصراً فيها ولا يستند جزمه بالانحصار إلى الاستقراء ومن هذا القبيل حصر الكتاب في أبوابه.

(٢٠٠) قوله: (**لا العقلي**) وهو الذي يتردد بين النفي والإثبات فيجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار. (**ولا الاستقرائي**) وهو الذي يستند الجزم بالانحصار إلى التتبع والاستقراء سواء كان في الجزئيات كانحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والعقلية والطبيعية أو في الأجزاء كانحصار هذه الرسالة في الأبواب الأربعة وهي الجملة وأحكامها والجار والمجرور وتفسير الكلمات والإشارة إلى عبارات محررة.

الباب الأول[٢٠١]

وهو في الأصل بَوَبٌ[٢٠٢] بفتحتين مثل قود[٢٠٣] وإنما لم تقلب الواو فيه ألفاً تنبيهاً[٢٠٤] على أن أصل باب بوب والمراد موضع الدخول، أي المدخل الأول **(في معرفة الجمل[٢٠٥] وأحكامها وفيه أربع مسائل)**[٢٠٦].

الباب الأول

(٢٠١) قال: **(الباب الأول)** هو لغة مدخل الدار ونحوها واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على الفصل وهو للمشتملة كذلك على المسائل غالباً فيهما سمي به لكون الدخول في مشموله بعد المجاوزة عنه كباب الدار ولامه للعهد الخارجي الضمني، أي ما تقدم ذكره ضمناً لسبق ذكره في ضمن قوله وتنحصر في أربعة أبواب وهو كنظائره من قبيل أعلام الأشخاص، لأنها إما الألفاظ المخصوصة أو المعاني أو النقوش كذلك ومجموعها شخص واحد والتحقيق أنها من قبيل أعلام الأجناس على تقدير كونها الألفاظ أو النقوش إذ ما تَلَفَّظ به المصنف أو نقشه غير ما يتلفظ به غيره أو ينقشه، لأن الصوت القائم بهذا الهواء على الصوت القائم بغيره بالشخص وكذلك اللون بل هما متحدان نوعاً ومن قبيل أعلام الأشخاص على تقدير كونها المعاني، لأن العلم غير المعلوم وهو متحد بالشخص.

(والأول) أصله أَوْأَلَ افعل قلبت الهمزة واواً وأدغمت يدل عليه الأوائل أو وَوْأَلُ فوعل قلبت الواو الأولى همزة والهمزة واواً وأدغمت.

(٢٠٢) قوله: **(وهو في الأصل بوب)** يعني أن أصل باب بوب قلبت الواو ألفاً لتجانس حركة ما قبلها فيندفع الثقل الحاصل من توالي أربع حركات لأنها مقدرة بحركتين.

(٢٠٣) قوله: **(مثل قود)** في أنه اسم ثلاثي أجوف مفتوح الفاء والعين يقال: أقاد الأمير القاتل بالقتيل قوداً إذا قتله به.

(٢٠٤) قوله: **(وإنما لم تقلب الواو فيه ألفاً تنبيهاً ا هـ)** في شرح السعد للعزي ونحو: صيد البعير وقود اللص من الشواذ تنبيهاً على الأصل وفي شرحه لده ده جنگي وإنما صحت الياء في صيد البعير لصحتها في أصله لتدل عليه وهو أصيدّ بالتشديد. وكذا أعورّ، لأن عور وأعور معناهما واحد وإنما حذفت منه الزائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار. والدليل على أنه أفعل مجيء إخوانه على هذا في الألوان والعيوب، نحو: اسودّ واحمرّ وإنما قالوا: عور للتخفيف ا هـ فالذي يظهر أن قوله تنبيهاً على أن أصل باب بوب ليس في محله.

(٢٠٥) قال: **(في الجمل)** أي شرحها وذكر **أقسامها (وأحكامها)** جمع وهو النسبة التامة بين الشيئين لكونها ذا محل من الإعراب.

(٢٠٦) قوله: **(أربع مسائل)** جمع مسألة مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم ويكون الغرض منه معرفتها.

اعلم[٢٠٧] أنه يجب[٢٠٨] للشارع في العلم أن يتصور أولاً ذلك العلم الذي يشرع فيه لئلا يكون طالباً للمجهول مطلقاً[٢٠٩] وأن يعلم أن موضوعه[٢١٠]، أي شيء هو كي يتميز[٢١١] ما يشرع فيه عن سائر العلوم إذ تمايز المعلوم[٢١٢] بحسب تمايز الموضوعات وأن يعتقد[٢١٣] أن لذلك العلم فائدة مخصوصة به[٢١٤]

---

(٢٠٧) قوله: **(اعلم)** يشير إلى أنّ ما بعده مما يجب الإصغاء إليه والاهتمام به لكونه مناط التحقيق.

(٢٠٨) قوله: **(يجب)** أي عرفاً **(الشارع)**، أي لمريد الشروع كما يعلم من قوله: **(أن يتصور أولاً)**، أي قبل الشروع، أي يتصوره بوجه ما لأنه هو الذي يلزم من عدمه كون الشارع طالباً للمجهول المطلق وأما تصوره برسمه فإنما يجب ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فإنه إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله إجمالاً حتى أن كل مسألة منه ترد عليه على أنها من ذلك العلم فيطلبها من فواتها أو من غيره علم أنه من غيره فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به.

(٢٠٩) قوله: **(لئلا يكون طالباً للمجهول مطلقاً)** فإن توجه النفس نحوه ممتَنع.

(٢١٠) قوله: **(وأن يعلم موضوعه)**، أي إن كان علماً مدوناً كالصرف والنحو مثلاً لا غيره كعلم الخياطة مثلاً لاختصاصه به وهو ما يبحث فيه عن أحواله كالكلمة لعلم الصرف والنحو.

(٢١١) قوله: **(كي يتميز)** أي يتميز ذاتياً، أي بالنظر إلى ذاته لا مطلقاً فإنه يحصل بالغاية أيضاً. واختبر الموضوع في تمايز العلوم بذاتها دون المحمول وإن أمكن أن يفيده، لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الموضوعات من حيث أنها أحوالها والأحوال ليست مقصوده بالذات بل لأنها أحوال تلك الموضوعات.

(٢١٢) قوله: **(إذ تمايز العلوم ا هـ)** وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها فإذا كانت طائفة من الأحوال والأحكام متعلقة بشيء واحد أو أشياء متناسبة وطائفة أخرى منهما متعلقة بشيء آخر أو بأشياء متناسبة أخرى كَانَ كل واحدة منها علماً برأسها تمايزت عن صاحبتها ولو كانا متعلقين بشيء واحد أو بأشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علماً واحداً ولم يستحسن عن كل واحدة منها علماً واحداً على حدة ا هـ. سيد علي القطب.

(٢١٣) قوله: **(وأن يعتقد)**، أي يصدق لذلك العلم فائدة أعلم أن كل أمر يترتب على الفعل فهو من حيث أنه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية ومن حيث أنه ثمرته ونتيجته يسمى فائدة فَهُمَا متغايران بالاعتبار ومن حيث أنه مقدم للفاعل على الفعل إن كان مطلوباً للفاعل يسمى غرضاً وإن كان صدور الفعل لأجله يسمى علة غائية فَهُمَا مختلفان أيضاً اعتباراً.

(٢١٤) قوله: **(مخصوصة به)**، أي لا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم إذ لو لم تكن إياها بأن قرأ المنطق معتقداً أن فائدته عصمة اللسان عن الخطأ في الكلام زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه في طلبه عبثاً في نظره. وأما إذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فإنه تُكمل رغبته فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزاد ذلك الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفائدة كما قال الشارح ليكون على جد، أي قوة ا هـ.

مهمة له[٢١٥] ليكون على جد في تحصيله وليقوى[٢١٦] سعيه مهما وجد تلك الفائدة ولا يفتر جده[٢١٧] ولئلا يعد سعيه عبثاً[٢١٨] فنقول: النحو علم بأصول[٢١٩] يعرف بها[٢٢٠] أحوال أواخر الكلمة من جهة الإعراب والبناء. وقولنا علم بأصول جنس يتناول العلوم كلها وقولنا يعرف الخ يخرج العلوم التي هي غير النحو فاطرد[٢٢١] التعريف وانعكس[٢٢٢] وموضوعه الكلمة العربية إذ لا يبحث فيه إلا عن عوارضها أو عوارض ما يتركب منها وإذا عرفت[٢٢٣] هذين الوجهين فقد عرفت أن الغرض من النحو معرفة الإعراب الحافظ عن الخطأ في اللفظ والإعراب لا يوجد إلا فيما يقع فيه التركيب الإسنادي الذي يسمى كلاماً وجملة ولذلك صدر الكتاب ببيانهما.

المسألة الأولى

(في شرحها)، أي الجملة (اعلم أن اللفظ[٢٢٤]

---

(٢١٥) قوله: **(مهمة له)** ومعتداً بها نظراً إلى المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم وإلا لكان شروعه فيه وطلبه له مما بعد يعد عبثاً عرفاً وبذلك يفتر جده قطعاً كما قال الشارح. ولا يفتر جده ولئلا الخ.

(٢١٦) قوله: **(يكون على جد في تحصيله وليقوى الخ)** ناظر إلى قوله مخصوصة به.

(٢١٧) قوله: **(ولا يفتر جده الخ)** ناظر إلى قوله مهمة له.

(٢١٨) قوله: **(عبثاً)** أي في نظره إذا لم تكن تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم أو عرفاً إذا لم تكن مهمة له ومعتداً بها كما علمت في الكل.

(٢١٩) قوله: **(علم بأصول)** الأصل ما يبنى عليه الشيء والمراد هنا القواعد والقوانين الكلية كقولك: الفاعل مرفوع مثلاً.

(٢٢٠) قوله: **(يعرف بها)** الخ فإن من علم أن كل فاعل مرفوع عرف أن زيداً من قام زيد مرفوع.

(٢٢١) قوله: **(فاطرد الخ)** في المصباح اطرد الأمر اطراداً اتبع بعضه بعضاً فقولهم: اطرد الحد معناه أنه كلما صدق المعرف بالكسر صدق المعرف بالفتح فيكون مانعاً.

(٢٢٢) قوله: **(وانعكس)** هو التلازم في الانتفاء، أي كلما انتفى المعرَّف بالفتح انتفى المعرِّف بالكسر فيكون جامعاً.

(٢٢٣) قوله: **(وإذا عرفت)** تمهيدٌ لبيان وجه تقديم تعريف الجملة قال المسألة الأولى في شرحها) أي وتقسمها.

(٢٢٤) قوله: **(إن اللفظ)** هو لغة الرمي واصطلاحاً ما من شأنه أن يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكمة كالمنوي موضوعاً أو مهملاً اختاره على القول خلاف ما في المغني وإن كان جنساً بعيداً لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد إطلاقاً متعارفاً حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ ا هـ. دم واعترضه الشمني بأن استعمال الألفاظ المشتركة في الحد عند=

المفيد[٢٢٥]) بالقصد (**يسمى كلاماً**[٢٢٦] **وجملة ونعني**[٢٢٧] **بالمفيد ما**) دل على معنى (**يحسن السكوت عليه**)[٢٢٨] واعلم أنه لو قال: يمكن السكوت أو يصح السكوت مكان يحسن لكان أحسن[٢٢٩] إذ رب كلام يمكن السكوت عليه ولا يحسن كما إذا قلت: ضرب زيد لمن يريد معرفة الضارب والمضروب مَعاً فإنه كلامٌ يمكن السكوت عليه بناء على إفادةِ أصلِ الخبر وَلاَ يَحْسنُ عِنْدَ السَّامِع[٢٣٠] لنقصانه بالإفادة نظراً إليه إلا أنْ يُقالَ أَن المراد بالسكوت[٢٣١] سكوت المَتكلم وفيه نظر[٢٣٢].

(**وأن الجملة**) حال كونها عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم. وما كان بمنزلة أحدهما[٢٣٣] نحو: ضُرِبَ اللُّصُّ وأقائم الزيدان وكان

= قيام القرينة لا يعد نقصاً بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فإنه نقص على كل حال ا هـ.

(٢٢٥) قوله: (**المفيد**) أي للمخاطب فائدة تامة بحيث يحسن سكوت المتكلم عليه، أي من شأنه أن يقصد به ذلك فقوله: اللفظ جنس يشمل الكلام والمهملَ والمستعملَ والمفيدُ يخرج المهمل وقولنا: فائدة تامة يخرج ما عدا الجملة وقولنا: ما من شأنه ا هـ. لإدخال الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً أو قسماً أو شرطاً أو جزاء فالمعلومة مضمونها للمخاطب ونحو: ضرب زيد لمن يريد معرفة الضارب والمضروب فلا يرد على المصنف ما أورده الشارح بقوله: واعلم ا هـ. **قوله: (يخرج)** أي يخرج حديث نحو النائم فإنه عار عن القصد.

(٢٢٦) قوله: (**يسمى كلاماً**) إن كان مقصوداً لذاته. (**وجملة**) إن كان مقصوداً لغيره.

(٢٢٧) قوله: (**ونعني**) أي معشر النحاة. (**بالمفيد**) حيث أطلقناه في بحث الكلام.

(٢٢٨) قوله: (**عليه**) أي على ما دل وهو اللفظ بالنظر إلى المتن أو المعنى بالنظر إلى الشرح فلا بد من تقدير مضاف، أي على داله.

(٢٢٩) قوله: (**لكان أحسن**) لم يقل كان الواجب عليه أو نحوه لما عرفت من دفعه بتحرير المراد.

(٢٣٠) قوله: (**ولا يحسن عند السامع**) فيه أنه يلزم عليه أن لا يكون، نحو: ضرب زيد عمراً لمن يريد معرفة الضارب والمضروب ومكان الضرب كلاماً وهلم جراً وذا لا يقبله عقل ولا نقل أيضاً إذا كان ضرب زيد ناقصاً عند المخاطب يكون غير صحيح أيضاً فلا يفيد ذكر الصحة.

(٢٣١) قوله: (**إلا أن يقال المراد بالسكوت**) الخ، أي كما ذهب إليه صاحب اللباب.

(٢٣٢) قوله: (**وفيه نظر**) أي في كون السكوت مراداً منه سكوت المتكلم نظر إذا المراد سكوت السامع أيضاً بأن لا يطلب زائداً على ما سمع وقد تقدم الجواب عنه.

(٢٣٣) قوله: (**وما كان بمنزلة أحدهما الخ**) الأول مثال لما كان بمنزلة الفعل والفاعل بناء على أن المرفوع فيه نائب الفاعل لا فاعل كما هو مذهب الزمخشري والثاني والثالث يحتمل أن يكونا لما كان بمنزلة الفعل والفاعل وأن يكونا لما كان بمنزلة المتبدأ والخبر أما كون نحو: =

زيد قائماً وظننته قائماً (**أعم من الكلام**).

قال المصنف رحمه الله في المغني: ليستا بمترادفتين(٢٣٤) كما توهم كثير من الناس(٢٣٥) وهو ظاهر قول صاحب المفصل(٢٣٦) فإنه قال بعد أن فرغ من

= أقائم الزائدان بمنزلة الفعل والفاعل فلعدم الفعل وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلعدم الخبر، لأن المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الأكثرين. وأما كون نحو: كان زيد قائماً بمنزلة الفعل والفاعل فبناء على أن المرفوع بكان ليس فاعلاً وإنما بمنزلة الفاعل. وأما كونه بمنزلة المبتدأ والخبر فلأن مرفوع كان ومنصوبها مبتدأ وخبر في الأصل هذا ولكن كلامه في انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية صريح في أن نحو: أقائم الزيدان جملة اسمية وهو كالتصريح بأنه بمنزلة المبتدأ وصريح في أن نحو: كان زيد قائماً جملة فعلية، وهو كالتصريح بكونه بمنزلة الفعل والفاعل. وأما الرابع فلما كان بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار مفعوليه ا هـ شمني وفي الدماميني. وأما ظننته قائماً فإيراده فيما يتنزل منزلة أحدهما مشكل، لأنه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر.

(٢٣٤) قوله: (**بمترادفين**) هما اللفظان الموضوعان لمعنى واحد مأخوذ من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف الآخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونا مترادفين كالليث والأسد.

(٢٣٥) **قوله: (كما توهم كثير من الناس)** قال الرضي: والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه والكلام ما تضمن الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس. وفي الشرح ظاهر كلام الأندلسي وابن الحاجب الترادف وهو اصطلاح لقوم وما قاله المصنف رحمه الله اصطلاح لآخرين فليس توهيم أولئك بناء على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهيمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح وأقول: ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يتأتى المشاحة فيه وإنما هو من الاختلاف في نقل الاصطلاح فيتأتى المشاحة فيه والتوهيم ا هـ شمني.

(٢٣٦) **قوله: وهو ظاهر كلام صاحب المفصل الخ)** في الشرح ليس ذلك بظاهر فإنه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاماً لأنها أعم منه على رأيه وأقول بل هو ظاهر كلامه هنا لأن قوله ويسمي الجملة ظاهر في أن لفظ الجملة موضوع للمعنى الذي وضع له لفظ الكلام لأن ذلك هو معنى التسمية فيكون مرادفاً للكلام وإنما قال ظاهر قوله لاحتماله احتمالاً مرجوحاً أن لفظ الجملة تطلق عليه لأنها أعم منه ولما كان الظاهر هو المعتبر في الكلام جزم ابن الحاجب في شرحه بالترادف ا هـ شمني.

حد الكلام ويسمي الجملةَ والصوابُ أنها أعمُّ منه إذ شرطُه الإفادة بخلافها ولهذا تَسْمَعُهُمْ يقولون جملةَ الشرط جملة الجواب جملةِ الصلة وكل ذلك ليس بمفيد(٢٣٧) انْتَهى.

وفي استدلالِهِ: الترادف(٢٣٨) من المفصل بَحْثٌ إذِ الظَّاهِر(٢٣٩) من هذا القول عدم لزوم الترادف، لأنّ تسمية الكلام جملة(٢٤٠) لَوْ أَوْجَبَ الترادفَ لَوَجَبَ في كلامه وهي تصح في صورة العموم أيضاً(٢٤١) كما قال المصنف رحمه الله **(فكل كلام جملةٌ ولا يَنْعَكِسُ)**، أي ليس كل جملة كلاماً **(ألا يرى أن نحو جملة قام زيد في قولك أن قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاماً، لأنه لا يحسن السكوت عليه وكذلك القول في جملة الجواب)** بسلب(٢٤٢) أداة

---

(٢٣٧) قوله: **(ليس بمفيد)** أي مقصوداً بالإفادة، لأن القصد في قولك: جاء الذي قام بالإخبار بالمجيء لا بالقيام وإنما ذكرت قام لتعيين الموصول.

(٢٣٨) قوله: **(وفي استدلاله الترادف)** إن صحت فمن الحذف والإيصال، أي على الترادف فإنه وإن كان سماعياً إلا أنه لشيوعه صار كالقياسي هذا مع أن المصنف رحمه الله لم يدَّعِ الترادف حتى يستدل عليه بظاهر قول صاحب المفصل ويحتمل أن يكون المعنى وفي جعلَ المصنف كلام دالاً على الترادف وهذا أظهر.

(٢٣٩) قوله: **(إذ الظاهر ا هـ)** لعله أخذه من قول الدماميني عند قوله وهو ظاهر كلام صاحب المفصل ليس بظاهر ذلك بظاهر ا هـ. وفرق بين ليس ظاهر قوله: الترادف وبين ظاهر قوله: عدم لزوم الترادف فالذي ينبغي إذ لا يلزم من ظاهر هذا القول الترادف وإلا فمتى يدل ظاهره على عدم لزوم الترادف وأيضاً لا يظهر عند التدقيق لهذه العبارة معنى فليحرر.

(٢٤٠) قوله: **(لأن تسمية الكلام جملة)** ا هـ لعل العبارة ولأن ا هـ فيكون معارضة بالمثل وإلا فلا يتم التقريب، لأن المدعي أن ظاهر تسمية المفصل يدل على عدم لزوم الترادف وحاصل دليله تسمية الكلام جملة لو استلزم الترادف لاستلزمه في كلام المصنف لكنها لم تستلزمه في كلامه فلا تستلزمه في كلام صاحب المفصل وأين هذا من قوله: تسمية الكلام جملة يدل على عدم لزوم الترادف فلو قال: استدلال المصنف على أن ظاهر قول صاحب المفصل الترادف تسمية الكلام جملة منقوض بتسمية المصنف مع عدم ذهابه إلى الترادف لسلم من هذا كله ولالتأم أول الكلام بآخره.

(٢٤١) قوله: **(وهي تصح في صورة العموم أيضاً)** لعله من تتمة الدليل على عدم لزوم الترادف، يعني أن التسمية كما تكون بين المترادفين تكون بين العام والخاص فلا يلزم من التسمية الترادف.

(٢٤٢) قوله: **(لسلب ا هـ)** علة لعدم حسن السكوت ولو ذكره بعد قوله: لا يحسن السكوت عليه أو قال: فيما بعد عنهما، أي عن جملتي الشرط والجواب لكان أولى.

الشرط صلاحية السكوت عنها، أي عن جملة: قام زيد.

فأما جملة الشرط والجواب مَعاً فإنهما كلام مفيد **(ثم الجملة**[٢٤٣] **تسمى اسمية إن بدئت باسم)** هذا شروع في تقسيم الجملة إلى الاسمية والفعلية. وأما الشرطية والظرفية فهما داخلتان في الحقيقة[٢٤٤] في الجملة الفعلية، يعني أن الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم صريح[٢٤٥] ولا عبرة[٢٤٦] بما تقدمها من الحروف **(كزيد قائم)**[٢٤٧] مثال لما بدئت باسم صريح[٢٤٨] من غير تقدم شيء **(وإن زيداً قائم)** مثال لما تقدمها حرف من حروف المشبهة بالفعل **(وهل زيد قائم)** مثال لما تقدمها حرف من حروف الاستفهام **(وما زيد قائم)** مثال لما تقدمها حرف من الحرفين المشبهين بليس.

فالجملة في هذه الأمثلة الثلاثة أيضاً اسمية، لأن المراد بصدر الجملة:

---

(٢٤٣) قال: **(ثم الجملة)** ا هـ. قال صاحب اللباب في وجه الحصر إما أن يعرض لجزأي الجملة ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما إلى جملة أخرى أولاً والأوّل الشرطية والثاني: إما أن يكون المسند مؤخراً لفظاً أو تقديراً أولاً الأول: اسمية والثاني: إما أن يسد مسد المسند ظرف أو ما جرى مجراه أولاً الثاني الفعلية والأول الظرفية.

(٢٤٤) قوله: **(إن بدئت باسم صريح)** كزيد قائم أو مؤول نحو: وأن تصوموا خير لكم أو بوصف رافع لمكتفى به، نحو: أقائم الزيدان أو اسم فعل نحو: هيهات العقيق وإذا دخل عليها حرف فلا تغير التسمية سواء غير الإعراب دون المعنى أم المعنى دون الإعراب أم غيّرهما معاً أم لم يغيروا حداً منهما. وقد ذكر المصنف رحمه الله الأمثلة على هذا الترتيب ومثال الرابع: لَزَيْدٌ قائم. موصل.

(٢٤٥) قوله: **(كزيد قائم)** يجوز رفع زيد على سبيل الحكاية وجره بالكاف والأول أفصح كشف والجملة مراد اللفظ والظرف المستقر خبر مبتدأ محذوف وهو مثاله.

(٢٤٦) قوله: **(داخلتان في الحقيقة ا هـ)** أما الشرطية فلأنها إن استحقت بدخول أداة الشرط عليها أن تعد قسماً برأسها استحق بدخول أداة الترديد، نحو: العدد إما زوج أو فرد وأداة النفي والحروف المشبهة بالفعل وغيرها فتكثر الأقسام. وأما الظرفية فبأن يراد من الفعل ما يعم الفعل لفظاً ومعنى أي ما يفهم منه معنى فعل مشتملاً على النسبة التامة وحينئذ يدخل في الفعلية نحو: أقائم الزيدان وهيهات الأمر كما هو مختار صاحب اللباب وصاحب الإظهار.

(٢٤٧) قوله: **(ولا عبرة ا هـ)** لو ذكره بعد قول المصنف: إن بدأت باسم لاستغنى عن قوله: يعني أن الجملة ا هـ مع ما فيه من إيهام أن كزيد قائم مما تقدم شيء، يعني أنه يقتضي أن يذكر بعده ما تقدم شيء.

(٢٤٨) قوله: **(مثال لما بدأت باسم صريح)** انظر إلى ما ذكره بعد في شرح الأمثلة وإلى ما نقلنا عن شيخ الإسلام رحمه الله عند قول المصنف: أن بدأت باسم تجد بينهما فرقاً.

المسند(٢٤٩) إليه أو المسند فلا عبرة بما يصدرها(٢٥٠) من الحروف.

(وفعلية) عطف على قوله(٢٥١) اسمية، أي الجملة تسمى فعلية **(إن بدئت بفعل أو نائبه)** ولا عبرة أيضاً بما تقدمها من حروف الاستفهام والشرط وغيرهما وأن المعتبر(٢٥٢) ما هو صدر في الأصل فلا يخل تقديم ما في نية التأخير، نحو: كيف جاء زيد(٢٥٣)، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١](٢٥٤) تقدير الأول جاء زيد كيف والثاني: تنكرون، أي آيات الله قُدّما لاقتضاء الاستفهام الصدارة ولا يضر أيضاً إضمار ما في نية التقديم كما سيجيء، لأن صدورها في الأصل أفعال **(كقام زيد)** هذا مثال لما بدئت بفعل

---

(٢٤٩) قوله: **(أو المسند)** أي في الفعلية وهي لم تذكر بعد وقد نقله في المغني مع أنه فيه مذكور بعد الفعلية والاسمية.

(٢٥٠) قوله: **(فلا عبرة بما تصدرها ا هـ)** عبارة المصنف في المغني فلا عبرة بما تقدمها من الحروف مع أنه مكرر مع ما سبق.

(٢٥١) قوله: **(وفعلية عطف على قوله ا هـ)** يغني عنه والجملة تسمى فعلية إن بدئت ا هـ.

(٢٥٢) قوله: **(وأن المعتبر ا هـ)** عبارة المغني والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فلا وجه، لأن

(٢٥٣) قوله: **(كيف جاء زيد)** كيف اسم من أسماء الاستفهام لازم الظرفية مبني على الفتح منصوب المحل على الظرف لجاء، أي في أيّ زمان جاء زيد هذا على ما ذهب إليه سيبويه. وقال ابن مالك ما معناه لم يقل أحد أن كيف ظرف إذ ليست زماناً ولا مكاناً ولكنها لما كانت تفسير بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً ا هـ. وهو حسن ا هـ مغني فعلى هذا تكون حالاً من زيد.

(٢٥٤) قوله: **(فأي آيات الله تنكرون)** أي يريكم دلائل قدرته من خلق الأنعام لتركبوها وتأكلوها وإجراء السفن المختلفة بريح واحد، فأي آيات تنكرون أي أنها ليست من عند الله، **(أي)** **اسم استفهام منصوب لفظاً مفعول لتنكرون مضاف إلى الآيات)** والواو من تنكرون مرفوع المحل بالضمة فاعل تنكرون ومن الحريّ ذكره في هذا المقام ما أورده بعض العلماء الأعلام من قوله: لا يقال فليكن الإعراب المحليّ في ضمائر الجمع بالحروف المحلية، أي بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً أنا نقول: أن ضمير التثنية واقع في محل معرب مثنى والمعرب المثنى معرب بالألف والياء فالواقع محله يكون إعرابه المحلي كذلك بخلاف ضمائر الجمع، فإنها واقعة في محل معرب مجموع والمعرب المجموع لا يجب أن يكون إعرابه بالحروف بل بالحركات أيضاً فالواقع في محله يمكن أن يكون في محل معرب بالحركات مع أن الأصل في الإعراب الحركات وكالضمائر سائر المبينات الواقعة موقع المثنى أو المجموع كالموصولات وأسماء الإشارة فما وقع منها موقع المثنى يعرب بالحروف المحلية وما وقع موقع الجمع يعرب بالحركات المحلية ا هـ.

صريح ومثال ما تقدمها الاستفهام **(هل قام زيد)** ومثال إضمار ما في نية التقديم **(زيداً ضربته)**(٢٥٥) ومثله عنده مال، لأن التقدير حصل(٢٥٦) عنده مال. ولذا(٢٥٧) أهمل المصنف رحمه الله ذكر الظرفية ومثال ما بدئت بنائب الفعل **(يا عبد الله)**(٢٥٨) كأن قائلاً قال: كيف عُدَّتْ هاتان الجملتان أعني جملة زيداً ضربته. وجملة يا عبد الله من الفعلية مع أنهما بدئتا باسم وحرف فأجاب بقوله: **(لأن التقدير)** في زيداً ضربته **(ضربت زيداً ضربته)**(٢٥٩) أضمر عامله(٢٦٠)

---

(٢٥٥) قوله: **(وزيداً ضربته)** زيداً منصوباً بعامل أضمر وجوباً على شرط التفسير احترازاً عن الجمع بينه وبين المفسر يفسره ضربته المذكور ولا يعمل في زيد لاشتغاله بضميره والمختار رفعه بالابتداء لأن تجرده عن العوامل اللفظية قرينة مصححة له ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة أخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف.

(٢٥٦) قوله: **(عنده مال لأن التقدير حصل ا هـ)** ههنا سؤال وهو أن عنده مال مبتدأ وخبر فلا تكون من المقدرة فعلها والجواب عنه يستدعي مقدمة وهي أن الظرف المستقر إن اعتمد على أحد الأشياء الستة عمل في الاسم الواقع بعده عمل الفعل في فاعله وفاقاً وإن لم يعتمد لم يعمل فيما بعده إذا كان غيرَ حدث عند البصريين ويعمل فيه عند الكوفين كما إذا اعتمد فإنهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطون في إعمال اسمي الفاعل والمفعول ووافقهم الأخفش من البصريين في المسألتين ويعمل في الحدث عند سيبويه وإن لم يعتمد. وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد إذا تلخص هذا. **(فعنده مال جملة ظرفية مقدرة)** بالفعل عند الكوفيين والأخفش واسمية عند البصريين إلا أن الجزاء، أعني الظرف مع ما تضمنه من ضمير المبتدأ جملة عندهم لكونه مؤولاً بالفعل بدليل وقوعه صلة للموصول والصلة لا تكون إلا جملة. فعلى كلا المذهبين التمثيل به صحيح، لأن المجموع أو الجزء الثاني جملة ظرفية مقدرة بالفعل بلا شبهة ا هـ ملخصاً من اللباب.

(٢٥٧) قوله: **(ولذا)** أي لكون الظرفية مقدرة بالفعل وداخلة فيها في الحقيقة **(أهمل)** عند تقسيم.

(٢٥٨) قوله: **(ويا عبد الله)** منادى مضاف منصوب على المفعولية بأدعو المقدر أو بحرف النداء أو باسم الفعل فعلى الأول كلا جزئي الجملة مقدران وعلى الثاني حرف النداء قائم مقام الفعل والفاعل مقدر لكن التحقيق أن كليهما مقدران عليه أيضاً، لأن الحرف وإن قام مقام الفعل في العمل لكنه لا يقوم مقامه في إفادة معناه حتى يستغني عن تقديره فلا بد أن يكون جزآ الجملة مقدرين أيضاً على ما حققه الفاضل العصام وعلى الثالث أحد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه وعلى الثلاثة فالجملة فعلية.

(٢٥٩) قوله: **(لأن التقدير)** في زيداً ضربته ضربت زيداً ضربته ذكره عصام.

(٢٦٠) قوله: **(أضمر عامله)** أي قدر وجوباً احترازاً عن الجمع بينه وبين المفسر لئلا يصير التفسير عبثاً وفائدته أن التفصيل بعد الإبهام أوقع في الذهن إذ المنساق بعد الطلب أعز من الحاصل بلا تعب.

على شريطة التفسير[٢٦١] بنية التقديم فلا يضر كونه جملة فعلية كما لا يضرها تقديم ما في نية التأخير كما عرفت **(و)** لأن التقدير في: يا عبد الله **(ادعو عبد الله)** حذف عامله[٢٦٢] وأنيب حرف النداء منابه ولما بين تسمية الجملة بالاسمية والفعلية شرع في بيان انقسامها إلى الكبرى والصغرى فقال: **(الكبرى هي الاسمية[٢٦٣] التي خبر مبتدئها جملة)** فعلية كانت أو اسمية نحو: زيد قام أبوه[٢٦٤] وزيد أبوه[٢٦٥] قائم فجملة قام أبوه جملة صغرى مرفوع المحل على أنها خَبَرُ المُبْتَدَأ والمبتدأ مع خبره جملة كبرى، لأنَّها اشتملت الصغرى وزائداً. وكذلك زيد أبوه قائم لكن الصغرى فيه اسمية **(والصغرى هي المبنية على المبتدأ)** كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة الواحدة صغرى وكبرى باعتبارين ولما كان هذا هو المحتاج إلى البيان أشار إلى ذلك بالمثال المبين له فقال: **(وإذا قيل زيد أبوه غلامه منطلق فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثانٍ وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر الثالث والثالث مع خبره خبر الثاني والثاني مع خبره خبر الأول ويسمى المجموع جملة كبرى)** لا غير **(وغلامه منطلق**

---

(٢٦١) قوله: **(على شرطة التفسير)** أي بناء على شريطة التفسير، أي أضمر إضماراً مبيناً أو أضمر للبناء على شرط هو التفسير بما بعده والتاء فيه للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لكونها صفة لموصوف محذوف وهو العلة ويجوز أن يكون الظرف لغواً متعلقاً بأضمر على أن تكون على بمعنى مع والإضافة بيانية مثلها في سبب كذا. وفي الهندي: إنها من إضافة العام إلى الخاص والتفسير من الفسر مقلوب السفر وهو الكشف والإظهار يقال: أسفر الصبح إذا أضاء جداً.

(٢٦٢) قوله: **(حذف عامله)** أي وجوباً لكثرة استعماله ودلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ولئلا يجتمع النائب والمنوب عنه أو يلتبس بالإخبار.

(٢٦٣) قوله: **(الكبرى هي الاسمية)** الضمير في مثل هذا المقام حرف أو اسم لا محل له من الإعراب جيء به لفصل الخبر المعرفة عن النعت ثم اتسع فيما لا التباس فيه باختلاف الإعراب بدخول الناسخ أو بكون المبتدأ ضميراً أو بكون الخبر أفعل من طرد اللباب وسماه البصريون فصلاً للفاصل المذكور والكوفيون عماداً لكونه حافظاً لما بعده على الخبر به كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط فتح الأسرار.

(٢٦٤) قوله: **(زيد قام أبوه)** هو منقوص واوي حذف عجزه على غير القياس لمجرد التخفيف بدليل تثنيته على أبوين وهو كالتصغير مما يرد الأشياء إلى أصولها وإذا أضيفت موحدة مكبرة إلى غير ياء المتكلم عاد المحذوف وصار إعراباً. **(مرفوع بالواو فاعل لقام وهو ماضٍ مبني لفقدان المعان الموجبة للإعراب أعني الفاعلية وأخويها فيه مع عدم المشابهة كما في المضارع على لكونه أخف الحركات)**.

(٢٦٥) قوله: **(زيد أبوه ا هـ)** الضمير في أبوه لزيد وفي غلامه للأب وفي منطلق للغلام والمعنى غلام أب زيد منطلق.

جملة صغرى) لا غير، لأنه خبر **(وأبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة إلى غلامه منطلق وصغرى بالنسبة إلى زيد أبو غلامه منطلق)**.

واعلم أن صغرى وكبرى تأنيث أكبر منه وأصغر منه[٢٦٦] وإنما أنثهما المصنف بدون اللام[٢٦٧] والإضافة مع أن أفعل منه لا يؤنث[٢٦٨] ولا يُثَنَّى ولا يجمع موافقة للنحاة وإنما الوجه[٢٦٩] استعمال فعلي أفعل باللام أو الإضافة ولذلك لُحِن[٢٧٠] قولُ مَنْ قال:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْباءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

---

(٢٦٦) قوله: **(تأنيث أكبر منه وأصغر منه)** أي لتأنيث أفعل التفضيل المستعمل بمن فيه أن كونهما تأنيث ما ذكر غير متعين لم لا يجوز أن يكونا تأنيثي الأكثر والأصغر وفي الكشف وكبرى تأنيث الأكبر وكان الحامل للشارح على ذلك أن الأصل في أفعل أن يكون بمن.

(٢٦٧) قوله: **(وإنما أنثها بدون اللام ا هـ)** أي وإنما أنث المصنف رحمه الله أكبر منه وأصغر منه حالة كونهما بدون اللام والإضافة بل حالة كونهما بمن مع أن أفعل المستعمل بمن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع موافقة للنحاة ويجوز أن يكون استعمالهما كذلك بجعلهما اسمين كما في الدنيا والجَلْى اسماً للخطة الكبيرة فح لا تكون عبارتهم مخالفة لمقتضى القاعدة.

(٢٦٨) قوله: **(مع أن أفعل منه لا يؤنثاه)** لكراهتهم لحوق آداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية بخلاف أفعل باللام أو الإضافة فإنه يثنى ويجمع ويؤنث لعدم المانع المذكور أعني الامتزاج.

(٢٦٩) قوله: **(وإنما الوجه)** أي إنما الوجه في استعمال فعلي مؤنث أفعل المستعمل باللام والإضافة، لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والإضافة ظاهر. وأما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهراً في قولك: عمر الأفضل لمن طلب شخصاً أفضل من زيد أي هو الشخص الذي هو أفضل من زيد.

(٢٧٠) قوله: **(ولذلك لحن ا هـ)** بأن قيل: الصحيح أن يقول: كان الصغرى ا هـ لكن يجوز استعمال أفعل التفضيل عارياً عن الوجوه بجعله بمعنى اسم الفاعل قياساً عند المبرد وسماعاً عند غيره ذكره العصام. وعليه يخرّج البيت وهو على ما قيل لأبي نواس يصف الخمرة. **(كان)** مشبه بالفعل **(صغرى)** مؤنث لفظي بالألف منصوب تقديراً اسمها. **(وكبرى)** عطف عليه. **(من)** جارة **(فواقع)** جمع فاقعة وهي النفاخة التي ترتفع فوق الماء كالقارورة معرفة بالإضافة إلى الضمير الراجع إلى الخمرة مجرور لفظاً بالكسرة والظرف مستقر بأنه صفة لصغرى وكبرى. **(حصباء)** خبر كان مضاف إلى **(در)**، أي صغار لؤلؤ **(على أرض)** ظرف مستقر حال أو صفة لحصباء **(من الذهب)** صفة لأرض والتشبيه مركب جنسي طرفاه مفردان إلا أن المشبه مقيد فإنه قد شبه الهيئة الحاصلة من تقارن صوره بيض مستديرة مختلفة المقادير في الصغرى والكبرى بالهيئة الحاصلة من تقارن حصباء من در من مختلفة المقادير بشرط كونها على أرض من الذهب.

ثم اعلم أن بعض الكلام قد يحتمل الكبرى وغيرها ولذلك أمثلة منها قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: ٣٩][٢٧١] إذ يحتمل آتيك أن يكون فعلاً مضارعاً[٢٧٢] مع المفعول. ويحتمل أن يكون اسم فاعل[٢٧٣] مع المضاف إليه مثل قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ۝٩٥﴾ [مريم: ٩٥][٢٧٤] يؤيده أن أصل الخبر الإفراد وأن حمزة يميل[٢٧٥] الألف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة. وقد تنقسم الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين فذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز، نحو: زيد يقوم أبوه وعكسه نحو: ظننت زيداً[٢٧٦] أبوه قائم وذات الوجه، نحو: زيد أبوه قائم وظننت زيداً يقوم أبوه.

المسألة الثانية (في الجملة التي لها محل من الإعراب)

وإنما قدم هذه الجملة التي لا محل لها من الإعراب مع كونها أحق بالتقديم لأصالتها لأنَّ الأصل[٢٧٧] في الجملة ما لا تحل محل المفرد نظراً إلى

---

(٢٧١) قوله: **(أنا آتيك به)** أي بعرش بلقيس قبل أن تقوم من مجلس حكمك فقال عفريت اسمه زكوان لما قال سليمان: أيكم يأتيني بعرشها.

(٢٧٢) قوله: **(فعلاً مضارعاً)** متكلماً وحده أصله: أءتي قلبت الهمزة بجنس حركة ما قبلها للتخفيف فاعله مستتر فيه وجوباً وهو أنا والكاف منصوب محلاً بنزع الخافض مفعول به غير صريح. **(به)** الظرف خاص متعلق بآتي مفعول به غير صريح له والجملة الفعلية خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة كبرى ومنها زيد في الدار وإنما أنت سيراً وزيد قائم أبوه. أما في الأولين فلاحتمال كون المقدر فعلاً أو اسم فاعل وأما في الثالث فلاحتمال كون أبوه مبتدأ وفاعلاً.

(٢٧٣) قوله: **(ويحتمل أن يكون اسم فاعل)** فيكون مرفوعاً تقديراً بالخبرية فلا تكون الجملة كبرى.

(٢٧٤) قوله: **(وكلهم آتيه، الآية)** أي كل من في السماوات والأرض يأتي الرحمٰن يوم القيامة منفرداً بلا مال ولا ولد ولا معين ولا ناصر. **(آتيه)** فعل فاعله مستتر راجع إلى كل باعتبار لفظه **(يوم)** منصوب بتقدير في مفعول فيه لآتي **(فرداً)** حال من فاعل آتي وفاعله مستتر فيه راجع إلى ذي الحال والجملة الفعلية خبر كل والجملة الاسمية كبرى.

(٢٧٥) قوله: **(يميل)** الإمالة لغة مصدر أملت الشيء إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد واصطلاحاً أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة والألف بينهما وبين الياء.

(٢٧٦) قوله: **(ظننت زيداً ا هـ)** كونه مثالاً للكبرى ذي الوجهين مبني على كون الكبرى قد تكون مصدرة بالفعل كما ذكره المصنف رحمه الله في المغني وكذا ظننت الآتي فالجملة الصغرى في المثالين منصوبة المحل مفعول ثان لظننت

المسألة الثانية في الجملة التي لها محل من الإعراب.

(٢٧٧) قوله: **(لأصالتها لأن الأصل ا هـ)** علة لكون الجملة التي لا محل لها من الإعراب أحق=

شرفية الوجود وكثرة هذا الباب استعمالاً **(وهي)**، أي الجملة التي لها محل من الإعراب **(سبع إحداها الواقعة خبراً)** وهي قسمان:

قسم **(موضعها**[٢٧٨] **رفع وذلك في بابي المبتدأ وإن)** أصل هذا التركيب في بابين: باب المبتدأ وإن بجر لفظ الباب المضاف إلى المبتدأ بدلاً من بابين ثم أضيف بابين إلى ما أضيف إليه البدل بعد حذفه وحذف النون بالإضافة فصار في بابي المبتدأ وإن. مثال كون الجملة خبر المبتدأ **(نحو زيد قام أبوه)** فزيد مبتدأ ومحل جملة قام أبوه رفع خبراً عنه. واختلف[٢٧٩] في نحو: زَيْدٌ ضربهُ وَعمرو هل جاءك فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدأ بالخبرية وهو الصحيح وقيل: نصب بقول مضمر[٢٨٠] هو الخبر، نحو زيد مقول[٢٨١] أو قيل في حقه إضربه بناء[٢٨٢] على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً[٢٨٣] وهذا ضعيف، لأن الخبر الذي[٢٨٤] شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قَسِيمُ الإنشاء ومقابله لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من

= بالتقديم وعبارة المغني: وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وهو الأصل في الجمل اهـ.

(٢٧٨) قوله: **(موضعها اهـ)** أي محلها لأن الجملة من حيث هي مبنية والمبني مخصوص بالإعراب المحلي.

(٢٧٩) قوله: **(اختلف)** هو على ما في بعض الحواشي من الأفعال التي تكون بمعنى وقع وفاعلها ضمير عائد إلى مصدرها، أي وقع الاختلاف إلى قوله وهذا ضعيف في المغني.

(٢٨٠) قوله: **(نصب بقول مضمر)** كما ذهب إليه الجامي والسيد السند في حواشي المُطَوَّلِ. قال الدماميني لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز تتدبر زيد مقول فيه: اضربه ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ أن تقدير فعل المتكلم هو الدال على أن المراد منه الطالب أمير.

(٢٨١) قوله: **(نحو زيد مقول)** فيكون الجزء مفرداً. **(أو قيل)** فيكون الجزء جملة وعلى التقديرين محل الجملة الرفع بالنيابة.

(٢٨٢) قوله: **(بناء)** أي بنى بناء أو هو مبني.

(٢٨٣) قوله: **(لا تكون خبراً)** لا لما ذكره الشارح من الجزاء مشروط باحتمال الصدق والكذب فإن الخبر المشروط به هو الخبر المقابل للإنشاء وأما خبر المبتدأ فلم يشترط أحد فيه ما ذكر بل لأن الخبر لا بد أن يكون وصفاً أي فعلاً للمبتدأ أو لمتعلقه.

(٢٨٤) قوله: **(لأن الخبر الذي)** اهـ حاصله أن القول بعدم جواز وقوع الجمل الإنشائية إخباراً المعلل بأن الخبر مشروط باحتمال الصدق والكذب ضعيف لاشتباه الخبر الذي قد يكون مفرداً بالخبر الذي هو مقابل للإنشاء، لأن الشرط المذكور إنما هو للثاني وأما الأول فالأصل فيه الإفراد وهو لا يحتمل الصدق أو الكذب.

صفات الكلام **(و)** مثال الجملة الواقعة خبراً، لإن **(إن زيداً أبوه قائم)** فزيد منصوب لكونه اسم إن ومحل جملة أبوه قائم رفع لوقوعها خبراً عنها **(و)** قسم موضعها **(نصب)** وذلك **(في بابي كان وكاد)**، أي في بابين: باب الأفعال الناقصة وباب الأفعال المقاربة فمثال الأول **(نحو كانوا يظلمون)**(٢٨٥) فالواو في كانوا صيغة ضمير مرفوع على أنه اسم كان ومحل جملة يظلمون نصب خبراً عنه.

ومثال الثاني **(وما كادوا يفعلون)**(٢٨٦) فكاد فعل من أفعال المقاربة(٢٨٧) ترفع الاسم وخبره الفعل المضارع(٢٨٨) في تقدير اسم الفاعل فالواو في كادوا صيغة ضمير مرفوع على أنه اسم كاد ومحل جملة يفعلون نصب خبراً عنه تقديره وما كادوا فاعلين.

(والثانية والثالثة) من الجملة التي لها محل من الإعراب الجملة **(الواقعة حالاً والواقعة مفعولاً ومحلهما النصب)**، أي محل الجملة الواقعة

---

(٢٨٥) قوله: **(كانوا يظلمون)** كان مبني على الضم للواو موضوع لتقرير الفاعل على صفة وليس لها مفهوم سوى ذلك وأما الأفعال التامة فإنها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها جميعاً. وأما الزمان فهو مشترك بينهما. وذكر الرازي رحمه الله فرقاً بين كان التامة والناقصة فقال: وتقريره أن تقول لفظ كان لا يفيد إلا الحدوث والوجود إلا أن هذا على قسمين منه ما يفيد حدوث الشيء في نفسه ومنه ما يفيد موصوفية شيء بشيء آخر.
أما القسم الأول فإن لفظ كان يتم بإسناده إلى ذلك الشيء الواحد لأنه يفيد أن ذلك الشيء قد حدث وحصل. وأما القسم الثاني فإنه لا تتم فائدته إلا بذكر الاسمين فإنه إذا ذكر كان معناه حصول موصوفية زيد بالعلم ولا يمكن ذكر موصوفية هذا بذاك إلا عند ذكرهما جميعاً فلا جرم لا يتم المقصود إلا بذكرهما فقولنا: كان زيد عالماً معناه أنه حدث موصوفية زيد بالعلم اهـ. أو تسمية مرفوع الناقصة فاعلاً مما ذهب إليه البعض منهم ابن الحاجب.

(٢٨٦) قوله: **(وما كادوا يفعلون)** عقب قوله: فذبحوها أي فحصلوا البقرة الجامعة للصفات المذكورة فذبحوها وما قاربوا أن يفعلوا ما أمروا به لغلاء ثمنها أو خوف الفضيحة في ظهور القاتل والأصح إن كاد كباقي الأفعال في انتفاء مضمونها بأداة النفي وقيل: نفيه يكون للإثبات في الماضي والمضارع وتفصيله في الجامي.

(٢٨٧) قوله: **(فعل من أفعال المقاربة)** موضوع للدلالة على دنو الخبر وقرب حصوله للاسم دنوّ أخذٍ وشروع في الخبر بأن يكون ذلك الدنوّ بسبب جزم المتكلم بشروع الاسم في الخبر بالتصدي بما يفضي إليه.

(٢٨٨) قوله: **(وخبره الفعل المضارع)** ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار أحد معنييه بلا أنْ لدلالة كاد على الجزم كما عرفت فلا تناسبه أنْ الدالة على الرجاء.

حالاً نصب وكذا محل الجملة الواقعة مفعولاً نصب إن لم تنب[٢٨٩] الجملة عن الفاعل. فإن قيل[٢٩٠]: لا حاجة إلى هذا القيد، لأن الجملة لا تنوب عن الفاعل، فلا المعنى للاحتراز عنها. قلنا: هذه النيابة جائزة في باب القول خاصة، نحو قوله: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [المطففين: ١٧][٢٩١] فهذا مبتدأ والموصول مع صلته في محل الرفع خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الرفع على أنه نائب مناب فاعل القول وإنما جازت[٢٩٢]

---

(٢٨٩) قوله: **(إن لم تنب ا هـ)** اعترضه الدماميني فإن كلامنا في الجملة الباقية على جملتها والذي أريد بها لفظها في قوة المفرد قال الشمني: بل كلامنا في مطلق الجملة.

(٢٩٠) قوله: **(فإن قيل ا هـ)** عبارة المغني ومحلها النصب إن لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: ثم يقال ا هـ ومن هنا إلى المتن منقول أكثره من المغني.

(٢٩١) قوله: **(ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون)** قبله ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصالُوا الجَحِيم أي بعد كونهم محجوبين عن ربّهم لداخلون النّار، أي تقول لهم الزبانية هذا العذاب هو الذيَ كنتم تكذبون به في الدنيا وتنكرونه. **(الإعراب، ثم)** عاطفة للترتيب مع التراخي زماناً أو مرتبة. **(هذا)** مركبة من هاء التنبيه على المشار إليه كما جيء به في قولك: ها زيد قائم للتنبيه على النسبة الإسنادية وذا الموضوعة للإشارة إلى المفرد المذكر المبنية على السكون لمشابهتها الحرف في الاحتياج إلى الصفة والإشارة الحسية المعرفة لوضعه لمعنى معين معهود من حيث هو كذلك وهو إفراد المقر المذكر لا المعنى المشترك بين تلك الأفراد مرفوع محلاً بأنه مبتدأ. **(الذي)** معرفة لوضعه لمعنى معين كاسم الإشارة بني لمشابهته الحرف في الاحتياج إلى الصلة. **(كنتم)** أصله كنتموا مبني على السكون كراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله. **(والتاء)** حرف خطاب والميم زائدة ليطرد تثنيته والواو مرفوع محلا اسم كان وحذفت، لأن الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصالها جعل البعض مجموعهما اسماً حقيقة ولا يوجد في آخر الاسم غير هُو واو مضموم ما قبلها لاستثقالها فلو لم تحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم. وقيل: الضمير التاء وحدها وقيل: هو مجموع التاء والميم. **(به)** متعلق بتكذبون قدم والله تعالى أعلم لفواصل الآي ومجموع النظم مِنْ ثُمَّ يُقَالُ ا هـ مراد اللفظ مجرور تقديراً أو محلاً بدل من قوله أو عطف بيان له. **(وتعالى)** ماضٍ مبني تقديراً على الفتح فاعله مستتر فيه راجع إلى إلهاً من قوله. والجملة الفعلية معترضة لا محل ا هـ.

(٢٩٢) قوله: **(وإنما جازت ا هـ)** يريد إثبات اختصاص النيابة بباب القول وينبغي تقديم مقدمة هي أن الجملة إنما تنزل منزلة المفرد بأحد شيئين. إما أن يراد بها معنى مصدري بواسطة حرف مصدري، نحو: بلغني أنك قائم أو بلا واسطة. نحو قوله تعالى: سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم، أي إنذارك وعدمه. وإما أن يراد بها لفظها وهي قسمان: قسم لا يراد بها إلا اللفظ، أي من غير اعتبار مضمون للجملة، نحو: زيد قائم. جملة اسمية، أي هذا اللفظ. وقسم يكون مفعولاً باعتبار لفظها وأما بالقياس إلى معناها فهي باقية على حالها. وهذا القسم الأخير هو المختص بباب القول إذا علمت هذا فحاصل كلامه هو إنما اختصت نيابة =

نيابة الجملة عن الفاعل في القول دون غيره، لأن الجملة التي يراد بها لفظها نزلت منزلة المفرد وهذه الخاصة لا توجد في غير القول فاختصت النيابة به قيل: وتقع أيضاً نيابة الجملة عن الفاعل في الجملة المقرونة بمعلق. نحو: عُلِمَ أقام زيد[٢٩٣] بضم العين. فجملة: أقام زيد[٢٩٤] علق[٢٩٥] عنها العامل بالاستفهام[٢٩٦] سادّة[٢٩٧] مسد المفعولين إذا كان علم مبنياً للفاعل[٢٩٨] فهي في موضع الرفع لكونها قائمة مقام الفاعل لعلم مبنياً للمفعول وأجاز هؤلاء وقوع هذه الجملة فاعلاً صريحاً وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ[٢٩٩] كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، يعني أن جملة فعلنا بهم معلق عنها العامل بسبب

= الجملة التي يراد بها لفظها مع بقاء معناها بحالها بباب القول، لأن الجملة لا تكون كذلك إلا بالحكاية وهي لا توجد إلا في القول بداهة عدم مساعدة المعنى في غيره.

(٢٩٣) قوله: **(نحو علم أقام زيد)** أي عُلِمَ جواب هذا الاستفهام على ما اختاره أكثر المحققين أو أن هذا الاستفهام ليس للشك الراجع إلى المتكلم بل للشك الراجع إلى المخاطب والمعنى المشكوك الذي هو مضمون الجملة والعدول عن التصريح بالمعلوم المجزوم لنكتة في ذلك كالإبهام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] وهذا الوجه هو الذي اختاره الرضي.

(٢٩٤) قوله: **(نحو علم أقام زيد)**، أي علم جواب هذا الاستفهام أو هو للشك الراجع إلى المخاطب فقط والمعنى مضمون الجملة والعدول عن التصريح بالمعلوم المجزوم لنكتة كالإبهام في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

(٢٩٥) قوله: **(علق)** هو وجوب إبطال عمل الفعل القلبي لفظاً لا معنى بسبب الوقوع قَبْلَ: الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء الداخلة على معمولها لاقتضائها الصدارة المنافية للعمل الموجب خلافها.

(٢٩٦) قوله: **(بالاستفهام)** لوقوعه في صدر الجملة وضعاً فاقتضى بقاء صورة الجملة وعلم توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق بينهما فمن حيث اللفظ روعي جانب الاستفهام ومن حيث المعنى روعي جانب علم والكلام في باقي الأفعال وفي النفي واللام كالكلام في علم والاستفهام.

(٢٩٧) قوله: **(سادّة)** الأحسن في موضع الرفع قائم مقام الفاعل.

(٢٩٨) قوله: **(وإذا كان يغني عنه)** مبنياً للفاعل أو بضم العين.

(٢٩٩) قوله: **(قوله تعالى: وتبين لكم)** الخطاب للكفار فإنهم يقولون حين يعاينون العذاب يوم القيامة أو عند الموت ﴿رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، أي ردنا إلى الدنيا أو أملهنا إلى أمد. =

الاستفهام في محل الرفع على أنها فاعل تبين ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم(٣٠٠) مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥] فجملة ليسجننه معلقة باللام مرفوعة محلاً لكونها فاعل بدا وعلى قول هؤلاء يكون عدد الجملة التي لها محل ثمانية بل تسع ومنع الأكثرون هذا القول وهو الصواب.

وأوّلوا مثال هذا فقالوا: في بدا(٣٠١) ضمير البدو. وفي بعضها بتقدير

= ﴿نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ﴾ فيقال لهم: ﴿أَوَلَمۡ تَكُونُوٓاْ أَقۡسَمۡتُم مِّن قَبۡلُ﴾ في دار الدنيا أو قبل معاينة الموت ﴿مَا لَكُم مِّن زَوَالٖ﴾ [إبراهيم: ٤٤] من بعث ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بالكفر ممن كان قبلكم من كفار الأمم الخالية كقوم نوح وعاد وثمود ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ﴾ اتضح وانكشف بالإخبار أو المشاهدة حالهم وفاعل اتضح ﴿كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥] أهلكناهم وانتقمنا منهم فكان ينبغي لكم أن تعتبروا بما شاهدتم من أحوالهم وسمعتم من أخبارهم وتعملوا في خلاص أنفسكم فأنتم المضيعون لها والمهلكون إياها فعلى هذا يكون الفاعل محذوفاً ولا يكون مما ذكره الشارح رحمه الله وأما على ما ذكره فنقول (**كيف**) من الظروف المبنية لتضمنها معنى مبنى الأصل أعني همزة الاستفهام الموضوعة للاستفهام عن حال الشيء وصفته تقول كيف زيد، أي على أي حال هو في الصحة والمرض فتكون خبراً مقدماً منصوبة به محلاً على الحالية من فعلنا كما في قولك: كيف جئت، أي على أي حال جئت راكباً أم ماشياً. (**فعلنا**)مبني على السكون (**نا**) مرفوع المحل فاعله (**بهم**) متعلق به والجملة الفعلية معلق عنها العامل في محل الرفع فاعل تبيّن.

(٣٠٠) قوله: (**قوله تعالى: ثم بدا لهم ا هـ**) يعني ظهر للعزيز وأهله رأيٌ (**من بعد ما رأوا الآيات**) وهي الشواهد على براءته كقد القميص وقطع الأيدي وشهادة الصبي وغير ذلك وإذا رأوا الإعراض عن أمر يوسف وكتم الحال. (**ليسجننه**) لإبداء عذر الحال وإرخاء الستر على القيل والقال وما كان ذلك إلا باستنزال المرأة لزوجها وقد طمعت أن يذلله السجن ويسخره لها فعلى هذا يكون الفاعل مضمراً لدلالة ما يفسره عليه وهو ليسجننه بخلاف ما سيأتي من الشارح رحمه الله. (**الإعراب**) ثم: حرف عطف للتراخي الزماني. (**بدا**) مبني على الفتح تقديراً (**لهم من بعد**) الظرفان متعلقان ببدا (**ما**) مصدرية (**رأوا**) مبني على الضم تقديراً، لأن أصله رأيو لم يظهر للتعذر والواو فاعله. (**الآيات**) منصوب بالكسرة إجراء للفرع على وتيرة الأصل، أعني جمع المذكر السالم فإن النصب فيه أيضاً تابع للجر بأنه مفعول لرأوا والجملة مؤولة بالمصدر مجرورة المحل مضاف إليه لبعد. (**اللام**) للابتداء (**يسجنن**) مضارع مبني على الضم لشدة اتصال نون التأكيدية فلو دخل الإعراب قبلها لزم دخوله وَسْط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة والضمير المرفوع، أعني الواو المحذوفة فاعله والضمير المنصوب مبني على الضم لاحتياجه كالحرف إلى الغير الذي هو الحضور في المتكلم والمخاطب وسبق المرجع في الغائب منصوب محلاً مفعول يَسْجُنُنَّ والجملة الفعلية معلقة كما ذكره الشارح رحمه الله.

(٣٠١) قوله: (**فقالوا: في بدا ا هـ**) بأن يكون الفاعل عائداً إلى مصدر هذه الأفعال كما في تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ، أي وقع البدور التقطع كما في الشمني أو مقدراً كما ذكرنا.

أن(٣٠٢) أو ما المصدريتين. **(فالجملة الحالية)** إما بغير الواو، **(نحو:** ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾(٣٠٣) [يُوسُف: ١٦]**)** فمحل جملة يبكون نصب على أنه حال من الفاعل أعني الواو في جاؤوا فتكون لبيان هيئة الفاعل أو بالواو. والجملة اسمية، نحو: و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ(٣٠٤) وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النِّسَاء: ٤٣] الواو للحال وأنتم سكارى جملة اسمية في محل نصب حال من الواو في ولا تقربوا.

وقوله(٣٠٥) عليه الصلاة والسلام: «أَقْرَبُ(٣٠٦) مَا يَكُوْن الْعَبْدُ إِلَى اللّهِ وَهُوَ

---

(٣٠٢) قوله: **(بتقدير أن أو ما)** في بعض الحواشي فيه أن المعَلّق لاقتضائه صدر الكلام لا يجوز تقدير حرف الشرط على جملته لفوات صدارته والصواب إما الإضمار في الجميع كما في الشمني أو التقدير كما في مدارك التنزيل ا هـ. والمراد بالتقدير أن يقدر الفاعل في الأول حالهم. وفي الثاني: رأى كما ذكرنا.

(٣٠٣) قوله: **(نحو جاؤوا ا هـ)** جاؤوا عشاء للاستتار والتجسر على الاعتذار. **(جاء)** مبني على الضم والواو فاعله يكون لازماً ويتعدى بنفسه. **(أباهم)** منصوب بنزع الخافض مفعول به صريح، لأن الحذف والإيصال من أسباب التعدية كذا في معرب الإظهار نقلاً عن المغني. **(عشاء)** مفعول فيه لجاؤوا **(يبكون)** مرفوع بالنون والواو فاعل والجملة كما قال الشارح رحمه الله ولاستقلال الجملة في الإفادة لزم فيها ما يربطها بذي الحال وهو في الاسمية الواو وحده أو مع الضمير فإنها لقوتها في الاستقلال تقتضي أن تكون الرابطة في غاية القوة والواو لدلالته على الربط في أول الأمر قوي فاكتفى به وفي المضارع المثبت الضمير وحده وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكباً لا سيما وهو يصلح للحال وضعاً وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الواو. وفي المضارع المنفي والماضي مطلقاً الضمير والواو معاً أو أحدهما.

(٣٠٤) قوله: **(تعالى: ولا تقربوا الصلاة ا هـ)** لما صنع عبد الرحمٰن بن عوف طعاماً وشراباً ودعا نفراً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم حين كانت الخمر مباحة فأكلوا وشربوا فقدم أحدهم ليصلي بهم المغرب فقرأ: «قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون وأنتم عابدون ما أعبد» نزل: يا أيها الذين آمنوا ا هـ أي لا تقربوها في هذه الحالة ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النِّسَاء: ٤٣] تقرأون **(لا)** ناهية **(تقربوا)** مجزوم بسقوط النون والواو فاعله. **(والصلاة)** مفعوله **(وأنتم)** مَ **(سكارى)** جمع سكران وسكرى يستوي فيه المذكر والمؤنث صفة مشبهة فاعلها مستتر فيها راجع إلى أنتم مرفوع تقديراً خبر أنتم والجملة الاسمية كما قال الشارح رحمه الله في محل نصب حال من الواو.

(٣٠٥) قوله: **(وقوله)** بالجر عطف على محل ولا تقربوا مضاف إليه لنحو.

(٣٠٦) قوله: **(أقرب ا هـ)** الحديث لمسلم رحمه الله روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ عز وجل وهو ساجدٌ فأَكْثِرُوا الدُّعاءَ».

قال الأمير، أي أشد أكوانه أي أحواله قرباً من ربه حاصل وهو ساجد وقال النووي رحمه =

سَاجِدٌ» فالجملة الاسمية أعني هو ساجد في محل نصب حال من العبد وهذا[٣٠٧] أقوى أدلة مسألة أخطب[٣٠٨] ما يكون الأمير قائماً، لأن الخبر لا يكون بالواو.

= الله في شرحه. عليه: أقرب ما يكون العبد من رحمة ربه وفضله.
وقال شارح المشارق: إنما كان العبد أقرب إلى رحمة الله تعالى حالة السجود، لأنها حالة غاية التذلل والاعتراف بعبوديته فكانت مظنة الإجابة ولذا أمر النبي ﷺ بقوله: «فأكثروا الدعاء» ا هـ. اعلم أن إيضاح هذا المقام يحتاج أن يبسط فيه الكلام فنقول أن الخبر قد يحذف جوازاً لقيام قرينة دالة على حذفه من غير إقامة شيء مقامه كما في قولك: خرجت فإذا السبع، أي واقف بالباب فإن إذا لكونها ظرف زمان تدل على مطلق الوقوف وبانضمامها إلى الخروج تدل على الوقوف بالباب لكونها لا تسد مسد الخبر فيكون الحذف جوازاً وقد يحذف وجوباً لكن بشرطين وجود القرينة وقيام غيره مقامه رعاية لحق اللفظ والمعنى ومن أمثلته هذا الحديث الشريف. فإن الجملة الاسمية المقرونة بالواو حال سادة مسد الخبر وهو حاصل عليه أيضاً كما ستعرف ذلك في شرح مسألة أخطب ما يكون الأمير ا هـ.
(الإعراب): **(أقرب)**: أفعل التفضيل، مبتدأ محذوف الخبر وهو حاصل. **(ما)**: مصدرية. **(يكون)**: تامة. **(والعبد)**: فاعلها والجملة الفعلية مؤوّلة بالمصدر مضاف إليه لأقرب. **(من ربه)** الظرف خاص متعلق بأقرب ولا يتوهَّم اجتماع الإضافة ومن في أفعل وهو غير جائز لأن من ههنا ليست كمن في قولك: زيد أفضل من عمرو وهي الممتنع اجتماعها مع اللام أو الإضافة بل هي مثلها في قولك: تقرب من الله أي إليه كما يعلم ذلك من قول شارح المشارق آنفاً. **(عَزَّ وجَلَّ)**: فعليتان معترضتان لا محل لهما من الإعراب جملة **(وهو ساجد)** المقرونة بالواو لما انتصب على الحالية ولم تجعل خبراً، لأن الخبر لا يكون مع الواو. علم إن قائماً في أخطب ا هـ أيضاً حال لكونه مثلها ويدل على انتصابه على الحالية أيضاً ما ذكره الرضي رحمه الله من أن هذا المنصوب لا يكون إلا نكرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء.

(٣٠٧) قوله: **(وهذا الخ)** أي الحديث المذكور **(من أقوى الأدلة)** على كون قائماً في **(مسألة أخطب)** ا هـ حالاً من فاعل كان التامة المحذوفة سادة مسد الخبر لا خبراً، لأن جملة وهو ساجد المقرونة بالواو لما انتصب على الحالية الخ.

(٣٠٨) قوله: **(في مسألة أخطب ا هـ)** الإضافة بيانية والمراد كل موضع كان اسم التفضيل مبتدأ مضافاً إلى مصدر ولو تأويلاً مضافاً إلى فاعله أو مفعوله أو كليهما وبعده حال منهما معاً في المعنى، نحو: أشد ضربي زيداً قائمين أو تضاربنا قائمين أو من أحدهما، نحو: أشد ضربي هنداً قائماً أو قائمة ولا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور. قوله **(أخطب ا هـ)**، أي أبلغ أكوان الأمير خطابة حاصل إذا كان قائماً وفي حاشية الصبان على الأشموني، أي أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة، أي أشد أحواله. قاله بعضهم. انتهى. قال الشارح الرضي بعد نقل مذاهب لم يرتضيها في تقدير ضربي زيداً قائماً. وذهب البصريون إلى أن قائماً حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً والعامل في الحال محذوف، أي ضربي زيداً حاصل إذا كان =

أو فعلية نحو: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ(٣٠٩) وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ١١١﴾ [الشعراء:

=

قائماً إلى أن قال والقرينة الدالة على تعيين الجزء الذي هو حاصل عند البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد الحصول واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطاً وجوب الحذف وأصله عندهم ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة، نحو زيد عندك ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الظرف، لأن في الحال معنى الظرفية إذ معنى: جاءني زيد راكباً جاءني في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر.

وفيه تكلفات حذف إذا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى كان التامة وقيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي أوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دل عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي فنقول: تقديره ضربي زيداً حاصل قائماً، والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء أو زيد حذفنا حاصلاً العامل في الظرف لكونه عاماً واجب الحذف كالظرف ويجوز في أخطب ا هـ. رفع الحال على الخبر لأنه أول الكلام، أعني نسبة الأخطبية إلى الكون الذي هو مضاف إليه وفاعل في الحقيقة لما كان مجازاً فليكن نسبة القائمية إلى الأخطبية أيضاً مجازاً فإن المجاز يؤنس المجاز ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى ما يكون فيكون التقدير أخطب أوقات كون الأمير فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً كما يقال: نهاره صائم ا هـ بتصرف مّا.

الإعراب: **(أخطب)** مبتدأ مضاف إلى الجملة المؤولة بالمفرد بما المصدرية و**(قائماً)** حال من فاعل يكون في المعنى ومن فاعل كان التامة المحذوفة في اللفظ ساد مسدّ الخبر المحذوف وجوباً للسد المذكور ولقد أخرجنا الكتاب عن موضوعه لفوائد لم نَجِدْ بداً من نقلها فلنمسك عنان القلم.

(٣٠٩) قوله: **(قالوا: ﴿أنؤمن لك﴾ ا هـ)** أي قال قوم نوح منكرين عليه أنؤمن بما تدعون إليه من توحيد الله لك، أي لأجل قولك: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ [آل عمران: ٥٠] أو لما أوتيته من أوصافك والحال أنه قد تبعك الأرذلون، أي فيكون إيماننا بك سببا لاستوائنا معهم وهو جمع أرذل وهو الخسيس والأدنى واسترذلوهم لا تضاع نَسَبُهُمْ وقلة نصيبهم من الدنيا.

الأعراب: **(قال)**: مبني على الضم والواو فاعله والهمزة مبني على الفتح للاستفهام الإنكاري.

(نؤمن): مضارع للمتكلم مع غيره فاعله مستتر فيه وجوباً لاستغنائه عن الإبراز بدلالة حرف المضارعة على الإضمار قال الرّضي رحمه الله وأما في المضارع والأمر فلم يبرزوا الضمير في أفعل ونفعل لإشعار حرفي المضارعة بالفاعل، لأنّ أفعل مشعر بأن فاعله أنا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز وأما نفعل فإنه وإن كان محتملاً للغائب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميرة إجراء لمفردات المضارع مجرًى واحداً في عدم إبراز ضميرها وأما أفعل أمراً ولا تفعل نهياً فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لأخذهما منه ا هـ. **(لك)**: متعلق بنؤمن مفعول له أو غير صريح لنؤمن.

(وأتبعك): الواو للربط. **(اتبعك الأرذلون)**: فعل ومفعول وفاعل والجملة حال من الكاف والماضي المثبت إذا وقع حالاً فلا بد من قد ظاهرة أو مقدرة والكوفيون لا يوجبونها.

١١١]، **(و)** الجملة **(المفعولية**[٣١٠] **تقع في ثلاثة مواضع)**: الأول: تقع **(محكية)** منصوب على الحال[٣١١] من فاعل تقع **(بالقول)**[٣١٢] وبمرادفه عند الكوفيين **(نحو قال** ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مَريَم: ٣٠])[٣١٣] فمحل جملة إني عبد الله نصب على أنّه مقول القول، أي مفعوله[٣١٤] والثاني: أي المحكية بمرادف القول نوعان:

نوع مقرون بحرف التفسير كقول الشاعر:

وَتَرْمِينَنِي[٣١٥] بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ

---

(٣١٠) قوله: **(والمفعولية)** عطف على قوله فالحالية عطف مفرد أو جملة والياً فيهما للمصدرية، أي لكون الشيء حالاً ومفعولاً لا للنسبة والمبالغة، لأن ياء النسبة مع تاء التأنيث إذا لحقت الكلمة أفادت معنى المصدر.

(٣١١) قوله: **(منصوب على الحال)** الذي يظهر أنّ تَقَع ههنا قد تضمن معنى الفعل الناقص لعدم تمامه بمرفوعه ولا معنى لوقوعها في حال الحكاية إلا أن يكون بمعنى ثبت فالأولى أن يكون خبراً ثم رأيت زيني زاده في معرب الكافية صرح بما ذكرته ناقلاً عن حاشية المطول للمولى حسن جلبي وعن صاحب الامتحان أيضاً ويجوز نصبه وجعله بدلاً من الجار والمجرور على قول بعض النحاة وهو أن معمول الفعل مجموع الجار والمجرور في اللغو وعن المجرور فقط حملاً على محله على قول محققي النحاة، وهو أن معمول الفعل في اللغو هو المجرور فقط ورفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف وجره على أنه بدل من المجرور فقط حملاً على اللفظ وإن لم يتحمل رسم الخط في قوله ومعلقاً.

(٣١٢) قوله: **(بالقول)** أي الملفوظ أو المقدور عند البصريين ومعنى حكاية الجملة بالقول أن تحكي ومعها القول، لأن الجملة إذا حكى بها القول فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول.

(٣١٣) قوله: **(قال:** ﴿إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ﴾ [الزُّمَر: ١١]) لما أسكتت مريم لسانها الناطق أنطق الله تعالى لها اللسان الساكت حتى اعترف عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام بالعبودية وهو ابن أربعين ليلة أو ابن يوم. **(إني)**: إن حرف مشبه بالفعل والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون منصوب محلاً اسم إن وقد يؤتى بنون أخرى للوقاية فيقال: إنني **(عبد الله)** المضاف مرفوع لفظاً خبر إن.

(٣١٤) قوله: **(أي مفعوله)** قال المصنف رحمه الله: وهل مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء إذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما مختار ابن الحاجب قال: والذي غر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا. والصواب: قول الجمهور إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقوله كما يخبر عن زيد من ضربت زيداً بأنه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ ا هـ. وسيجيء من الشارح بعضه.

(٣١٥) قوله: **(وترمينني ا هـ)** ترمين مضارع للواحدة المخاطبة مرفوع بالنون والنون للوقاية والياء ضمير بارز متصل مبني على السكون منصوب بالفتحة المحلية مفعول به له. **(بالطرف)**: أي=

وكقولك: كتبت إليه أن أفعل(٣١٦) ولا محل لجملتي أنت مذنب(٣١٧) وأن أفعل من الإعراب، لأنهما وقعتا تفسير الفعل(٣١٨) الذي قبلهما وليستا مما نحن فيه على قول الجمهور والشلوبين أيضاً كما سيجيء.

= العين متعلق بترمينني. **(أي)**: حرف تفسير مبني على السكون تدل على أن ما بعدها تفسير لما قبلها. والجملة الاسمية تفسير لما قبلها لا محل لها ا هـ وآخره.

وَتَـقْـلِـنَـنِـي لَـكِـنَّ إِيَّـاكِ لَا أَقْـلِـي

الواو: عاطفة **(وتقلينني)** كترمينني **(لكنّي)** مشبه بالفعل للاستدراك، أي لطلب درك السامع ما عسى أن يتوهم خلافه فيدفع المتكلم بذكر لكن الوهم الناشيء من الكلام السامع عن المخاطب ويجعله داركاً لما هو الواقع ولهذا وجب أن تقع بين كلامين متغايرين بالإيجاب والسلب ولو معنى ذكره بعض الأفاضل. **(والياء)** اسمها **(إياك)**: المختار أن الضمير المنصوب هو أياً مبني على السكون والكاف المكسورة حرف تدل على الواحدة المخاطبة وقيل: هو أيا ويتصل به أسماء أضيف هو إليها وقيل: هي اسم ظاهر أضيف إلى المضمرات وقيل: إن الضمائر هي اللواحق بأيّا منصوب محلاً بأنه مفعول به لِلَا أَقْلِي قدم لرعاية القافية أو للاهتمام بذكرها. **(لا)** لنفي الجنس. **(أقلي)**: متكلم وحده مرفوع بالضمة التقديرية فاعله مستتر فيه وجوباً والجملة الفعلية منصوبة المحل خبر لكن، أي تشيرين بعينيك إلينا من غير أن تكلمنا استنكافاً واستكباراً بأنك مذنب بالتقصير في حقنا وتبغضيني لذلك ولكن أنا لا أبغضك.

(٣١٦) قوله: **(كتبت إليه أن أفعل)**، أي كذا ونحو: ناديته أن قم وأمرته أن قال المصنف إذا لم تقدر حرف الجر ا هـ. قال الأمير وإلا فهي مصدرية ا هـ. أي لا مفسرة فلا يكون مما نحن فيه. **(كتبت)**: ماض مبني على السكون كراهة اجتماع أربع حركات متواليات. **(والتاء)**: فاعله. **(أن)** بفتح فسكون وقد تحرك بالكسر في الوصل فتحذف الهمزة بعدها كما هنا. **(أفعل)** أمر بالصيغة مبني على السكون عند البصريين لفقد علة إعرابه، أعني المشابهة لاسم الفاعل بحذف حرف المضارعة أو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية عند الكوفيين وهي مبنية عند البصريين والجملة الفعلية مفسرة لكتبت لا محل ا هـ.

(٣١٧) قوله: **(ولا محل لجملتي أنت مذنب ا هـ)** اعترضه الدماميني رحمه الله بأن المصنف رحمه الله قسّم المفعولية إلى ثلاثة أبواب وقد جعل المفسرة المقرونة بالحرف قسما من أحدها مع أنها ليست مفعولاً وأجاب الشمني بأن المصنف لم يقسمها إليها وإنما قال أنها تقع فيها ووقوعه يصدق بوقوعها من كل باب في نوع منه فهي تقع في باب الحكاية بالقول أو مرادفه لكن لا في كل نوع من أنواع مرادفه فقسم المصنف الحكاية بمرادفه ليعلم ما يقع فيه منه.

(٣١٨) قوله: **(وقعتا تفسير الفعل)** قال الرضي: وأن لا تفسر إلّا مفعولاً مقدراً اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝١٠٤﴾ [الصَّافات: ١٠٤] فقوله: يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر، أي ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم وكذلك قولنا: كتبت إليه أن قم، أي كتبت إليه شيئاً، وهو قم فإنّ حرف أنْ دال على أن قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨-٣٩] إلى هنا كلامه ا هـ دماميني.

ونوع غير مقرون بحرف التفسير نحو: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ[٣١٩] إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، ونحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ[٣٢٠] وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَـٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]، فمحل هاتين الجملتين أعني جملة إن الله اصطفى وجملة اركب معنا نصب بالاتفاق لكنهما[٣٢١] عند الكوفيين بمرادف القول أعني ووصّى وَنَادى وعند البصريين[٣٢٢] بالقول المقدر.

---

(٣١٩) قوله: **(تعالى: ووصى بها)** أي بالملة السابقة ذكرها في قوله: ﴿يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ [البقرة: ١٣٠] أو بالكلمة هي: ﴿أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] قبل قوله: وَوَصَّى ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ﴾، أي وصى بها يعقوب بنيه أيضاً قال في المدارك ثم خاطب يعقوب بنيه فقال: ﴿يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: ١٣٢] أي أعطاكم الدين الذي هو صفوة الأديان وهو دين الإسلام ووفقكم للأخذ به. أقول: والله تعالى أعلم ما المانع أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام أيضاً، قال لبنيه هذا القول: **(وَصَّى)** مبني على الفتح تقديراً **(بنيه)** جمع ابن جمع السلامة منصوب لفظاً بالياء مضاف إلى الهاء مفعول لوصى. **(ويعقوب)** بالرفع عطف على إبراهيم وقرىء بالنصب عطفاً على بنيه وهما غير منصرفين للعجمة والعلمية. **(يا)** حرف نداء للبعيد. **(بني)**: منادى مضاف إلى ياء المتكلم منصوب لفظاً بالياء سقط نونه بالإضافة. **(الياء)**: ضمير بارز مضاف إليه. **(إن الله اصطفى)** مبني على الفتحة التقديرية ويتعلق به لكم والدين مفعوله.

(٣٢٠) قوله: **(تعالى: ونادى نوح ابنه)** كنعان وقيل: سام **(وكان في معزل)** عن أبيه أو عن السفينة اسم مكان من عَزَلَه عنه إذا نحاه وبابه ضرب أو في معزل عن دين الله. **(يا بني اركب معنا)**: في السفينة، أي أسلم وأركب. **(نادى نوح)** عليه السلام. **(ابنه)** أصله بنو بفتحتحين حذفت منه الواو كما حذفت من أخ وأب وزيد في أوله همزة وصل. **(وكان)**: الواو حالية وفي كان ضمير الابن اسمها **(في معزل)**: الظرف مستقر والجملة الظرفية أو المفرد الظرفي خبر كان وهي مع ذويها حال من ابنه. **(يا بنيّ)** أصله بُنَيْوٌ قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت فيها فصار بنيء فلما أضيف إلى ياء المتكلم فصار بنيّي ثلاث ياآت. فلما دخله حرف النداء جاز فيه وجوه أربعة: إسكان الياء الثالثة وفتحها وحذفها اكتفاء بالكسرة قبلها وقلبها ألفاً. وعاصم يقرأ بفتح الياء اقتصاراً عليه من الألف. **(اركب معنا)** مع منصوب على الظرفية في المغني وتستعمل مضافة فتكون ظرفاً بمعنى موضع الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] وزمانه نحو: جئتك مع العصر ومرادفه عند وعليه قراءة: ﴿هَـٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] وحكاية سيبويه ذهبت من معه ومفردة فتنون وتكون حالاً ا هـ. بتصرف.

(٣٢١) قوله: **(لكنهما)**: كذا فيما عندنا من النسخ، أي لكن نصبهما أو لكنهما منصوبان بمرادف القول والأحسن لكنه، أي النصب.

(٣٢٢) قوله: **(وعند البصريين ا هـ)** قال في المغني: ويشهد للبصريين بالتصريح بالقول في نحو: نادَى نوحُ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ الخ. ونحو: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣-٤] إلخ ا هـ.

واعلم أن الجملة المحكية بالقول هل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي فيه مذهبان:

الأول قول الجمهور[٣٢٣].

والثاني اختيار ابن الحاجب[٣٢٤] وللجانبين حجج متناقضات لا يليق ذكرها في المختصر فليطلب من المغني.

(وثانية) عطف على قوله محكية، أي الجملة المفعولية تقع في ثلاثة مواضع محكية بالقول وتقع ثانية **(للمفعول)** الأول في باب ظن، نحو: ظننت[٣٢٥] زيداً يقرأ فمحل جملة يقرأ بالنصب على أنه المفعول الثاني لظننت، لأن أصل المفعول الثاني خبر ووقوع الخبر جملة شائع **(وكذا)** الحال **(في باب أعلمت)**، أي الجملة تقع مفعولاً ثالثاً **(نحو أعلمت زيداً عمراً أبوه عالم)** فجملة أبوه عالم اسمية منصوبة بالمحل على أنه مفعول ثالث لأعلمت. **(و)** الثالثة من الجملة المفعولية تقع **(معلقاً عنها)**، أي عن الجملة **(العامل)** بسبب تصدرها بما له صدر الكلام وهو الاستفهام والنفي. ولام الابتداء ومعنى التعليق تعذّر وصول العامل في اللفظ إلى المعمول لأجل تصدّر[٣٢٦] إحدى هذه الثلاثة على

---

(٣٢٣) قوله: **(الأول قول الجمهور)** قال المصنف رحمه: والصواب قول الجمهور إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيداً بأنه مضروب بخلاف القرفصاء فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة، لأنها نفس القعود.

(٣٢٤) قوله: **(اختيار ابن الحاجب)** قال: والذي غرّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك، لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا.

(٣٢٥) قوله: **(نحو ظننت ا هـ)** ظنّ: ماض مبني على السكون كراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

(٣٢٦) قوله: **(لأجل تصدر ا هـ)** في القاموس تصدر جلس في صدر المجلس، أي لأجل وقوع إحدى هذه الثلاث. قال الشارح الرضي رحمه الله: وإنما علقت بالاستفهام ولام الابتداء وما وأن النافيتان للزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً فأبقيت الجملة التي دخلتها على الصورة الجميلة رعاية لأصل هذه الحروف وإن كانت في تقدير المفرد وأما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو: إن زيد لقائم فلضرورة ملجئة إليه وهي اجتماع إن واللام ا هـ. وروعي حق العامل أيضاً في جانب المعنى وهو جعل الجملة قائمة مقام المفعول أو المفعولين واختير على العكس لكون الصدارة من أوصاف اللفظ والمفعولية من أوصاف المعنى.

الجملة المعمول بها[٣٢٧]، وهو أي ذلك العامل من حيث المعنى طالب له، أي المعمول مفعولاً صريحاً واحداً أو اثنين على حسب اقتضائه أو هو طالب له بمعنى الحرف الذي يتعدى به كما سَتَقِفُ عليه إن شاء الله تعالى. وهذا معنى قولهم: التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب بخلاف الإلغاء إذ هو إبطال العمل لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز.

واعلم أن التعليق غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي[٣٢٨] خلافا لابن عصفور، ولهذا انقسمت الجملة المعلق عنها العامل إلى ثلاثة أقسام بحسب اقتضائه: **أحدها**: أن يكون الجملة في موضع المفعولين **(نحو)** جملة ﴿لِنَعْلَمَ[٣٢٩] أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، فأي استفهام مبتدأ مضاف إلى الحزبين وكلمة أحصى مرفوعة تقديراً[٣٣٠] على أنها خبره، فالجملة الاسمية منصوبة المحل سادّة مسد المفعولين لنعلم، لأنه يقتضيهما.

---

(٣٢٧) قوله: **(المعمول بها)** عبارة المغني ولكن علقت بالاستفهام هنا عن الوصول في اللفظ إلى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

(٣٢٨) قوله: **(في كل فعل قلبي)** أراد بالقلبي هنا ما يفيد معنى العلم سواء كان بوضعه له كعلمت وظننت أو بوضعه لما يطلب هو به كتفكرت وبلوت وجميع أفعال الحواس اهـ.

(٣٢٩) قوله: **(لنعلم)** علم مشاهدة اللام متعلق ببعثناهم. **(نعلم)** منصوب بأن مقدرة. **(أي الحزبين)** المختلفين منهم في مدة لبثهم، لأنهم لما انتبهوا اختلفوا في ذلك فمن قائل لبثنا يوماً أو بعض يوم ومن قائل: ربكم أعلم بما لبثتم أو الحزبين المختلفين من غيرهم **(أي)** اسم من أسماء الاستفهام يقتضي الصدارة مرفوع لفظاً مبتدأ. **(الحزبين)**: مجرور بالياء مضاف إليه لأي. **(أحصى لما لبثوا أمداً)**: أضبط أمد الزمان لبثهم، أي غايته. **(أحصى)** ماض وفاعله ضمير أيّ خبر له و**(أمداً)** مفعوله و**(لما لبثوا)** حال من أمد لأنه لو تأخر عنه لكان نعتاً أو مفعول له، أي لأجل لبثهم وقيل: اللام صلة وما بمعنى الذي وأمداً تمييز والتقدير: لما لبثوه اهـ. أبو البقاء وإنما قال: لنعلم مع أنه تعالى لم يزل عالماً بذلك، لأن المراد ما تعلق به العلم من ظهور الأمر لهم ليزدادوا إيماناً واعتباراً ويكون لطفاً لمؤمني زمانهم وآية بينة لكفارهم اهـ. كشاف. أو المراد: لنعلم اختلافهما موجوداً كما علمنا قبل وجوده اهـ مدارك.

(٣٣٠) قوله: **(وكلمة أحصى مرفوعة تقديراً)** اهـ. أي فهي اسم تفضيل وأمداً منصوب بفعل دل عليه الاسم وجاء أحصى على حذف الزيادة كما جاء هو أعطى للمال اهـ. أبو البقاء وقال في الكشاف: ليس بالوجه السديد لأن بناء أفعل من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس، ونحو: أعدى من الجرب وأفلس من ابن المذلق شاذ والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع فكيف به ولأن أمداً إما أن ينتصب بأفعل فأفعل لا يعمل. وإما أن ينتصب بلبثوا فلا يصح عليه المعنى فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصى كما أضمر في قوله: =

وقد علق عنها العامل للاستفهام. **(و)** الثاني أن يكون في موضع مفعول مقيد بالجار(٣٣١) والمجرور بحسب اقتضاء العامل **(نحو)** جملة: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ(٣٣٢) أَزْكَىٰ﴾ [الكهف: ١٩]، فأيّ استفهام مبتدأ مضاف إلى ضمير المؤنث وأزكى مرفوع تقديراً خبره. والجملة منصوبة المحل في موضع مفعول مقيد بحرف الجر لكلمة فلينظر، لأنها تقتضيه إذ يقال: نظرت فيه، أي فكرت فيه لكنها علق عنها العامل بالاستفهام ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤](٣٣٣) و﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾ [الذاريات: ١٢](٣٣٤)، لأنه

=
وَأَضْـرَبُ مِـنَّـا بِـالـسُّـيُـوفِ الْـقَـوَانِـسَـا

على نضرب القوانس فقد أبعدت المتناول وهو قريب حيث أبيتَ أن يكون أحصى فعلاً ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره اهـ.

(٣٣١) قوله: **(مفعول مقيد بالجار)** يعني أن الجملة في محل الجار والمجرور فمن ثم كان الجار ملحوظاً فيها كما سيأتي ولا نلاحظ أن الأصل كان الجار داخلاً عليها حتى يرد قول الدماميني يلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعي لا يخرّج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو أشد مخالفة مع لزوم تعلق الجار وهو لا يعلق واختيار تقدير فعل العلم، أي فلينظر ليعلم اهـ أمير.

(٣٣٢) قوله: **(فلينظر أيُّها)** أي أيّ أهلها أي المدينة فحذفه كما في واسأل القرية. **(أزكى)**: أحلّ وأطيب أو أكثر وأرخص **(طعاماً)**: تمييز من نسبة أزكى اهـ مدارك. وحذف المفضل عليه للعلم به، أي أزكى من غيره.

(٣٣٣) قوله: **(تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟﴾** [الأعراف: ١٨٤] الآية) أي أولم يتفكر كفار قريش ما بمحمد عليه الصلاة والسلام من جنون. وفي أبي السعود كلام مبتدأ مسوق لإنكار عدم تفكرهم في شأنه عليه الصلاة والسلام وجهلهم بحقيقة حاله الموجبة للإيمان به والهمزة للإنكار والتعجب والتوبيخ والواو للعطف على مقدر يستدعيه سياق النظم الكريم وسياقه. فـ**(ما)** إما استفهامية إنكارية في محل الرفع بالابتداء والخبر بِصَاحِبِهِمْ. وإما نافية اسمها جنة وخبرها بصاحبهم لكنها ألغيت بتقديم الخبر. **(والجنة)**: من المصادر التي يراد بها الهيئة كالركبة والجلسة وتنكيرها للتقليل والتحقير والجملة معلقة لفعل التفكر ومحلها على الوجهين النصب على نزع الجار، أي أكذبوا بها ولم يتفكروا في أي شيء من جنون ما كائن بصاحبهم أو في أنه ليس بصاحبهم شيء من جنة يؤديهم التفكر في ذلك إلى الوقوف على صدقه فيؤمنوا به اهـ. باختصار ما.

(٣٣٤) قوله: **(تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾﴾** [الذاريات: ١٢]) يقولون متى يوم الجزاء، أي وقوعه **(أيان)**: ظرف زمان مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام مرفوع محلاً خبر مقدم والفرق بينه وبين متى للاستفهام أنه مختص بالأمور العظام وبالمستقبل بخلاف متى فإنه غير مختص بهما اهـ. أفاده الجامي رحمه الله. **(يوم الدين)**: مبتدأ مؤخر والجملة منصوبة المحل في موضع مفعول مقيد بحرف الجر ليسألون.

يقال[٣٣٥]: فكرت فيه وسألت عنه. وقد علّقتا بالنّفي في الأول والاستفهام في الثاني. **والثالث**: أن تكون في موضع المفعول به الصريح نحو: عرفت من أبوك[٣٣٦] إذ يقال: عرفت زيداً.

(تنبيه)[٣٣٧] فائدة الحكم على محل الجملة المعلقة بالنصب ظهور ذلك في التوابع فتقول: عرفت من زيد وعمراً[٣٣٨] وغير ذلك من الأمور وممن نصّ عليه ابن مالك رحمه الله فلا وجه للتوقف فيه[٣٣٩] مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل. **(والرابعة)**: من الجملة التي لها محل من الإعراب **(المضاف إليها**[٣٤٠] **ومحلها)**، أي محل تلك الجملة **(الجر)** بالإضافة إليها ولا يضاف

---

(٣٣٥) قوله: **(لأنه يقال ا هـ)** علة للحكم على الجملتين بأنهما مما علق عنهما العامل وأنهما منصوبتا المحل في موضع مفعول مقيد بحرف جر.

(٣٣٦) قوله: **(نحو عرفت من أبوك)** وذلك لأنك تقول عرفت زيداً وكذا علمت من أبوك إذا أردت علم بمعنى عرف وكذا أفعال الحواس تتعدى لواحد بلا خلاف إلا سمع المتعلقة باسم عين، نحو: سمعت زيداً يقرأ فقيل: سمع متعدية لاثنين ثانيهما الجملة. وقيل: إلى واحد والجملة حال فأعلقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً ا هـ مغني. **(من)**: مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فإن معناه أهذا أبوك أم ذاك وأبوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعضهم إلى أن أبوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام ا هـ ج.

(٣٣٧) قوله: **(تنبيه)** أي هذا تنبيه يستعمل في مقامين الأول: الحكم البديهي، أي ما يذكر بعده حكم بديهي. والثاني: أن يذكر بعده الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث يمكن أن يستخرج الناظر في ذلك الكلام ذلك لحكم بأدنى التفات. ويحتمل أن يغفل عنه لعدم كون الكلام صريحاً فيه ومسوقاً لأجله.

(٣٣٨) قوله: **(فتقول عرفت من زيد وعمراً ا هـ)** عبارة المغني: عرفت من زيد وغير ذلك من أموره فقوله وغير منصوب عطف على محل جملة من زيد فلا تغتر بما في بعض الحواشي مما يوهم خلاف ذلك.

(٣٣٩) قوله: **(فلا وجه للتوقف فيه)** لا وجه لذكره هنا إذ لم يسبق ذكر من توقف فيه في الشرح وقد نقله من المغني إلا أن له وجهاً هناك، لأن المصنف رحمه الله قدم أولاً أن ابن النحاس توقف فيه ثم قال: ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ا هـ.

(٣٤٠) قوله: **(الرابعة الجملة المضاف إليها)** في الشرح لا ينبغي أن تنظم هذا في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب ضرورة أن المراد منه ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية كيف لا وهو لا يكون إلا اسماً أو ما في تأويل الاسم وأقول: ليس المراد من الجمل التي لها محل من الإعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح ا هـ شمني.

إلى الجملة إلا ثمانية، **أحدها**: أسماء الزمان ظرفاً كان أو اسماً. أما الظروف، فنحو: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ[٣٤١] يَوۡمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: ٣٣]، فيوم ظرف لمتعلق عليّ أعني حاصلاً أو حصل مضاف إلى جملة ولدت وأما الاسم من أسماء الزمان فلا يخلو من أن يضاف إلى الجملة الفعلية **نحو**: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ[٣٤٢] يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٩]، فيوم بالرَّفع[٣٤٣] اسم لأنه وقع خبراً عن المبتدأ وهو هنا مضاف إلى جملة ينفع الصادقين.

(أو) إلى الجملة الاسمية نحو: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦] **فيوم بالنصب اسم، لأنه وقع بدلاً من المفعول قبله في** ﴿لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، لأن يوم مفعول به لكلمة لينذر واليوم الثاني بدل منه فيكون اسماً ومحل الجملة الاسمية أعني جملة هم بارزون[٣٤٤] جرّ لكونها مضاف إليها ليوم.

قال سيبويه رحمة الله عليه أن اسم الزمان المبهم[٣٤٥] كائناً ما كان[٣٤٦] إن

---

(٣٤١) قوله: **(والسلام عليّ)**: مبتدأ وخبر. **(ولدت)**: مبني على السكون والتاء نائب الفاعل، أي ذلك السلام الموجه إلى يحيى عليه الصلاة والسلام في المواطن الثلاثة موجه إليّ أن كان حرف التعريف للعهد أو جنس السلام عليّ إن كان للجنس بأن أسلم عند الولادة من أن ينالني الشيطان بما يناله بني آدم وعند الموت من عذاب القبر وعند البعث من عذاب النار وهول القيامة.

(٣٤٢) قوله: **(تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ﴾** [المائدة: ١١٩]**)** المشار إليه يوم القيامة أو ما قال لعيسى عليه السلام مما تقدم والمعنى أن صدقهم في الدنيا ينالهم في الآخرة.

(٣٤٣) قوله: **(فيوم بالرفع ا هـ)** والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول قال أو بالنصب على الظرف، أي قال الله تعالى **(هذا)**: أي ما تقدم لعيسى **(يوم)**: الخ هو يوم القيامة فيكون من الظرف المضاف إلى الجملة.

(٣٤٤) قوله: **(﴿يوم هم بارزون﴾)** أوله **(يُلْقِي الرُّوحَ)**، أي الوحي الذي تحيى به القلوب **(من أمره)** من أجل أمره **(على من يشاء من عباده لينذرَ)** الملقى عليه هو النبي عليه الصلاة والسلام **(يوم التلاق)**: يوم القيامة، لأنه يلتقي فيه أهل السماء وأهل الأرض. والأولون والآخرون (﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾ [غافر: ١٦]) خارجون من قبورهم لا يسترهم شيء بدلٌ من يوم التلاق وبارزون مرفوع بالواو خبرهم وفاعله مستترٌ فيه راجع إلى المبتدأ.

(٣٤٥) قوله: **(المبهم)** وهو ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان أو معرفة كحين والحين والمحدود ما يتعين له مقدار مخصوص كيوم واليوم.

(٣٤٦) قوله: **(كائناً ما كان)** أي حال كون اسم الزمان كائناً ما وجد من إفراده كزمن وحين ووقت والمصنف رحمه الله لم يذكره في المغني وليس له فائدة يعتد بها.

كان مستقبلاً(٣٤٧) فهو كإذا(٣٤٨) في اختصاصه(٣٤٩) بالجملة الفعلية وإن كان ماضياً فهو كإذ(٣٥٠) في الإضافة إلى الجملتين(٣٥١) ورُدَّ عليه(٣٥٢) اختصاص المستقبل بالفعلية بالآية وبقول الشاعر:

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ(٣٥٣) لا ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ ابْنِ قَارِبِ

واعلم أنه(٣٥٤) لما كانت من أسماء الزمان ثلاثة ومن أسماء المكان حيث يجب إضافتها إلى الجملة الواقعة بعدها أشار المصنف رحمه الله إلى ذلك بلفظ كل. وقال: **(وكل جملة(٣٥٥) وقعت بعد إذْ)** فمحلها الجر بالإضافة إليها

---

(٣٤٧) قوله: **(إن كان مستقبلاً)**، أي دالاً على الزمان المستقبل باستعماله فيه وكذا قوله: إن كان ماضياً.

(٣٤٨) قوله: **(كإذا)** الأصل في استعمالها أن تكون للزمان المستقبل المختص بوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم وقد تستعمل في الماضي مجازاً كقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ [الكهف: ٩٣].

(٣٤٩) قوله: **(في اختصاصه اهـ)** وإنما اختصت بالجملة الفعلية لما تضمنت من معنى الشرط فإنه يقتضي الإبهام والفعل يكون للإبهام.

(٣٥٠) قوله: **(كإذ)** الكائنة للماضي.

(٣٥١) قوله: **(في الإضافة إلى الجملتين)** لعدم تضمنه معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية.

(٣٥٢) قوله: **(ورد عليه)**، أي رد على سيبويه قوله أن اسم الزمان إن كان مستقبلاً لا يضاف إلا إلى الفعلية بالآية المذكورة، أعني يوم هم بارزون، فإن اليوم فيها للمستقبل مع أنه أضيف إلى الاسمية ويجاب عنه بأن يوم القيامة لما كان متحقق الوقوع جعل كالماضي الواقع فحمل على إذ لا على إذا أو بأن اليوم محدود وسيبويه لم يلتزم اختصاصه أيضاً وبهذا يجاب عن الاستشهاد بالبيت الآتي أيضاً.

(٣٥٣) قوله: **(وكن لي شفيعاً اهـ)** المخاطب في هذا البيت هو النبي ﷺ وقد أنشد صاحبه بين يديه وهو سواد بن قارب المذكور فيه والمراد بمغن غني ففيه إقامة الظاهر مقام المضمر والفتيل ما يكون في شق النواة. ويقال: هو ما يفتل بين الإصبعين من الوسخ وهو منصوب على المصدر، أي بمغني إغنائها اهـ دم. **(كن)**: أمر مبني على السكون أو مجزوم بلام مقدرة اسمه مستتر فيه وجوباً. **(لي)**: ظرف لغو متعلق بشفيعاً قدم لرعاية الوزن **(شفيعاً)** خبر كن **(يوم)** ظرف مفعول فيه لشفيعا **(لا)**: نافية بمعنى ليس. **(ذو)**: مرفوع بالواو اسم لا أو مبتدأ **(بمُغْنٍ)** الباء زائدة مثلها في خبر ليس. **(مغن)** مجرور بالباء تقديراً منصوب محلاً خبر لا أو مرفوع خبر المبتدأ **(فتيلاً)** مفعول مطلق كما سبق. **(عن سواد)** متعلق بمغن **(ابن)** صفته **(قارب)** مضاف إليه لابن وجملة لا ذو الخ مضاف إليه ليوم.

(٣٥٤) قوله: **(واعلم أنه اهـ)** هذه العبارة للشارح رحمه الله ليته لم يذكرها أو قال: ولما كانت إذ وإذا ولما وحيث واجبات الإضافة قال المصنف: وكل جملة.

(٣٥٥) قال: **(كل جملة اهـ)**، أي كل فرد من أفرادها فإن كل إذا أضيفت للنكرة فهي لعموم الأفراد =

بالاتفاق كما سيجيء مثالها. **(وإذا)** عند الجمهور **(وَحَيْثُ)** كائناً من أسماء المكان وهو **الثاني** من الثمانية وينفرد عن[٣٥٦] سائر أسماء المكان في لزوم الإضافة إلى الجملة بعدها ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً كما لا يشترط في سائر أسماء الزمان خلافاً للبعض.

(ولما الوجودية)، أي المقتضية لجملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أوليهُمَا نحو: لمّا جاءني زيد أكرمته فإن الإكرام وجد عند المجيء ولذا سميت وجودية، فهي مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها **(عند من قال باسميتها)**، لأن الإضافة من خواص الأسماء وهي من أسماء الزمان بمعنى حين أو بمعنى إذ، وهو أحسن لاختصاصه بالماضي والإضافة إلى الجملة.

وسيجيء لهذه الكلمات مزيد بيان في موضعه إن شاء من بيده الأمور **(فهي)**، أي الجملة الواقعة بعد هذه الكلمات **(في موضع خفض)**، أي جر **(بإضافتهن)**، أي بإضافة تلك الكلماتَ **(إليها)**، أي إلى الجملة بعدها فمثال إذ نحو: جئتك إذ قام زيد فإذ من الظروف المبنية المنصوبة محلاً وجملة: قام زيد

=

وإذا أضيفت إلى النكرة فهي لعموم أجزائها ا هـ. كاشف.

(٣٥٦) قوله: **(وتنفرد حيث عن ا هـ)** فيه أنها تنفرد عنها بالإضافة لا بلزومها وإلا لدل بمفهومه على أن غيرها جائز الإضافة وليس كذلك والأحسن ذكر الباء بدل في وإسقاط اللزوم. **(وحيث)** لم يتعرض المصنف رحمه الله لذكر أحكامها هنا فعلينا أن ننقل بعض أحكامها ملخصاً.

قال المصنف رحمه الله: **(حيث)** وطيّ تقول وفي الثاء فيها الضم تشبيهاً بالغايات، لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قراء من حيث لا يعلمون تحتملها وتحتمل البناء على الكسر وهي للمكان. وقال الأخفش: للزمان والغالب كونها في محل على الظرفية أو خفض بمن وقد تقع مفعولاً به وحمل عليه ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان وناصبها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول ولم تقع اسماً خلافاً لابن مالك وإضافتها إلى الفعلية أكثر من إضافتها إلى المفرد أعربها وضبط:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً

بفتح ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع أي موجود فحذف الخبر وإذا اتَّصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان ا هـ.

في محل الجر بإضافة إذ إليها والعامل فيه جئتك. ونحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ[٣٥٧] إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، فالجملة الاسمية أعني أنتم قليل في محل الجر بإضافة إذ إليها ومثال إذا، نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١][٣٥٨]، فإذا من الظروف المبنية وجملة: يغشى مجرور المحل بإضافته إليها والعامل فيه متعلق حرف القسم أعني أقسم والليل[٣٥٩] إذا يغشى.

ومثال: حيث نحو: اجلس حيث زيد جالس فحيث من الظروف[٣٦٠].

وجملة زيد جالس في محل الجر فإضافته إليها والعامل فيها: اجلس أي اجلس مكان جلوس زيد فإن قيل: إن وقوع المضاف إليه من خواص الاسم فكيف تقع الجملة مضافاً إليه أجيب بوجهين:

أحدهما: أن الجملة في هذه المواضع في تأويل المفرد، لأن يوم ينفع الصادقين في تأويل يوم نفع الصادقين وقس البواقي عليه.

وثانيهما: أنها من خواص الظروف تأمل[٣٦١].

---

(٣٥٧) قوله: **(نحو: واذكروا)** يا معشر المهاجرين يذكرهم نعمته عليهم. **(إذ أنتم قليل)**: في العدد. **(مستضعفون)**: في أرض مكة.

الإعراب: **(اذكروا)**: مجزوم بلام مقدرة بحذف النون والواو فاعله إذ مفعول به لا ظرف أي اذكروا وقت كونكم قليلاً أنتم م. **(قليل)**: صفة مشبهة فاعلها مستتر راجع إلى المبتدأ خبر والجملة إسمية ا هـ.

(٣٥٨) قوله: **(نحو**: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ [الليل: ١]**)** أي يغشى النهار بظلمته أو الشمس أو كل شيء يواريه أقسم به لأنه سكن لكافة الخلق يأوي فيه كل حيوان إلى مأواه ويسكن من الاضطراب والحركة. **(يغشى)**: مضارع مرفوع تقديراً بالضمة فاعله ضمير الليل.

(٣٥٩) قوله: **(أعني أقسم بالليل)** فيكون إذا منصوب المحل مفعولاً فيه لا قسم المقدر وجواب القسم قوله: إن سعيكم ا هـ. أي أعمالكم المختلفة فَسَاع في خلاص نفسه وَسَاع في عطبها والواو لكونها بدلاً عن الباء والفعل لا تذكر مع متعلقها فَلا يقال: أقسم والله وأمّا الباء فقد تذكر معه وقد لا تذكر.

(٣٦٠) قوله: **(أنها من خواص الظروف)** أي صحة الإضافة إلى الجملة من خواص الظرف حاصله أن كون الشيء مضافاً إليه إنما يكون مختصاً بالاسم إذا كان المضاف اسماً أما إذا كان ظرفاً فلا.

(٣٦١) قوله: **(تأمل)** لعله إشارة إلى ضعف الجواب الثاني فإن الإضافة إلى الجملة لا تختص بالظرف بل توجد في مطلق أسماء الزمان كما سبق وتوجد في غير أسماء الزمان أيضاً كآية وذو على ما سيجيء. فالوجه الجواب الأول.

والثالث: من الثمانية كلمة آية بمعنى علامة(٣٦٢)، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما كقول الشاعر:

بِآيَةِ يُقْدِمُونَ(٣٦٣) الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنابُكِها مُدَامَا

وقوله:

بِآيَةِ مَا كَانُوا(٣٦٤) ضِعَافاً ولا عُزْلاً

---

(٣٦٢) قوله: **(والثالث كلمة آية بمعنى علامة ا هـ)** وَجَّهَ ذلك بعضُهم بأن الآية، بمعنى العلامة مشابهة للوقت، لأن الوقت حادث صار علماً لحادث كقولك: آتيك طلوع الشمس فصار طلوعها آية الإتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة أسماء الوقت في جواز الإضافة إلى الجملة واشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتاً أو منفياً بما محال على السماء ا هـ دم.

(٣٦٣) قوله: **(بآية يقدمون ا هـ)** هو ليزيد بن عمر بن الصعق صدره:

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيماً بِآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا
بِآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثاً كَأَنَّ عَلَى سَنابُكِهَا مُداما

طلب من يبلغ عنه رسالته لبني تميم فكأن قائلاً قال: بأي علامة يُعْرَفُونَ؟ فقال: بعلامة حبهم للطعام وبنو تميم يعترون بشدة الشره للأكل والمحبة للطعام والحرص عليه ويقالهم أسرى الدخان. **(وأقدام الخيل)**: تقديمها. **(وشعثاً)**: جمع أشعث وهو المغبر الرأس. **(والسنابك)**: جمع سُنْبُكِ كبُرْثُنْ وهو طرف مقدم الحافر و**(المدام)**: الخمر. يعني أن طرف حوافرها دامية حمر كأنها صبغت بخمر وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم ا هـ. دم. وإنما ذكر حب تميم الطعام وجعل ذلك آية لهم يعرفون به لما كان من أمرهم في تحريق عمرو بن هند لهم ووفود البرجمي عليه لما شم من رائحة المحرّقين فظنهم طعاماً ما يصنع فقذف به إلى النار والبراجم حي من تميم، وخبرهم مشهور وذلك أن عمر بن هند كان نذر أن يحرق مائة رجل من بني دارم بسبب قتلهم أخاً له، فأحرق تسعة وتسعين دارمياً وأراد أن يكملهم مائة فلم يجد فوفد عليه رجل فقال عمرو: ما جاء بك؟ قال: حب الطعام قد أقويت ثلاثاً لم أذق الطعام ولما سطع الدخان ظننتها نار طعام فرمى به إلى النار.

الإعراب: **(ألا)**: حرف تنبيه يصدر بها الجمل حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى عليه. **(من)**: اسم استفهام مبتدأ. **(مبلغ)**: موصل من الإبلاغ يقال: أبلغه السلام فيكون مفعوله الآخر محذوفاً وهو سلامي أو رسالتي اسم فاعل فاعله مستتر فيه راجع إلى من خبر له. **(عَنِّي)** عن حرف جر والنون للوقاية والياء ضمير بارز مبني على السكون مجرور محلاً بعن والظرف لغو متعلق بمبلغ مفعول به غير صريح له. **(تميماً)**: مفعول به له. **(وبآية)**: متعلق بمحذوف أي يعرفون بآية. **(ما)**: مصدرية يحبون الطعام مضاف إليه لآية بآية عطف أي وبآية. **(يقدمون)**: من الإقدام **(شعثاً)**: حال من الخيل وكذا جملة كان الخ.

(٣٦٤) قوله: **(وقوله بآية ما كانوا ا هـ)** صدره:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامَ رِسَالَةً

=

هذا قول صاحب الكتاب وقيل: يجب إضافتها إلى المفرد نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ[٣٦٥] أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨].

والرابع: ذو في قولهم: اذهب بذي تسلم فالباء في ذلك ظرفية. وذي صفة لزمن محذوف. ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة، أي ذو وقت هي مظنة السلامة. وقيل: بمعنى الذي فالموصوف حينئذ معرفة. والجملة صلة لا محل لها من الإعراب والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه.

والخامس والسادس: لدن[٣٦٦] وريث فإنهما تضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف[٣٦٧] ويشترط كونه مثبتاً[٣٦٨] بخلافه مع آية فلدن هي

= **(ألكني)**: أي أبلغ عني فعل أمر أصله أَلْئِكْنِي: حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام والفاعل مستتر فيه وجوباً والنون للوقاية والياء منصوب محلاً بنزع الخافض مفعول به صريح لألكني لأن الحذف والإيصال من أسباب التعدية **(إلى قومي)**: قومي مجرور تقديراً لاشتغال ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل فامتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله موافقة لها أو مخالفة والظرف لغو متعلق بألكني **(والياء)** مضاف إليه **(والسلام)** مفعول ألكني و**(رسالة)** حال منه، أي مرسلاً أو مفعول مطلق، أي إبلاغ رسالة **(ما)**: نافية **(كانوا ضعافاً)** جمع ضعيف خبر كان والواو اسمها **(ولا عُزْلاً)** بضم فسكون جمع عُزُل بضمتين من لا سلاح معه والواو عاطفة. **(ولا)** لتأكيد النفي.

(٣٦٥) قوله: **(إن آية ملكه)**: أول الآية: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ﴾، أي بعدما قال ملأ من بني إسرائيل ليوشع عليه السلام ﴿ابْعَثْ لَنَا مَلِكاً﴾. وقال: قد ملك الله تعالى طالوت واصطفاه عليكم وطلبوا منه الحجة عليه. (﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]): صندوق التورية وهو من خشب الشمشاد مرصعاً بالذهب ونحواً من ثلاثة أذرع في ذراعين فالجملة الاسمية مقول القول لقال.

(٣٦٦) قوله: **(لدن)** فيها ثماني لغات لَدُنْ بفتح فضم فسكون وبفتحتين فسكون ولُدْنِ بفتح أو ضم فسكون فكسر ولَدُ بفتح فضم أو كسر أو سكون وبضم فسكون والأول هو الأصل في الباب وكلها بمعنى من عند فهي متضمنة لمعنى من ولذا بنيت ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن، أي حين ذكر من مع لدن ظاهراً، لأنه يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني على أنه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول للتأكيد عصام.

(٣٦٧) قوله: **(متصرف)** أي لا كعسى مثلاً فإنه لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء لا يصلح لأن يجعل أول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما أو يقدر هو به.

(٣٦٨) قوله: **(ويشترط كَوْنُهُ مثبتاً)** إذ المنفي لما في مدته من الإبهام لا يصلح لما ذكر آنفاً إذ لا معنى لما رأيته لدن لم يذهب ولا لِوَقَفَ ريث لم أُصَلّ بخلاف ما رأيته لدن ذهب، أي ابتداء عدم رؤيتي إياه من أول ووقف ريث صلينا، أي قدر ما صلينا ومما يظهر اشتراط فعلها ماضياً أن =

اسم لمبدأ الغاية(٣٦٩) زمانية كانت(٣٧٠) أو مكانية. ومن شواهدها قول الشاعر:

لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا(٣٧١) وِفَاقَكُمْ ... فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحُ

وأما ريث فهو مصدر راث إذا أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كما عوملت أسماء المصادر(٣٧٢) معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: جئتك صلاة العصر وكقوله:

خَلِيلَيَّ رِفْقاً(٣٧٣) رَيْثُ أَقْضِي لُبَانَةً ... مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُوداً

السابع والثامن: كلمة قول وقائل كقوله:

= تقدمهما ماض ومضارعاً أن تقدمهما مضارع.

(٣٦٩) قوله: **(لمبدأ الغاية)** أي لمبدأ ذي الغاية أو يراد بها المسافة مجازاً بإطلاق لفظ الجر على الكل، أي لتدل على أن الزمان مدخولها مبدأ مسافة الفعل المتقدم عليها ولذا يلزمها من لفظاً أو تقديراً.

(٣٧٠) قوله: **(زمانية كانت)** أي الغاية بأن يكون ذو الغاية زماناً كما في مثال الشارح رحمه الله أو مكانية بأن يكون ذو الغاية مكاناً كما في قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النَّمل: ٦].

(٣٧١) قوله: **(لزمنا لدن سألتمونا)** المسالمة: ترك الحرب. **(والجنوح)**: الميل. **(وفاقكم)**: مفعول لزمنا. **(فلا يك)**: الفاء فصيحية يك مجزوم بحذف الحركة وحذفت الواو لالتقاء الساكنين والنون تخفيفاً وهي إما تامة فمنكم يتعلق بها وجنوح فاعلها وللخلاف يتعلق به، وإما ناقصة فجنوح اسمها ومنكم خبرها وللخلاف يتعلق به أو بجنوح وتقديم المعمول في كلا الوجهين على المصدر من التوسع في الظرف وإضافة لدن إلى الجملة مما امتازت به عن عند ولدى ا هـ دم. ويقع في بعض النسخ بدل سالمون سئلتمون فعليه مفعول لزمنا محذوف يدل عليه المفعول الثاني لستألمون أعني وفاقكم شم.

(٣٧٢) قوله: **(أسماء المصادر)** اسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً من بعض ما في فعله دون تعويض كعطا فإنه كالإعطاء معنى مع خلوه من الهمزة لفظاً وتقديراً من غير تعويض شيء بخلاف نحو: قِتَال. فإنه مصدر قاتل لا اسم مصدر، لأنه وإن خلى من الألف قبل التاء لفظاً لكنه لم يخل منه تقديراً إذ قد ينطق بها في بعض المواضع فيقال قاتل قيتالاً لكن انقلبت يا لكسر ما قبلها وبخلاف نحو عدة فإنه مصدر، لأنه وإن خلى من الواو لكنه قد عوض عنه التاء. ابن عقيل.

(٣٧٣) قوله: **(خليلي رفقاً ا هـ)** في الصّحاح راثَ عَلَى خَبَرُكَ يَرِيثُ رَيْثاً، أبطأ. **(واللبانة)**: بضم اللام الحاجة. **(والعرصات)**: جمع عرصة، أي بسكون الراء وهي كل بقعة واسعة ليس فيها بناء. **(والعهود)** جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم إذا أنثوا عنه رجعوا إليه ا هـ شمني. **(ريث)**: منصوب نصب المصادر فإن أصل معناه البطأ، أي مهلاً إمهالَ قَضاءِ حاجةٍ ا هـ أمير. **(خليلي)**: منادًى مضاف **(رفقاً)**: مصدر محذوف الفعل **(من العرصات)**: متعلق بلبانة. **(عهوداً)** مفعول للمذكرات لوجود شرطي عمله وهما الاعتماد ومعنى الحال أو الاستقبال.

قَوْلُ يَا لِلرِّجَالِ[٣٧٤] يَنْهَضْ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَ

وقوله:

فَأَجَبْتُ قَائِلُ[٣٧٥] كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي

ولما كان لهذه الستة ندرة أهمل المصنف ذكرها في المختصر ورشح بها كتابه المغني فلما رأيت الكتب المتداولة غير متكفلة لهذه أوردتها في هذه الأوراق مع الأمثلة والشواهد شفقة لطلاب الزمان إذ الغالب على طبعهم

---

(٣٧٤) قوله: **(قول يا للرجال ا هـ)** يريد أن الاستغاثة بهم توجب إسراع كهولهم وشبانهم إلى الإغاثة ومعنى ينهض يقيم يقال: نهض نهوضاً إذا قام وأنهضه إذا أقامه و**(الكهول)** جمع كهل. قال الجوهري: هو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، أي خالطه وبابه وعد **(قول)**: مبتدأ مضاف إلى ما بعده. **(يا للرجال)**: يا حرف نداء واللام حرف جر للتخصيص تدخل على المستغاث لتدل على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وفتحت مع أن لام الجر مكسورة لئلا يلتبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث نحو: يا للمظلوم، أي يا قوم ولم يعكس لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها، نحو: لك بخلاف المستغاث له ا هـ ج. **(الرجال)**: مجرور لفظاً باللام منصوب محلاً مفعول لأدعو. والمجموع في تقدير هذا اللفظ مجرور تقديراً مضافاً إليه لقول **(ينهض)**: فاعله مستتر فيه راجع إلى القول خبر له **(منا)** متعلق بينهض **(مسرعين)**: حال من الكهول والشبان قدم للضرورة وهما مفعولا ينهض.

(٣٧٥) قوله: **(فأجبت قائل ا هـ)** أي أجبت قائل هذا اللفظ بلفظ صالح. **(مَلِلْتُ)**: على وزن علمت بمعنى سئمت يقال: ملّ الشيء يمل بالفتح ومل منه: ضجر. **(العواد)**: بتشديد الواو جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض. **(كيف أنت)**: خبر مقدم للاستفهام ومبتدأ مؤخر والجملة مراد اللفظ مضاف إليه لقائل. **(بصالح)**: متعلق بأجبت **(حتى)**: حرف النداء أي يبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف فيدخل على الجملة الاسمية وعلى الفعلية التي فعلها ماض. **(مَلِلْتُ)**: أي من كثرة العواد وسُؤَالِهِمْ. **(وملّني عوّادي)**: أي من طول المرض. **(عوادي)**: مرفوع تقديرا فاعل مل مضاف إلى الياء.

قال دُمَيْرِ رحمه الله وليس بخاف عنك أنه لا ينبغي أن يعد البيتان من قبيل ما هو بصدده، لأن الجملة التي أضيف إليها كل من قول وقائل مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه ا هـ. قال الشمني وأقول لا نسلم أن الكلام ليس فيه بل الكلام فيما هو أعم منه ا هـ. أقول: الذي يظهر أن الحق مع الشارح رحمه الله، لأنه إذا أريد بالجملة هنا ما يشمل الجملة التي أريد بها لفظها لا يبقى للمذكورات خصوصية صحة الإضافة إلى الجملة.

الكسلان في تتبع(٣٧٦) أمثال هذه.

(الخامسة): من **(الجملة)** التي لها محل من الإعراب الجملة **(الواقعة جواباً لشرط جازم**(٣٧٧)) مثل إنْ وغيرها **(ومحلها)**، أي محل الجملة الواقعة جواباً (الجزم) وإنما كان الجزم في محلها، لأن الجملة الجزائية لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً نحو: إن تقم أقم أو تقديراً(٣٧٨) كما في قولك: إن جئتني أكرمتك وذلك **(إذا كانت الجملة الجزائية مقرونة بالفاء)**(٣٧٩) وذلك أي دخول الفاء في الجواب إذا كان الجزاء جملة اسمية(٣٨٠) أو أمراً أو نهياً أو دعاء أو ماضياً حقيقياً فلعدم تأثير(٣٨١) الجزم المؤذن بالجزائية في هذه الأشياء تدخل الفاء إشعاراً

---

(٣٧٦) قوله: **(الكسلان في تتبع ا هـ)** الكَسَلُ محركة التثاقل عن الشيء والفتور عنه كسل كفرح فهو كسل وكسلان ا هـ. قاموس. فالذي يظهر أنه سهو من قلم الناسخ وأن صوابه الكسل عن تتبع ا هـ. أو في تتبع.

(٣٧٧) قوله: **(جواباً لشرط جازم)**، أي لأداة شرط لتوصيفه بجازم وهو الأداة لا غير أي لأداة دالة على شرطية الشيء لشيء، أي على أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل لزوميته له فلا يلزم أن يكون الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجا ولا ذهناً بل يكفي اعتبار المتكلم بينهما نسبة يصحّ بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك: إن تشتمني أكرمك. فالشتم ليس سبباً للإكرام لا ذهناً ولا خارجاً لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهار لمكارم الأخلاق. جامي.

(٣٧٨) قوله: **(أو تقديراً)** بأن أثر الجازم فيه بتغيير معناه من الماضي إلى الاستقبال فإن الجازم في قوله: إن جئتني أكرمتك غيّر معناه إلى الاستقبال فهو في تقدير: إن جئتني أكرمك فيكون للجازم مجال للعمل في محل الفعل بخلاف ما إذا لم يؤثر في معناه كما في الأمثلة الآتية فلا يكون للجزم مجال للعمل في محل الفعل فيعمل في محل الجملة.

(٣٧٩) قوله: **(إذا كانت مقرونة بالفاء)** أداة الشرط إن أثرت في الجزاء بجعله مستقبلاً، نحو: إن خرجت خرجتُ أو لم أخرج امتنع دخول الفاء لعدم الحاجة وإن لم يؤثر قطعاً بأن كان مما ذكره الشارح وجب دخول الفاء للربط، لأنها لا تأتي إلا لربط الشيء بالشيء وإن احتمل التأثّر وعدمه بأن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا جاز الأمران.

(٣٨٠) قوله: **(جملة اسمية ا هـ)** نحو: ﴿أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، و﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ونحو: إن أكرمتنا فرحمك الله وإن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس أو فأكرمتك أمس على تقدير. **(ومثلها)**: المضارع المنفي بما أو لن والتمني والعرض.

(٣٨١) قوله: **(لعدم تأثير ا هـ)** أما الماضي والاسمية فظاهر وأما الأمر والنهي والدعاء والتمني والعرض والمنفي بلن فلأن زمانها الاستقبال قبل حرف الشرط، وأما في الاستفهام، فلأنه يبقى على احتماله ولا يصح التغيير إلى المستقبل والمنفي بما فيكون للحال من غير انقلاب.

لها إذ الفاء تأتي لاتباع الشيء بالشيء ولا يكون في ابتداء الكلام. ولما أتي بالفاء بعد الشرط علم أنه جواب لا كلام منقطع عما قبله فإذا لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه إلا على إضمار شيء مانع عن الجزم، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣][٣٨٢]. والتقدير فهو لا يخاف فيكون جملة اسمية مانعة عن الجزم **(أو بإذا الفجائية**[٣٨٣] فالأولى)، أي الجملة المقرونة بالفاء **(نحو**: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦][٣٨٤]) من شرطية اسمية في محل النصب على أنه مفعول يضلل وهو بالجزم فعل الشرط والفاء في فلا رابطة لجواب الشرط ولا لنفي الجنس وهادي اسم لا وهو معه في محل الرفع بالابتداء وله ظرف مستقر والضمير المجرور راجع إلى من والظرف مع فاعله المستتر في محل الرفع على الخبرية من المبتدأ. فالجملة الاسمية مقرونة بالفاء في محل الجزم جواباً للشرط الجازم وهو مَنْ وإنما حكم الجزم في محل الجملة لما مرّ من عدم تصدرها بمفرد يقبل الجزم لفظاً أو حكماً **(ولهذا)** أي ولأجل كون محل جملة فلا هادي له جزماً ولوجود شيء صالح للجزم لفظاً في صدر جملة المعطوف.

(قرئ بجزم يذر عطفاً على محل الجملة)[٣٨٥]، أي جملة فلا هادي له.

---

(٣٨٢) قوله: (﴿فَمَن يُؤْمِنُ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣]) نقصاً في الجزاء ولا أن ترهقه ذلة، أي تغشيته أو جزاء بخس ولا رهق لأنه لم يبخس حقاً ولم يرهق ظلماً، أي لم يقرب أو لم يكلف، لأن من حق الإيمان بالقرآن أن يجتنب ذلك.

الإعراب: **(مَنْ)**: اسم متضمن لمعنى إن الشرطية مبتدأ **(يؤمن)**: مجزوم لفظاً بمن فاعله ضمير من **(بربه)**: متعلق بيؤمن والجملة فعل الشرط مرفوع المحل خبر المبتدأ وهو مختار المصنف في المغني وقيل: الخبر مجموع الشرط والجزاء. **(فلا يخاف)**: الفاء جزائية ولا ناهية **(يخاف)**: فاعله ضمير مَنْ والجملة الفعلية خبر هو والاسمية مجزومة المحل جواب الشرط.

(٣٨٣) قوله: **(أو بإذا الفجائية)** بدل الفاء، لأن معناها قريب من معنى الفاء فإنها تنبىء عن حدوث أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولا يكون إلا مع الجملة الاسمية فرقاً بينها وبين إذا الشرطية المختصة بالفعلية.

(٣٨٤) قوله: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالياء والجزم حمزة والكسائي عطفاً على محل فلا هادي له كأنه قيل: من يضلل لا يهده أحد غير الله. ويذرهم وبه وبالرفع على الاستئناف أبو عمرو وعاصم ويعقوب وبالنون والرفع غيرهم ﴿في طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ﴾ في ضلالتهم يترددون متحيرين.

(٣٨٥) قوله: **(بجزم يذرهم عطفاً على محل الجملة)** واستظهر الدماميني رحمه الله أن جملة =

(والثانية)، أي الجملة الجزائية المقرونة بإذا الفجائية نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ(٣٨٦) بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُوم: ٣٦]. فالجملة الاسمية أعني جملة هم يقنطون مقرونة بإذا الفجائية في محل الجزم جواباً لشرط جازم وهو أن وإنما يجاب الشرط بإذا الفجائية كما يجاب بالفاء لتقارب معنييهما، لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان. واعلم أن الفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ(٣٨٧) اللَّهُ يَشْكُرُهَا

التقدير: فالله يشكرها وقد حذفت للضرورة والمبرد عدّ مما حذف منه الفاء، نحو: إن قمت أقوم وقول زهير في مدح هرم:

وَإِنْ أَتَاهُ(٣٨٨) خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ ... يَقُولُ لا غَائِبٌ مَا لِي وَلَا حَرِمٌ

= الجواب لا محل لها لعدم حلولها محل مفرد إذ المضارع لا بد له من فاعل وجعل جزم المعطوف بإضمار شرط أي وأن يفعل يذرهم وقس ا هـ أمير.

(٣٨٦) قوله: (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ [الرُوم: ٣٦]) قبله: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ [يُونس: ٢١] نعمة من سعة وصحة ﴿فرحوا بها﴾ بطروا بسببها ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ شدة ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الرُوم: ٣٦] بشؤم معاصيهم. ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ فاجأهم القنوط من رحمته ﴿بِمَا قَدَّمَتْ﴾، أي قدمته فالعائد محذوف (﴿أَيْدِيهِمْ﴾): مرفوع تقديراً فاعل قدمت. (﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾) إذا للمفاجأة من الفجأة وهي البغتة تختص بالجمل الاسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها للخال لا الاستقبال وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم: خرجت فإذا أن زيداً بالباب بكسر إن لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج وناصبها الخبر المذكور في نحو: خرجت فإذا زيد جالس أو المقدر في نحو: فإذا الأسد، أي حاضر إفادهُ في المغني.

(٣٨٧) قوله: **(من يفعل الحسنات ا هـ)** آخره:

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

(من): متضمن لمعنى إن مبتدأ و**(يفعل)**: مجزوم كسر لالتقاء الساكنين والجملة فعل الشرط. **(الله يشكرها)**: يجزى بها جزاء الشرط والشرطية خبر مَنْ. **(والشر)**: مَجْزِيٌّ **(بالشرِّ)** هما **(مثلان)** ويروى سيان وبعده:

فَإِنَّمَا هَذِهِ الدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ... كَالزَّادِ لا بُدَّ يَوْماً أَنَّهُ فَانِ

وينسب هذا الشعر لكعب بن مالك ا هـ دم.

(٣٨٨) قوله: **(وإن أتاه ا هـ)** يمدح هِرْما في القاموس بكسر فسكون ابن هَنِيّ بن بليّ من قضاعة. **(خليل)**: من الخلة بالفتح الحاجة، أي فَقِير مختل الحال أمدح من ضمها، أي المودة أمير. **(والمسألة)**: مصدر سأل تقول سأله سؤالاً ومسألة ويروى: **(مسغبة)**: أي مجاعة. **(والحرم)**: بفتح فكسر مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره، أي لا غائب مالي ولا عندي =

وفيه نظر لأن الفاء لا تدخل على ما أمكن فيه الجزم ولفظاً أقوم ويقول في المثالين كلمتان قابلتان للجزم إلا أن يقدر شيء مانع عن الجزم، نحو: أنا تقديره: فأنا أقوم أو فهو يقول على ما مر آنفاً.

(وأما) ما كان بغير الفاء[٣٨٩] من الفعل الغير القابل للجزم لفظاً **(نحو: إن قام أخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده)**، أي مجرداً عن الفاعل **(لا للجملة[٣٩٠] بأسرها[٣٩١])**، أي لا للفعل والفاعل وإنما لم يجعل للجملة، لأنه وجد في صدرها شيء قابل للجزم محلاً ومتى كان كذلك لم يصرف الإعراب إلى محل الجملة.

(وكذلك القول في فعل الشرط)، أي يحكم بمحل الجزم للفعل وحده في الشرط لعلة سبقت في الجزاء. **(ولهذا)**، أي ولأجل كون الجزم مصروفاً إلى الفعل وحده في الشرط **(تقول)** أنت **(إذا عطفت عليه)**، أي على الشرط **(مضارعاً وأعملت الأول[٣٩٢])** على رأي الكوفيين **(نحو: إن قام**

= حرمان، أي بتقديم الخبر فيهما ويحتمل أن يكون معطوفاً على خبر مالي على تأويله باسم المفعول أو على حذف مضاف، أي لا مالي غائب ولا محروم أو ولا ذو حرمان ويحتمل أن يكون خبراً عن مبتدأ محذوف وهو ضمير يعود على المال، أي لا غائب مالي ولا حرم هو على التأويل باسم المفعول أو على حذف المضاف كما مر والعطف على هذا وعلى الأول أما من عطف الجمل أو المفردات ولا ينبغي جعل حرم على تقدير أنه خبر عن المال أو معطوف على خبره باقياً على مصدريته مراداً به البالغة من غير تأويل ولا حذف كما في قولها:

فَـإِنَّـمَـا هِـيَ إِقْـبَـالٌ وَإِدْبَـارُ

لأن مقام المدح يأباه إذ لا يلزم من نفي الحرمان البليغ نفي مطلق الحرمان. والثاني: هو المطلوب اهـ.

(٣٨٩) قوله: **(وأما ما كان بغير الفاء اهـ)** بأن كان ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط فإنه لتأثير الحرف فيه بتغيير معناه من الماضي إلى الاستقبال لا يحتاج إلى الفاء الرابطة الدالة على أن ما بعدها جزاء لما قبلها.

(٣٩٠) قوله: **(لا للجملة اهـ)** لأن أداة الشرط إنما تعمل في شيئين فلما عملت في محل الفعلين لم يبق لها تسلط على محل الجملة.

(٣٩١) قوله: **(بِأَسْرِها)** أي جميعها من قولهم: هذا لك بأسره، أي بقدره وهو ما يُقَدُّ من جلد غير مدبوغ لشدة نحو: قتيب الناقة.

(٣٩٢) قوله: **(أعملت الأول)** في المتنازع فيه، أي وأضمرت الفاعل في الثاني وإنما قال: وأعملت الأول لأنه لو أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين لأضمرت الفاعل في الأول =

ويعقد[٣٩٣] **أخوك قام عمرو)**، فلفظ قام الثاني مجزوم محلاً على أنه جزاء الشرط الجازم ولا محل للجملة من الإعراب وأما قام الأول ويقعد تنازعا في أخوك وكلاهما يقتضي الفاعل فأعملت الأول وأضمرت الفاعل في يقعد على وفق الظاهر، أي مفرداً مذكراً وعطفته على الفعل الأول **(فتجزم المعطوف**[٣٩٤]**)** أعني يقعد عطفاً على لفظ قام لا على محل الجملة **(قبل أن تكمل الجملة)**، لأنه لم يأخذ الفاعل بعد ومع ذلك جائز إذ العطف على جزء الجملة قبل أن تكمل جائز بخلاف ما إذا كان محل الجزم للجملة بأسرها، لأنه لزم[٣٩٥] العطف على الجملة قبل أن تكمل وذلك غير جائز.

(السادسة): من الجملة التي لها محل من الإعراب الجملة **(التابعة لمفرد)**، وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: (كالجملة المنعوت بها[٣٩٦] **فمحلّها بحسب)** إعراب **(منعوتها)**، أي إذا كان إعراب منعوتها رفعاً[٣٩٧] **(فهي)**، أي الجملة

= فيكون معطوفاً على الجملة بعد استكمالها فلا يثبت كون فعل الشرط وحده في محل الجزم لجواز كون جزم المعطوف لعطفه على الجملة التي في محل الجزم ا هـ كاشف.

(٣٩٣) قوله: **(إن قام ويقعد ا هـ)** عبارة المغني قيل: ولهذا جاز، نحو: إن قام ويقعد أخوك. قال الشمني: يقع في بعض النسخ ويقعد بإفراد الضمير وفي بعضها: وَيَقْعُدَا بتثنيته وهو الصواب، لأن الكلام على إعمال الأول وإهمال الثاني فيجب إضمار الفاعل في الفعل الثاني وهذا هنا مثنى. وفي الشرح وهذا منتقض من وجهين أحدهما أن هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدل به منه والثاني أن قضية هذا الاستدلال أن يكون المعطوف المذكور ليس من عطف الجمل بل من عطف المفردات وحينئذٍ. يكون الفعل المجزوم لفظاً معطوفاً على الفعل المجزوم محلاً وفاعل هذا الفعل المجزوم وهو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخواك فقد وقع هذا القائل فيما فر منه. وكأنّ المصنف رحمه الله لم يرض هذا الدليل لما ذكرنا أو لغيره فأورده على سبيل الحكاية بصيغة تشعر بالتمريض.

(٣٩٤) قوله: **(فتجزم المعطوف ا هـ)** فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل إتمامها وهو ممتنع.

(٣٩٥) قوله: **(فإنه لزم)** الظاهر يلزم ولعله تبع المغني وعبارته ولو كان الجزم للجملة بأسرها لزم ا هـ. وفرق بين العبارتين.

(٣٩٦) قوله: **(المنعوت بها)** صفة جرت على غير من هي له والباء متعلق بالمنعوت والجار والمجرور نائب الفاعل له يعني كالجملة التي ينعت المفرد بها.

(٣٩٧) قوله: **(أي إن كان إعراب منعوتها رفعاً)** لو تركه أو زاد كالواقعة قبل في لأصاب.

التابعة له (**في موضع رفع في نحو:** ﴿مِّن قَبۡلِ[٣٩٨] أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤]) فلا مشابهة بليس[٣٩٩] في النفي وبيع مرفوع لفظاً على أنه اسم لا والظرف مع ما يتعلق به في محل نصب خبر عنه ولا مع اسمه وخبره جملة اسمية في محل الرفع على أنه صفة ليوم (**و**) إن كان منعوتها منصوباً[٤٠٠] فهي في موضع (**نصب في نحو:** ﴿وَٱتَّقُواْ[٤٠١] يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١].

فالجملة الفعلية أعني ترجعون فيه إلى الله في محل نصب على أنها صفة ليوم[٤٠٢]. (**و**) إن كان منعوتها مجروراً فهي في موضع (**جر في نحو:** ﴿لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ [آل عِمرَان: ٩]) فلا لنفي الجنس وريب مبني على الفتح[٤٠٣]، لأنه مفرد، أي غير مضاف ولا مشابه به منصوب المحل على أنه اسم لا والظرف مع ما يتعلق به مرفوع المحل خبراً عنه ولا مع اسمه وخبره جملة اسمية في محل الجر

---

(٣٩٨) قوله: (**قوله تعالى من قبل**) أول الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤] في الجهاد في سبيل الله أو هو عام في كل صدقة واجبة مدارك وعبارة البيضاوي ما أوجبنا عليكم إنفاقه فعلى الأول والظرف متعلق بأنفقوا وعلى الثاني مستقر حال من ما ﴿مِّن قَبۡلِ﴾ متعلق بأنفقوا وجاز تعلق الجارين بفعل واحد لاختلافهما معنى فإن الأولى للتبعيض والثانية لانتهاء الغاية وجملة ﴿أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ مضاف إليه لقبل ﴿لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾ فتحصلون ما تنفقونه أو تفدون به من العذاب. (﴿وَلَا خُلَّةٞ﴾): حتى تعينكم عليه أخلاَّئكم. (﴿وَلَا شَفَٰعَةٞ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤] ﴿إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوۡلٗا﴾ [طه: ١٠٩]): حتى تتكلوا على شفعاء تشفع لكم في حط ما في ذممكم.

(٣٩٩) قوله: (**فلا مشابهة بليس**) عبارة كاشف القناع ولا لنفي الجنس وبيع بالرفع اسمه لأن لا إذا كان مكرراً كما في الآية جاز الرفع، أي فيكون جواباً لهل فيها خلة الخ. ا هـ. وإن كان النظم كلا حول ولا قوة إلا بالله فقد نص الرضي رحمه الله تعالى على أن لا في أوجهها الخمسة للتبرئة، أي لنفي الجنس وفي البيضاوي وقراءة الثلاثة بالفتح بناء على الأصل.

(٤٠٠) قوله: (**وإن كان منعوتها منصوباً ا هـ**) فيه كلاحقه ما في سابقه.

(٤٠١) قوله: (**واتقوا**) خافوا (**يوماً**) وتأهبوا لمصيركم إليه (**ترجعون**): تردون (**فيه إلى الله**)، وهو يوم القيامة. قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما هذه آخر آية نزلت على رسول الله ﷺ.

(٤٠٢) قوله: (**تعالى ليوم**) متعلق بجامع الناس، أي لعرض يوم أو لحسابه أو فيه. (**لا ريب فيه**)، أي في وقوع اليوم وما فيه من الحشر والجزاء ا هـ. بيضاوي. وفي معرب أبي البقاء والهاء في فيه تعود على اليوم وإن شئت على الجمع وإن شئت على الحساب أو العرض.

(٤٠٣) قوله: (**مبني على الفتح**): أما الأول فلتضمنه معنى من. وأما الثاني فليكون البناء على ما يستحقه النكرة قبله.

صفة ليوم المجرور باللام.

النوع الثاني: من توابع المفرد الجملة المعطوفة بالحرف نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب هذا إذا قدرت الواو عاطفة على الخبر أعني منطلق، فأما إذا قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها وإن قدرت الواو للحال فالمحل نصب ولا تبعية.

النوع الثالث: الجملة المبدلة من المفرد، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ(٤٠٤) إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [فُصِّلَت: ٤٣]، فإن الجملة الاسمية أعني قوله: إن ربك لذو مغفرة، الآية في محل الرفع بدل من المستثنى المفرّغ(٤٠٥)، أعني ما مع صلته في قوله: إلا ما فإن ما مع صلته في محل الرفع على أنه نائب عن الفاعل في ما يقال فحينئذٍ تكون الجملة الاسمية قائمة مقام الفاعل وقد عرفت جوازه(٤٠٦) في القول في الجملة الواقعة مفعولاً هذا إذا كان المعنى ما يقول الله لك فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به صاحب الكشاف في هذه الآية. فالجملة الاسمية حينئذٍ استئناف(٤٠٧).

(السابعة): من الجملة التي لها محل من الإعراب **(التابعة لجملة لها محل)** من الإعراب والجملة التابعة لجملة لا تكون إلا في بابي النسق، أي العطف

---

(٤٠٤) قوله: **(تعالى ما يقال لك)** أي ما يقول لك كفار مكة. **(إلا ما قد قيل للرسل من قبلك)** أي إلَّا مِثْلَ ما قال لهم كفار قومهم أو ما يقول الله لك إلَّا مِثْلَ ما قال لهم. **(إن ربك لذو مغفرة)**: لمن آمن بأنبيائه. **(وذو عقاب أليم)**: لأعدائهم ا هـ. واللام في لك وفي للرسل معناها التبليغ ذكره في المغني.

(٤٠٥) قوله: **(من المستثنى المفرغ)** أي المفرغ له العامل من المستثنى منه كمال مشترك، أي فيه ويعرب بمقتضى العامل وشرطه النفي ليفيد ما ضربني إلا زيد.

(٤٠٦) قوله: **(وقد عرفت جوازه)**: حيث قال نيابة الجملة عن الفاعل جائزة في باب القول خاصة قال دم الكلام في الجملة الباقية على جملتيها لا التي في حكم المفرد فإذاً إدخال هذا النوع فيما نحن فيه غير مستقيم.

(٤٠٧) قوله: **(فالجملة استئناف)** لأن أخباره بالمذكور لما كان مظنة تأسف وحزن قدراً له قيل له لا تأسف ولا تحزن وأنه قال: لم لا آسف ولا أحزن فقيل: إن ربك ا هـ ففيه من الوعد والوعيد ما يكون مقتضياً لعدمهما فكانت استئنافية وقعت جواباً عن علة النهي المقدر ا هـ دم.

والبدل خاصة(٤٠٨).

فالأول: (**نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه فجملة قام أبوه في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ**) وهو زيد (**وكذلك جملة قعد أخوه**) في موضع رفع (**لأنها معطوفة عليها**)، أي على جملة: قام أبوه هذا إذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى إذ حينئذٍ لا يكون مما نحن فيه. أما في الأول فلعدم كونها من التوابع. وأما في الثاني فلكونها مما لا محل له من الإعراب وقد عرفت أن البحث في الجملة التي لها محل من الإعراب.

والثاني: أي كون الجملة بدلاً من الجملة من غير نظر(٤٠٩) إلى كونها لها محل أو لا شرطه كون الجملة الثانية أو في من الأول لتأدية المعنى المراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم(٤١٠) بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢-١٣٤]، فإنّ دلالة الجملة البدلية أعني أمدكم بأنعام الآية على نعمة الله مفصلة بخلاف جملة المبدل منها، أعني أمدّكم بما تعلمون ومنه قوله(٤١١):

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ(٤١٢) لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ مُسْلِمَا

---

(٤٠٨) قوله: (**خاصة**) لو قال: تكون اهـ لكان سيئاً قال دم: هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام قام أبوه فإن الفعلية الثانية في محل رفع على أنها تأكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل اهـ.

(٤٠٩) قوله: (**من غير نظر اهـ**) يريد دفع ما أورده الدماميني على عبارة المصنف في المغني من أن الكلام في الجملة التابعة لما له من محل من الإعراب مع أن الآية ليست كذلك.

(٤١٠) قوله: (**تعالى اتقوا الذي أمدكم**) أنعم عليكم (**بما تعلمون**): كرره مرتباً على إمداده إياهم بما يعرفونه من أنواع النعم تعليلاً وتنبيهاً على الوعد عليه بدوام الإمداد والوعيد على تركه بالانقطاع.

(٤١١) قوله: (**ومنه قوله اهـ**) عبارة المصنف رحمه الله وقوله اهـ وهي أحسن ومثل بمثالين لأن الأول بمنزلة بدل البعض والثاني: بمنزلة بدل الاشتمال.

(٤١٢) قوله: (**فقلت له ارحل**) عبارة المغني أقول: (**اللام**): معناها التبليغ كما سبق آنفاً وجملة (**ارحل**): منصوبة المحل مقول القول (**لا تقيمن**): مبني على الفتح لكون النون بمنزلة الجزء فلا يمكن دخول الإعراب قبلها ولا بعدها. (**عندنا**): ظرف مكان مبهم منصوب بنزع الخافض قياساً حملاً على ظرف الزمان المبهم فإنه لكونه جزء مفهوم الفعل يصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر مفعول فيه للا تقيمن وتسمية المكان بعند لوقوعه حول المتكلم أو ما في حمايته كَدَارِهِ ومملكته. (**وإلا**): وإن لم ترحل. (**في السرّ**): متعلق (**بمسلما**): أي=

فإن دلالة الثانية[٤١٣] على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة بخلاف الأول. ومن غرائب هذا الباب[٤١٤] قولك[٤١٥]: قلتُ لَهُمْ: قُومُوا[٤١٦]

=

منقاداً وهو خبر كان. وفي الدماميني ويأتي في البيت ما قاله المصنف رحمه الله في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم من أن المحل لمجموع الجملتين إذ هو المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك أن جملتي ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزئه فلا محل لها والقول بأنه أراد التمثيل لكون الثانية أو في بتأدية المعنى المراد لا لكون الثانية ذات محل كما أسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد، لأن المصنف يكون حينئذٍ لم يمثل للمسألة المقصودة بالكلام عليها وإنما مثل لشرطها وأقول هذا البيت وإن كان يأتي فيه ما قاله المصنف في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وإنما مثل به تبعاً لعلماء المعاني وهم إنما يمثلون به بناء على أن الجملة الأولى محكية والثانية تابعة لها ا هـ شمني.

(٤١٣) قوله: **(فإن دلالة الثانية ا هـ)** في المطول فإن قلت قوله لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقة على طلب عن الإقامة، لأنه موضوع للنهي وأما إظهار كراهية المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قلت: نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهية حضوره والتأكيد بالنون دال على إكمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالاً على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة ا هـ. شمني. والبيت مثال لما هو منزل منزلة بدل الاشتمال فإن قوله: لا تقيمن عندنا بمنزلة حسنها في أعجبني الدار حسنُها، لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال فلا يكون تأكيداً وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض وإذا لم يكن تأكيداً فلا يكون بدل الكل أيضاً، لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود بالنسبة هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب فإنه لا نسبة هناك حتى يكون الثاني مقصوداً به فإذا امتنع كون الجملة أحد الثلاثة المذكورة تعين كونها بدل الاشتمال من الأُولى لما بينهما من المناسبة اللزومية ا هـ.

(٤١٤) قوله: **(ومن غرائب هذا الباب)** عبارة المغني من غريب هذا الباب، أي بدل الجملة من الجملة أي من الغريب قول ابن مالك في المثال أنه من عطف الجملة على الجملة وإنما كان غريباً، لأن المتبادر من المثال بدل المفرد لا يقال كيف يتبادر بدل المفرد مع أنه لا يتسلط عامل الأول على الثاني لأنا نقول: قد يغتفر في الشيء تابعاً ما لا يغتفر فيه متبوعاً.

(٤١٥) قوله: **(قولك)** مبتدأ مؤخر خبره ومن غرائب ا هـ. قدم عليه للاهتمام به ولتخصيصه بالمبتدأ، أي لقصر المبتدأ عليه يعني أن كون هذا المثال من بدل الجملة من الجملة مقصور على الغرابة لا يتجاوزها إلى الشهرة.

(٤١٦) قوله: **(قلتُ لهم: قوموا ا هـ)** قال الدماميني رحمه الله: أورد المصنف رحمه الله الجملة معمولة لفعل القول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجديه ذلك شيئاً فإن المجموع هو المقول فلا محل لشيء من أجزائه كما سبق له ا هـ. **(قلت)**: مبني على السكون كراهة اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة. **(لهم)**: متعلق بقلت. **(قوموا)**: مجزوم بلام مقدرة وجزمه بحذف النون أو مبني على الضم للواو وهي فاعله والجملة منصوبة المحل مقول القول. **(أو لكم)** فاعل ليقم المقدر.

أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ قال ابن مالك رحمه الله إن التقدير: ليقُمْ أَوَّلُكُمْ وَآخِرُكُمْ وأنّه بَدَلُ الجملة من الجملة لا المفرد(٤١٧) من المفرد كما قال(٤١٨) في العطف في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ(٤١٩) ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، أي ولتسكن زوجك. وقوله تعالى: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ(٤٢٠) وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، أي ولا تخلفه أنت(٤٢١). وقوله تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ(٤٢٢) بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾

---

(٤١٧) قوله: **(بَدَلُ الجملة لا المفرد)** قال الجامي رحمه الله: ما حاصله أن الظاهر لا يبدل بدل الكل من المضمر المتكلم أو المخاطب، لأنهما أقوى دلالة منه فلو أبدل منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً ويبدل بَدَلَ بعض وغلط واشتمال، لأن المانع فيها مفقوداً إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول ا هـ فعليه يكون أوّلكم بدل البعض من الواو وآخركم عطفاً عليه وقد سبق أنه قد يغتفر في الشيء تابعاً ا هـ. ولعل ابن مالك رحمه الله لم يلتفت إلى هذا حتى ذهب إلى تقدير الفعل.

(٤١٨) قوله: **(كما قال)** أي ابن مالك ومقوله ولتسكن زوجك فجعل العطف فيها للجملة، لأنه شرط في عطف المفرد على المفرد أن المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر ا هـ حواشي وقد عرفت الجواب عنه.

(٤١٩) قوله: **(تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾** [البقرة: ٣٥]) أي حواء بالمد وذلك بعد أن أهبط منها إبليس. **(اسكن)**: مجزوم بلام مقدرة عند الكوفيين أو مبني على السكون عند البصريين وهو مع فاعله المستتر فيه وجوباً جملة فعلية منصوبة المحل بقلنا. **(أنت)**: مرفوع المحل تأكيد للضمير المستتر. **(وزوجك)**: فاعل لتسكن المقدر. **(الجنة)**: منصوب لفظاً بنزع الخافض مفعول فيه على الأصح حملاً على المبهم من المكان لكثرته في الاستعمال أو بالفعل مفعول به له على ما ذهب إليه البعض وأيّده الجامي رحمه الله تعالى وجعله هو الظاهر وعلى التقديرين متنازع فيه للفعلين والجملة الفعلية منصوبة المحل عطف على جملة اسكن. هذا وقد عرفت ما سبق من الدماميني من أن المحل لمجموع الجملتين لكن المشهور في مثله أن الاسم الظاهر معطوف على المستتر لا على المؤكِّدِ فإنه إنما أتى به ليظهر أن المتصل المعطوف عليه وإن كان كالجزء مما اتصل به لكنه منفصل من حيث الحقيقة فلا يلزم أن يكون العطف عليه عطفاً على ما هو كجزء الكلمة.

(٤٢٠) قوله: **(تعالى: ﴿نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ﴾** ا هـ) بعد قوله: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾، أي وعداً أو مكانه والضمير في لا نخلفه للموعد وهو بالجزم على جواب الأمر وبالرفع على الوصف للموعد ﴿وَلَآ أَنتَ مَكَانًا﴾ هو بدل من المكان المحذوف منتصب بعامله وهو أجعل ويجوز أن لا يقدر مضاف ويكون المعنى: اجعل بيننا وبينك وعداً لا نخلفه وانتصب مكاناً بالمصدر أو بفعل يدل عليه المصدر. (﴿سُوًى﴾ [طه: ٥٨]): نعت لمكانا، أي منتصف بيننا وبينك.

(٤٢١) قوله: **(﴿ولا تخلفه أنت﴾)** فأنت فاعل لا تخلفه والعطف للجملة أو معطوف على الضمير المستتر في لا تخلفه عطف مفرد.

(٤٢٢) قوله: **(تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ﴾** [البقرة: ٢٣٣] ا هـ) أي لا يكلف كل من الوالدة والوالد=

[البقرة: ٢٣٣]، أي ولا يضارَّ مولود له بولده إذ ربما[٤٢٣] يحتاج في الثواني ما لا يحتاج إليه في الأوائل فالعطف في الثلاثة كلها من قبيل عطف الجملة على الجملة عنده[٤٢٤].

المسألة الثالثة من مسائل الباب الأول

(في) بيان **(الجملة التي لا محل لها من الإعراب فهي)**، أي الجملة التي لا محل لها من الإعراب[٤٢٥] **(أيضاً)**، أي كالجملة التي لها محل من الإعراب

= الآخر ما ليس في وسعه ولا يضاره بسبب الولد. **(لا)**: ناهية أو نافية. **(تضارّ)**: مضارع مجزوم بلا الناهية بحذف الحركة والفتحة لالتقاء الساكنين أو مرفوع لفظاً بالضمة بدل من قوله: لا يكلف السابق وأصله على القراءتين لا تضارِر بالكسر على البناء للفاعل، أي لا تضار والدة بسبب الوَلَدِ الوَالِدَ وبالعكس أو الفتح على البناء للمفعول والمعنى لا يضرها الوالد وبالعكس والمآل واحد وعلى الأول يجوز أن يكون بمعنى تضر والباء من صلته، أي لا تضر الوالدة بالولد فتفرط في تعهده وتقصّر فيما ينبغي وكذا الوالد وإضافة الولد إليها تارة وإليه أخرى استعطاف لهما عليه وتنبيه على أنه حقيق بأن يتفقا على استصلاحه والإشفاق عليه فلا ينبغي أن يضارّا به أو يتضارّا بسببه. **(والدة)**: فاعل تضار أو نائبه. **(بولدها)**: الباء صلة أو للسببية متعلق بتضار. **(ولا مولود له)**: الواو عاطفة. **(لا)**: ناهية أو نافية. **(مولود)**: فاعل أو نائبه للفعل المحذوف والعطف للجملة أو معطوف على والدة عطف مفرد. **(له)**: متعلق بمولود نائب فاعل له.

(٤٢٣) قوله: **(إذ ربما ا هـ)** علة لعدول ابن مالك رحمه الله عما ذهب إليه غيره من أن هذه الأمثلة ونظائرها من عطف المفرد إلى تقدير الفعل وجعلها من عطف الجملة، يعني أن التوابع في هذه الأمثلة ربما تحتاج إلى شيء لا يحتاج إليه المتبوعات فإن أو لكم مثلاً يحتاج إلى فعل يرفع الفاعل الظاهر مع عدم احتياج الواو إليه.

(٤٢٤) قوله: **(عنده)** وأما عند غيره فمن عطف المفرد كما عرفت. قال المصنف رحمه الله تعالى: والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها أما الأولى فنحو: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ﴾ [الغاشية: ٢٢-٢٤]. قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبرُ والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] الآية إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ، ونحو: تسمَعُ بالمُعَيْدِيِّ ا هـ. إذا لم تقدر الأصل أن تسمع واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقاً وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: يعجبني قام زيد وفصّل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق عن العمل، نحو: ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا ا هـ. ملخصاً.

(٤٢٥) قوله: **(المسألة الثالثة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب)** قال في المغني: وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل ا هـ. ولعله عكس هنا نظراً لشرف =

(سبع، **إحداها: الابتدائية وتسمى المستأنفة أيضاً**)، وهو أوضح لأن الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالمبتدأ أو لو كان لها محل ثم الجملة المستأنفة نوعان:

أحدها: الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداءً زيد قائم.

الثاني: الجملة المقطوعة عما قبلها(٤٢٦)، نحو: مات فلان رحمة الله(٤٢٧) عليه. ومنه جملة العامل الملغى لتأخره، نحو: زيد قائم أظن ومن الأول (**نحو**) قوله تعالى: ﴿إِنَّآ(٤٢٨) أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ١﴾ [الكوثر: ١]، فهذه الجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب لعدم حلولها محل المفرد فإن قيل: هذا الاستئناف نحويّ أم بيانيّ وأيّ فرقٍ بينهما أقول: استئناف نحوي لأن النحويين يطلقون الاستئناف على الجملة المنقطعة عما قبلها سواء كانت تلك الجملة جواباً

= الوجود وما وقع في بعض النسخ في الجملة التي ا هـ. فالظاهر أنه سهو من الناسخ قوله أيضاً نصب على المصدرية، فإنها من المصادر التي حذف فعلها مثل سقياً ورعياً. قال الجوهري: آض يئيض أيضاً إذا عاد ورجع ا هـ كاشف.

(٤٢٦) قوله: (**المنقطعة عما قبلها**) يعني بالانقطاع عدم التعلق الصناعي باتباع أو إخبار أو حالية ولا تضر الارتباط معنى بغير ذلك ففي الدماميني يدخل في ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] وإن ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم محلية الإعراب ألا ترى جملة الصلة ا هـ أمير. يعني أن الصلة مرتبطة بالموصول معنى ولا محل لها.

(٤٢٧) قوله: (**مات فلان رحمة الله عليه**) جملة الدعاء بالرحمة متعلقة بالأولى من جهة المعنى لا من جهة اللفظ إذ لا رابط لفظاً يربطها. وكذا جملة العامل الملغى في نحو: زيد قائم أظن يتعلق بما قبلها معنى، لأنها تفيد أن قيام زيد أمر ثابت في ظن المتكلم لا في علمه مع ذلك فلا محل لها ا هـ دم.

(٤٢٨) قوله: (**تعالى ﴿إِنَّآ﴾**)، أي إنا بما لنا من العظمة. (﴿أَعْطَيْنَٰكَ﴾): أي خولناك مع التمكين العظيم يا أشرف الخلق. (﴿ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]): أي نهراً في الجنة هو حوضه ﷺ ترد عليه أمته. عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الكوثر نهر في الجنة حافتاه من ذهب ومجراه على الدر والياقوت تربته أطيب من المسك وماؤه أحلى من العسل وأبرد من الثلج» ا هـ خطيب.

الإعراب: (**إنا**): أصله إننا حذفت الثانية للتخفيف من اجتماع الأمثال وقيل: الأولى وقيل: الثالثة والصحيح الأول لأن الأولى كالأصل بدلالة حذف الثانية عند التخفيف والثالثة ضمير اسم إن. (**أعطيناك**): فعل وفاعل ومفعول أول. (**الكوثر**): مفعول ثان والجملة خبر إن والاسمية ابتدائية لا محل ا هـ.

لسؤال أولاً فأما البيانيون يخصون(٤٢٩) بما وقع جواباً لسؤال مقدر(٤٣٠)، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ(٤٣١) الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ(٤٣٢) ﴿٢٥﴾﴾ [الذاريات: ٢٤-٢٥] فسلام مع خبره المحذوف(٤٣٣) وهو عليكم جملة اسمية في محل النصب لكونها مقولاً أو القول مع مقوله جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ومنه:

زَعَمَ العَوَاذِلُ(٤٣٤) أَنَّنِي في غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا وَلكِنْ غَمْرَتِي لا تَنْجَلِي

---

(٤٢٩) قوله: **(فأما البيانيون يخصون)** الظاهر وأما البيانيون يخصونها، أي الجملة المستأنفة، أي كونها مستأنفة يعني أن تسمية الجملة بالمستأنفة مقصور على وقوعها جواباً فالضمير المنصوب للاستئناف مراداً به الجملة المستأنفة لكن الأنسب يخصونه لقوله يطلقون الاستئناف ولكونه بصدد بيان الفرق بين الاستئنافين.

(٤٣٠) قوله: **(بما وقع جواباً لسؤال مقدر)** مفصولاً عما قبله فالجملة مستأنفة وتسميتها بالاستئناف تسمية الشيء بما يتعلق به، لأن الجملة تعلق بها الاستئناف ولابسها فالاستئناف البياني أخص مطلقاً من النحوي.

(٤٣١) قوله: **(تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ اهـ)** الضيف في الأصل مصدر ولذلك يطلق للواحد والمتعدد كانوا اثني عشر ملكاً سماهم ضيفاً لكونهم في صورته. (﴿الْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]): عند الله تعالى وعند إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام إذ خدمهم بنفسه وزوجته. **(قالوا سلاماً)**، أي نسلم عليكم سلاماً. (﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]): أي عليكم سلام عدل إلى الرفع لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦] اهـ.

(٤٣٢) قوله: **(قوم منكرون)** أي أنتم أنكرهم لظنه أنهم بنو آدم ولم يعرفهم وهو كالتعرف عليهم اهـ. قاضي مختصراً.

الإعراب: **(هل)**: حرف استفهام لطلب التصديق الإيجابي لا التصور ولا التصديق السلبي. **(أتى)**: مبني على الفتح تقديراً. **(إذ دخلوا)** إذ ظرف زمان بمعنى الوقت مبني على السكون لشبهه الحرف في الاحتياج إلى جملة يضاف إليها منصوب المحل بحديث مفعول فيه له، أي هل آتاك حديثهم الواقع في وقت دخولهم عليه أو بالمكرمين إن أريد أنهم مكرمون عند إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، أي أكرموا إذا دخلوا أو بأذكر المقدر مفعول به له ولا يجوز نصبه بأتاك لاختلاف الزمانين. **(دخلوا)** مضاف إليه لإذ. **(على)**: للاستعلاء. **(فقالوا)**: الفاء عاطفة للتعقيب. **(سلاماً)**: مفعول مطلق لنسلم المحذوف للعلم به والجملة مقول القول. وجملة قالوا معطوفة على جملة دخلوا.

(٤٣٣) قوله: **(مع خبره المحذوف)** أي المقدر مقدماً عليه ليسوغ الابتداء به.

(٤٣٤) قوله: **(زعم العواذل)** البيت لجند بن عمار وهو من الحماسة. **(الزعم)**: أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل. وقد يستعمل في الحق كما هنا. و**(العواذل)**: جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة، أي من الرجال لا جمع عاذل، لأن فواعل لا يكون جمعاً لفاعل إلا إذا كان صفة لمن يعقل بخلاف ما إذا كان صفة لغير العاقل كعوامل جمع عامل أو كان جامداً كنواقض=

فإن قوله: صدقوا جواب لسؤال مقدر تقديره: صدقوا أم كذبوا ولما كان من الاستئناف ما قد يخفى أشار إلى عدة أمثلة منه فقال: **(ونحو: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾** [يونس: ٦٥] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ[٤٣٥] قَوۡلُهُمۡۘ﴾ [يونس: ٦٥] **وليست)** جملة إن العزّة لله جميعاً **(محكية بالقول)**، أي مقولاً لقولهم كما يتبادر إلى الذهن[٤٣٦] قبل التأمل **(لفساد المعنى)** من وجهين:

أحدهما: أن الكفار لا يقولون: إن العزة لله جميعاً لجحودهم إياه[٤٣٧] تعالى وإثباتهم هذا الأمر لآلهتهم الباطلة في عقائدهم العاطلة.

والثاني: أنهم لو قالوا ذلك لما حزن رسول الله ﷺ بل استبشر فلا معنى لنفي الحزن[٤٣٨] معلقاً به إذ يشعر ذلك عن حزن الرسول ﷺ وقت قولهم ذلك

= جمع ناقص أو صفة لمؤنث كطوالق جمع طالق ولا يصح أن يكون جمع امرأة عاذلة، لأنه أراد الرجال بدليل قوله: صدقوا **(في غمرة)** شدة **(صدقوا)** في زعمهم ولما كان هذا مظنة أن يتوهم أن غَمْرَتَهُ مما ستنكشف كما هو شأن أكثر الغَمَرَاتِ استدركه بقوله: **(ولكن غَمْرَتِي لا تنجلي)** لا تنكشف اهـ من المختصر وحواشيه.

الإعراب: **(زعم)** من أفعال القلوب. **(أنني)**: النون للوقاية وتسمى نون العماد أيضاً وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بالفعل متصرفاً نحو: أكرمني أو جامداً، نحو: عساني وقاموا ما خلاني أن قدرت فعلاً أو باسم الفعل، نحو: عليكني أي إلزمني أو بالحرف نحو: أنني وهي جائزة الحذف مع الحرف وتلحق أيضاً قبل الياء المخفوضة بمن وعن والجملة الاسمية منصوبة المحل سادة مسدّ المفعولين لزعم. **(لكن)** إما مخففة من المثقلة ملغية عن العمل أو خفيفة بأصل الرضع فهي على التقديرين للاستدارك، أي رفع توهم تولد من الكلام المتقدم ويلزمها أن تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإثباتاً.

(٤٣٥) قوله: **(تعالى: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ﴾** اهـ) أي إشراكهم وتكذيبهم وتهديدهم. (﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾ [يونس: ٦٥]): استئناف بمعنى التعليل ويدل عليه القراءة بالفتح كأنه قيل: لا تحزن بقولهم ولا تبال بهم، لأن الغلبة لله جميعاً لا يملك غيره شيئاً منها فهو يقهرهم وينصرك عليهم اهـ. بيضاوي.

الإعراب: **(جميعاً)**: مجتمعة حال من اسم أن، لأنه فاعل باعتبار الضمير المستكن في الظرف الراجع إليه أو من الضمير نفسه، لأنه فاعل حقيقة والعامل فيه الفعل أو اسم الفاعل المقدرين.

(٤٣٦) قوله: **(كما يتبادر إلى الذهن اهـ)** قال الأمير: بطلان هذا واضح فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي إلا أن يتوهم أنه مقول لهم تهكماً من كفرهم اهـ.

(٤٣٧) قوله: **(لجحدهم إياه)** انظر إليه مع قوله تعالى: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥].

(٤٣٨) قوله: **(لنفي الحزن)** كذا فيما عندنا من النسخ والذي يظهر أنه سهو وصوابه النهي عن =

لأن النهي عن الشيء بعد(٤٣٩) وجوده أو احتماله جل النبي ﷺ عن هذا. فظهر أنها مستأنفة. **(ونحو)** جملة: ﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصَّافات: ٨] بعد قوله: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ(٤٤٠) شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧﴾ [الصَّافات: ٧] **وليست)** تلك الجملة **(صفة للنكرة)** وهي شيطان كما يتبادر في الوهلة **(لفساد المعنى أيضاً)** إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وكذلك لا يجوز أن يكون حالاً منها(٤٤١) لذلك المعنى بعينه وإنما هي استئناف نحوي(٤٤٢) ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً(٤٤٣). وقيل:

=
الحزن كما يصرح به قوله إلّا لأن النهي عن الشيء وهو أي قوله، فلا معنى للنهي ا هـ. من تتمة الوجه الأول.

(٤٣٩) قوله: **(لأن النهي عن الشيء بعد ا هـ)** فيه أنه لا يتم التقريب.

(٤٤٠) قوله: **(تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ﴾** [الصَّافات: ٧] ا هـ) حفظاً منصوب بفعل مقدر، أي حفظناها بالشهب أو معطوف على زينة باعتبار المعنى كأنه قال: إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء الدنيا وحفظاً من كل شيطان بعيد عن الخبر محرّق. **(مارد)**: عات خارج عن الطاعة ولما تشوق السامع إلى معرفة هذا الحفظ وثمرته وبيان كيفيته. استأنف قوله تعالى: **(﴿لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾)**: أي الشياطين المفهومون من كل شيطان. **(﴿إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾** [الصَّافات: ٨]): أي الملائكة أوْ أشْرَافِهِمْ في السماء ا هـ خطيب.

الإعراب: **(الواو)**: عاطفة للمفرد أو الجملة. **(حفظاً)**: عطف على زينة مفعول له لخلقنا أو مفعول مطلق لفعل مقدر والعطف للجملة. **(من كل)**: متعلق بحفظاً أو حفظناها. **(لا يسمعون)**: بفتح السين والميم المشددتين أصله يتسمعون قلبت التاء سيناً وأدغمت أو بسكون السين المخففة وحينئذٍ تعلق إلى الملأ به لتضمنه معنى الإصغاء.

(٤٤١) قوله: **(ولا يجوز أن يكون حالاً منها)** قال المصنف رحمه الله تعالى في المغني فإن قلت: اجعلها حالاً مقدرة، أي وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه، أي بعد الحفظ. قلت: والذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

(٤٤٢) قوله: **(إنما هي استئناف نحوي)** أي ابتداء بيان حال للشياطين. قال الدماميني: يرد عليه ما فر منه من أنه لا معنى للحفظ ممن لا يسمع في نفس الأمر، فإن قال: التقدير لا يسمعون بعد الحفظ، قلنا: هذا يصحح الوصفية فلم ردها وأجاب الشمني عنه بأنه إخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظاً منهم.

(٤٤٣) قوله: **(ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً)** أي كفساده على تقدير الوصفية والحالية، لأن التقدير حينئذٍ لم حفظت السماء من الشياطين فيكون الجواب، لأنهم لا يسمعون ا هـ. فيكون المعنى حفظناها لعدم سماعهم وفساده ظاهر. قال الأمير: هذا أي عدم جواز كونه استئنافاً إن كان السؤال المقدر لم حُفِظَ؟ أما إن كان السؤال ما حالهم بعد الحفظ؟ فهو صحيح ا هـ. قول لأن الجواب حينئذٍ يكون حالهم عدم السماع وهو معنى صحيح.

يحتمل أن يكون الأصل لئلا يسمعون ثم حذف اللام كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ(٤٤٤) ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ٧﴾ [العلق: ٦-٧]، أي لِأَنْ عَلِمَ نفسه استغنى ثم حذفت إن فارتفع الفعل كما في قوله:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيَ(٤٤٥) احْضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

---

(٤٤٤) قوله: (تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]) نزلت في أبي جهل. (إن الإنسان): أي هذا النوع الذي من شأنه الإنس بنفسه والنظر في عطفه. (ليطغى)، أي من شأنه إلا من عصمه الله أن يزيد على الحد الذي لا ينبغي له مجاوزته. (أن رآه): أي رأى نفسه. (﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧]): أي وجد له الغنى، خطيب. (ليطغى): اللام ابتدائية. (أن): ناصب مصدري تدخل المضارع والماضي والأمر سواء خلافاً لابن طاهر. وقال أبو حيان: لا تدخل الأمر وإن كل شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيرية. (رأى): بمعنى علم ولذلك جاز أن يكون فاعله ومفعوله ضميرين لواحد كرأتني ولو كانت بَصَرِية لامتنع ذلك. وَاعْلَمْ أن المصنف رحمه الله قال في المغني نقلاً عن ابن طاهر: أن أنْ لا تعمل في الماضي إذا دخلت عليه فلا يحكم على موضعه بالنصب إذ لم يقل به أحد مع أن صاحب الإظهار حكم على مواضع الماضي بالنصب واستدل بظهوره في المعطوف، نحو: أعجبني أن ضربت وَتقتل بالنصب عطفاً على ضربت. وجملة (استغنى) مفعول ثان لرأى وجملة (رأى) في تأويل المصدر مجرورة محلاً بلام مقدرة والجار مع المجرور متعلق بيطغى ا هـ.

(٤٤٥) قوله: (ألا أيهذا الزاجري ا هـ) آخره وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي. البيت في معلقة طرفة ابن العبد بن سفيان كان شاعراً جَرِياً على الشعر قتله عمرو ابن هند وهو ابن عشرين سنة وحديثه في شرح المعلقات للزوزني. (الوغى): أصله صوت الأَبْطال في الحرب ثم جعل اسماً للحرب. (والخلود): البقاء والفعل خلد يخلد والإخلاد والتخليد الإبقاء. يقول: ألا أيها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب وحضور اللذات هل أنت تخلدني إن كففت عنهما.

الإعراب: (ألا): حرف استفتاح للتنبيه. (أيّ): معرفة بسبب النداء مبني على الضم لوقوعه موقع كاف أدعوك المشبه بكاف الخطاب الحرفي منصوب محلاً بأدعو المفهوم من حرف النداء المحذوف جوازاً لكون المنادى موصوفاً بالموصوف بالمحلي باللام مفعول به له وأقحمت بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي تعريف بلا فاصلة ويصحبها هاء التنبيه فيقال: يا أيها الرجل واسم الإشارة كما في هذا البيت. (هذا): مركب من هاء التنبيه وذا للإشارة مبني على السكون مرفوع محلاً حملاً على لفظ أيّ لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه أو منصوب محلاً حملاً على محل أيّ، لأن حق تابع المبني أن يكون تابعاً لمحله وهو هنا النصب بالمفعولية صفة له ولا يرد أنه جامد إذ التقدير يا أيها المشار إليه بهذا. (الزاجري): الزاجر اسم فاعل مرفوع أو منصوب تقديراً فاعله مستتر فيه صفة لهذا. (والياء): مبني على السكون والفتحة عليها للهمزة المحذوفة من أحضر مجرور محلاً مضاف إليه للزاجر وجازت الإضافة اللفظية وإن لم تفد تخفيفاً، لأن التنوين قد سقط باللام قبل الإضافة حملاً على ضاربي المفيدة =

فيمن يرفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين **(ومن مُثُلِهَا)**، أي من بعض أمثلة الجملة الاستئنافية **(قوله)**، أي قول جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا　　بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

أي احمر فماء مبتدأ مضاف إلى دجلة وهي لا تنصرف للعلمية والتأنيث، لأنها علم نهر وأشكل بالرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

(وعن الزجاج (٤٤٦) **وابن درستويه أن الجملة بعد حتى الابتدائية في موضع جر بحتى وخالفهما الجمهور** (٤٤٧) **)** حيث حكموا أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية استئنافية لا محلّ لها من الإعراب **(لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل)** (٤٤٨) إذ التعليق (٤٤٩) لا يكون إلا في الفعل القلبي كما سبق. وأما حروف الجر إنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات (٤٥٠) فلا طريق

= للتخفيف حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافاً إلى مضمر متصل. **(أحضر)**: مضارع متكلم فاعله مستتر فيه وجوباً وجملة أحضر في تأويل المصدر بأن المقدرة مجرورة محلاً باللام المحذوفة مفعول به غير صريح للزاجر وجملة: هل أنت مخلدي مقصودة بالنداء.

(٤٤٦) قوله: **(وعن الزجاج الخ)** وهذا في الحقيقة إنكار لوجود حتى الابتدائية، لأن ما يحكم الجماعة بأن حتى فيه ابتدائية يحكمان أنها فيه حرف جر ا هـ. د م.

(٤٤٧) قوله: **(وخالفهما الجمهور)** قال الدماميني: إذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الإعراب أو لا؟ فإن القائل بأن الجملة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية ومن يرى الجملة مستأنفة يرى حتى ابتدائية فمع بتّ القول بأنها ابتدائية يتعين استئناف الجملة الواقعة بعدها ولا يتصور إجراء الخلاف في هذه الحالة ا هـ.

(٤٤٨) قال: **(لأن حروف الجر لا تعلق عن العمل)** حتى تدخل على الجملة أو مفرد لا تعمل فيه.

(٤٤٩) قوله: **(إذ التعليق ا هـ)** قال دم. ومعنى التعليق منع العمل لفظاً لقيام مانع منه وهذا إنما ثبت في بعض الأفعال ولم يثبت في الحروف الجارة ا هـ.

(٤٥٠) قوله: **(أو ما في تأويل المفردات)** نحو: عجبت من أنك قائم قال دم: فإن قلت إن كانت الجملة تؤول بالمفرد من غير حرف مصدري، ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة إلى الجمل، نحو: جئت حين جاء زيد فللزجاج وابن درستويه أن يقولا: الجملة بعد حتى في محل جرّ بها على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها غير مؤولة بالمفرد وحتى عاملة في محلها فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجرّ لا يعلق إذ لا تليق على هذا التقدير. قلت: يمكن أن يكون هذا مرادهما لكن يرد عليهما ما قرره المصنف بقوله: **(وأنهم إذا أَوْقعوا بعدها أن كسروها فقالوا: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه والقاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على إن فتحت** =

لعمل حتى بواحد من الوجهين **(ولوجوب كسر إن)** التي مع اسمها وخبرها جملة حقيقة بخلاف أنَّ **(في قولك: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه)** وإنما وجب الكسر فيه لتعينه بالاستفهام البياني على معنى أنه لما قلت: مرض زيد فكأن قائلاً: قال: كيف حاله فأجبت بقولك حتى إنهم لا يرجونه ولو كان حتى حرف جر ههنا لفتحت الهمزة لاختصاص عمل حرف الجر بالاسم المفرد كما أشار المصنف رحمه الله إلى ذلك بقوله: **(فإذا دخل الجار على إن فتحت همزتها نحو)** قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦][451] فإن مع اسمه وخبره في تأويل المفرد مجرور محلاً بالباء ولو كسرت لما تيسر مقتضى الباء على ما سبقت الإشارة إليه عن قريب.

(الثانية): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب الجملة **(الواقعة صلة[452] لاسم موصول نحو: جاءني الذي[453] قام أبوه)**، فالذي في موضع

= **همزتها نحو: ذلك بأن الله هو الحق)**. ولا محيص لهما عن هذا الاعتراض اهـ.

(٤٥١) قوله: **(تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾** [الحج: ٦]) إشارة إلى ما ذكر من خلق الإنسان في أطوار مختلفة وتحويله إلى أحوال متضادة وإحياء الأرض بعد موتها وهو مبتدأ خبره بأن الله هو الحق، أي بسبب أنه الثابت في نفسه الواجب لذاته وحده، فإن وجوب وجوده ووحدته يقتضيان أن يكون مبتدأ لكل ما يوجد سواه عالماً بذاته وبما عداه أو الثابت الإلٰهية ولا يصلح لها إلا من كان عالماً قادراً.

الإعراب: **(ذلك)**: اللام للتنصيص على البعد والكاف حرف خطاب تدل على حال المخاطب من الأفراد وغيره ويدل على حرفيتها امتناع وقوع الاسم موقعها. **(هو)**: ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر إذا كان معرفة أو أفعل من سمى به لفصله بين كون ما بعده نعتاً وخبراً في بعض المواضع والمختار أنه حرف وتسميته بالضمير لكونه على صورته وقيل: إنه اسم لا محل له اهـ.

(٤٥٢) قوله: **(الواقعة صلة)** ظاهرة ولو لأَلْ نحو:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

فالمحل لأَلْ وقال الدماميني: ينبغي أن يكون لها محلاً لوقوعها محل المفرد. قال الشمني: الظاهر لا محل لها لأن المفرد ليس في مكانه الأصلي إذ أصل الصلة أن تكون جملة. وإعراب الصفة عارية من أَلْ لكونها على صورة الحرف كما في إلا بمعنى غير ومقد ألغز بذلك فقيل:

حَاجَيْتُكُمْ لِتُخْبِرُوا مَا اسْمَانِ وَأَوَّلُ إِعْرَابِهِ فِي الثَّانِي
وَذَاكَ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ هَا هُوَ لِلنَّاظِرِ كَالْعَيَانِ

اهـ أمير وش.

(٤٥٣) قوله: **(نحو جاءني الذي اهـ)** جاء يستعمل متعدياً بنفسه بالباء يقال: جئتُ شيئاً حسناً إذا فعلتُه. وجئت زيداً أتيت به أحضرته معك وإليه ذهبت إليه ومن القوم من عندهم، وجاء الغيث: نزل وأمر السلطان: بلغ.

رفع على أنه فاعل جاء ولا محل لجملة قام أبوه لكونها صلة[٤٥٤] وبعضهم يقولون[٤٥٥]: إن الموصول مع صلته في موضع كذا محتجاً بأن الموصول لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد والحق أن إعراب الموصول مستقل وقولهم: لا يتم جزء إلا بصلة باعتبار المعنى بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، نحو: ليقم أيُّهم في الدار[٤٥٦] برفع أيهم فاعل ليقم ولأكرمن أيَّهم عندك بنصب مفعول أكرمن. وامرر بأيِّهم هو أفضل بالجرّ في التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ[٤٥٧] أَضَلَّانَا مِنَ

---

(٤٥٤) قوله: **(لكونها صلة)** هذا واضح والأولى التعرض لعلّة كون الصلة لا محل لها من الإعراب وهي ما ذكره الشارح من أنهما بمنزلة الجزء من الاسم وهو لا محل له وأنها ليست في موضع مفرد حتى يكون لها إعرابه.

(٤٥٥) قوله: **(وبعضهم يقولون)** عبارة المغني: وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقول الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما ككلمة واحدة والحق ما قدمنا لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول إلى آخر ما ذكره الشارح من الأمثلة.

(٤٥٦) قوله: **(ليقم أيهم في الدار)** أي معربة. قال في الخلاصة: أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ. وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ، أي بأن فقدا أو أحدهما وبنيت إن اجتمعا، نحو: أيهم قائم ووجهه الافتقار مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة ومن أعربها في هذه الصورة أيضاً لم يقل بهذا التنزيل. ووجه إعراب الثلث الأُوَل وجود المعارض من الإضافة لفظاً في الثالثة وتقديراً في الأولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك، ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في كل وبعض وح بخلاف قيامه مقام المبتدأ هذا إذا لم توصل بظرف أو مجروراً وجملة فعلية إلا أعربت إجماعاً ا هـ صبان ملخصاً. وفي المغني: ما حاصله أن سيبويه ذهب إلى بناء أيّ في قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين: أحدهما هذا. فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها. وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: لأضربن أيهم قائم بالضم ا هـ. فلا يلتفت إلى ما في بعض الحواشي من أن الظاهر في المثال الأول والثاني ذكر المبتدأ كالمثل الثالث، لأن صدر صلته إذا حذف بنيت ولعله سهو من الكتاب ا هـ بحروفه مع أن الأمثلة بعينها في المغني هذا وأعربت أي دون أخواتها لالتزام الإضافة فيها إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن ولا يرد حيث وإذ وإذا فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة.

(٤٥٧) قوله: **(تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾** [فُصِّلَت: ٢٩] ا هـ) يعني شيطاني النوعين الحاملين على الضلالة والعصيان وقيل: هما إبليس وقابيل فإنهما سنا الكفر والقتل. (﴿نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾ [فُصِّلَت: ٢٩]): ندسهما انتقاماً منهما. (﴿لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ [فُصِّلَت: ٢٩]): مكاناً أو =

﴿ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ﴾ [فُصِّلَت: ٢٩]، الآية.

(أو لحرف): أي الواقعة صلة لحرف الموصول[٤٥٨]، نحو: ما وهو إما زمانية، أي ظرفية كما سيجيء في الباب الثالث أو غير زمانية، **(نحو: عجبت مما قمت)** فما مصدرية وصلته في تأويل المصدر تقديره **(أي من قيامك فما وقمت)**، أي الموصول الحرفي مع صلته **(في موضع جر بمن)**، وإنما أعرب الموصول مع صلته في هذا النوع لأن الموصول حرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً بخلاف النوع الأول.

(وأما قمت) أعني الصلة **(وحدها)**، أي مفردة عن الموصول[٤٥٩] وانتصاب وحدها على الحالية مجازاً[٤٦٠] **(فلا محل لها من الإعراب)** لكونها صلة لموصول حرفي[٤٦١]. والفرق بين اسم الموصول وحرف الموصول من وجهين:

= ذلاً بيضاوي. **(رب)** منادى مضاف منصوب بأدعو المحذوف لزوماً على ما ذكره المصنف في المغني. **(أرِ)**: أمر مبني على السكون بحذف اللام من تُرى المحذوف العين وجوباً لكونه همزة صَاحَبَتْ حرفَ علة في فعل كثير الاستعمال فاعله مستتر ا هـ. **(الذين)**: منصوب بالياء على ما ذهب إليه المصنف في المغني والبركي في الامتحان ووجّهه بأن لفظ التثنية لما كان قياساً مطرداً عاماً، أي بخلاف الجمع أرادوا أن يجعلوه كله على وتيرة واحدة من الإعراب أو مبني على الياء منصوب محلاً بالياء مفعول ثان لأر. **(أضلانا)**: فعل وفاعل ومفعول والجملة صلة. **(من الجن)**: ظرف مستقر حال من فاعل أضل، لأن ما قبل من البيان إن كان معرفة كان الظرف حالاً وجوز بعضهم كونه صفة أيضاً بتقدير المتعلق اسم الفاعل المعرفة وإن نكرة كان الظرف صفة.

(٤٥٨) قوله: **(لحرف الموصول)** هو كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر وذلك ستة أنْ وأنَّ وما وكي ولو والذي، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: ٥١] ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤] ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٩٦] و﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] ا هـ أشموني.

(٤٥٩) قوله: **(أي منفردة عن الموصول)**، يعني أن وحدها وإن كان معرفة في الصورة إلا أنها نكرة في التقدير وهذا أحد الوجهين المجوز لوقوع الحال معرفة والوجه الآخر هو جعلها مصدر فعل محذوف والجملة الفعلية هي الحال حقيقة فوحدها على الأول حال حقيقة وعلى الثاني حال مجازاً.

(٤٦٠) قوله: **(مجازاً)** فيه أنه اختار في صحة جعل وحدها حالاً كونها نكرة في التقدير وقد عرفت أنها حينئذٍ حال حقيقة.

(٤٦١) قوله: **(لكونها صلة لموصول حرفي)** فعليه أنه لا دخل لكون الموصول حرفاً في أن الصلة وحدها لا محل لها ا هـ، لأن صلة الموصول الاسمي أيضاً لا محل لها ا هـ. فالظاهر في التعليل أن يقال أن المصدر المؤل به الصلة إنما يَنْسَبِكُ من ما وقمت.

أحدهما: أن الجملة الواقعة بعد اسم الموصول لا بد أن تكون جملة في الحال والمآل بخلاف الجملة الواقعة بعد حرف الموصول فإنها جملة في الحال مفردة في المآل.

والثاني: أن العائد لازم في الأول دون الثاني.

(والثالثة): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب الجملة **(المعترضة بين الشيئين)** وإنما تعترض بينهما لإفادة الكلام تقوية أو تسديداً أو تحسيناً وهي تقع في سبعة عشر موضعاً:

الأول: الواقعة بين القسم وجوابه: **(نحو**: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ **وذلك)** [الواقعة: ٧٥-٧٦][٤٦٢]، أي بيان الاعتراض في الآية ظاهر **(لأن قوله تعالى**: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٧] **جواب: لا أقسم بمواقع النجوم وما)** حصل من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾. **(بينهما)**، أي بين القسم وهو لا أقسم بمواقع النجوم وبين جوابه وهو ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧﴾ الآية **(اعتراض لا محل لها)** من الإعراب.

والثاني: الواقعة بين الموصوف وصفته وأشار إلى ذلك بقوله: **(وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراض آخر وهو)** لفظ **(لو تعلمون فإنه)**، أي لو تعلمون **(معترض بين الموصوف والصفة وهما لقسم)** موصوفاً **(وعظيم)** صفته ولا محل لجملة لو تعلمون لكونها معترضة بين الموصوف وصفته.

---

(٤٦٢) قوله: **(تعالى**: ﴿۞ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥]) أي فأقسم ولا صلة للتأكيد كما في قوله تعالى لئلا يعلم أو فَلَانَا أقسم، فحذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء. (﴿بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥]): بمساقطها وتخصيص المغارب بما في غروبها من زوال أثر هنا والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تأثيره أو بمنازلها ومجاريها وقيل: النجوم نجوم القرآن ومواقعها أوقات نزولها. (﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة: ٧٦]): لما في القسم به من الدلالة على عظم القدرة وكمال الحكمة وفرط الرحمة. (﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٧]): كثير النفع لاشتماله على أصول العلوم المهمة في إصلاح المعاش والمعاد بيضاوي.

الإعراب: ظاهر لكن نتكلم عليه في الجملة فنقول الجمل الأربع لا محل لها اهـ. والضمير المنصوب في إنه راجع إلى القسم بمواقع النجوم وجواب لو مقدر والتقدير: لو كنتم من ذوي العلم لعلمتم عظم هذا القسم أو لو تعلمون عظمته لانتفعتم به.

(ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة) حتى قال ابن مالك رحمه الله حكم الزمخشري بجواز الاعتراض بسبع جمل في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ(٤٦٣) الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَّقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ

---

(٤٦٣) قوله: **(تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ﴾** [الأعراف: ٩٥] اهـ) قد قدمنا أن المتعلم لا يقنع إلا بالتفسير فنقول: طاوين كشحاً عن التطويل والتكثير أن للآية ارتباطاً بما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ﴾ فيه إضمار أي فكذبوه ﴿إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ عاقبناهم بالفقر والمرض أو الشدة وسوء الحال ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤] لكي يتضرعوا ويتذللوا لأوامر الله تعالى ويتوبوا ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾، أي أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والشدة السلامةَ والسعةَ ابتلاء لهم بالأمرين. ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ كثروا نفساً ومالاً. ﴿وَّقَالُوا﴾: كفراً للنعمة ﴿قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ﴾ [الأعراف: ٩٥] وهذه عادة الدهر يعاقب في الناس بين الضراء والسراء وقد مسّ آباءنا مثل ما مسنا منه وليست عقوبة فكونوا على ما أنتم عليه كما كان آباؤكم ﴿فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ فجأة آمَنَ ما كانوا ليكون ذلك أعظم لحسرتهم ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٥] بنزول العذاب ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ﴾ المكذبين أي القرى المدلول عليها بقوله: وما أرسلنا في قرية من نبي وقيل: مكة وما حولها ﴿آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ مكان كفرهم وعصيانهم ﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ لآتيناهم بالخير من كل جهة وقيل: المراد المطر والنبات ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم﴾ [الأعراف: ٩٦]، أي: عاقبناهم بأنواع العذاب ﴿بِمَا﴾ أي بسبب ما ﴿كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦] من الكفر والمعاصي ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾ استفهام بمعنى الإنكار وفيه وعيد ﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٩٧] عذابنا ﴿بَيَاتًا﴾ ليلاً ﴿وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧] والمقصود من الآية أن الله تعالى خوفهم بنزول العذاب وهم في غاية الغفلة وهو حال النوم بالليل اهـ ملخصاً من البيضاوي والخطيب.

الإعراب: **(في قرية)**: متعلق بأرسلنا. **(من)**: صلة للتأكيد. **(إلا أخذنا)**: استثناء مفرغ من أعم الأحوال، أي ما أرسلنا في قرية من القرى المهلكة نبياً في حال من الأحوال إلا في حال كوننا آخذين أهلها اهـ. **(لعل)**: هنا للتعليل. **(ثم بدلنا)**: عطف على أخذنا. **(مكان السيئة)** منصوب بنزع الخافض. **(الحسنة)**: مفعول به لبدلنا. قال ابن الحجر رحمه الله تعالى في التحفة: وإدخال الباء في حيز الإبدال وفي حيز أبدل والتبَدل والاستبدال على المتروك هو الفصيح انتهى. **(حتى عفوا)**: حتى ابتدائية فيكون ما بعدها جملة مستأنفة وعليه الجمهور. وقال ابن مالك: هي جارة لانتهاء الغاية كإلى أي إلى أن كثروا. **(فأخذناهم)**: معطوف على عفوا. **(بغتة)**: يقال بغته إذا فاجأه ولا يحضرني في إعرابه نقل وليس لمثلي التكلم في كلام الله تعالى بالرأي وإلا فالذي يظهر في مثل أخذت زيداً فجأة وقت فجأة، أي غفلة أو أخذ فجأة أو مفاجأة أو مفاجأ ثم رأيت أبا البقاء رحمه الله تعالى في سورة الأنعام يقول قوله تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾ [الأنعام: ٤٤] مصدر في موضع الحال من الفاعل، أي مباغتين أو من المفعول، أي مبغوتين ويجوز أن يكون مصدراً على المعنى، لأن أخذنا بمعنى بغتناهم اهـ. **(ولو)**: لعقد السببية في الماضي وامتناع السبب وأما المسبب فقد يمتنع وقد لا يمتنع =

وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾﴾ [الأعراف: ٩٥-٩٧] إذ زعم أن أفأمن معطوف على فأخذناهم وما بينهما جمل سبع: **إحداها**: وهم لا يشعرون **وثلاثة** في حيِّزِ لو وهن: آمنوا واتقوا ولفتحنا. **والخامسة** ولكن كذبوا. **والسادسة**: فأخذناهم، و**السابعة**: بما كانوا يكسبون. قيل: فيه نظر إذ من حقه أن يعدها

= ذكره في المغني وجملة **(أن أهل)** اهـ في محل الرفع يثبت المقدر أي ولو ثبت إيمانهم وتقواهم ذكره في الإظهار. **(لفتحنا)**: جواب لو. **(من السماء)** من لابتداء الغاية والظرف صفة بركات. **(ولكن)**: الواو لعطف الجملة أو اعتراضية لكن حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة لاختصاصها بالمفرد تستعمل بالواو وبدونها مغني. **(فأخذناهم)**: الفاء عاطفة تفيد الترتيب والتعقيب والسببية. **(بما كانوا يكسبون)**: الباء سببية ولا بأس باجتماعها مع الفاء لجواز أن الأخذ للتكذيب وكسب المعاصي. **(ما)**: موصولة والعائد محذوف، أي يكسبونه. **(أفأمن)**: استفهام إنكاري خبري معنى، أي لا يأمن ولذا عطف على الخبري والفاء مزحلقة عن محلها فيها معنى السببية أمير. والذي يظهر من قوله مزحلقة اهـ. أن الفاء محلها قبل حرف النفي، أي الاستفهام ومن قوله فيها معنى السببية ومن قوله فيها معنى السببية أن الأخذ بغتة سبب لإنكار الأمن من العاقل يعني أن العاقل لا ينبغي له الأمن من الله تعالى، لأنه قد يأخذ بغتة والله تعالى أعلم. وفي شيخ زاده جعل الفاء الواقعة بعد همزة الاستفهام عاطفة لمدخولها على ما ذكر قبلها ولم يلزم بطلان صدارة الهمزة إذ لم يتقدمها شيء من الكلام الذي دخلت هي عليه وتعلق معناها بمضمونه غاية الأمر أنها توسطت بين الكلامين المتعاطفين لإفادة إنكار الثاني عقيب وقوع الأول وعادة صاحب الكشاف في مثلها أن يقدر المعطوف عليه بين الهمزة وحرف العطف وههنا لم يقدر بينهما شيئاً فيختار كل واحد منهما بحسب المقام وسياق الكلام اهـ. وفيه أيضاً على قول البيضاوي والمعنى: أَبَعْدَ ذَلك أَمِنَ أَهْلُ القرى إشارة إلى أن الفاء في قوله: أفأمن للتعقيب مع السَّبب، أي بعد مشاهدة ما فعل بأهل تلك القرى، أي قرى شعيب يستبعد الأمن مِنَ العاقل وأهل القرى في قوله: أفأمن اهـ أهل مكة وما حولها اهـ بتصرف. **(أن يأتيهم بأسنا)**: مفعول أمن. **(بياتاً)**: تبييتاً أو وقت بيات أو مبيتاً أو مبيتين وهو في الأصل مصدر بمعنى البيتوتة ويجيء بمعنى التبييت كالسلام بمعنى التسليم اهـ. بيضاوي. فعلى الأول منصوب على المصدرية بياتهم، لأن التبييت نوع من الإتيان يقال بيت العدوّ إذا وقع بهم ليلاً وعلى الثاني يكون منصوباً على الظرفية بتقدير المضاف، وعلى الأخيرين منصوب على الحالية من الفاعل أو المفعول فإن البأس مبيت وهم مبيتون اهـ. شيخزاده باختصار. **(وهم نائمون)**: حال من ضميرهم البارز أو المستتر في بياتاً على أن يكون بمعنى مبيتين فإنه حينئذٍ يتحمل ضمير أهل القرى فيكون الحالان متداخلين اهـ شيخ زاده.

ثمانية جمل(٤٦٤). السبعة المذكورة والمؤلفة من أن وصلتها مع ثبت مقدراً أو ثابت(٤٦٥) مقدراً على الخلاف(٤٦٦) في أنها اسمية أو فعلية ولكن التحقيق(٤٦٧)

---

(٤٦٤) قوله: **(أن بعدها ثماني جمل)** قال الدماميني: بل كان من حقه أن يعدها على مساق قول المصنف تسعاً، والتاسعة هي قوله: يكسبون فإن قلت: لم تُعَدَّ، لأنها خبر كان فهي من تمام الثمانية. قلت: فيلزم أن لا يعد آمنوا جملة لأنها خبر أنَّ ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله: وهم لا يشعرون من جمل الاعتراض. أما الزمخشري فإنه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله: فأخذناهم بغتة. وقوله: ولو أن أهل القرى إلى قوله: يكسبون وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ا هـ. وأما ابن مالك فقال في آخر باب الحال من شرح التسهيل. قال الزمخشري في الكشاف أن ولو أن أهل القرى إلى يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما فأخذناهم وأفأمن وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل ا هـ. فنقل كلام الزمخشري نقلاً محرراً ولم ينقل أن لقوله: وهم لا يشعرون مدخلاً في الاعتراض.

(٤٦٥) قوله: **(أو مع ثابت)** أي كما ذهب إلى سيبويه وابن عصفور وغيرهما إلا أن سيبويه يجعل ما بعد لو مبتدأ ولا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة أن على المسند والمسند إليه. وقيل: الخبر محذوف، ثم قيل: يقدر مقدماً، أي: لو ثابتاً إيمانهم على حد ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يس: ٤١]. وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، أي ولو إيمانهم ثابت ا هـ مُغْني ملخصاً.

(٤٦٦) قوله: **(على الخلاف ا هـ)** قال دم رحمه الله: إجراء الخلاف هنا غير ظاهر، لأن بصدد بيان ما لزم على كلام الزمخشري وهو يرى أن هذه فعلية ليس إلا.

(٤٦٧) قوله: **(لكن التحقيق ا هـ)** لعله مثل ما تقدم من أول البحث منقول من المغني وليس في محله كما يعرف ذلك من عبارة المغني، فإن المصنف رحمه الله قال بعدما ذكر أن الجملة أعم من الكلام وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٥] ا هـ. أن الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ـ ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال: إنما اعترض عليه بأربع جمل وزعم أن من عند ولو أن أهل القرى إلى والأرض جملة، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه ـ وبعد ففي القولين نظر. أما قول ابن مالك فلأنه من حقه أن يعدها ثماني جمل وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل. وذلك لأنه لا يعدوهم لا يشعرون جملة، لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما في حيزه جملة واحدة ولكن كذبوا جملة وفأخذناهم بما كانوا يكسبون جملة وهذا هو التحقيق ا هـ ملخصاً. فقوله: وهذا إشارة إلى كون الاعتراض بثلاث جمل مع أن عبارة الشارح تقتضي أن التحقيق الاعتراض بسبع جمل هذا ولنمسك عنان القلم فقد أشبعنا الكلام في هذا المقام والله ولي التوفيق. ثم رأيت الدماميني قال: وهذا يعني عد جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثاً لا تحقيق فيه والتحقيق أن يقال: أن قوله تعالى: ولو أن إلى قوله: يكسبون يعد مجموعه جملة واحدة باعتبار كونه معترضاً فإن جملة الاعتراض لا يكون إلا كلاماً تاماً والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وإن اشتمل على جمل ا هـ.

أن لا يعد وهم لا يشعرون جملة، لأنها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها (**خلافاً لأبي عليّ الفارسي**) حيث زعم أنه لا يعترض بأكثر من جملة وأما البواقي من مواقع الجمل المعترضة فذكرها المصنف رحمه الله بتمامها في المغني مع شواهدها ولم أذكرها ههنا خشية الإملال[٤٦٨]، ولكن أقول مرجع الجميع وقوع الجملة بين الشيئين المتطالبين تدبر تجدها.

---

(٤٦٨) قوله: (**ولم أذكرها خشية الإملال**) لا بأس بذكر ملخصه «١» بين الفعل ومرفوعه كقوله:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعَ الظَّاعِنِينَا

«٢» بينه وبين مفعوله كقوله:

وَبُدِّلَتْ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ ... هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ

«٣» بين المبتدأ والخبر، نحو: زيد أظن قائم. «٤» بين ما أصله المبتدأ والخبر كقول الحماسي:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتُهَا ... قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ

«٥» بين الشرط وجوابه، نحو: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ﴾ [النحل: ١٠١] ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ﴾ [الكهف: ١١٠]. «٦» بين القسم وجوابه كمثال المتن السابق ومنه: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤-٨٥] الأصل بالحق لأملئن. وأقول الحقَّ فانتصب الأول بعد إسقاط الخافض بأقسم محذوفاً والحق الثاني بأقول وقدم للاختصاص. «٧» بين الموصوف وصفته كآية المتن. و«٨» بين الموصول وصلته كقوله:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكاً

«٩» بين أجزاء الصلة نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ [يونس: ٢٧].

«١٠» بين المتضايفين كقولهم: هذا غلام واللّهِ زيدٍ. «١١» بين الجار والمجرور كقوله: اشتريته بأرى ألْف درهم. «١٢» بين الناسخ وما دخل عليه كقوله:

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ... أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

«١٣» بين الحرف وتوكيده:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

«١٤» بين حرف التنفيس والفعل:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حُصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

«١٥» بين قد والفعل:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً

«١٦» بين حرف النفي ومنفيه:

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً

«١٧» بين جملتين مستقلتين: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٢-٢٢٣] فإن نسائكم اهـ تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ اهـ ملخصاً من المغني.

الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب التفسيرية.

(الرابعة): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب الجملة **(التفسيرية وهي)** الفضلة **(الكاشفة لحقيقة ما تليه)** احترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع، لأنها خبر في الحال[٤٦٩] أو في الأصل وعن الجملة المفسرة على شريطة التفسير لأنها ليست من الجملة[٤٧٠] التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل فيها التفسير ولها أمثلة فمن جملتها **(نحو قوله**: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى[٤٧١] ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] **فجملة الاستفهام)** الكائن بمعنى النفي، أعني جملة: هل هذا إلا بشر مثلكم **(مفسرة للنجوى)** لا محل لها **(وقيل: بدل منها)**، أي من النجوى على قول من قال: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجملة وهو قول الكوفيين ويجوز أن يكون معموله لقول محذوف. وذلك القول حال من فاعل أسرّوا تقديره: قالوا هل هذا إلا بشر مثلكم، أي قائلين هذا القول. ومثله[٤٧٢] قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ[٤٧٣] ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرّعد: ٢٣-

---

(٤٦٩) قوله: **(في الحال)** إذا لم تقترن بالنواسخ نحو (﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص: ١]) وقوله أو في الأصل أي إذا اقترنت بها نحو علمته زيد قائم فجملة زيد قائم خبر في الأصل، أي قبل دخول الناسخ إذ أصله هو زيد قائم.

(٤٧٠) قوله: **(لأنها ليست من الجملة اهـ)** عبارة المُغْني وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، أي عن الشلوبيني.

(٤٧١) قوله: **(تعالى**: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢]) بالغوا في إخفائها أو جعلوها بحيث خفي تناجيهم. (﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾): بدل من واو أسروا للإيماء بأنهم ظالمون فيما أسروا به أو فاعل والواو لعلامة الجمع أو مبتدأ والجملة المتقدمة خبره وأصله وهؤلاء أسروا النجوى فوضع الموصول موضعه تسجيلاً على فعلتهم بأنه ظلم أو منصوب على الذم. (﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]): في موضع نصب بدلاً من النجوى أو مفعولاً لقول مقدر اهـ. بيضاوي.

(٤٧٢) قوله: **(ومثله)** غير عبارة المغني وهي ويجوز أن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال مثل ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ﴾ [الرّعد: ٢٣] الآية إلى ما يوهم مماثلة الجملتين في الأوجه الثلاثة مع أنه خلاف المقدر فليته نقلها كما هي.

(٤٧٣) قوله: **(تعالى**: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾ [الرّعد: ٢٣]) من أبواب المنازل أو من أبواب الفتوح والتحف. (﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ ﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرّعد: ٢٤]): أي قائلين: سلام عليكم بشارة بدوام السلام اهـ بيضاوي. (﴿بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرّعد: ٢٤]): متعلق بما تعلق به عليكم، أي فيكون مفعولاً به غير صريح لكائن المحذوف ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هذا الثواب الجزيل ثابت لكم بما صبرتم وما مصدرية، أي بسبب صبركم ولا يتعلق بسلام إذ المصدر لا يفصل بينه وبين معموله اهـ شيخ زاده.

٢٤] تقديره: قالوا سلام عليكم، أي قائلين هذا القول، وقد ذكروا فيه وجوهاً أُخَرَ تركتها لضعفها. **والثانية**: من أمثلة التفسيرية (**نحو**: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ(٤٧٤) وَٱلضَّرَّآءُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]، **فإنه تفسير لقوله**) تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] فجملة: مستهم البأساء والضراء لا محل لها لكونها تفسيراً لمثل الذين خلوا الآية فإن مستهم البأساء والضراء يوضح مثلهم.

(**وقيل**): القائل أبو البقاء (**حال من الذين انتهى**) في مثل الذين على إضمار قد(٤٧٥) وفيه بحث(٤٧٦)، لأن الحال من المجرور ضعيف. **والثالثة**: من أمثلة

---

(٤٧٤) قوله: (**تعالى**: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ﴾) قبله. (﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾): خاطب بها النبي ﷺ والمؤمنين بعدما ذكر اختلاف الأمم على الأنبياء بعد مجيء الآيات تشجيعاً لهم على الثبات مع مخالفتهم و(**أم**): منقطعة ومعنى الهمزة فيها الإنكار، أي فتقدر ببل والهمزة قِبَلَ إضراب عن الإخبار المتقدم إلى الإنكار المدلول عليه بالهمزة، أي ما كان ينبغي أن تحسبوا ذلك فلم حسبتموه. (﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾): أي لم يأتكم واصل لما لم زيدت عليها ما وفيها توقع ولذلك جعلت مقابل قد تقول: قد ركب الأمير ولما يركب لم يتوقع ركوبه ا هـ قاضي وشيخ. (﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ﴾ ا هـ): حال التي هي مثل في الشدة. و(**مستهم**): بيان للمثل وهو استئناف كان قائلاً قال: كيف ذلك المثل فقيل: مستهم البأساء ا هـ كشاف. وإنما فسر المثل مما ذكره لما تقرر من أن لفظ المثل للحال والقصة العجيب الشأن. قال التفتازاني: ولا يخفى أن الذي يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف ا هـ. قال دم: يريد أن معنى ولما يأتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف إذ لا يصح أن يقال: ولما يصبكم نفس حال الماضين قبلكم وإنما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فيقدر ا هـ. أقول: أخذه من قوله: ولا يخفى أن الذي يصيبهم ا هـ. (**مستهم البأساء**): الفقر الشديد. (**والضراء**): المرض والجوع. (﴿وَزُلْزِلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] ا هـ): أزعجوا إزعاجاً شديداً لما أصابهم من الشدائد ا هـ. الإعراب: (**أم**): منقطعة للإضراب عن الأول والشك في الثاني ولا بد أن يكون مسبوقاً بخبر كقولك: أنها لا بل أم شاء، أي: بل أهي شاء أو استفهام وغيره مقدر به فتقدير الآية فهدى الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه فصبروا على استهزاء قومهم بهم أفتسلكون سبيلهم أم تحسبون أن تدخلوا الجنة من غير سلوك سبيلهم ذكره الرازي عن القفال رحمهما الله تعالى. (**حسبتم**): فعل قلبي. (**أن تدخلوا**): أن وما عملت فيه تسد مسد المفعولين عند سيبويه وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف ا هـ أبو البقاء. (**ولما يأتكم ا هـ**) في محل النصب حال من فاعل حسبتم ورابطها الواو والضمير وقد يكون أحدهما من غير ضعف.

(٤٧٥) قوله: (**على إضمار قد**) قيل: قد هذه مستعارة لتقريب زمان الماضي العامل لأفعال توهم مخالفتهما لتوهم جعله ماضياً بالنظر إلى عامله ا هـ عصام.

(٤٧٦) قوله: (**وفيه بحث**) ا هـ. عبارة المغني: وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا ا هـ الشمني. وذلك لأن المضاف هنا ليس بجائز =

التفسيرية (**نحو**: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ[٤٧٧] كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عِمرَان: ٥٩]، **فجملة خلقه تفسير لكمثل آدم**) لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة[٤٧٨] من كونه قدر جسداً من طين ثم كون إذ حينئذٍ لا توجد المماثلة بل

=

العمل في الحال كما في قولك: يعجبني ضرب اللص مكتوفاً ولا بجُزْءٍ من المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحِجر: ٤٧] ولا بشبيه جُزْءٍ من المضاف كما قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ﴾ [النحل: ١٢٣] ولا يأتي الحال من المضاف إليه إلا إذا كان الحال واحداً من هذه الثلاثة. وفي التعليق والحالية متجهة من الضمير في خذوا ا هـ. فانظر ما الموجب لتغيير عبارة المصنف رحمه الله تعالى إلى ما ترى.

(٤٧٧) قوله: (**تعالى**: ﴿مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ﴾) أي في تقديره: (﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾)، أي: شأنه الغريب كشأن آدم نزل عند قول النصارى للنبي عليه الصلاة والسلام ما لك تشتم صاحبنا وتقول أنه عبد هل رأيت إنساناً قط من غير أب؟ (﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عِمرَان: ٥٩]): جملة مفسرة للتمثيل مبينة لما له الشبه وهو أنه خلقه بلا أب كما خلق آدم من التراب بلا أب وأم شبه حاله بما هو أغرب إفحاماً للخصم وقطعاً لمواد الشبه والمعنى خلق قالبه من التراب، ثم قال له كن، أي أنشأه بشراً كقوله: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَۚ﴾ [المؤمنون: ١٤] وقدر تكوينه من التراب ثم كوّنه ويجوز أن يكون ثم لتراخي الخبر لا المخبر فيكون حكاية حال ماضية ا هـ. بيضاوي. والمعنى على الثالث خلقه من تراب، ثم قال: إني أخبركم أني خلقته بأن قلت له: كن فيكون.

الإعراب: (**عند الله**): قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُۗ﴾ [آل عِمرَان: ١٩] ظرف العامل فيه الدين وليس بحال منه، لأن إنْ تعمل في الحال فالذي يظهر جريان ما ذكره هناك أيضاً، والله تعالى أعلم. (**كمثل آدم**): خبر إن. (**خلقه من تراب**): قال أبو البقاء: هذه الجملة تفسير للمثل فلا محل لها وقيل: موضعها حال من آدم وقد معه مقدرة والعامل فيه معنى التشبيه والهاء لآدم ومن متعلقه بخلق ويضعف أن يكون حالاً أنه يصير تقديره خلقه كائناً من تراب وليس المعنى عليه ا هـ. (**ثم قال له**): ثم لترتيب الخبر لا لترتيب المخبر، لأن قوله: كن لم يتأخر عن خلقه وإنما هي في المعنى تفسير لمعنى الخلق ثم رأيته في موضع آخر يقول: أن كن لفظ ليس بأمر على الحقيقة إذ ليس هناك مخاطب به وإنما المعنى على سرعة التكوين يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوين لا يرد على الموجود، لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم، لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر. (**فيكون**): عطف على قال.

(٤٧٨) قوله: (**لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة**) واعترضه الدماميني وتبعه الشمني والأمير وعبارته: أقول بل هو تفسير لمثل آدم قطعاً باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر كلامه والظاهر أنه أراد نقل كلام الزمخشري رحمه الله فلم يوف بالمقصود منه وذلك، لأن الزمخشري قال: خلقه من تراب مفسرة لما هو له شُبِّه عيسى بآدم وجعلها وجهاً لوجه الشبه للمشبه به فيحتاج حينئذٍ أن يقال: وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جَسَداً من طين ثم تكوينه فإن هذا ليس مشتركاً بين آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام وإنما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين أبوين وهذا قدر مشترك بينهما ا هـ.

باعتبار المعنى، أي أن شأن عيسى كشأن آدم في كونهما مخالفين للعادة المستمرة وهي التولد بين الأبوين.

و(**الرابعة**): من أمثلة التفسيرية (**نحو**: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصَّف: ١١] **بعد**) قوله تعالى: (﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ[٤٧٩] تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصَّف: ١٠] **وقيل: مستأنفة**) استئناف بياني، أي على طريق جواب سؤال مقدر، يعني لما قال جل ذكره: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ﴾، كأنه قيل: كيف نفعل فأجاب بقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ في صورة الإخبار (**بمعنى آمنوا بدليل**) قوله تعالى: (﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١] **بالجزم**) جواب الأمر[٤٨٠]. (**وعلى الأول**)، أي كون تؤمنون تفسيراً لقوله: ﴿هل أدلكم﴾ الخ. (**هو**) أي قوله: يغفر لكم (**جواب الاستفهام**) مثل قولك: هل عندكم ماء أشربه وقوله: (**تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب**) جواب سؤال مقدر كأنه قيل: كيف يجوز أن يكون يغفر لكم جواب الاستفهام ومن شرطه أن يكون الجواب مسبباً ومضمون الكلام المصدر بالاستفهام سبباً

---

(٤٧٩) قوله: (**على تجارة**) هي التجارة بين أهل الإيمان وحضرة الله تعالى دل عليه: تؤمنون بالله ورسوله وكما أن التجارة تنجي التاجر من محنة الفقر فكذلك هذه التجارة. ولهذا قال بلفظ التجارة وكما أن في التجارة الربح والخسران فكذلك في هذا فإن من آمن وعمل صالحاً فله الربح والأجر ومن أعرض فله الخسران والتحسر اهـ. كبير.

الإعراب: (**يا**): حرف نداء. (**أي**): موصوفة أو موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للنداء مبنية على الضم للحذف المذكور ولذا لم تنصب مع أنها مشبهة بالمضاف جيء بها توسلاً إلى نداء ذي اللام لئلا يجتمع آلتا التعريف بلا فاصلة منصوبة على أنها مفعول به بأدعو المحذوفة لزوماً لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه أو بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى الأول كلا جزئي الجملة مقدران وعلى الثاني حرف النداء قائم مقام الفعل والفاعل مقدر اهـ. من الجامي وحواشيه. (**والهاء**): حرف تنبيه. (**الذين**): اسم موصول مبني على الفتح. قال في الكافية وشرحها والتزموا رفع الرجل في: يا أيها الرجل وإن كان صفة وحقها جواز الوجهين: الرفع والنصب، لأنه هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على أنه المقصود بالنداء اهـ. فعليه يكون الذين في محل الرفع على أنه صفة لأيٍّ وإعراب الباقي ظاهر وسيجيء بعضه في مظانه.

(٤٨٠) قوله: (**جواب الأمر**) الظاهر أنه بالنصب حال من فاعل الظرف، أي إن تؤمنوا يغفر لكم ومثله النهي والاستفهام والتمنّي والعَرْض وإنما ينجزم المضارع بعدها إذا كان مسبباً عنها وذلك لأنها تدل على الطلب وهو يتعلق غالباً بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها وهي مسببة له فإذا كان المضارع الواقع بعدها تلك وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قِدر إنْ مع ذلك الفعل ويجعل المضارع بعدها جزءاً فينجزم بها اهـ. جامي.

وليس كذلك فيما نحن فيه إذ الدلالة ليست سبباً للمغفرة وإنما السبب الحقيقي لها الإيمان فأجاب بقوله: تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب.

المراد من السبب الثاني الإيمان ومن السبب الأول الدلالة **(إذ الدلالة سبب الامتثال)**، أي الإيمان، لأن الإيمان لا يكون إلا بعد الدلالة والإيمان سبب المغفرة ولما نزلت الدلالة منزلة السبب الحقيقي لعلاقة بينهما ناسب أن تفسّر الدلالة بالسبب الحقيقي وهو الإيمان إعلاماً لهذا التنزيل **(انتهى)** الكلام في أمثلة التفسيرية ولما بين مذهب الجمهور من كون الجملة التفسيرية لا محل لها أشار إلى ما يخالفه فيه فقال: **(وقال الشلوبين: التحقيق أن الجملة المفسرة بحسب ما تفسّره)** الضمير للموصول باعتبار اللفظ، يعني أن إعراب الجملة المفسرة بالكسر بحسب إعراب المفسر وملخصه أنها من التوابع، لأنها إما عطف بيان أو بدل عنده على خلاف ما عليه الجمهور وهذا مبني على جواز وقوعهما جملة عنده لا عندهم(٤٨١) كما أشرنا إليه في صدر الكتاب **(فإن كان له)**، أي للمفسّر بالفتح **(محل)** من الإعراب **(فهي)**، أي الجملة المفسِّرة **(كذلك)**، أي لها محل أيضاً بحسب إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً **(وإلا)**، أي وإن لم يكن **(له محل فلا)**، أي فلا يكون له محل أيضاً لتحقيق التبعية عنده.

(والثاني): من الترديد، أي الجملة التفسيرية التي لها محل كما لا محل لمفسرها بفتح السين وإنما نشر على خلاف اللّفّ(٤٨٢) لقلته وكثرة بحث الأول.

---

(٤٨١) قوله: **(لا عندهم)** قال الدماميني رحمه الله تعالى: قد أجازوا في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢-١٣٣]. أن يكون أمدكم الثانية بدلاً من الأولى وأجازوا في قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

أن يكون لا تقيمن بدلاً من ارحل ولم أر من انتقد لذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور فينبغي تحرير النقل في ذلك ا هـ.

(٤٨٢) قوله: **(وإنما نشر على خلاف اللّفّ)** فيه أن اللّف والنشر على ما في التلخيص وشرحه ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرد ما لكل من آحاد المتعدد إلى ما هو له لعلمه لذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية فالأول: إمّا مرتب، نحو: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [القَصَص: ٧٣]، أو غير مرتب كقوله:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظاً وَقَدّاً وَرِدْفاً

=

(نحو) جملة **(ضربته من نحو: زيداً ضربته)** وإنما قال من نحو[٤٨٣]: زيداً ضربته ليشمل جميع باب ما أضمر عامله[٤٨٤] على شريطة التفسير ولما كان مظنة أن يقال: : أيّ شيء تفسّره جملة ضربته ولم يسبقها جملة أخرى فأجاب بقوله: **(التقدير ضربت زيداً ضربته فلا محل للجملة المقدرة)**، أعني جملة: ضربت زيداً **(لأنها مستأنفة)** منقطعة عما قبلها **(فكذلك تفسيرها)**، أي لا محل لها من الإعراب لكونها تفسيراً الجملة لا محل لها لا من حيث أنها تفسير كما هو رأي الجمهور.

(والأول): من الترديد، أي الجملة التفسيرية التي لها محل من الإعراب كما أن لمفسّرها محل منه **(نحو:** ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩][٤٨٥] بنصب كل وأما على قراءة الرفع فليس مما نحن فيه[٤٨٦].

(والتقدير: إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه، فخلقنا المذكورة مفسرة لخلقنا المقدرة وتلك)، أي خلقنا المقدرة على شريطة التفسير **(في موضع رفع لأنها خبر**

= والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، فإن الضمير في قالوا: لليهود والنصارى، أي قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً. وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلفّ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه، وهو لا يصدق على ما في المتن لما فيه من التعيين فلعله أراد ما على صورتهما وإلا فحق العبارة وبدأ بالثاني لقلته.

(٤٨٣) قوله: **(وإنما قال من نحو ا هـ)** إنما يحتاج لزيادته إذا جعلته قيداً النحو لا لضربته فنحو: ضربته من زيداً ضربته أيضاً يشمل جميع الباب كما لا يخفى.

(٤٨٤) قوله: **(ليشمل جميع باب ما أضمر عامله ا هـ)** مما لا محل له من الإعراب وهي كما في الكافية كل اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيداً ضربته وزيداً مررت به وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولابست ا هـ. والمراد بالجميع في كلام الشارح الأمثلة الأربعة، ونحو: أنا زيداً ضاربه.

(٤٨٥) قوله: **(إنا كل شيء خلقناه بقدر)** أي إنا خلقنا كل شيء مقدراً مرتباً على مقتضى الحكمة أو مقدراً مكتوباً في اللوح قبل وقوعه كُلَّ مفعول به لخلقنا المقدر وهو خبر إنّ. و**(بقدر)**: حال من كل شيء.

(٤٨٦) قوله: **(فليس مما نحن فيه)** أي من باب الإضمار بل يكون كل شيء مبتدأ وجملة خلقناه خبره والجملة خبر إن وبقدر حالاً من الهاء وهذا أولى من جعل خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر الكل ليطابق القراءة المشهورة في الدلالة على أن كل مخلوق. أفاده البيضاوي رحمه الله تعالى، أي: وإذا جعل نعتاً أفاد أن كل شيء مخلوق لنا فهو بقدر كما صرح به أبو البقاء.

لأن) في قوله: إنا **(وكذلك المذكورة)**، أي جملة خلقناه في موضع رفع لكونها تفسير المرفوعة.

(ومن ذلك)، أي من الجملة التي يكون لها ولمفسَّر محل **(زيد الخبز يأكله)** بنصب الخبز بإضمار فعل تفسيره ما بعده. تقديره: زيد يأكل الخبز يأكله **(فيأكله في موضع رفع لأنها مفسرة لجملة محذوفة)**(٤٨٧) وقعت خبراً لمبتدأ وهو زيد وهي يأكل. ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: زيداً الخبز أكله. **(وهي)**: أي الجملة المفسرة أعني يأكل **(في موضع رفع على الخبرية)** من زيد في زيد الخبز يأكله **(واستدل على ذلك بعضهم)**، أي على أن إعراب المفسِّر بحسب إعراب المفسَّر بقول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعاً

فمن اسم متضمن لمعنى الشرط وقد حذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه وهو يقتضي فعلين ولا يدخل إلا على الفعل لفظاً أو تقديراً فقدر نؤمن ليكون دخوله على الفعل وإنما خص نؤمن بالتقدير مع إمكان غيره بقرينة التفسير تقديره فمن نؤمن نحن نؤمنه(٤٨٨) يبت وهو آمن فمن مبتدأ وشرطه المحذوف في محل الرفع مع خبره ونحن تأكيد لمضمر مستتر في الشرط المحذوف ويبت مجزوم على أنه جزاء الشرط ونؤمنه المذكور مجزوم لكونه تفسيراً لنؤمن المحذوف المجزوم **(فظهر الجزم في الفعل المفسِّر)** وهو نؤمنه المذكور **(للفعل المحذوف)** وفيه نظر(٤٨٩) إذ المدعى ظهور إعراب المفسَّر بالفتح في محل الجملة المفسرة

---

(٤٨٧) قال: **(لجملة محذوفة)** أي مضمرة لأنهم فرقوا بين المضمر والمحذوف بأن الأول هو المتروك لقائم مقامه. والثاني: هو المتروك أصلاً ولا يكون للقائم مقامه أثر كذا في شرح الألفية وهنا القائم مقامه موجود وهو المفسر ففيه تساهل. نعم بعض النحاة لم يفرق لكن التحقيق ما سبق ذكره كاشف.

(٤٨٨) قوله: **(فمن نحن نؤمنه ا هـ)** نجره مجزوم بحذف الحركة وحذف العين للساكنين من أجاره فلان أنقده منه فعل الشرط. **(يمس)**: مجزوم بحذف اللام جزاء الشرط. **(منا)**: بمتعلق متعلّق بمروعاً وهو اسم مفعول من روعه ترويعاً أفزعه خبر يمس واسمها مستتر فيها والجملة عطف على فمن نحن نؤمنه.

(٤٨٩) قوله: **(وفيه نظر)** لعله أخذه من الأمير عند قول المصنف رحمه الله: فمن نحن نؤمنه وعبارته لكن هذا تأنيس في الجملة فإن الجزم ظهر في الفعل وحده لا الجملة وهو في الحقيقة المفسر لكنه مع الفاعل كالشيء الواحد ا هـ. ولا يخفى أن المراد يكون الجملة ذات محل =

والدليل إنما قام على ظهوره في اللفظ فالتقريب غير تام تأمّل(٤٩٠).

وقيل: في إعراب البيت(٤٩١) أن الجزم في نحو نؤمنه بأداة شرط مقدرة(٤٩٢) وشاع إضمار إن وإن لم يجز إضمار لام الأمر(٤٩٣) على ما عرفت في موضعه(٤٩٤) بالشواهد.

= من الإعراب هو أنه لو حل محلها ما يقبله لفظاً لإعراب فجزم الفعل ههنا دليل على أنه لو كان بدله جملة لكانت مجزومة المحل وعبارة الشيخ وفي كل من أمثلة التحقيق نظر لأنها ترجع عند التحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد وهو تفسير الفعل بالفعل لا الجملة بالجملة ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمّى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها التفسير كما قال المصنف رحمه الله تعالى في المغني ا هـ. وجواب الأول ما نقلناه من الأمير آنفاً وجواب الثاني ما ذكره الشمني من أن الشلوبين أراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاحي، وهو متناول لجملة الاشتغال وحاصل ما في الكشف أن ثبوت الجزم في البيت لكونه مثالاً جزئياً لا يقتضي أن يكون جميع المفسِّر كذلك مع أن المطلوب ذلك.

(٤٩٠) قوله: **(تأمل)** لعله إشارة إلى ما ذكرنا من أن معنى كون الجملة ذات محل هو ظهور الإعراب في مفرد حل محلاً فلو لم يكن للجملة المفسِّرة محل من الإعراب لما ظهر في اللفظ عند كون المفسر قابلاً له.

(٤٩١) قوله: **(وقيل في إعراب البيت)** عبارة المغني وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط متعددة فإنه ما ملخصه أن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

مجزومان في التقدير وأن انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير إنْ أي إن أهلكت منفساً إن أهلكته وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ولأن تقدمها مقوّ للدلالة عليها واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية ا هـ.

(٤٩٢) قوله: **(بأداة شرط مقدرة)** الظاهر أنه مَنْ وأن قوله وساغ إضمار إنْ ليس على ما ينبغي، لأنه منقول من المغني وإضمار إن في البيت المذكور فيه أعني إنْ منفساً ا هـ، لا يدل على إضمارها هنا ثم انظر ما المانع من نقل علة جواز إضمار إنْ مع أنها في المغني متصلة به. وما الفائدة في نقله كذلك فرحمه الله تعالى من ناقل لم يعرف حقه.

(٤٩٣) قوله: **(وإن لم يجز إضمار لام الأمر)** أي لا ضرورة، نحو:

مُحَمَّدُ تُفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ

أي لتفد مع أن كلا منهما جازم فينبغي أن يقتضي عدمُ جواز حذفِ اللام مع بقاء عمله عدمَ جواز حذف إن مع بقاء عملها.

(٤٩٤) قوله: **(على ما عرفت في موضعه)** الظاهر أنه شرح السعد للزنجاني عند التكلم على شرح الأمر الغائب وذكره المصنف رحمه الله تعالى في المغني عند التكلم على اللام الجازمة في أواخر صحيفة ١٨٣. =

(الخامسة): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب **(الواقعة جواباً للقسم)** وهو نوعان:

نوع: يذكر فيه المقسم به.

ونوع: لا يذكر. فالأول **(نحو)**: قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ٣] بعد قوله: ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١-٢][٤٩٥] فالجملة الاسمية أعني: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ لا محل لها من الإعراب لكونها جواباً للقسم المصرح. والثاني: نحو قوله: ﴿كَلَّا[٤٩٦] لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: ٤] فجملة: لينبذن لا محل لها لكونها جواباً لقسم مضمر تقديره: والله لينبذن.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١٥]، فيقدر لذلك وما أشبهه القسمُ **(قيل: ومن)** البحث **(ههنا)**، أي في هذا المحل من أنه لا محل لجملة جواب القسم.

= **الخامسة: من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الواقعة جواباً للقسم.**

(٤٩٥) قوله: **(تعالى**: ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس: ١-٢]) يس: اسم للسورة أو للقرآن أو أسماء حروف تقديره هذا المتحدّى به هو القرآن أو السورة تقديره: هذا المتحدى به هو السورة أو القرآن أو المؤلف من جنس هذه الحروف أو هذه السورة أو القرآن أو المؤلف من جنس هذه هو المتحدى به فعلى الأول هو خبر مبتدأ محذوف. وعلى الثاني: مبتدأ حذف خبره وقيل: معناه: يا إنسان بلغة طيّ على أن أصله: يا إنيسين فاقتصر على شطره لكثرة النداء به وقرئ بالكسر كجير وبالفتح على البناء كابن أو الإعراب على إتل يسن أو بإضمار حرف القسم والفتحة لمنع الصرف. وبالضم كبناء حيث أو إعراباً على هذه يس. **(وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ذي الحكمة كعيشة راضية)**: أي ذات رضا أو على أنه ناطق بالحكمة فهو كالحي المتكلم والواو للعطف أو القسم أن جعل يس مقسماً به. (﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝٤﴾ [يس: ٣-٤]) لمن الذين أرسلوا على صراط مستقيم وهو التوحيد والاستقامة في الأمور. **(اللام)**: جواب القسم أو ابتدائية فليحرر. والظرف المستقر خبر إن و**(على صراط)**: متعلق بالمرسلين أو خبر ثانٍ أو حال من فاعل الظرف وفائدته وصف الشرع بالاستقامة صريحاً وإن دل عليه لمن المرسلين.

(٤٩٦) قوله: **(تعالى**: ﴿كَلَّا﴾) ردع له عن حسبانه. (﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾): يطرحن. (﴿فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: ٤]): النار التي من شأنها أن تحطم كل ما يطرح فيها، أي تكسره وتأكله. قال شيخ زاده: وصنيعه فعلة بفتح العين لمبالغة الفاعل جُوزِيَ: الهمزة اللمزة جزاء وفاقاً فكما أن من شأن المطروح وعادته الطعن في الإعراض فكذا من شأن المطروح فيه أن يحطم ويكسر كل ما يطرح فيه. **(كلا)**: مركب من كاف التشبيه ولا النافية شددت لامها للتقوية وبدفع توهم بقاء معنى الكلمتين أو حرف بسيط معناه: الردع م. **(لينبذن)**. أي الجامع و**(ينبذان)** أي هو وماله و**(ينبذُنَّ)**، أي: هما وعدده أبو البقاء.

(قال الثعلب)[٤٩٧]، وهو من النحاة **(لا يجوز زيد ليقومَنَّ)**، أي لا يجوز بناء جواب القسم على المبتدأ، **(لأن الجملة المخبر بها لها محل وجواب القسم لا محل له)** فلو بني وقيل: زيد ليقومَنَّ للزم أن يكون لجملة ليقومن محل من الإعراب بناء على أنها خبر المبتدأ ويلزم أن لا يكون لها محل بناء على أنها جواب القسم هذا خلف.

(ورُدَّ) الراد ابن مالك **(ذلك)**، أي قول الثعلب من أنه لا يجوز زيد ليقومن **(بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾** [العَنكبوت: ٥٨]**)**، فإن الموصول أعني الذين مبتدأ[٤٩٨] بني عليه جواب القسم المقدر أعني ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ تقديره: والله لنبوأنهم. ولما كان محصّل قول الثعلب[٤٩٩] أن ذلك البناء يستلزم أحد الأمرين إما خلو المبتدأ عن الخبر إن جعلت جملة لنبوأنهم جواب القسم.

وإما خلو القسم المقدر عن الجواب أن جعلتها خبر المبتدأ كان مظنة أن يقال من جانب الثعلب أن جملة لنبوأنهم في الآية **(هل هي خبر المبتدأ أو جواب القسم وأياً ما)** كان يلزم المحذور فأشار المصنف إلى جوابه بقوله: **(والجواب عما قاله الثعلب أن التقدير: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾** [العَنكبوت: ٥٨] **أقسم بالله ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ وكذا التقدير في ما أشبه ذلك فالخبر مجموع جملة القسم المقدرة وجملة الجواب المذكورة لا مجرد الجواب)** فلا يلزم أحد المحذورين[٥٠٠].

---

(٤٩٧) قوله: **(قال ثَعْلَبُ ا هـ)** هو أحمد بن يحيى من أئمة النحو واللغة ا هـ ك م وهو غير منصرف وجوباً للتأنيث المعنوي والعلمية والزيادة على الثلث وهو بفتح أوله للأنثى كثعلبة أو للذكر كثعلبان بضم أوله. وفي بعض النسخ قال الثعلب بزيادة اللام والظاهر أنه سهو والصواب خلافه، لأنها موقوفة على السماع فليحرر.

(٤٩٨) قوله: **(فإن الموصول مبتدأ)** ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل دل عليه الفعل المذكور و**(غُرَفاً)**: مفعول ثانٍ **(ومن الجنة)**: حال من غرفا ا هـ. أبو البقاء.

(٤٩٩) قوله: **(ولما كان محصل قول الثعلب ا هـ)** حاصل الكلام في هذا المقام أن ابن مالك لما رد ما منعه ثعلب من وقوع لأقومن خبراً مستشهداً بقوله تعالى: ﴿والذي آمنوا﴾، ا هـ. أجاب المصنف رحمه الله عما قاله ابن مالك بأن ذلك إنما يرد إن كان الذي منعه ثعلب هو وقوع الجواب وحده خبراً لا وقوعه مع القسم فلا محصل هنا إلا الجواب عن الإيراد بتجريد المراد فما ذكر تطويل بغير طائل.

(٥٠٠) قوله: **(فلا يلزم أحد من المحذورين)** الأولى واحد مع أنه ليس في الحقيقة إلا محذوراً واحد وهو التنافي فالأحسن فلا يلزم المحذور المذكور وعبارة الأزهري: فلا يلزم التنافي إذ لا يلزم من كون الجزاء لا محل له كون الكل كذلك ا هـ.

واعلم أن بين كلام المصنف في هذا المختصر وبين كلامه في مغني اللبيب مخالفة ظاهرة حيث فهم من هذا الكلام أن مراد الثعلب أنه لا يبنى على المبتدأ جواب القسم لا جملة الجواب والقسم وفهم من المغني أنه لا يبنى على المبتدأ جملة القسم والجواب إذ صرح فيه غير مرة أن مراد الثعلب أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً حيث قال[٥٠١] ـ بعد قوله ـ: قال الثعلب: لا تقع جملة القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً وجملة القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محمل ولكن المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها وإما كون جملة القسم إنشائية. والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها الصدق والكذب انتهى ملخصاً فغير المدعي والعلة فإن قيل: لَعَلَّهُ لا مخالفة بينهما، لأن ما في هذا المختصر نقل[٥٠٢] من الغير يدل عليه عنوان قيل في أول المسألة فلا يلزم أن يكون ذلك مسلمة عنده والذي مسلم عنده قوله في المغني: قلت: يمكن أن يوفق الكلام على هذا لكن قوله والجواب عما قاله الخ يأباه[٥٠٣] كل الإباء لا

---

(٥٠١) قوله: **(حيث قال ا هـ)** ما نقله الشارح له ارتباط بما قبله فلا بأس بذكره وهو مسألة قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً فقيل في تعليله، لأن نحو لأفعلن لا محل له فإذا بني على مبتدأ فقيل: زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء، لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً إذ لا تنفك أحدهما عن الأخرى. وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: زيد أقسم لأفعلن وإنما المانع عنده إلى آخر ما ذكره الشارح.

(٥٠٢) قوله: **(لأن ما في هذا المختصر نقل ا هـ)** ما المانع من أن يكون ناقلاً في الموضعين وإن لم يصرح به في المغني والذي يظهر لأنه لا منافاة بينهما إذ حاصلهما أنه نقل عن ثعلب منع زيد ليضربن فهم منه أن مراده منع بناء الجواب وحده فعلله بعضهم بلزوم المنافاة واعترضه بعضهم بورود ما منعه في القرآن والمصنف قائل بأن ثعلب إنما يمنع بناء القسم وجوابه معاً لا الجواب فقط فلا وجه للتعليل والاعتراض المذكورين فتعرض هنا لرد الاعتراض ولم يتعرض لرد التعليل وفي المغني تعرض لردّ الأمرين فإن قلت: إذا منع ثعلب كون القسم خبراً فما الخبر عنده في الآية لقوله: والذين قلت: لعله يجعله منصوباً بالفعل مقدر يدل عليه المذكور كما نقلناه عن أبي البقاء آنفاً.

(٥٠٣) قوله: **(يأباه ا هـ)** في القاموس أبى الشيء يأباه ويأبيه إباءً وإبائة بالكسر فيهما كرهه. وفي المختار: أبى يأبى امتنع فالذي يظهر عدم مناسبة الأول وأنه على الثاني من باب الحذف والإيصال. ثم الإباء إنما يتحقق إن كان مقصود المصنف بالجواب الدفع عن ثعلب وأن الممنوع بناء الجواب وحده بل مراده الرَّادُّ على ابن مالك وأن الخبر في الآية هو جملة القسم وجوابه، لأن الجواب فقط كما ظنه ابن مالك.

يخفى على الفطن(٥٠٤) والأذكياء تأمل.

(السادسة): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب الجملة **(الواقعة جواباً لشرط غير جازم)** مطلقاً **(كجواب إذ(٥٠٥) وإذا ولو ولولا)** ولما(٥٠٦) وكيف(٥٠٧) **(أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية)** سواء كان جواب الشرط ماضياً أو مضارعاً **فالأول (نحو: إن جاءني زيد أكرمته)** فجملة أكرمته لا محل لها لكونها جواباً بالشرط جازم غير مقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية إذ لو اقترنت بهما لكان لها محل على ما سبقت إليه الإشارة وإنما لم يكن لهذه الجملة محل لأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل وحده لا الجملة بأسرها فأمكن ظهور الجزم في لفظ الفعل ولو محلاً، لأن عدم الفاء في جواب الشرط الجازم دليل إمكان الجزم فيه كما أن وجودها فيه دليل عدم الإمكان كما مرّ.

والثاني: أي كون الجواب مضارعاً، نحو: إن تقم أقم وإنما لم يكن لجملة أقم محل لظهور الجزم في لفظ الفعل صريحاً.

(السابعة): من الجملة التي لا محل لها من الإعراب الجملة **(التابعة)** عطفاً أو صفة(٥٠٨) أو تأكيداً أو بياناً أو بدلاً **(لما لا موضع له)**.

---

(٥٠٤) قوله: **(على الفُطْن)** بضم فسكون جمع فطِن بقرينة الأذكياء في القاموس الفطنة الحذق. وقال: وهو فاطِن وفَطِين وفُطُون وفِطِن وفُطُن وفَطْن كعدل جمعه فُطن بالضم ا هـ.
السادسة: الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم.

(٥٠٥) قوله: **(كجواب إذ)** لم تقع إلا في بعض النسخ إذ ليس فيها معنى المجازاة فلذلك لا تختص بالجملة الفعلية إلا بدخول ما الكافة فذكرها هنا مع عدم ذكرها في المغني شرطية على المرجوح، كاشف.

(٥٠٦) قال: **(ولما)** هذا مبني على أنها حرف وجود لوجود كما ذهب إليه كثيرون أو ظرف بمعنى إذ فيه معنى الشرط كما ذهب إليه ابن مالك. وأما على رأي من قال أنها ظرف بمعنى حين فالظاهر أنها ليست شرطية كما مر ا هـ. دم.

(٥٠٧) قوله: **(وكيف)** تكون استفهاماً حقيقياً، نحو: كيف زيد؟ وغيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨] وشرطاً فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى مجزومين، نحو: كيف تصنع أصنع لا كيف تجلس أذهب م بتصرف.
السابعة: الجملة التابعة لما لا موضع له.

(٥٠٨) قوله: **(أو صفة)** الصواب ترك الصفة هنا وفيما يأتي، لأن الموصوف للجملة وغيرها من المفردات لا يكون إلا مفرداً والمفرد لا يكون مما لا موضع له فافهم ا هـ الحواشي وهو موجه.

فالأول: (نحو: قام زيد وقعد عمرو) فجملة: قام زيد لا محل لها لكونها ابتدائية وكذا لا محل لجملة قعد عمرو لكونها معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب هذا إذا قدرت الواو عاطفة لا حالية وقس البواقي من الصفة وغيرها[٥٠٩].

المسألة الرابعة من مسائل الباب الأول

(في) بيان **(الجملة الخبرية[٥١٠] التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً)** فقوله: لزوماً تمييز عن النسبة في يطلبها احترز به عما يسبقها ما يطلبها لزوماً، نحو: زيد أبوه قائم فجملة أبوه قائم مرفوعة المحل على أنها خبر المبتدأ وهو زيد ولا يمكن أن تكون غير الخبر لتقدم ما يطلبها لزوماً وكذلك نحو: الذي قام، جملة قام لا محل لها من الإعراب على أنها صلة الذي ليس غير لاقتضاء الموصول إياها، وهي أي الجملة التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً إن وقعت **(بعد النكرات المحضة صفات)** خبر مبتدأ محذوف أشير إليه **(وبعد المعارف المحضة أحوال وبعد غير المحضة منهما)**، أي من النكرات والمعارف **(محتملة لهما)**، أي الصفة والحال وكل من الثلاثة مشروط بوجود المقتضى لا يكون[٥١١] بمثابة اللزوم المذكور ومشروط بانتفاء المانع على ما لا يخفى ولما بيّن الأنواع الثلاثة على نهج الإجمال أراد أن يوضحها بإيراد الأمثلة والشواهد فقال: **(مثال)** الجملة **(الواقعة صفة)** لوقوعها بعد النكرة المحضة قوله تعالى:

---

(٥٠٩) قوله: **(من الصفة وغيرها)** مثال التأكيد نحو: ضرب زيد ضرب زيد ومثال البيان والبدل، نحو: زيداً ضربته. فضربته المذكور بدل أو عطف بيان من المقدر على رأي الشلوبين.

(٥١٠) قال: **(المسألة الرابعة في الجملة الخبرية)** بلفظ في فالظرف خبر المبتدأ وقوله: صفات خبر مبتدأ محذوف وفي بعض النسخ وهو أحسن لعدم الحذف الجمل الخبرية فهو مبتدأ و**(صفات)** خبره. والجملة خبر المبتدأ، أعني المسألة والجملة الخبرية ما تحتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه مع قطع النظر عن خصوص المادة ونفس والدليل والقائل فلا يرد السماء فوقنا والله واحد. قال في الكاشف: وصف الجملة بالخبرية، لأن الإنشائية التي لم يسبقها ما يطلبها لا تكون صفة إلا بتأويل وكذا كونها حالاً عند الجمهور ا هـ.

(٥١١) قوله: **(لا يكون)** أي اقتضائه وإلا فالمقتضى بمثابة الملزوم وإنما زاد هذا القيد على المغني، لأن الاقتضاء لو كان بمثابة اللزوم المذكور لم يصدق على الجملة أنها ما يسبقها ما يطلبها لزوماً.

﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ [٥١٢] عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣] فجملة **(نقرأه صفة لـ)** قوله: **(كتاباً لأنه نكرة محضة وقد مضت أمثلة من ذلك في)** المسألة **(الثانية)**، أي من وقوع الجملة الخبرية صفة لوقوعها بعد النكرات المحضة من نحو: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ونحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] ونحو: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا فَأَبَوْاْ﴾ [الكهف: ٧٧] الآية فجملة استطعما في محل الجر صفة لقرية وهي نكرة محضة وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية للزم خلو الصفة[٥١٣] من ضمير الموصوف ولو قيل: استطعماها كان مجازاً[٥١٤] ولا يصار إليه[٥١٥] مع إمكان الحقيقة.

(ومثال) الجملة **(الواقعة حالاً)** لوقوعها بعد المعرفة المحضة **(قوله تعالى:** ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦] **فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في تمنن)**. وقوله: **(المقدر بأنت)** صفة ثانية للضمير وإنما أتى به لدفع احتمال كون صيغة لا تمنن نهياً لغائبة إذ المقدر فيه هي لا أنت وإنما كان بعد الضمير حالاً **(لأن الضمائر كلها معارف بل هي أعرف المعارف)**.

ومنه قوله تعالى: و﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] حال من ضمير الفاعل في لا تقربوا.

(ومثال) الجملة **(المحتملة للوجهين)**، أي الصفة والحال لوقوعها بعد النكرة الغير المحضة **(نحو: مررت برجل صالح يصلي فإن شئت قدرت جملة**

---

(٥١٢) قوله: **(تعالى:** ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ﴾**)** الآية قبله (﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ﴾) من ذهب (﴿أَوْ تَرْقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾) في معارجها (﴿وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ﴾) وحده (﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الإسراء: ٩٣]) وكان في تصديقك **(حتى)** جارة لانتهاء الغاية **(تنزل)** منصوب بأن مقدرة في تأويل المصدر مجرور بحتى والظرف متعلق بلن نؤمن **(علينا)** متعلق بلن نؤمن **(كتاباً)** مفعوله.

(٥١٣) قوله: **(خلو الصفة)** ودعوى الدماميني الربط معنى، لأن الضمير للأهل المضاف للقرية قد ينازع في كفايته في الصحة أمير.

(٥١٤) قوله: **(كان مجازاً)** لأن القرية لا تستطعم فلما لم يكن بدّ من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ولا يمكن ذكر المضاف مضمراً لتعذر إضافة الضمير تعيّن ذكره ظاهراً. شمني.

(٥١٥) قوله: **(ولا يصار إليه ا هـ)** قال الأمير أُورِدَ أَنَّ القرآنَ مشحونٌ به وهو أبلغ من الحقيقة وأُجيبَ بأنه على كل حال خلاف الأصل قلت. وأيضاً حيث قيل: أو لا أتيا أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة فالتجوز يعد من الرجوع للشيء بعد الانصراف عنه ا هـ.

يصلي صفة ثانية لرجل، لأنه نكرة) في الظاهر **(وإن شئت قدرتها حالاً منه)**، أي من الرجل **(لأنه قد قرب من المعرفة باختصاصه بالصفة)** وهو صالح. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠]، فلك أن تقدر جملة: أنزلناه صفة للنكرة وهو ذكر وهو الظاهر ولك أن تقدرها حالاً منها(٥١٦)، لأنها قد خصصت بوصفِ مبارك وذلك بقربها من المعرفة حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ(٥١٧) يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] أن الأوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدر أنزلناه حالاً من المعرفة وهو الضمير في مبارك لكنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال كما لا يخفى على اللبيب(٥١٨).

(ومثال) الجملة **(المحتملة)** للوجهين **(بعد المعرفة)** الغير المحضة **(قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ(٥١٩) يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾** [الجمعة: ٥]، **فإن المراد بالحمار**

---

(٥١٦) قوله: **(حالاً منها)** والعامل فيها معنى الفعل، أعني أشير المفهوم من اسم الإشارة.

(٥١٧) قوله: **(تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾** قبله (﴿عُثِرَ عَلَىٰٓ﴾) فإن اطلع (﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾) فعلا ما أوجب إثماً كتحريف **(فآخران)**: فشاهدان آخران. (﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ [المائدة: ١٠٧]): جنى عليهم وهم الورثة. **(الأوليان)**: الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما وهو خبر مبتدأ محذوف، أي هما أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران وعليهما **(فَيَقُومَانِ مَقَامَهُمَا)** صفة آخران **(وَمِنَ ٱلَّذِينَ)** إما صفة بعد صفة أو حال من فاعل يقومان ويحتمل أن يكون الأوليان بدلاً من آخران أو من الضمير الذي في يقومان. وهذه الوجوه مبنية على قراءة الجمهور استحق مبيناً للمفعول ا هـ قاضي وشيخ زاده. وإما على الاحتمال الأول والأخيرين فيقومان خبر آخران ومن الذين كما ذكر. وإما على ما ذكر الشارح فآخران خبر مبتدأ محذوف، أي فالشاهدان آخران وقيل: فاعل فعل محذوف، أي فليشهد آخران ذكره أبو البقاء فرحم الله الشارح حيث نقل من غير ضرورة آيةً لا يعرف المقصود منها إلا بما لا يسعى هنا والطلبةَ حيث لا يقنعون إلا بتفسيرها.

(٥١٨) قوله: **(كما لا يخفى على اللبيب)** المستحضر كلامه في مغني اللبيب حيث قال: إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال. أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حال الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حال الشيخوخة في ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال.

(٥١٩) قوله: **(تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾** ا هـ) قبله (﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾) علموها وكلفوا العمل بها. (﴿ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾) لم يعملوا ولم ينتفعوا بما فيها (﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]) كتباً من العلم يتعب في حملها ولا ينتفع بها **(يحمل)** حال والعامل فيها معنى المثل أو صفة إذ ليس المراد من الحمار معيناً ا هـ. بيضاوي.

الجنس[٥٢٠] **وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة**[٥٢١])، لأنه يعامل معاملة النكرة فيصح تقدير يحمل حالاً أو وصفاً (**فيحتمل الجملة من قوله تعالى: ﴿يَحۡمِلُ أَسۡفَارًاۢ﴾ وجهين أحدهما الحالية، لأن الحمار بلفظ المعرفة**)، أي مُحَلًّى باللام.

(**و**) الوجه (**الثاني الصفة لأنه كالنكرة في المعنى**)[٥٢٢]. ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[٥٢٣] فَمَضَيْتُ ثَمَّةَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

واعلم أن الضابطة المذكورة في هذه المسألة تشتمل على قيود أربعة لا بد من معرفتها.

---

(٥٢٠) قوله: (**فإن المراد بالحمار الجنس**) اعلم أن اللام إما للإشارة إلى نفس الحقيقة أو إلى حصة معينة منها واحداً كان أو أكثر وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص والأول إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الإفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحو علم الجنس. وإما بالنظر إلى صدقه على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة أو على جميع الإفراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف إلى نكرة هذا على سبيل التحقيق، وأما المشهور فالاستغراق مقابل لتعريف الجنس ك.

(٥٢١) قوله: (**يقرب من النكرة**) قال الشريف: وهذا القرب إنما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس إذا أريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لأجل قرينة تقتضي ذلك كقولك: حيث لا عهد أكلت الخبز وشربت الماء فإن مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كأنك قلت: أكلت خبزاً وشربت ماء والفرق هو أنك في المعرّف تشير إلى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر. هذه الإشارة وإذا قصدت بالمعرف بلام الجنس إلى الماهية من حيث هي هي فبين المعرف والمنكر بون بعيد (ك). أي لأن المنكر يراد به الفرد المنتشر والجنس لا يراد به الحقيقة من حيث هي.

(٥٢٢) قوله: (**لأنه كالنكرة في المعنى**) وإن كان معرفة بحسب الظاهر وإنما قال: كالنكرة إشارة إلى الفرق الذي ذكرناه قبل. قال ابن مالك في شرحه للمصابيح الأولى أن يجعل صفة ا هـ، لكن الأولى أن تجعل حالاً، لأن العمل بظاهر الحال أولى ويدل عليه تقديم الزمخشري هذا الوجه، أعني كونه حالاً حيث قال: يحمل ما محلها قلت: النصب على الحال أو الخبر على الوصف، لأن الحمار كاللئيم في قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي. وترك أبو البقاء كونها صفة حيث قال: (**يحمل**) هو في موضع الحال من الحمار والعامل فيه المثل ا هـ ك.

(٥٢٣) قوله: (**وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي**) أي: والله لقد مررت باللئيم وهو ضد الكريم عبر عنه بالمضارع استحضاراً لتلكَ الحال وجملة يسبني تحتمل النصب على الحال والجر على النعت فمضيت معطوف على أمر. (**ثمة**): مفعول فيه لمضيت (**قلت: لا يعنيني**): بفتح حرف المضارعة، أي: يُهِمني ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «مِنْ حُسْنِ إِسْلامِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ» دم.

القيد الأول: كون الجملة خبرية واحترز بذلك من نحو هذا عبد بعتكه إذ أردت بالجملة إنشاء البيع لا الإخبار، لأنها مستأنفة[٥٢٤] إذ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً[٥٢٥].

القيد الثاني: صلاحية الجملة للاستغناء عنها وقد احترز به عن جملة الصلة والخبر والمقول[٥٢٦] الغير المستغنية عنها كما مرّ وهذا القيد يستفاد من قوله لم يسبقها ما يطلبها لزوماً.

القيد الثالث: وجود المقتضى احترز بذلك عن نحو: فعلوه من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ۝٥٢﴾ [القَمَر: ٥٢] برفع كل فإن جملة فعلوه صفة لكل شيء ولا يصلح أن تكون حالاً من كل مع جواز الوجهين في نحو: أكرِمْ كل رجل جاءك لوجود مقتضى الجواز فيه[٥٢٧] وهو وجود ما يعمل في

---

(٥٢٤) قوله: **(لأنها مستأنفة)** ومثلها: هذا عبد بعتكه. ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة وهو أبو علي وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهو طائفة من الكوفيين. مغني.

(٥٢٥) قوله: **(إذ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً)** قال الدماميني: أما كون الإنشاء لا يقع نعتاً، فقال الرضي: إنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة كونها خبرية، لأنك إنما تجيء بالصفة أو الصلة لتعرف الموصوف والموصول مبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذلك الموصوف أو الموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز إذا إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة. وهذه هي الجملة الخبرية، لأن غير الخبرية إما إنشائية، نحو: بعت وطلقت وأنت حرّ ونحوه أو طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها ا هـ. وأما كونه إنشاء لا يقع حالاً فقال الدماميني: وجهه الرضى بأن المفهم في المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء وأنت في الطلب لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصيص وقوع العامل بوقت ذلك المضمون. وأما الإيقاعية نحو: بعت وطلقت وتزوجت، فإن المتكلم بهذه الألفاظ لا يقصد إلى وقت يحصل فيه مضمونها وإنما مقصوده مجرد الإيقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف من دلالته لا من دلالة اللفظ إذ وقت الفراغ من لفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه ا هـ.

(٥٢٦) قوله: **(والمقول)** عبارة المغني والجملة المحكية بالقول فإنها لا يستغنى عنها بمعنى أن مفعولية القول متوقفة عليها ا هـ. قال الأمير: لا بمعنى أنها عمدة ا هـ. أي كما أن الجملة الواقعة خبراً عمدة.

(٥٢٧) قوله: **(لوجود مقتضى الجواز فيه)** إلى قوله: ولا يجوز أن تكون خبراً ليس في المغني بل=

الحال بخلاف الآية لعدم وجود مقتضى الجواز فيها وهو عدم وجود ما يعمل في الحال لو جعلت حالاً ولا يجوز أن يكون خبراً لأنهم لم يفعلوا كل شيء(٥٢٨).

القيد الرابع: انتفاء المانع. اعلم أن المانع قسمان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: من المانع اللفظي ما يمنع الحالية المتعينة لولا وجود المانع وحينئذٍ يتعين الاستئناف(٥٢٩)، نحو زارني زيد سأكافيه أو لن أنسى له ذلك. فالجملة بعد المعرفة المحضة حالاً لا محالة لكن السين ولن مانعان، لأن الجملة الحالية لا تتصدر بعلامة الاستقبال.

النوع الثاني: ما يمنع الوصفية المتعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على التقييد المقدم فتعين الحالية بعد امتناع الاستئناف مثاله قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ(٥٣٠) شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا

= مما سبكه الشارح وعبارة المغني ولا يصح أن يكون حالاً مع جواز الوجهين في نحو: أكرم كل رجل جاءك لعمل ما يعمل في الحال اهـ. قال الأمير علة لقوله لا يصح فإن الابتداء لا يعمل فيها اهـ. فالذي يظهر أن المقتضى لجواز الحال هو ما يعمل فيها فإذا وجد وجد المقتضى وإذا انعدم انعدم المقتضى فكان الأنسب تقديم علة عدم صحة الحالية في الآية على علة جوازها في نحو: أكرم اهـ.

(٥٢٨) قوله: **(لأنهم لم يفعلوا كل شيء)** مع أن كونها خبراً يقتضي أنهم فعلوه. قال دم: فلا يرد على هذا الكلام أنه إنما يستقيم أن لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء أما إذا جعل صفة له استقام المعنى فلا يتجه منع كونه خبراً، لأن المعنى حينئذٍ وكل شيء مثبت في الزبر، أي صحائف أعمالهم فعلوه ولا فساد فيه ويردّ بوجهين إما لفظاً فلأنه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي وهو الخبر. وإما معنى فلأن المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٖ وَكَبِيرٖ مُّسۡتَطَرٌ ٥٣﴾ [القمر: ٥٣] ففعلوه حينئذٍ صفة لكل شيء وفي الزبر: الخبر أي كل ما فعلوه مثبت بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

(٥٢٩) قوله: **(يتعين الاستئناف)** في الشرح قد يمنع تعيين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع إذ احتمال الاستئناف فيها على تقدير زوال المانع ثابت وأقول: الدليل على تعيين الحالية لولا وجود هذا المانع أن المعنى على تقيد الفعل المتقدم وسينبه المصنف على نحو هذا في الثاني اهـ.

(٥٣٠) قوله: **(تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ﴾** اهـ) قبله (﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ﴾)شاق عليكم مكروه طبعاً وهو مصدر نعت به للمبالغة أو فعل بمعنى المفعول (﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾) وهو جميع ما كلفوا به فإن الطبع بكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم (﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦]) وهو جميع ما نُهوا عنه فإن النفس =

﴿وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ[٥٣١] وَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فإن جملة وهو خير لكم وهو شر لكم وهي خاوية كانت متعينة للوصفية للنكرة لكن الواو منعت تلك، لأن الواو لا تعرض بين الموصوف والصفة عند جميع النحويين غير الزمخشري ومن وافقه.

النوع الثالث: ما يمنع إحداهما دون الأخرى ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو: ما جاءني أحد إلا قال خيراً. فإن جملة القول كانت قبل وجود إلّا محتملةً للوصفية والحالية ولما جاءت إلّا امتنعت الوصفية لكونها فصلاً بين الموصوف والصفة بخلاف الحال والمعنوي ما يمنعهما معاً، نحو: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧ لَّا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصَّافات: ٧-٨]، فإن جملة: لا يسمعون ليست صفة لشيطان ولا حالاً منه لفساد المعنى كما مرّ ولكنها استئناف فاحفظ فإنها من النفائس.

= تحبه وتهواه وهو يقضي به إلى الردى وإنما ذكر عسى، لأن النفس إذا ارتاضت ينعكس الأمر عليها. قاضي.

قاضي الإعراب: **(وهو كره)**: حال أو صفة **(لكم)**: صفة لكره **(وعسى أن تكرهوا)**: أن والفعل في موضع رفع فاعل عسى وليس فيها ضمير، أي: فيكون حينئذٍ تامة. (﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) في موضع نصب فيجوز أن تكون صفة لشيء وساغ دخول الواو. ولما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً ويجوز أن تكون حالاً من النكرة، لأن المغني يقتضيه أبو البقاء.

(٥٣١) قوله: **(تعالى:** ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾**)** تقديره أو أرأيت مثل الذي فخذف لدلالة ألم تر عليه والذي مر على قرية هو عزير بن شرحيا أو الخضر أو كافر بالبعث والقرية بيت المقدس حين خربه بختنصر. (﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾) ساقطة حيطانها على سقوفها. (﴿قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]) اعترافاً بالقصور عن معرفة طريقة الإحياء واستعظاماً لقدرة المحيي إن كان القائل مؤمناً واستبعاداً إن كان كافراً. و**(أنى)**: في موضع نصب على الظرف بمعنى متى أو على الحال بمعنى كيف. قاضي. **(أو كالذي)**: في الكاف وجهان: أحدهما: أنها صلة والتقدير: ألم تر إلى الذي حاج والذي مرّ على قرية وهو مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. والثاني: أن موضعها نصب والتقدير: أو رأيت مثل الذي دلّ عليه ألم تر إلى الذي حاجّ وأَوْ للتفصيل أو للتخيير في التعجب بحال أيّ القبيلين شاء. (﴿وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾): في موضع جرّ صفة لقرية. (﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾): يتعلق بخاوية، لأن معناه واقعة على سقوفها **(أنى)**: في موضع نصب بيحيي ظرف له بمعنى متى ويجوز أن يكون بمعنى كيف فيكون حالاً من هذه لما فيه من الاستفهام. أبو البقاء.

الباب الثاني

(في الجار والمجرور وفيه أيضاً) أي كما في الأول **(أربع مسائل إحداها أنه لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل أو ما في معناه)** كالصفة المصدر أو ما أول بما في معنى الفعل، فإن لم يكن شيء من هذه الثلاثة موجوداً قُدِّرَ كما سيأتي . . . **(وقد اجتمعا)** أي التعلق بالفعل وما في معناه **(في قوله تعالى:** ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**)** فإن الجار الأول يتعلق بالفعل أعني: أنعمت. والثاني: بالمغضوب، وهو من الصفات بمعنى الفعل. **(و)** كذا اجتمعا في **(قول ابن دريد:**

وَاشْتَعَلَ المُبْيَضُّ[٥٣٢] في مُسْوَدِّهِ ... مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا

فإن الجار الأول في قوله في مسوده متعلق بالفعل، أعني: اشتعل. وفي قوله: في جزل الغَضَا متعلق بما في معناه، أعني: اشتعال. ولما كان في هذا البيت من المحامل غير ما استشهد به أشار إليه بقوله: **(وإن علقت) أَنْتَ الجار الأول)** أعني في مسوده **(بالمبيض أو جعلته حالاً منه)** متعلقاً بكائنا **(فلا دليل فيه)**، أي في هذا البيت على ما استشهد به من تعلق الجار بالفعل وما في معناه المذكورين لكون التعلق حينئذٍ من القسم الثاني ومثال تعلق الجار بما أول بما في معنى الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾، أي هو الذي إلٰه في السماء ولفظ في السماء متعلق بإلٰه وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف تقول إلٰه واحد ولا يوصف به لا يقال شيء إلٰه، وإنما صحّ تعلّقه به لتأويله بمعبود فإلٰه خبر لهو محذوفاً ولا يجوز أن يكون إلٰه مبتدأ والظرف المقدم خبراً عنه. والجملة الاسمية صلة لها لخلوها عن ضمير الموصول ولا يجوز أيضاً أن يكون آلة فاعل الظرف والجملة

الباب الثاني

(٥٣٢) في الجار والمجرور **قوله: (واشتعل المبيض)** قائله ابن دريد يصف انتشار الشيب في شعر الرأس، الضمير في مسوده للرأس المذكور في قوله:

أَمَا تَرَى رَأْسِيَ حَاكَى لَوْنُهُ ... طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجى

(والجزل) ما غلظ من الحطب ويبس. والغضا: شجر دم، و**(مثل)**: صفة لمفعول مطلق محذوف، أي اشتعالاً مثل اشتعال اهـ.

الظرفية صلة لهذا المعنى بعينه ولا يحسن تقدير الظرف صلة(٥٣٣) وإلٰه بدلاً من الضمير المستتر فيه وتقدير: وفي الأرض إلٰه معطوفاً كذلك لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرّتين(٥٣٤) وفيه بُعْدٌ حتى قيل بامتناعه ولا يجوز أن يكون وفي الأرض إلٰه جملة اسمية أيضاً ولئلا يلزم فساد المعنى إذا استؤنف وخلوّ الصلة من العائد إن عطف ومثال التعلق بالمحذوف. قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾(٥٣٥) بتقدير: وأرسلنا. ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكرَ النبيّ والمرسل إليهم يدل على ذلك، ولما كان قوله لا بد من تعلق الجار في صورة الإطلاق والحكم على الكلية ولم يكن في الحقيقة. كذلك أشار إلى المستثنيات بقوله: **(ويستثنى من حروف الجر أربعة فلا تتعلق بشيء أحدها)** الحرف **(الزائد)**. أما في المرفوع: **(كالباء** ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾(٥٣٦)، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ

---

(٥٣٣) **قوله: (ولا يحسن تقدير الظرف صلة)** فيه رد على أبي حبان حيث قال: ويجوز أن تكون الصلة الجار والمجرور. والمعنى أنه فيهما بألوهيته وربوبيته إذ يستحيل حمله على الاستقرار. شمني. على مغني اللبيب.

(٥٣٤) **قوله: (لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرتين)** علة لقوله ولا يحسن. وقد ذكر المصنف رحمه الله في الباب الأول عند الكلام على إذ في مسألة تلزم إذ الإضافة أنه لا يعرف تكرر البدل إلا في بدل الإضراب واعترض عليه ابن الصائغ بأن تكرر البدل في غير الإضراب معروف نحو:

تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعُلَى

فإن الأول يختار فيه الاتباع على البدل، والثاني بدل. وأجبنا بأن مراده أنه لا يعرف تكرر البدل والمبدل واحد، والمثال المعترض به المبدل منه متعدد فإن الفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى كما ذكره المصنف في توضيحه. شمني.

(٥٣٥) **قوله: (تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾)** قبيلة من العرب سمّوا باسم أبيهم الأكبر ثمود بن عاد بن إِرَمْ ابن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام. وقرىء مصروفاً بتأويل الحيّ أو باعتبار الأصل. وكانت مساكنهم الحجر بين الحجاز والشام إلى وادي القرى. (﴿أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]) عطف بيان لأخاهم. والمراد به الواحد منهم كقولهم: يا أخا العرب للواحد منهم وهو صالح بن عبيد بن آسف بن ماسح بن عبيد بن حاذر بن ثمود.

(٥٣٦) **قوله: (تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾** [النساء: ٧٩]**)**، أي كفى الله شهادة، أي كفت شهادته، أو كفى الله حال كونه حين الكفاية شاهداً بما يجري. **(كفى)**: فعل ماض مبني تقديراً على الفتح. **(الباء)**: عاملة لفظاً صلة معنى. **(والله)**: مجرور لفظاً بالباء مرفوع معنى بأنه فاعل كفى ﴿شَهِيدًا﴾ تمييز لنسبة كفى إلى فاعله والعامل في نصبه كفى وفاعله مستتر فيه. واعلم أن زيادة الباء قياس في الخبر في الاستفهام بهل، والنفي بغير لا نحو: هل زيد بقائم، وما زيد بقائم وفي مفعول باب علمت وعرفت وجهلت وسمعت وأحسست، نحو: علمت بأنك قائم=

﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾(٥٣٧) وأحسن بزيد(٥٣٨) عند الجمهور: **(وكمن في** ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾(٥٣٩)، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٥٤٠). فإن هذه الحروف زائدة بعضها في المرفوع وبعضها في المنصوب لا تتعلق بشيء، لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجرّ والزائد إنما دخل في الكلام تقريراً وتأكيداً ولم يدخل للربط.

وقول البعض: أن الباء في ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨] متعلقة

= وكذا البواقي. وفي فاعل كفى ومتصرفاته وفي أفعل التعجب عند سيبويه نحو: أحسن بزيد وفي غيره سماعي، نحو: بحسبك درهم وخذ بيدي ملا على. ثم قول المصنف رحمه الله تعالى كالباء الزائدة في كفى بالله ليس على ما ينبغي لما سيأتي منه في آخر رسالته وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى أنه زائد ك.

(٥٣٧) **قوله:** (﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣]) ما المشبهة بليس تعمل عند الحجازيين بأربعة شروط: أن يكون اسمها مقدماً على خبرها وأن لا يقترن اسمها بإِن، وأَنْ لا يقترن الخبر بالأوان، وأن لا يليها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو:

فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ يُوَالِي مَوَالِياً

فموالياً: خبر ما ومن اسمها وكل حين: معمول موالياً وعند بني تميم لا تعمل وإن استوفت الشروط لدخولها على الاسم والفعل بل يكون ما بعدها مبتدأً وخبراً فما بمعنى ليس. و**(ربك)** مبتدأ و**(بغافل)** خبره أو هما اسم وخبر لها، والباء صلة. وعن متعلق بغافل وما موصولة أو مصدرية، أي ما الله بغافل عن الشيء الذي تعملون أو عن عملكم، والمجرور في محل النصب مفعول به غير صريح لغافل.

(٥٣٨) **قال: (وأحسن زيد)**: أَفْعِلْ: صورته الأمر ومعناه الماضي من أفعل بمعنى صار ذا فعل كَأَلْحَمَ، أي صار ذا لحم وزيد فاعله عند سيبويه والباء زائدة فلا ضمير فيه عنده ومفعول عند الأخفش والباء للتعدية فالمعنى صيره ذا حسن أو زائدة على أن يكون أحسن متعدياً بنفسه ويكون همزة أحسن للتعدية كأخرج. ففي أحسن ضمير هو فاعله، أي أحسن أنت بزيد أو زيداً، أي اجعله حسناً بمعنى صف به. جامي ملخصاً.

(٥٣٩) **قوله تعالى:** (﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٩]) ما: مشبهة ملغاة عن العمل بتقدم الخبر. ولكم: خبر مقدم ومن صلة لا تتعلق بشيء، وإلٰه: مبتدأ وغيره صفة له بالرفع حملاً على المحل والجر حملاً على اللفظ وإضافتُها ومثلُها شبه ومثل معنوية عند أكثرهم لكن لا تفيد التعريف للتوغل في الإلهام إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرته للمضاف إليه أو بمماثلته لفظية عند بعض لكونها صفة بمعنى مغايرك اهـ. ولهذا لا تفيد التعريف ك.

(٥٤٠) **قوله:** (﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]) هل: استفهامية ومن صلة خالق مرفوع معنى مبتدأ. غير الله: صفة لخالق، والخبر محذوف، أي لكم أو فاعل له، أي هل يخلق غير الله ك. واستفيد من الأمثلة أن الباء تزاد في الإثبات والنفي تدخل على المعارف والنكرات وأن من لا تزاد في الإثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح. موصل.

بليس وَهَمٌ نعم يصح في اللام المقوِّيةِ أن يقال أنها متعلقة بالعامل المُقوَّى، نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١](٥٤١) و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] و﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣](٥٤٢)، لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تحيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا متعدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين، فإن قلت: لو كانت زائدة لما عملت الجر في المدخول. قلت: نعم ولكن عملها هذا لرعاية صورة الجر والإشعار إلى تأثيرها في الكلام تقوية مع أنه لا يضر أصل المعنى تدبر.

(والثاني): من الحروف المستثناة **(كلمة لعل في لغة من يجر بها وهم قبيلة عقيل قال شاعرهم:**

وَدَاعٍ دَعَى يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبٌ
فَقُلْتُ(٥٤٣) ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ... **(لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ)**

---

(٥٤١) **قوله**: (﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١]) قبله: (﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ﴾ [البقرة: ٤١])، يعني القرآن (﴿مُصَدِّقًا﴾): حال مؤكدة من الهاء المحذوفة كأنه قيل: أنزلته مصدقاً لما معكم من التوراة، يعني في العبادة والتوحيد والنبوة وأمر محمد ﷺ مدارك (﴿مَعَكُمْ﴾): منصوب على الظرف والعامل فيه الاستقرار أبو البقاء.

(٥٤٢) قوله: **(تعالى**: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾) قبله (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ﴾)، كأنه يريد الأعيان من العلماء والحكيم. (﴿أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ٤٣]): أخبروني بتأويله (﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾): تحسنون علم العبارة وتفسيرها سمّي هذا العلم تعبيراً، لأن المفسر للرؤيا عابر من ظاهرها إلى باطنها يستخرج معناها وعَبَرْتُ الرؤيا بالتخفيف وينكرون عَبَّرْتُ بالتشديد مدارك. **(يا)**: حرف نداء، **(أيّ)**: موصوفة منادى مبنية على الضم منصوبة محلاً بيا أو أدعو **(ها)**: حرف تنبيه. **(الملأ)**: مرفوع لا غير لأنه المقصود بالنداء صفة أيّ وقد مرّ مستوفياً في الجملة التفسيرية في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ﴾ [الصف: ١٠] ا هـ. **(للرؤيا)**: مفعول لتعبرون واللام لتقوية الفعل لتقدم المفعول عليه ويجوز حذفها في غير القرآن، لأنه يقال: عبرت الرؤيا أو هي للبيان كأنه لما قيل: إن كنتم تعبرون، قيل: لأيّ شيء؟ فقيل: للرؤيا وهذه اللام لم تذكر في بحث اللامات في كتب النحو: روح البيان وجملة **(تعبرون)**: منصوبة المحل خبر كان وهي مع اسمها وخبرها فعل الشرط لا محل لها ا هـ. والجزاء محذوف، أي: فاعبروها.

(٥٤٣) قوله: **(فقلت ا هـ)** قبله وداع ا هـ. وبعده:

يُجِبْكَ كَمَا قَدْ كَانَ يَفْعَلُ أَنَّهُ ... نُجِيبُ لأَبْوابِ العُلا وَطَلُوبُ

(وداع): الواو بمعنى رب **(وداع)** مجرور تقديراً مرفوع محلاً بالابتداء، وجملة **(دعا)** خبره. **(يا)**: حرف نداء والمنادى محذوف أي يا قوم و**(من)**: استفهامية مبتدأة وجملة **(يجيب ا هـ)**: خبرها كذا في الحواشي أقول: ما المانع من جعل مَنْ منادًى وما بعدها صلتها أو =

فإن لعل الجارة لأبي لا تتعلق بشيء، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ألا يرى أن مجرورها مرفوع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية وإنما دخلت الكلام لإفادة معنى التوقع لا لتوصل العامل كما دخلت لَيْتَ لإفادة معنى التمني ثم إنهم جروا بها تنبيهاً على أن الأصل في الحروف المختصة بالأسماء أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجرّ.

و(**الثالث**): من الحروف الغير المتعلقة بشيء كلمة (**لولا في قول بعضهم**)، وإنما قال في قول بعضهم، لأن الشائع الكثير أن يقع بعدها صفة ضمير مرفوع منفصل على ما سيجيء نحو: لولا أنا لولا أنت لولا هو بتمامها لكون ما بعدها مبتدأ أو حق المبتدأ الرفع والانفصال نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ(٥٤٤) لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]. وقد جاء بعدها صيغة ضمير مجرورٍ متصل على خلاف المشهور (**نحو: لولاي ولولاك ولولاه**) بتمامها فإن الياء والكاف والهاء فيهن صيغة ضمير مجرور.

وقد روى الثقات عن العرب هكذا وإن كان على خلاف القياس كقوله تعالى في الحديث القدسيّ لحبيبه عليه الصلاة والسلام: «لَوْلَاكَ لَوْلَاكَ لَمَا

= صفتها. و(**النداء**): مكتوب في الأمير والشمني بالألف وفي الدماميني وموصل الطلاب بالياء في القاموس النَّدى الثرى والشحم والمطر والبلل والكلأ وشيء يتطيب به كالبخور. والمَدَى: وفيه والنَّدَى بُعْد الصوت ا هـ. فعلى الأول: هو مقصور النداء وعلى الثاني: لا يناسب إلا بالمعنى الأخير وجملة النداء أما بيان لدعى لا محل ا هـ. أو مقول لمحذوف والتقدير: قائلاً يا من ا هـ. فتكون حالاً من فاعل دعى. (**فلم يستجبه**): الفاء للعطف ومعناه التعقيب يقال: استجابةُ بمعنى إجَابَةُ أو التقدير: فلم يستجب دعاءه على حذف المضاف وفعل الاستجابة يتعدى إلى الدعاء بنفسه. (**عند**): منصوب على الظرفية بيستجيب. (**ذاك**): مضاف إليه له والكاف حرف الخطاب. (**مجيب**): فاعل يستجيب والجملة عطف على جملة دعا. (**فقلت: ادع أخرى**): أي دعوة أخرى أو ما يؤدي مؤداه فيكون مفعولاً مطلقاً. وقوله: (**دعوة**): وفي بعض النسخ جهرة فالذي يظهر أنه كقعدت جلوساً أو المعنى ارفع الصوت جاهراً فيكون حالاً من المفعول. (**أبى**): المغوار بالغين المعجمة المقاتل بني للمبالغة كالمكثار وهو كنية للمدح مرفوع محلاً بالابتداء متعلق بقريب وهو خبر المبتدأ.

(٥٤٤) قوله: (**تعالى**: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ﴾) لولا إضلالكم وصدّكم إيانا عن الإيمان (**لكنا مؤمنين**): باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام ا هـ. قاضي. (**لولا**): تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى مغني. (**وأنتم**): مرفوع محلاً بالابتداء والخبر محذوف وهو موجود (**لكنا مؤمنين**): اللام جواب لولا وكان مع اسمها وخبرها جوابها.

خلقتُ الأفْلاكَ كقول يزيد ابن أم الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ(٥٤٥) لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِ

فح احتيج في هذا الاستعمال إلى تأويل واختلف في تأويله (**فمذهب سيبويه أن لولا في ذلك**) الاستعمال مغير عن بابه وحاله، أي (**جارة**) **للضمير** (**ولا تتعلق بشيء**) فإنها أيضاً بمنزلتها(٥٤٦) في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء إذ هي تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق.

وقال أبو الحسن الأخفش: إنها غير مغيرة عن بابها، لأن تغيير الشيء عن بابه قليل ولكن الضمير بعدها ضمير مرفوع بطريق استعارة ضمير المجرور مكان المرفوع كما عكسوا في قولهم ما أنا كانت. وهذا كقوله في عساي وعساك. ورد هذا التأويل بأن نيابة الضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبت في الكلام إذا كان منفصلاً. وأما في المتصل فإنما جاءت بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلاً وتوافقهما في الإعراب وكون ذلك في الضرورة كما في قول ثعلب:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا(٥٤٧) إِلَّاكِ دَيَّارُ

---

(٥٤٥) قوله: (**وكم موطن ا هـ**) الموطن المشهد من مشاهد الحرب وهو بكسر الطاء لأنه على ما في القاموس من وَطَنَ يَطِنُ (**وطاح**) هلك وسقط وبابه قال: وباع وكذا إذا تاه في الأرض و(**هوى يهوي**): كرمى يرمي هو بالفتح سقط إلى أسفل و(**الأجرام**): جمع جرم. و(**القلة**): على موضع في الجبل ومثله النيق (**والمنهوى**): فاعل من انهوى بمعنى هوى. (**كم**) لها ككم الاستفهامية صدر الكلام ليعلم من أول الأمر من أي نوع، لأنها تدل على إنشاء التكثير فهو لاستفهام نوع من الكلام وهما منصوبان بعد فعل غير مشتغل عنهما بضميرها على حسب المميزان ظرفاً فظرف أو مفعولاً فمفعول، نحو: كم سررت وكم رجل ضربت وكم ضربة ضربت ومجروران بعد مضاف أو حرف جر مرفوعان بالابتداء إن لم يكونا ظرفاً، نحو: كم رجلاً إخوتك؟ وإلا فبالخبرية، نحو: كم يوماً سفرك؟ من الجامي فهي مبنية على السكون منصوبة المحل على الظرفية لطحت. (**موطن**): مجرور لفظاً مميزكم. (**طحت**): كقلت وبعت. (**كما هوى**): في تأويل المصدر والظرف مستقر، أي: لسقطت سقوطاً كائناً كسقوط ا هـ. (**بأجرامه**): متعلق بهوى والضمير المنهوى لتقدمه رتبة. (**من قلة**): متعلق بهوى. (**النيق**): مضاف إليه لقلة وهما بمعنى واحد فلعله جرد أحدهما عن بعض المعنى ومنهوى: فاعل هوى يقول كما في بعض الحواشي كثير من الأوطان لولا أنا موجود فيها معك لهلكت مثل المنهوى الساقط بجثته من أعلى الجبل ا هـ.

(٥٤٦) قوله: (**فإنها أيضاً بمنزلتها**) عبارة المغني فإنها أيضاً بمنزلة لعل ا هـ. فالشارح أضمر موضع الإظهار كما لا يخفى على ذوي الأفكار. و(**أيضاً**): أي كما أنها جارة أو هي لمجرد التأكيد ولا يجوز أن يكون معناها، أي كالاستعمال المشهور، لأن لولا في الاستعمال المشهور ليست بمنزلة لعل إذ لا يليها فيه إلا المرفوع.

(٥٤٧) قوله: (**ألا يجاورنا ا هـ**) صدره:

=

والاستشهاد أنه جاء بعد إلّا بالضمير المتصل مكان المنفصل للضرورة وحقه أن يقال إلّا إياكِ مكان إلّاكِ (**والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو**) بإتيان الضمير المرفوع المنفصل بعدها فالضمائر بعدها في محل الرفع على الابتداء محذوفة الخبر (**كما في قوله تعالى**: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سَبَإ: ٣١]) تقديره لولا أنتم موجودون لكنا مؤمنين[٥٤٨].

(**والرابع من الحروف المستثناة الغير المتعلقة بشيء كاف التشبيه، نحو: زيد كعمرو**) فزيد مبتدأ والكاف حرف جر لا تتعلق بشيء وعمرو مجرور بها لفظاً ومرفوع محلاً خبر المبتدأ (**وزعم الأخفش**[٥٤٩] **وابن عصفور**)، أي قالا والزعم يستعمل في القول الباطل كما قال الشريح لكل شيء كنية وكنية الكذب الزعم (**أنها**)، أي كاف التشبيه (**لا تتعلق بشيء**) مستدلين بأنه إذا قيل: زيد كعمرو فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه وهي شرط بخلاف في نحو: زيد في الدار وإن كان فعلاً مناسباً للكاف مثل أشبه فهو متعد بنفسه لا يحتاج إلى الرابط ويلزم أيضاً استغناء الكلام عن كاف التشبيه ولكنهما قَيَّدَا عدم تعلقه بشيء بعدم وقوعه صلة.

وأما إذا وقع صلة فيتعلق بشيء البتة ولذا مثل العلامة[٥٥٠] في المفصل

= وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا

والشروط الثلاثة متوفرة في البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق في الإعراب فلأن الأصل إلا إياك ضرورة أنه مستثنى مقدم وإن كان الكاف هنا ضمير نصب وأما كونه في الضرورة فواضح ا هـ. دماميني.

تقدير البيت: وإذا ما كنت جارتنا ما نبالي بأن لا يجاورنا ا هـ. فإذا ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط وتخصيص بالدخول على الجملة الفعلية ويليها الماضي كثيراً أو المضارع قليلاً وناصبها الشرط إن قلنا أنها غير مضافة إليه وهو قول المحققين أو ما في جوابها من فعل أو شبهة وهو قول الأكثرين وما زائدة وجملة كنت جارتنا شرطها مجرورة المحل مضافة إليها لها عند الأكثرين وما نبالي وأن لا يجاورنا في تأويل المصدر منصوب بنزع الخافض مفعول به صريح لنبالي. (**لا**): حرف استثناء والكاف منصوب وجوباً، لأنه مستثنى مقدم.

(٥٤٨) قوله: (**تعالى**: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سَبَإ: ٣١]): أنتم مبتدأ محذوف الخبر عند البصريين وفاعل فعل محذوف عند الكسائي وفاعل لولا عند الفراء ولكنا جوابها.

(٥٤٩) قوله: (**وزعم الأخفش**): الأولى كما في بعض النسخ فزعم بالفاء والمراد الأخفش الأوسط وهو سعيد بن مسعدة إفاده الأزهري.

(٥٥٠) قوله: (**ولذا مثل العلامة**) أي ولأجل أن الكاف لا تتعلق بشيء إلا إذا وقعت صلة مثل =

لكاف التشبيه المتعلقة بالصلة فقال: الذي كزيد أخوك.

(وفي ذلك) الاستدلال **(بحث)**[551]، لأن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار والحصول.

واعلم أن المصنف رحمه الله استثنى في المغني ستة أحرف وعد منها رب في نحو: رب رجل كريم لقيته أو لقيت. وعلل بقوله: لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول أو مفعول على حدّ قوله: زيداً ضربته وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل قاصر. هذا قول الرماني وابن ظاهر.

وقال الجمهور هي فيهما حرف معدّ فإن قالوا أنها أعدت العامل المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه لاستفائه معمولَه في المثال الأول وإن قالوا أنها أعدت محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يتلفظ به في وقت وعد منها حروف الاستثناء، وهي عدا وخلا وحاشا إذا خفضن فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو صح أن يقال أنها متعلقة لصح ذلك في إلا وإنما يخفض بهن المستثنى ولم ينصب كما نصب المستثنى بإلا للفرق بين حروف الاستثناء[552] وأفعال الاستثناء انتهى.

(المسألة الثانية)

من مسائل الباب الثاني فيما يتلى عليك[553] ثم استأنف فقال: **(حكم**

= العلامة للكاف المتعلقة بشيء بالصلة، أي: بالكاف الرافعة للصلة فالباء متعلقة بمثل هذا ما يظهر في حله فليحرر.

(٥٥١) قوله: **(وفي ذلك الاستدلال بحث)** صرف الاستدلال مع أنها لعدم تعلق الكاف بشيء لموافقة المصنف رحمه الله تعالى في المغني فإنه بعد ذكر استدلالهما بقوله مستدلين بأنه إذا قيل لعمرو إلى آخر ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى. قال: والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار.

(٥٥٢) قوله: **(للفرق بين حروف الاستثناء اهـ)** عبارة المصنف: لئلا يلزم الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً أي بين خلا وعدا وحاشا حال كونهن أفعالاً وأحرفاً، لأنها فعلاً تنصب فلو نصبت حال الحرفية أيضاً لم يبق فرق وعبارة الشارح رحمه الله تعالى تشمل حروف الاستثناء جميعاً ولعله لهذا غير عبارة المصنف رحمه الله تعالى.

(٥٥٣) قوله: **(فيما يتلى عليك)**: قدره مع أنه يجوز أن يكون الخبر جملة حُكْم الجارِ والمجرورِ كحكم الجملة لئلا يخلو الخبر عن عائد المبتدأ، ولأن ما بعد التراجم أحكام مقصودة في =

الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة[٥٥٤] **حكم الجملة)** التي سبق تفسيرها في المسألة الرابعة من الباب الأول.

(فهو) أي الجار والمجرور[٥٥٥] بعد المعرفة والنكرة فالفاء للتفريع أي إذا كان حكم الجار والمجرور كحكم الجملة فهو **(صفة)** كما أن الجملة كذلك **(في نحو: رأيت طائراً على غصن لأنه بعد النكرة المحضة وهي)**، أي النكرة المحضة لفظ **(طائر)**، لأن المعارف خمس وهي المضمرات والمبهمات والعلم الخاص[٥٥٦] والمعرف باللام والمضاف إلى أحد هذه الأربع ولفظ طائر ليس من أحد هذه الخمسة فكان نكرة محضة وكان الجار والمجرور بعدها أعني على غصن متعلقاً بكائناً في محل النصب على أنها صفتها.

(و) الجار والمجرور **(حال في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ**[٥٥٧] **فِي زِينَتِهِۦ﴾** [القَصَص: ٧٩]) فالجار والمجرور متعلق بكائناً في محل النصب حال من فاعل خرج **(أي متزيناً**[٥٥٨]**)** وإنما وقع حالاً **(لأنه بعد معرفة محضة وهي الضمير المستتر في خرج و)** الجار والمجرور **(محتمل لهما)**، أي الحال والصفة **(في يعجبني الزهر**[٥٥٩] **في أكمامها)** فالجار والمجرور يحتمل أن يتعلق

= نفسها فلا يناسب جعلها تابعاً لغيرها من الحواشي.

(٥٥٤) قوله: **(بعد المعرفة والنكرة)** ظرف للجار والمجرور وإنما قيد بالبعدية، لأن الجار والمجرور إذا كان مقدماً ما يكون حالاً بالاتفاق فلا يحتمل الوجهين ك.

(٥٥٥) قوله: **(فهو أي الجار والمجرور)** قال في الكاشف وهو عائد إلى الحكم، لأن الأصل إرجاع الضمير إلى المضاف ويجوز أن يكون عائداً إلى الجار والمجرور وتوحيد الضمير إما من قبيل الاكتفاء أو بكونهما بمنزلة شيء واحد ا هـ.

(٥٥٦) قوله: **(والعلم الخاص)** كأنه قيده به لإخراج علم الجنس عند من يقول أن تعريفه تقديري كعدل عمر لأمور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وإلا فهم يعدون مطلق العلم من المعارف.

(٥٥٧) قوله: **(تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾** [مَريَم: ١١] ا هـ) معطوف على قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ أو ما بينهما اعتراض. وكان خروجه أي قارون يوم السبت مع أتباعه وكانوا أربعة آلاف على زيّه وكان عن يمينه ثلاثمائة غلام وعن يساره ثلاثمائة جارية بيض عليهن الحلي والديباج وكانوا ركباناً متحليين بملابس الذهب والفضة على خيول وبغال متحلية جلالين مع جمل.

(٥٥٨) قوله: **(أي متزيناً)** على تفسير المعنى وكائناً زينته على تفسير الإعراب.

(٥٥٩) قال: **(يعجبني الزهر ا هـ)** العجب: الحيرة في النفس بسبب إدراك أمور غريبة وبمعنى السرور والوجهان جائزان هنا والزهر بمعنى النور لا بمعنى الحسن بدلالة في أكمامه وهو جمع كم بالكسر وهو وعاء الطّلع وغطاء النور ك.

بكائن على أنه صفة ويحتمل أن يتعلق بكائناً على أنه حال.

(و) كذلك قولهم: **(هذا ثمر يانع** [٥٦٠] **على أغصانه)** يحتملهما **(لأن الزهر معرف بلام الجنس فهو)**، أي المعرف بلام الجنس يعني العهد الذهني **(قريب من النكرة)**، أي إليها كما مر.

(وقولك ثمر موصوف بقولك يانع (فهو قريب من المعرفة) لكونه موصوفاً ولذا جعل من مصحح الابتداء في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢١].

المسألة الثالثة

من مسائل الباب الثاني هي: أنه **(متى وقع الجار والمجرور صفة)** لشيء **(أو صلة)** لموصول **(أو خبراً)** لمبتدأ **(أو حالاً)** عن ذيها **(تعلق بمحذوف)** البتة **(تقديره كائن)** لما عرفت [٥٦١] أن ما في معنى الفعل يجوز أن يكون متعلقاً **(أو استقر)**، لأنه الأصل في التعلق يعني أن الجار والمجرور إذا وقع في هذه المواضع يجوز تعلقه بأيّهما شاء المعربُ من غير فرق **(إلا)** أنَّ **(الواقع صلة)** لا يكون كذلك **(فتعين فيه تقدير استقر)** ولا يفوض إلى رأي المعرب **(لأن الصلة لا تكون إلا جملة)**[٥٦٢]. واستثنى بعضهم الواقع صفة للنكرة إذا كانت مبتدأ، نحو كل رجل في الدار فله درهم، لأن هذا المبتدأ شبيه بالشرط[٥٦٣] ومن

---

(٥٦٠) قال: **(يانع)** يقال: ينع الثمر بفتح النون ينيع بالفتح والكسر ينعاً بفتح الياء وضمها وسكون النون وينوعاً بضمها، أي نضج وأينع مثله واليانع مثل النضج والناضج. كاشف.

(٥٦١) قوله: **(لما عرفت اهـ)** أي في أول هذا الباب ثم لا يخفى ما بين هذا. وقوله الآتي في تعليل تقدير الفعل، لأنه الأصل من عدم المناسبة لإشعار الأول بالجواز والثاني بالترجيح فالأحسن ما ذكرنا آنفاً.

(٥٦٢) قال: **(لأن الصلة لا تكون إلا جملة)** أي خبرية معلومة للمخاطب، لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور إلا في الجملة المذكورة فإن قيل: الموصول معرفة فكيف تبينه الجملة وهي نكرة قلت: قد يفيد النكرة ما لا تفيده المعرفة. من حواشي الجامي.

(٥٦٣) قوله: **(لأن هذا المبتدأ شبيه بالشرط)** عبارة الشمني أن النكرة لما وصفت بجملة فعلية شابهت كلمة الشرط وشابهت الجملة التي هي صفة لها جملة الشرط فالمراد من الشرط الأول في كلام الشارح أداته. ومن الثاني جملته.

الواجب كون الشرط جملة وكذا ما شابهه فتعين أن يتعلق في الدار في كل رجل في الدار باستقر أو حصل.

(وقد تقدم مثال الصفة) في المسألة الثانية وهو قوله: رأيت طائراً على غصن. **(والحال)** قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩] **(وأما مثال الخبر فنحو: الحمد لله)** فإن اللام متعلق بكائن مرفوع المحل على أنه خبر المبتدأ **(ومثال الصلة نحو: وله من في السمٰوات والأرض)**[٥٦٤]، فإن قوله: في السمٰوات متعلق باستقر لا محل له من الإعراب لكونه صلة.

المسألة الرابعة

هي أنه **(يجوز في الجار والمجرور**[٥٦٥] **في هذه المواضع الأربعة)**، يعني ما وقع صلة أو صفة أو خبراً أو حالاً **(وكذا حيث وقع بعد حرف النفي والاستفهام)** وقوله: **(أن يرفع الفاعل)** في تأويل المفرد مرفوع المحل على أنه فاعل يجوز، أي يجوز رفع هذه الستة الفاعل لاعتمادها عليها[٥٦٦] **(نحو مررت برجل في الدار أبوه)** وهو مثال لما وقع الجار والمجرور صفة ورفع الفاعل **(ولك في أبوه وجهان: أحدهما أن تقدّره فاعلاً للجار والمجرور لنيابته**[٥٦٧] **عن استقر محذوفاً)**، لأن رفع الفاعل خاص بالفعل لا يوجد في غيره إلا أنه ينوب ذلك الغير عن الفعل ولذلك المعنى احتيج إلى التعليل بقوله لنيابته وبعد كونه فاعلاً. اختلفوا في أنه هل العامل فيه الفعل المحذوف أو الجار والمجرور والمذهب المختار الثاني لحصول الاستغناء بالنائب عن المنوب.

واختار ابن مالك **المذهب الأول** مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الجار والمجرور وهذا تناقض منه، لأن الضمير لا يستكن إلا في عامله **(وهذا)**، أي

---

(٥٦٤) قوله: **(ويجوز في الجار والمجرور)** ومثله الظرف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

(٥٦٥) قوله: **(تعالى**: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩]) فمن موصول ومبتدأ والظرف المقدم خبره وقيل من مرفوع بالظرف كاشف.

(٥٦٦) قوله: **(لاعتمادها عليها)** عبارة غيره لاعتماده على ذلك اهـ. فاعتمدها وأما عند الكوفيين والأخفش فيعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على الأشياء المذكورة.

(٥٦٧) قال: **(لنيابته)** أي الجار والمجرور وقد مرّ وجه إفراد المضمر.

كون أبوه فاعلاً للجار والمجرور (هو الراجح عند الحذاق)، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير وهو اختيار ابن مالك رحمه الله.

(والثاني أن تقدره)، أي قولك: أبوه في مررت برجل في الدار أبوه **(مبتدأ مؤخراً والجار والمجرور خبراً مقدماً والجملة)** الاسمية **(صفة)** لرجل **(وتقول)** في مثال ما وقع الجار والمجرور بعد النفي **(ما في الدار أحد)** فلفظ أحد مرفوع على أنه فاعل الجار والمجرور لنيابته عن استقر واعتماده على النفي. وكذا يجوز فيه كونه مبتدأ مع كونه نكرة لاختصاصه بتقديم الخبر عليه.

(و) مثال ما وقع بعد حرف الاستفهام **(قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾** [إبراهيم: ١٠]) فلفظ شك مرفوع على أنه فاعل الجار والمجرور لنيابته عن استقر واعتماده على الاستفهام ومثال ما وقع بعد الموصول، نحو: جاءني الذي في الدار أبوه. ومثال ما وقع بعد المبتدأ، نحو: زيد في الدار أبوه. ومثال ما وقع بَعْدَ ذِي الحال، نحو: مررت بزيد عليه جبة وإعرابهم مستغن عن الشرح.

(تنبيه)[٥٦٨]، أي هذا تنبيه على ما سيأتي ويحتمل أن يكون بمعنى الأمر إصغاء للسامع[٥٦٩] إلى ما يتلى عليه **(جميع ما ذكرنا)** من أول الباب إلى هنا **(في الجار والمجرور ثابت للظرف)** من غير تفرقة بل الظرف أصل في بعض الأحكام المذكورة **(فلا بد)**، أي لا فراق الفاء للتفريع أي إذا كان الظرف مشتركاً في الأحكام المثبتة للجار والمجرور فلا بد **(من تعلقه)** الضمير للظرف **(بفعل نحو: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾** [يوسف: ١٦]) فعشاء ظرف زمان يتعلق بفعل المجيء ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] فأرضاً ظرف مكان متعلق بفعل الطرح.

---

(٥٦٨) قوله: **(تنبيه)** قيل: التنبيه يستعمل في مقامين، الأول: الحكم البديهي، والثاني: الحكم المعلوم من الكلام السابق والظاهر أنّ التنبيه بالمعنى الثاني هو الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث يمكن أن يَسْتَخْرِجَ الحكمَ منه بأدنى التفات ويحمل أن يَغْفَلَ عنه الناظر في ذلك الكلام لعدم كونه صريحاً فيه ومسوقاً لأجله إذ لم يعهد استعمال التنبيه في المفهوم الصريح من السابق عصام.

(٥٦٩) قوله: **(إصغاء للسامع)** لعل مراده حملاً للسامع على الإصغاء، أي الميل إلى ما يتلى عليه مع أن اللفظ لا يساعده فإن الإصغاء على ما في القاموس الاستماع والميل ولا معنى لاستماعاً للسامع.

(و) لا بد من تعلقه بمعنى فعل عند عدم الفعل **(نحو: زيد مُبَكِّرٌ يومَ الجمعة)** وإنما لم يكتف بمثال واحد ليكون مثالاً لكلا قسم الظرف أعني ظرف الزمان وظرف المكان **(ومثال وقوعه)**، أي وقوع الظرف **(صفة)**.

وفي بعض النسخ ومثال الواقعة والظاهر أنها خلاف الواقع تأمّل **(نحو: مررت بطائر فوق غصن)** فلفظ فوق ظرف مكان من الجهات الست مع متعلقه وهو مستقر صفة طائر.

(و) مثال وقوعه حالاً **(نحو: رأيت الهلال بين السحاب)** فبين ظرف مكان مع متعلقه وهو كائناً حال من الهلال.

(و) مثال كونه **(محتملاً لهما)**، أي الصفة والحال **(نحو: يعجبني الثمر فوق الأغصان)** فإنّ الثمر معرف بلام الجنسية والمعرف بلام الجنسية معرفة غير محضة، لأنه في المعنى كالنكرة كما مر غير مرة فبالنظر إلى صورة التعريف يكون الظرف حالاً، لأنه بعد معرفة صورة وبالنظر إلى المعنى يكون صفة، لأنه بعد نكرة فيكون هذا مثال المعرفة غير المحضة.

(و) مثال النكرة غير المحضة **(نحو: رأيت ثمرة يانعة فوق غصن)** فثمرة نكرة صورة إلا أنها تخصصت بالصفة فيكون في المعنى كالمعرفة وبهذين الاعتبارين يحتمل الظرف الصفة والحال أيضاً.

(ومثال وقوعه خبراً نحو: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾[٥٧٠] [الأنفال: ٤٢] في قراءة السبع فالركب مبتدأ وأسفل أفعل التفضيل استعمل بمن صفة لمكان محذوف وأقيم هو مقامه تقديره: والركب في مكان أسفل من مكانكم وحينئذٍ يكون

---

(٥٧٠) قوله: (﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾) قبله: **(إِذَا أَنْتُمْ)**: بدل من يوم، أي كائنون ببدر. **(بِالعُدْوَةِ الدُّنْيَا)**، أي القربى من المدينة وهي بضم العين وكسرها جانب الوادي. **(وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى)** البعدي منها. **(وَالرَّكْبُ)**: ركبان الإبل وهم العشرة فصاعداً اسم جمع عند سيبويه وهو الأصح وجمع عند الفراء والأخفش وقد يكون الخيل وهو العير كائنون بمكان أسفل منكم مما يلي البحر وهذا الركب كان معه أبو سفيان الذي خرج المسلمون لغنمه فلقوا النفير فقلّلهم الله تعالى في أعين المؤمنين نحو سبعين أو مائة وهم ألف ليقدموا عليهم وقلل المسلمين في أعينهم لئلا يرجعوا. فلما التحم القتال أراهم الله المسلمين مثليهم، يعني: قدر ألفين لضعف قلوبهم جلالين.

ظرفية أسفل مجازاً لا حقيقة فبهذا الاعتبار يكون أسفل مع متعلقه وهو مستقر خبراً لمبتدأ. والجملة: حال من الظرف المقدم في الآية.

(و) مثال وقوعه **(صلة نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾** [الأنبياء: ١٩]**)** فمن موصولة مبتدأ وعنده ظرف مستقر مع الضمير المستتر فيه المنتقل من استقر إليه جملة ظرفية لا محل لها من الإعراب لكونها صلة. وجملة لا يستكبرون خبر المبتدأ.

(ومثال رفعه الفاعل نحو: زيد عنده مال) فمال مرفوع على أنه فاعل الظرف لنيابته عن استقر. وهذا هو الراجح عند الحذاق، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ولما كان هذا هو الراجح أشار إلى خلافه بالجواب فقال: **(ويجوز تقديرهما مبتدأ وخبر)** على تقديم وتأخير، والله أعلم بالصواب [٥٧١].

---

(٥٧١) قوله: **(والله أعلم بالصواب)** ولنختم هذا الباب بما لعله يفيد الطلاب وهو أن عند مثلثة العين ظرف في الزمان والمكان نقول عند الحائط وعند الليل إلا أنها غير متمكن فلا نقول عِنْدُكَ وَاسِعٌ بالرفع كَلَدُنْ مِنْ خاصة كقوله تعالى: ﴿مِنْ عِندِنَا﴾ [يونس: ٧٦] و﴿مِن لَّدُنَّا﴾ [النِّسَاء: ٦٧] ولا يقال إلى عندك. وقد يعزى بها تقول: عندك زيداً، أي خذه فيكون اسم فعل وهي غير متصرف، أي لازم للظرفية فلا يخرجها عنها دخولُ من لعدم الاعتداد به لكثرة زيادتها خلا لابن الحاجب حيث قال: تدخل عليها من فلا تلزم الظرفية. ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه أنها مبنية ويلزم إضافتها إن ذكر أحد المصطحبين بعدها، نحو: كنت مع زيد وإن ذكر قبلها يكون منوناً منصوباً على الظرفية، نحو: جئنا معاً وقيل: انتصابه على الحالية، أي مجتمعين وقد تدخل عليه من وهو شاذ كذا في الصحاح وبين ظرف من المتصرف المتوسط دخل عليه من ودون إن كان بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر فيدخل عليه من نادر أو إن كان بمعنى القريب أو الأسفل الذي يستعار به من معنى التجاوز أو بمعنى القبل يكون متصرفاً، أي غير لازم للظرفية وإن كان بمعنى الغير يكون متصرفاً أيضاً دخل عليه من وفي نادراً فليكن هذا الكلام على ذكر منك، فإنه ينفعك في مواضع شتى كاشف.

الباب الثالث

(في تفسير كلمات يحتاج) أشد الاحتياج **(إليها المعرب)**، أي العارف بالإعراب فكيف القاصر عن معرفته **(وهي)**، أي تلك الكلمات **(عشرون كلمة)** وإنما خص بها لمساس الحاجة(٥٧٢) إليها وإلا فنفس الاحتياج ثابت في غيرها أيضاً **(وهي)**، أي تلك الكلمات المعدودة **(ثمانية أنواع)** باعتبار معانيها.

(أحدها: ما جاء على وجه واحد) من المعنى **(وهو أربعة: أحدها)** كلمة **(قط بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى)** وقد حكى قُطُّ بضم القاف وقُطُ خفيفة الطاء مع ضمها أو إسكانها وإذا كان مفتوح القاف ساكن الطاء يكون بمعنى حسب(٥٧٣). يقال قطي بمعنى حسبي وقطك بمعنى حسبك وقط زيد درهم بمعنى حسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين وحسب معربة ويجوز أن يكون في هذه الحكاية من اسم الفعل بمعنى يكفي فيقال: قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني ويجوز نون الوقاية في كونه بمعنى حسب حفظاً للبناء على السكون كما يقال في لدن ومن وعن لدني ومني وعني.

فإن قُلْتَ: فعلى هذا يكون لكلمة قط ثلاثة معان فما وجه عدّ المصنف رحمه الله إياها مما جاء على وجه واحد. قُلْتُ: إنما عدها منه بناء على اللغة الفصيحة، لأنها على اللغة الفصيحة(٥٧٤) لا تستعمل إلا بالمعنى المذكور بالمتن **(وهو)**، أي لفظ قط **(ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان نحو ما فعلته قط)**

---

(٥٧٢) قوله: **(لمساس الحاجة)** قال في المصباح: مسته مساً من باب قتل أفضيت إليه بيدي من غير حائل، هكذا قيدوه والاسم المسيس ثم قال: مست الحاجة إلى كذا أَلْجَأَتْ إليه وماسته مماسة ومساساً من باب قاتل بمعنى مسّه وظاهر أن المِساس إذا كان مصدرَ ماسّه لا يكون بمعنى الإلجاء إلى كذا بل ألجأتْهُ الحاجة إلى كذا. ثم مراده زيادة الاحتياج لقوله وإلا ا هـ.

(٥٧٣) قوله: **(بمعنى حسب)** وفي حواشي التسهيل ولم يسمع منهم إلا مقروناً بالفاء وهي زائدة لازمة عندي وكذا أقول في قولهم فحسب أن الفاء زائدة ا هـ. وفي المطول أن قط من أسماء الأفعال بمعنى انته وكثيراً ما تصدر بالفاء تزييناً للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وإنما صحت الفاء في هذه، لأن معنى أخذت فقط أخذت درهماً فاكتفيت به فجعل الفاء عاطفة.

(٥٧٤) قوله: **(لأنها في اللغة الفصيحة)** ا هـ. فيه أن المصنف رحمه الله تعالى أراد أن في قط حال =

فيختص بالماضي المنفي[٥٧٥].

(وقول العامة لا أفعله قطّ) بالمستقبل المنفي **(لحن)**[٥٧٦] واشتقاقه من قططته أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع عن عمري، لأن الماضي منقطع من الحال والاستقبال وإنما بنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، لأنها بمعنى الغايتين معاً ابتداء الغاية وانتهاء الغاية إذ معنى ما فعلته قط ما فعلته مذ آن خلقت إلى الآن وعلى الحركة هرباً من التقاء الساكنين وعلى الضمة تشبيهاً بالغايات كقبل وبعد وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين.

(والثاني): من الأربعة التي جاءت على وجه واحد لفظ **(عوض بفتح أوله وتثليث آخره)** بالحركات الثلاث البنائية. أما بناؤها على الضم[٥٧٧] فَجَبْراً للمضاف إليه المحذوف كقبل وبعد. وأما على الكسر فلتضمنها معنى لام التعريف كأمس، لأنها موضوعة لاستغراق زمان الاستقبال فيكون معرفة من حيث المعنى وقيل لتضمنها معنى من الاستغراقية. وأما بنائها على الفتح كأين فلخفتها هذا على تقدير انقطاعها عن الإضافة. وأما إذا أضيف فتكون معربة[٥٧٨] كقولهم: لا أفعله عوضَ العائضين كما تقول أبد الآبدين **(وهو)**، أي لفظ عوض

= كونها لاستغراق ما مضى أربع لغات أفصحهن ما في المتن ولم يرد أن استعمال قط في الاستغراق فصيح وبمعنى حسب واسم فعل غير فصيح، لأنها تستعمل في الأول مطلقاً ولا تستعمل في الأخيرين كذلك بل المستعمل فيهما قط كقد فالظاهر أن تركه لهما هنا لموضوع الرسالة ألا ترى أنه قد ذكر الأوجه الثلاثة في المغني مفصلاً.

(٥٧٥) قوله: **(لحن)** أي: خطأ لأنهم استعملوها في المستقبل وذلك مخالف للوضع والاشتقاق وسماه لحناً لما فيه من تغيير المعنى يقال: للمخطىء لاحن، لأنه يعدل بالكلام عن الصواب.

(٥٧٦) قوله: **(فيختص بالماضي المنفي)** أمّا الماضي فدائميّ وأما النفي فأكثري إذ ربما يستعمل بدونه لفظاً ومعنى، نحو: كنت أراه قط أي دائماً ولفظاً لا معنى، نحو: هل رأيتَ الذئب قَطْ.

(٥٧٧) قوله: **(أما بناؤها على الضم اهـ)** عبارة المغني وبناؤه أما على الضم كقبل أو على الكسر كأمس أو على الفتح كأين. ولم يذكر أحد من الشراح ما ذكره الشارح رحمه الله من التعليلات فغاية ما يقال إما بنائه فلتضمنه معنى الإضافة حيث قطع عنها لفظاً إلا معنى أمير وعلى الضم فلمشابهته بعد أو الكسر فلبنائه على السكون الذي هو الأصل ثم الكسر لالتقاء الساكنين كأمس أو الفتح لخفته كأين وما عدا هذا تطويل بلا طائل.

(٥٧٨) قوله: **(فتكون معربة)** وفي حواشي التسهيل للمنصف إنما قلنا بأن عوض حالة الإضافة معرب، أي مع أنها حال القطع تكون مبنية على الفتح كأين فلتكن الفتحة حال الإضافة بناء أيضاً لاتفاقهم على الفتح مع الإضافة واختلافهم فيه عند عدمها شمني.

(ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان) كقول الأعشى[٥٧٩]:

رَضِيعَيْ لِبَانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا ... بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

(٥٧٩) قوله: **(كقول الأعشى)** اهـ. انظر إلى نقله هذا البيت الطويل البحث وعريضه من غير حاجة تدعو إليه مع تمثيل المصنف رحمه الله تعالى بأقصر مثال وأسهله كما قال ابن الوردي رحمه الله:

مُلْكُ كِسْرَى تُغْنِي عَنْهُ كَسْرَةٌ ... وَعَنِ الْبَحْرِ اجْتِزَاءٌ بِالْوَشَلْ

وبما التزمنا في الخطبة لا بد من التكلم في شرحه فنقول: وبالله التوفيق. البيت من جملة قصيدة في مدح المحلق، وهو عبد العزيز العامري لقب به لعض حصان له وجنة فحلق بها أي وَسَم وكان فقيراً ذا بنات لا يرغب فيهن فاعتزل قومه في فلاة فمرّ به الأعشى فنحر له ناقة ليس له غيرها فمدحه بهذه القصيدة فتسابق الناس لبناته فتزوجن وقبل البيت:

لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عُيُونٌ كَثِيرَةٌ ... إِلى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تَحَرَّقُ

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيَانِهَا ... فَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدا وَالْمُحَلِّقُ

(لعمري): اللام للابتداء والعمر بالفتح أي حياتي أو ديني قسمي. **(لقد)** جواب للقسم. **(لاحت)**: نظرت ففي القاموس لحته أبصرته، واللوح: النظرة. **(إلى ضوء)**: متعلق بلاحت. **(في يفاع)**: بالفتح مرتفع متعلق بتحرق وهي صفة نار. و**(تشب)**: توقد صفة ثانية لها. **(المقرورين)**: مصابين بالقر، أي البرد وهما: الندا والمحلق متعلق بتشب. **(يصطلانها)** يستدفآن بها صفة مقرورين. **(فبات)**: الظاهر أن الفاء للعطف على تشب وأن المضارع في المواضع الثلاثة لحكاية حال ماضية. **(على النار)**: استعلاء مجازي متعلق ببات. **(الندى)**: بالفتح الجود والمطر والبلل والشحم والمراد الأول مرفوع تقديراً فاعل بات. **(والمحلق)**: بكسر اللام. قاله الدماميني وتبعه الشمني ولا يناسبه ما سبق في سبب تلقيبه به. ولقد أحسن في عطفه على الندى حيث أشار إلى أنهما متصاحبان في الإلفة لا يفارق أحدهما الآخر بل قد أثبت لهما الأخوة بقوله: رضيعي اهـ. وهو حال من الندى والمحلِق. **(لِبانٍ)**: بالكسر لبن المرأة وخاصة مضاف إليه لرضيعي. **(وثدي أم)**: منصوب بتقدير حرف الجر أي من ثدي أم ويكون متعلقاً برضيعي ويجوز أن يكون بدلاً من لبانٍ على الموضع واللفظ أيضاً. ويجوز أن تقدر ناصباً للثدي، أي رَضَعاً ثديَ أم. **(بأسحم)**: الباء ظرفية والأسحم بمهملتين الليل والرحم أو زق الخمر أو الرماد، أي تحالفا في ليل مظلم أو قبل الولادة أو الرماد والخمر إذ للعرب تعاقد عند الشراب والظرفية في الأخيرين مجازية. **(داج)**: شديد الظلمة وإضافة أسحم داج كإضافة المسجد الجامع. وقد أجازها الكوفي في جملة. **(تحالفا)**: إما صفة رضيعي أو مقدرة بقد حال مترادفة. **(عوض)**: منصوب المحل ظرف لتفرق بناء على أنَّ لا ليس لها الصدر وجملة نتفرق جواب القسم من حواشي المغني. حكي أن أبا عبيدة صنف كتاباً في وصف الخيل وأهداه للرشيد فأراه الأصمعيَّ فقال: لا حاجة إليه ليُحْضَرْ فرسٌ فأقول: قالت العرب في الجبهة كذا. وفي الوجه كذا إلى آخر أعضائه فأحضر فقال: في كل عضو شيئاً نظماً أو نثراً فالتفت الرشيد إلى أبي عبيدة. وقال له: ما تقول فيما يقول الأصمعي فقال: خلط جيداً ورديا. أما الجيد فقد أخذه مني وأما الرديّ فلا أعلم من أين أخذه اهـ. فما وجدتَ من إعراب الأبيات جيداً فهو لغيري أو رديّاً فهو من عندي.

لأنه ظرف[٥٨٠] لنتفرق **(ويسمى الزمان عوضاً لأنه)**، أي الشأن **(كلما ذهبت منه)**، أي من الزمان **(مدة عوضتها)**[٥٨١]، أي عوضت عنها، أي عن تلك المدة **(مدة أخرى)**، ولأنه يعوّض[٥٨٢] ما سلب في بعض من الزمان المستقبل فيكون من تسمية الشيء باسمه الخاص مثلاً إذا ذهب الحال وانقلبت ماضياً خلفها الاستقبال، أي يكون عوضاً منها فيكون اشتقاقه من عاض يعوض عوضاً **(تقول لا أفعله عوض)** يعني أن قولك لا أفعله يحتمل الاستغراق وغيره. فلما قلت: كان نصاً في الاستغراق **(وكذلك)** لفظ **(أبداً)** في استعماله لاستغراق الزمان المستقبل إلا أنه مختص بالنفي دون أبداً فإنه يستعمل في المثبت والمنفي **(تقول فيها)**، أي في كلمة أبداً **(ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان)** كما تقول لا أُشْرِكُ بالله أبداً، وَأُوَحِّدُهُ أي لا يوجد شرك مني في جزءٍ من أجزاء الاستقبال كما يوجد التوحيد مني في كل جزء منه.

(والثالث): من الكلمات الأربعة التي جاءت على وجه واحد لفظ **(أجل بسكون اللام)**.

واعلم أنه حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقاً للمخبر فيقع بعد الإخبار، نحو قولك: أجل بعد قول القائل قام زيد تصديقاً له وإخباراً للمستخبر فيقع بعد الاستخبار، نحو قولك أجل بعد قوله: أقام زيد ووعداً للطالب فيقع بعد الطلب، نحو أجل بعد قولك اِضرِبْ زيداً وقيل لا يجيء بعد الاستفهام وعن الأخفش أن: أجل بعد الإخبار أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها.

وقال الزمخشري: هو مختص بالخبر وقيل: بالخبر المثبت.

---

(٥٨٠) قوله: **(لأنه ظرف)** علة لكون المثال موافقاً للممثل إن قيل: يُمْنَعُ ذلك لا فَإنَّ الصحيح أن لها الصدر في جواب القسم بل قيل: مطلقاً. فالجواب أن الرضى قال لما شاع استعمال عوض في القسم صار بمنزلة فعل القسم في إفادته فاغتفر تقديمها على أن الظروف يتسامح فيها خصوصاً في الشعر أمير.

(٥٨١) قوله: **(عوضتها ا هـ)** في دم إنما سموا الدهر عوضاً لأنه من التعويض وذلك أنه كلما مضى جزء من الدهر خلفه آخر من بعده فكان الثاني عوض من الأول ا هـ. ولا يظهر لي التوفيق بين قوله من التعويض وبين قوله خلفه إلا أن يكون التعويض بمعنى صيرورة الشيء عوضاً.

(٥٨٢) قوله: **(أو لأنه يعوض ا هـ)** عبارة المغني قيل بل لأن الدهر في زعمهم يسلب ويعوض انتهى، أي يسلب النعم في وقت ويعوض عنها في وقت آخر فالتعويض هنا على معناه وعبارة المصنف ظاهرة في المعنى المراد فليت الشارح رحمه الله تبارك وتعالى نقلها كما هي ويمكن تصحيح عبارته هكذا، لأنه في زعمهم يعوض ما سلب فيكون في زعمهم متعلقاً بيعوض.

ثم اعلم أن أجل قد يستعمل ابتداءً لتصديق خبر ذهني يفسره ما بعده مثل نعم لتقريره كذا في شرح الكاشي على تائية ابن الفارض قدس سرّه في قوله:

أَجَلْ أَجَلي [٥٨٣] أَرْضَى انْقِضَاهُ صَبَابَةً وَلَا وَصْلَ إِنْ صَحَّتْ لِحُبِّكَ نِسْبَتِي

ولما كان الأحسن والأكثر استعمالاً وقوعه بعد الإخبار أشار إليه بالخصوص بقوله: **(وهو)**، أي لفظ أجل **(حرف)** موضوع **(لتصديق الخبر)** مثبتاً كان أو منفياً **(يقال)** لك **(جاء زيد)** بالإثبات **(وما جاء زيد)** بالنفي **(فتقول)** في تصديقهما **(أجل أي صدقت)**.

(والرابع): من الكلمات التي جاءت على وجه واحد لفظ **(بلى وهو)** حرف موضوع **(لا يجاب المنفي)** تحقيقاً أو تأويلاً فالتأويل، نحو قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾ [الزُّمَر: ٥٩] [٥٨٤] بعد قوله: ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ [الزُّمَر: ٥٧] الآية، لأن معنى لو أن الله هداني ما هداني الله على ما اقتضته قاعدة لو فيكون المعنى: بلى قد هديتك وألفها أصلية وقيل: الأصل بل والألف زائدة [٥٨٥].

وقيل: إنها للتأنيث [٥٨٦] بدليل إمالتها وأفاد قوله: لا يجاب المنفي اختصاصه بالمنفي **(مجرداً كان)** النفي عن الاستفهام **(نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ**

---

(٥٨٣) قوله: **(أجل أجلى ا هـ)** الأجل مدة الشيء وهو العمر والواو في ولا وصل للحال انتهى من الشرح المذكور.

الإعراب: جملة **(أرضى)**: خبر لأجلى المرفوع تقديراً. و**(انقضاه)**: مفعول أرضى يقال: رضيته ورضيت به. و**(صبابة)**: تمييز. وجملة **(ولا وصل)**: أي كائن لي حال من فاعل أرضى. **(لحبك)**: متعلق بنسبتي المرفوع تقديراً بصحت وجزاء الشرط مقدر لدلالة ما قبل حرف الشرط عليه، أي إن صحت نسبتي لحبك رضيت بانقضاء عمري صبابة من غير وصل.

(٥٨٤) قوله: (﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى﴾ [الزُّمَر: ٥٩]) رد من الله تعالى لما تضمنه قوله: لو أن الله هداني من معنى النفي وتذكير الخطاب، أي في جاءتك مع أن المخاطب مؤنث وهي النفس على المعنى، أي: لأن المراد من النفس هو الكافر ا هـ. بيضاوي.

(٥٨٥) قوله: **(والألف زائدة)** قال الفراء: زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو دم.

(٥٨٦) قوله: **(وقيل: للتأنيث)** عبارة المغني وشرحه وبعض هؤلاء القائلين بزيادة الألف يقول: إنها للتأنيث، أي تأنيث الكلمة كالتاء في ربت وتمت ا هـ. يعني أن القائلين بالزيادة بعضهم يقول: إنها للوقف وبعضهم يقول: إنها للتأنيث.

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ(٥٨٧) أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] فلفظ بلى لإيجاب المنفي بلن وإبطاله فيكون المعنى: زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل: تبعثون. ثم أكد جل ذكره ذلك المعنى المفهوم من لفظ بلى آتياً بالقسم بقوله: وربي لتبعثن (أو مقروناً بالاستفهام) حقيقياً كان وهو طلب الفهم كما إذا قيل: أليس زيد بقائم فتقول: بلى أو توبيخاً نحو: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ(٥٨٨) أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ونحو: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ(٥٨٩) أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ(٥٩٠) عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القيامة: ٣-٤].

أو تقريرياً (نحو) قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ(٥٩١) قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]،

---

(٥٨٧) قوله: (تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [التغابن: ٧]) الزعم، أي مثلثة الزاي ادعاء العلم وهو يتعدى إلى مفعولين وقوله: أن لن يبعثوا ساد مسدهما، أي عند سيبويه وعند الأخفش المفعول الثاني محذوف، أي موجوداً والمراد بهم أهل مكة لقوله: قل بلى وأن مخففة لا ناصبة لئلا يدخل ناصب على مثله واسمها محذوف، أي أنهُمْ (قل بلى): من المعلوم أن بلى تنقض النفي وتثبت المنفي فالمعنى هنا: قل بلى تبعثون فقوله: لتبعثن هو المفاد بها وإنما أعيد توصلاً لتوكيده بالقسم ولعطف ما بعده عليه ا هـ. جمل. (لتبعثن): حذف منه نون الإعراب لوقوعها في الوسط والواو لالتقاء الساكنين.

(٥٨٨) قوله: (تعالى: ﴿يَحۡسَبُونَ﴾) أم منقطعة بمعنى بل والهمزة، أي بل أيحسبون قيل للانتقال والهمزة للإنكار والتوبيخ جمل. (إنا لا نسمع): إن مع اسمها وخبرها ساد مسد المفعولين ليحسبون. (سرهم ونجواهم): ما يسرون إلى غيرهم وما يجهرون به بينهم جلالين حديث نفسهم وتناجيهم بيضاوي.

(٥٨٩) قوله: (تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾) أي الكافر والاستفهام للتقريع والتوبيخ. (﴿أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]): للبعث والإحياء تكتب موصولة هنا فليس بين الهمزة واللام نون في الرسم كما ترى خطيب. و(أن): مخففة وضمير الشأن اسمها. و(لن): وما في حيزها في موضع الخبر والفاصل هنا حرف النفي. و(أن): المخففة وما في حيزها ساد مسد مفعولي حسب أو مفعوله على الخلاف. ا هـ سمين، أي في أنه يتعدى لمفعولين أو لواحد ولا تصلح أن تكون مصدرية لما مرّ. (﴿بَلَىٰ﴾): نجمعها. (﴿قَٰدِرِينَ﴾): مع جمعها (﴿عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤]): وهو الأصابع أي نعيد عظامها كما كانت مع صغرها فكيف بالكبيرة.

(٥٩٠) قوله: (قادرين) حال من فاعل الفعل المقدر المدلول عليه بحرف الجواب كما قدر الشارح رحمه الله بقوله: نجمعها جلالين. مع جمل.

(٥٩١) قوله: (تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾) قبله (﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾)، أي: أخرج من أصلابهم نسلهم على ما يتوالدون قرناً بعد قرن و(من ظهورهم) بدل من بني آدم بدل البعض. و(﴿وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ﴾ [الأعراف: ١٧٢]): أي ونصب لهم دلائل ربوبيته وركب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها حتى صاروا بمنزلة من قيل لهم: ألست =

فلفظ بلى لإيجاب المنفي بليس المقارنة بالاستفهام التقريري وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته ونفيه[٥٩٢] ويجب أن يليه[٥٩٣] الشيء الذي يقرر به فيكون المعنى **(أي بلى أنت ربنا)** أَجْرَوا النفي بالاستفهام التقريري مجرى النفي المجرد في رده ببلى وإن كان المعنى مثبتاً إذ الكلام المحلى بالاستفهام التقريري خبر موجب في المعنى ولذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وَغَيْرُهُ لو أجابوا في الآية بنعم لكفروا ووجهه أن نعم لتصديق المخبر بنفي أو إيجاب. ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال: أليس لي عليك ألف درهم فقال: بلى لزم على ذمته، لأنه لإيجاب المنفي ولو قال: نعم لم يلزمه لكونه تصديقاً للمخبِر بنفي قيل: على ما حكى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الاستفهام التقريري خبر مثبت في المعنى ونعم بعد الإثبات تقرير له فكيف لا يجوز الجواب بنعم ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ كلام ذو وجهين منطوق ومفهوم فالمنطوق منفي لا ريب والمفهوم موجب بحكم التقرير ومراده رضي الله عنه مما قال أنهم لو أجابوا في الآية بنعم لم يكف في الإقرار لاحتمال كون نعم تقريراً للمنطوق دون المفهوم. والحال أنه سبحانه أَوْجَبَ في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العِبَارَةَ التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا قيل: لا يدخل في الإسلام من قال: لا إِلٰهٌ إلا الله برفع إِلٰهٌ لاحتمال نفي الوحدة فإن قلت أن ما قلت احتمال ولا كفر في الاحتمال.

وقد قال رضي الله عنه: كفروا قلت: لعله أراد أنهم لو أجابوا بنعم جواباً للملفوظ كفروا إذ حينئذٍ يكون المعنى نعم، أي لست ربنا ولا شك أن القائل بهذا

= بربكم؟ قالوا: بلى فنزل تمكينهم من العلم بها منزلة الإشهاد والاعتراف على طريق التمثيل وقيل: لما خلق آدم أخرج من ظهره ذرية كالذر وأحياهم وجعل لهم العقل والمنطق وألهم ذلك لحديث رواه عمر رضي الله عنه قاضي.

(٥٩٢) قوله: **(ثبوته أو نفيه)** ليقر بما يعرفه من ذلك دم. يعني أن التقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك فالهمزة في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦] للتقرير بما يعرفه عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام من هذا الحكم لا بأنه قال ذلك. شمني.

(٥٩٣) قوله: **(ويجب أن يليه)** فتقول في التقرير بالفعل أضربت زيداً بإيلاء الفعل المقرر به الهمزة وبالفاعل أأنت ضربت زيداً بإيلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وإن لم يكن فاعلاً صناعياً فهو فاعل معنوي وبالمفعول أزيداً ضربت بإيلاء المفعول المقرر به الهمزة م ودم.

القول يكون كافراً نعوذ بالله تأمل.

واعلم أن الفرق بين بلى ونعم ولا في الجواب أن بلى لا يجاب بها إلا بعد المنفي وما وقع في صحيح البخاري في باب الأَيْمانِ مِنْ أَنَّه قَالَ عليه الصلاة والسلام لأصحابه: «أَتَرْضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قَالوا: بَلَى». وفي صَحِيحِ مُسْلِمٍ في كِتَابَ الهِبَةِ أَيَسُرُّكَ أَنْ يكونوا لك في البر سواء قال: بلى فمحمول على الندرة وَأَنَّ لَا لا يُجَاب بها إلّا بعد الإيجاب وأَنَّ نعم لا يختص بأحدهما بل أيهما يقع يجاب بها، نحو: أقام زيد نعم وألم يقم زيد نعم.

(النوع الثاني): من الأنواع الثمانية في الباب الثالث **(ما جاء على وجهين وهو)** كناية عن الموصول لفظ **(إذا فتارة)**، أي مرة يقال فعل تارة بعد تارة، أي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا: فعل تاراً بعد تارٍ بحذف الهاء. كذا في الصحاح.

وأما انتصابه فهو إما على الظرفية أو المصدرية على قياس ما قيل في مرة في ضَرَبْتُ مرةً **(يقال فيها)**، أي في كلمة إذا **(ظرف مستقبل خافض لشرط منصوب بجوابه)**.

واعلم أن في ناصب إذا مذهبين: **أحدهما**: أنه شرطها وهو قول المحققين فيكون بمنزلة متى وأيان[٥٩٤] وما قيل أنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف غَيْرُ وارد، لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع ـ إذا جزمت كلمة إذا ـ وذلك لا يكون إلا عند الضرورة كقوله:

إِسْتَغْنِ[٥٩٥] مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ... وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

أي اصبر صبراً جميلاً ويروى فتحمل بالحاء المهملة. **وثانيهما**: أن عامل النصب فيها ما في جَوَابِهَا من فعل أو شبهه وهو قول الأكثرين ويرد عليهم أمور:

---

(٥٩٤) قوله: **(بمنزلة متى وأيان)** في أنهن منصوبات بشرطهن لكن يلزم على هذا أن تكون إذ ظرفاً مبهما لا مختصاً وهي من الظروف المختصة عندهم. دم. يعني أن الاختصاص إنما يأتيها بالإضافة إلى الشرط وإذا نصبت به لم تكن مضاف إليه.

(٥٩٥) قوله: **(استغن البيت)** ما مصدرية ظرفية، أي مدة إغناء ربك إياك. **(وبالغني)**: يحتمل أن يتنازعه الفعلان ويحتمل تعلقه بالأول. و**(الخصاصة)**: الفقر. و**(تجمل)**: أي أظهر الجمال وعدم الحاجة أو كُل الجميلَ وهو الشحم المذاب تعففاً وأما بالحاء المهملة، أي: تَكَلَّفْ حمل هذه المشقة دم.

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة. وعلى قولهم: تصير الجملتان واحدة، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب إذ المعمول داخل في جملة عامله والشرط داخل في جملة الظرف، لأنه معموله فيكون الشرط داخلاً في الجواب إذ الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء تدبر.

والثاني: أن الجواب ورد مقروناً بإذا الفجائية نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ(٥٩٦) دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] أو بالحرف الناسخ نحو إذا جئتني اليوم فإني أكرمك. وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله تأمل(٥٩٧).

والثالث: أنه يلزمهم في نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غداً أن تعمل أكرمتك في ظرفين متضادين(٥٩٨) وذا باطل.

ثم اعلم أن كلمة إذا قد تخرج من كل من الظرفية والاستقبالية والشرطية ولنجعل لكل منها باباً إفادة للطالبين.

باب

خروجها عن الاستقبالية فبعد الخروج عنه إما أن يجيء للماضي كما

---

(٥٩٦) قوله: (**تعالى**: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]) عطف على ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥] على تأويل المفرد كأنه قيل: ومن آياته قيام السمٰوات والأرض بأمره ثم خروجكم من القبور إذا دعاكم دعوة واحدة إشارة إلى أن المفعول المطلق للمرة فيقول أيّتها الموتى اخرجوا. و(**ثم**) إما لترخي زمانه أو لعظم ما فيه. (**ومن الأرض**): متعلق بدعاكم كقوله: دعوته من أسفل الوادي فطلع إلى لا يتخرجون لأن ما بعد إذا لا يعمل فيما قبلها وإذا الثانية للمفاجأة ولذلك نابت مناب الفاء في جواب الأول بيضاوي. أي فإنهما يشتركان في إفادة التعقيب، أي فاجأتم الخروج منها بلا توقف ولا إباء ا هـ روح. (**إذا أنتم تخرجون**): إذا للمفاجأة حرف أو ظرف أو مكان وجملة أنتم تخرجون جواب إذا الشرطية.

(٥٩٧) قوله: (**تأمل**) لعله إشارة إلى ما في الدماميني من الجواب وهو أن الجمهور إنما يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً ولم يكن ثم مانع فإن منعه من عمله فيها مانع كإذا الفجائية وأن ونحوهما فإن العامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب.

(٥٩٨) قوله: (**متضادين**) وهما غداً وزمان المجيء وهو اليوم ا هـ. استدل ابن الحاجب بهذا على أن العامل في إذا شرطها. قال الرضى: والجواب أن إذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو نقول المعنى إذا جئتني اليوم كان سبباً لإكرامي لك غداً فليس أكرمتك في الحقيقة جواباً، أي: بل الجواب هو كان دم وشمني.

جاءت إذْ للمستقبل في قول بعضهم وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ[٥٩٩] لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا[٦٠٠] ٱنفَضُّوٓا۟﴾ [الجمعة: ١١].

وإما أن يجيء للحال وذلك بعد القسم، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ①﴾ [الليل: ١][٦٠١]، ﴿وَٱلنَّجْمِ[٦٠٢] إِذَا هَوَىٰ ①﴾ [النجم: ١] قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم لأنه إنشاء لا أخبار عن قسم يأتي[٦٠٣]، لأن قسم الله

---

(٥٩٩) قوله: **(تعالى:** ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ﴾ [التوبة: ٩٢]**)** أي ليس عليهم من سبيل فهو معطوف على المحسنين. وقيل: عطف على الضعفاء فالمعنى ولا على الذين ا هـ، أي ليس عليهم حرج فلا بمعنى ليس والظرف خبرها واسمها حرج المقدر. **(إذا)**: للشرط. **(ما)**: كافة لإذا عن الإضافة وجملة أتوك شرط وتولوا جزاء والجملة الشرطية صلة الذين **(لتحملهم)**: معك إلى الغزو وهم سبعة من الأنصار متعلق بأتوك. **(قلت لا أجد)**: حال من الكاف في أتوك أي إذ أتوك وأنت قائل: لا أجد ما أحملكم عليه وقد مقدرة عند من يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً وبعضهم جعلها هي الجواب وجعل جملة تولوا مستأنفة في جواب سؤال كأنه قيل: فماذا حصل لهم بعد القول المذكور. وفيها وجه ثالث وهو أن يكون معطوفاً على الشرط فيكون في محل جر بإضافة الظرف إليه بطريق النسق وحذف حرف العطف والتقدير. وقلت ا هـ. جمل.

(٦٠٠) قوله: **(**﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾**)**: أي ما يقرب منه اللهو والتجارة وإلا فهما مما لا يرى ومنه حتى يسمع كلام الله، أي: صوتاً يدل عليه إذ كلام الله تعالى لا يسمع، كبير. **(انفضوا)**: تفرقوا. **(إليها)**: أي إلى التجارة لأنها مطلوبهم دون اللهو ا هـ. جلالين. وقال صاحب الكشاف: تقديره إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه. فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه كبير. **(وتركوك قائماً)**: في الخطبة لظنهم أن الخروج بعد تمام الصلاة جائز لأنها حينئذٍ كانت قبل الخطبة كالعيد جمل. قال الدماميني: وهذا إخبار بقضية العير التي قدمت المدينة والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق منهم إلا اثني عشر رجلاً. وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون إذاً فيها للمضي ا هـ. **(وتركوك)**: عطف على انفضوا. **(قائماً)**: حال من الكاف والله تعالى أعلم.

(٦٠١) قوله: **(تعالى:** ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ①﴾ [الليل: ١]**)** بظلمته كل ما بين السماء والأرض جلالين. أشار به إلى أن مفعول يغشى محذوف جمل. وإذا في الموضعين لمجرد الظرفية أي ليس فيها معنى الشرط والعامل فيها فعل القسم المقدر ا هـ.

(٦٠٢) قوله: **(تعالى:** ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾**)** الثريا. **(**﴿إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]**)**: غاب. وفي إذا ما تقدم وسمى الكوكب نجماً لطلوعه وكل طالع نجم يقال: نجم السن والنبت والقرن إذا طلع وبابه قعد جمل.

(٦٠٣) قوله: **(لا إخبار عن قسم يأتي)** مع أن الظرفية تقتضي ذلك.

سبحانه وتعالى قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم، لأن الاستقبال والحال متنافيان وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال انتهى.

والصحيح أنه لا يصح التعلق بأقسم الإنشائي، لأن القديم لا زمان له(٦٠٤) من الحال وغيره بل سابق على الزمان كله وأنه لا يمتنع التعلق بكائناً(٦٠٥) مع كون إذا للاستقبال(٦٠٦) بدليل صحة مجيء الحال المقدرة كما في قوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ(٦٠٧) رُءُوسَكُمْ﴾ [الفتح: ٢٧]، أي مقدري التحليق أو مريدي التحليق، وهو أوضح لأن إرادة معنى الإرادة من فعل أو شبهه ظاهر كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي إذا أردتم القيام والطلاق.

باب

خروجها عن الظرفية. قال أبو الحسن الأخفش في ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾

---

(٦٠٤) قوله: **(لأن القديم لا زمان له)** اهـ. وهذا ليس بخاص بالإنشاء بل يجري في الخبر أيضاً، لأن كلام الله قديم لا يوصف بزمان من الأزمنة وأخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الإخبار عنه فيلزم أن لا تقع إذا ظرفاً لفعل خبري وقع في كلام الله تعالى، لأنه قديم والقديم لا زمان له فما أجاب به المصنف عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك. دم.

(٦٠٥) قوله: **(وأنه لا يمتنع التعلق بكائناً)** رد لامتناع كون إذا ظرفاً مستقبلاً لكون محذوف هو حال من الليل والنجم. شمني.

(٦٠٦) قوله: **(مع بقاء إذا على الاستقبال)** إذ لا مانع من وقوع الحال الصناعية مراداً به الزمن المستقبل كما تقول سأدخل الدار راكباً فإن الحال مقيدة لعاملها والعامل هنا مستقبل وقيده مقارن له في ذلك الزمن اهـ.

(٦٠٧) قوله: **(تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ﴾)** قبله: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا﴾: رأى عليه الصلاة والسلام في النوم عام الحديبية ـ قبل خروجه ـ أنه يدخل مكة هو وأصحابه آمنين ويحلقون ويقصرون فأخبر بذلك أصحابه ففرحوا. فلما خرجوا وصدّهم الكفار بالحديبية. ورجعوا وشق عليهم ذلك وراب بعض المنافقين نزلت: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ﴾ تفسير للرؤيا ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] للتبرك ﴿ءَامِنِينَ﴾. حال من الواو المحذوفة من لتدخلن، أي آمنين في حال الدخول. ﴿مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ﴾: أي جميع شعورها ﴿وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]: بعض شعورها حالان مقدرتان من الواو المحذوفة أو من الضمير في آمنين فهي مترادفة على الأول ومتداخلة على الثاني جمل وجلالين.

[الزُّمر: ٧١](٦٠٨) أن إذا مجرور محلاً بحتى. وزعم أبو الفتح في ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ [الواقعة: ١] الآية(٦٠٩) فيمن نصب(٦١٠) خافضة رافعة أنّ إذا الأولى مرفوعة المحل على الابتداء. والثانية: على الخبرية. وقوله: خافضة رافعةً حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لقوم وقت رج الأرض. وأجاز سيبويه إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وأنشد غيرهم:

وَبَعْدَ غَدٍ(٦١١) يَا لَهْفَ قَلْبِيَ مِنْ غَدٍ ... إِذَا رَاحَ أَصْحَابِي وَلَسْتُ بِرَائِحِ

---

(٦٠٨) قوله: (**تعالى**: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾) قبله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾ [الزُّمر: ٧١]: حال أي جماعات مترادفين.

(٦٠٩) قوله: (﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ الآية) أي اذكر الآية وهي ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ۝١﴾ [الواقعة: ١] قامت القيامة ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۝٢﴾ [الواقعة: ٢] نفس تكذب بأن تنفيها كما نفتها في الدنيا. ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ۝٣﴾ [الواقعة: ٣]: أي هي مظهر لخفض قوم بدخولهم النار ولرفع آخرين بدخولهم الجنة. ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ۝٤﴾ [الواقعة: ٤] حركت حركة شديدة. جلالين. وفي إذا أوجه: أحدها: أنها ظرف ليس فيها معنى الشرط عاملها ليس لما فيها من معنى النفي كأنه قيل: ينتفي التكذيب بوقتها إذا وقعت أو اذكر.

ثانيها: أنها شرطية وحينئذٍ فجوابها إما كان كيت كيت أو خافضة رافعة، أي إذا وقعت خفضت ورفعت أو رجت وإذا بدل من الأول أو ما دل عليه فأصحاب الميمنة، أي إذا وقعت بأن أحوال الناس أو هو نفسه.

وثالثها: ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى عن أبي الفتح.

ورابعها: أنها صلة أي وقعت الواقعة مثل: اقتربت الساعة. (**كاذبة**): اسم ليس و(**لوقعتها**): خبرها واللام بمعنى في على تقدير المضاف، أي ليس كاذبة توجد في وقت وقوعها جمل بتصرف. (**خافضة رافعة**): خبر مبتدأ محذوف، أي هي خافضة.

(٦١٠) قوله: (**فيمن نصب**) قيد التخريج به إذ مع رفعهما لا يحتاج إليه بل تبقى إذا على ظرفيتها وتنصب إما بليس وكان كيت وكيت. دم.

(٦١١) قوله: (**وبعد غد ا هـ**) قال: دم والشمني: ظرف ليروحون مقدراً والظاهر أن رواحهم في الغد نفسه وأن بعد ظرف للتحسر الذي في قوله: يا لهف قلبي والذي في الشواهد وقبل غد عزاه جماعة إلى هدبة بن خشرم قاله: حين جيء للقَود لقتله ابن عمه. (**يا لهف**): كلمة يتحسر بها على ما فات. (**والرواح**): المشي آخر النهار. و(**أصحاب**): جمع صحب اسم جمع كأفراخ جمع فرخ حواشي.

الإعراب: (**بعد**): ظرف ليروحون أو لِتَحَسُّرِ المفهوم من يا لهف نفسي وهو منادًى مضاف منصوب بيا أو بأدعو (**من غد**) متعلق بلهف (**إذا**) بدل من غدٍ. (**وليست برائح**): الواو حالية والجملة حال من فاعل راح.

قالوا: إذا ههنا مجرورة المحل على البدلية من غد. قال ابن مالك: إنها مفعول في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها. إني لأعلم[٦١٢] إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليّ غاضبة.

باب

خروجها عن الشرطية مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ۝٣٩﴾ [الشورى: ٣٩]، فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها وهو يغفرون وينتصرون ولو كانت شرطية. والجملة الاسمية جواباً لاقترنت بالفاء مثل قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ[٦١٣] فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] لا يقال أن الفاء محذوفة فيهما كما في قوله: مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا لأنا نقول: إنما تحذف الفاء عند الضرورة. ولا ضرورة فيهما كما سبق في الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم.

(فهذا) أي الذي بين من مصطلح البعض **(أنفع وأوجز من قول المعربين)** أنها **(ظرفية لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط غالباً)** أما وجازته[٦١٤]

---

(٦١٢) قوله: **(إني لأعلم اهـ)** أي لا علم وقت رضاك ووقت غضبك دم. وتمامه: إذا كنت راضية تقولين ورب محمد وإن كنت غضبى قلت ورب إبراهيم. فقالت: أي والله يا رسول الله لا أترك إلا اسمك، يعني هجراني مقصور على اسمك لا يتعدى منه إليك وغضبها من النبي ﷺ كان من جهة الغيرة وهي مغفورة عند النساء. **(لأعلم)**: اللام ابتدائية وأعلم بمعنى: أعرف. و**(إذا)**: مفعول لأعلم. **(عنى)**: متعلق براضية وهو خبر كنت. والجملة مضاف إليه لإِذَا كما قرره دم. و**(عليّ)**: الجار والمجرور متعلق بغضبى وهي صفة مشبهة مؤنث غضبان منصوبة تقديراً خبر كنت. والجملة كما تقدم.

(٦١٣) قوله: **(تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾)** قبله: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾: بلاء كمرض وفقر، أي ينزله بك. (﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ﴾): رافع (﴿إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾) كصحة وغنى. (﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾): ومنه مَسَّك به ولا يقدر على رده عنك غيره **(يمسسك)**: مجزوم بأن. والجملة فعل الشرط لا محل لها. **(فلا كاشف له)**: اسم لا وخبرها محذوف والجملة جزاء الشرط لا محل لها. (﴿إِلَّا هُوَ﴾): بدل من محل لا ك. فإن محله الرفع على الابتداء أو من الضمير المستكن في الخبر. (﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾): جوابه محذوف تقديره فلا راد له غيره. وقوله: (﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾): تعليل لكل من الجوابين. (﴿فَهُوَ﴾ [الأنعام: ١٧]): مبتدأ **(على كل)**: متعلق بقدير وهو خبر المبتدأ.

(٦١٤) قوله: **(أما وجازته)** الأحسن أو جزيته لقول المصنف: أنفع وأوجز ولقوله: فيما بعد وأما =

فظاهرة لأنه أفاد بعبارة يسيرة أحكاماً كثيرة ألا يرى أنه أفاد بقوله: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه كونَه ظرفاً ومعناه مستقبلاً وتضمنَه معنى الشرط وعملَه في الشرك عملَ جزائه فيه النصب. وأما نفعيته فمن وجوه:

الأول: أنّ مراد المعربين من قولهم ظرف لما يستقبل من الزمان كونه موضوعاً للمستقبل ولكن العبارة موهمة أنها محل للمستقبل إذ الزمان قد يجعل ظرفاً للزمان مجازاً تقول: كتبته في يوم الخميس في عام كذا فإن الثاني حال من الأول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلاً منه إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ولو قال ظرف مستقبل لسلم من الاشتباه(٦١٥) والإيهام المذكورين.

والثاني: أن قولهم غالباً راجع إلى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه فيقتضي أن كونه ظرفاً وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلفن وقد عرفت تخلفهن عنها.

والثالث: أن الاختصار مطلوب في كل موضع مهما أمكن خصوصاً في العبارة المتداولة فقوله ظرف مستقبل أخصر من قولهم ظرف لما يستقبل من الزمان وكلما كانت العبارة أخصر فهي أنفع ينتج فهذه العبارة أنفع **(وتختص إذا هذه)**، أي غير الفجائية **(بالجملة الفعلية)** سواء كان فعلها ماضياً أو مضارعاً إلا أن دخولها بالماضي أكثر وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ(٦١٦) إِذَا رَغَّبْتَهَا ... وَإِذَا تُـرَدُّ إِلَـى قَـلِـيـلٍ تَـقْـنَـعُ

= أنفعيته والإيجاز أداء المقصود بأقل ما يمكن من اللفظ فهو بهذا المعنى لا يقبل الزيادة والنقصان فلعل المراد به في كلام المصنف رحمه الله تعالى قلة الحروف وظاهر أنه أقل حرفاً مما عبر به المعربون.

(٦١٥) قوله: **(لسلم من الاشتباه)** كذا فيما بأيدينا من النسخ وصوابه كما في المُغْنِي من الإسهاب، وهو التطويل كما فسره به الأمير. واعلم أن الشارح غيّر ترتيب المغني في ذكر الفوائد فالمصنف رحمه الله بعد ما ذكر أن في عبارة المعربين تطويلاً والاختصار مطلوب مهما أمكن وأن عبارتهم موهمة لما نقله الشارح رحمه الله تعالى قال: ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين ا هـ. يعني الإسهاب في الأولى والإيهام في الثانية.

(٦١٦) قوله: **(والنفس راغبة البيت)** من جملة قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يرثي بنين خمسة ماتوا في عام واحد بالطاعون ومات هو في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه وأتى الشاعر بالمسند =

لا يقال أنها قد دخلت على الجملة الاسمية في مواضع فكيف تختص بالفعلية منها قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ [التكوير: ١]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] وغيرهما لأنا نقول: ارتفاع الشمس والسماء بفعل يفسره ما بعده[٦١٧] لا على الابتداء فلا يكون دخولها إلا على الفعلية تأمل.

وهذا الذي ذكرناه[٦١٨] في إذا التي يحكم فيها تارة بأنها ظرف مستقبل خافض منصوب بجوابه **(وتارة يقال فيها)** هي **(حرف مفاجأة)** وحينئذٍ لا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء[٦١٩] ومعناه الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، و﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ [يونس: ٢١][٦٢٠]، وهي حرف عند الأخفش واختاره المصنف[٦٢١] وابن

= من قوله: والنفس راغبة اسماً لإفادة أن رغبتها في الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأتى بالماضوية في إذا رغبتها لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب المتأخذة في حصوله أو أتى بها لإظهار الرغبة في حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقليل وردها إليه ليسا بهذه المثابة أتى فيها بالمضارع دم. بتصرف.

(٦١٧) قوله: **(يفسره ما بعده)** عبارة المغني على شريطة التفسير. قال دم والأصل إذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرافع للفاعل مدلولاً عليه بالمفسر الواقع بعد قوله: **(لا على الابتداء)** كما ذهب إليه الأخفش فإنه جوز كونه مبتدأ ولم يمنع الأول فالأمرانِ عنده سَائِغَانِ دم.

(٦١٨) قوله: **(هذا الذي ذكرناه ا هـ)** يريد به ربط قول المصنف رحمه الله وتارة الخ بما قبله مع أنه عن إفادة ذلك بعيد فلا بأس أن نرشدك إلى التعبير السديد فإنه لو قال بدله وهذا الذي ذكرناه هو أحد وجهي إذا والوجه الآخر ما ذكره المصنف بقوله وتارة يقال فيها الخ لارتبط وحصل المراد.

(٦١٩) قوله: **(ولا تقع في الابتداء)**: أي في صدر الكلام، لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلزم أن لا تقع في الابتداء. دم.

(٦٢٠) قوله: **(تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾)** قبله ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]. والمراد بالمكر إخفاء الكيد وطيه أي إذا أذقناهم خصباً وسعة بعد قحط وجوع ﴿مكروا بآياتنا﴾ بدفعها وإنكارها وهؤلاء الناس أهل مكة على ما قيل دم.
(إذا): شرطية. **(رحمة)**: مفعول ثان لأذقنا. **(من بعد)**: متعلق بأذقنا أو صفة لرحمة.
(مستهم): صفة ضراء **(إذا)**: فجائية والعامل فيها الاستقرار الذي في **(لهم)**: وهو خبر مقدم والمبتدأ **(مكر)**، ويتعلق به **(في آياتنا)**. والجملة جواب إذا الشرطية، أي ففاجأ إنزالُ الرحمة بهم مكرَهم.

(٦٢١) قوله: **(واختار المصنف)** حيث قال في المغني: وهي حرف عند الأخفش ويرجحه قولهم: =

مالك وظرف مكان عند المبرد واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الزجاج. واختاره الزمخشري حيث قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، أي فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وزعم أن عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجأة.

قال المصنف المغني: هذا شيء انفرد به الزمخشري[٦٢٢] وإنما ناصبها عند غيره ممن لم يقل بحرفيتها الخبر المذكور أو المقدور وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مصرحاً به، نحو: ﴿فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨] ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤][٦٢٣]، فإذا قيل: خرجت فإذا الأسد صح كونها عند المبرد خبر، أي فبالحضرة الأسد ولم يصح عند الزجاج، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الأخفش، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه.

وإذا قيل: فإذا القتال صحت خبريتها عند غير الأخفش **(ويختص)** إذا هذه **(بالجملة الاسمية)** كقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]. وقد اجتمعا، أي الشرطية والفجائية **(في قوله تعالى:** ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾

= خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب بكسر إنَّ لإن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ا هـ. يعني لو كانت غير حرف لكان ظرف مكان أو زمان فتحتاج إلى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً فلم يبق إلا ما بعده وهو خبران ولا يصح عمله فيها لِأن إنَّ لا تعمل ا هـ. إفادة دم.

(٦٢٢) قوله: **(تفرد به الزمخشري)** عبارة المغني ولا يعرف هذا لغيره ا هـ. قال دم: وهذا لا يضره إذا كان المعنى معه صحيحاً ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاجب رحمه الله تعالى أن التقدير في نحو: خرجت فإذا السبع بالباب خرجت ففاجأت وقت وجود السبع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلاً من المفاجأة لكن ظاهره أنه أخرج إذا عن الظرفية بجعله إياها مفعولاً للفعل من فاجأت ويحتمل أن يكون مراده خرجت ففاجأت السبع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري.

(٦٢٣) قوله: **(تعالى:** ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾﴾ [النازعات: ١٤]) قبله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾ [النازعات: ١٣]: أي الرادفة التي يعقبها البعث. **(زجرة)**: نفخة. **(واحدة)**: فإذا نفخت. **(فإذا هم)**: كل الخلائق. **(بالساهرة)**: أي بوجه الأرض أحياء بعدما كانوا بوجهها أمواتاً ا هـ. جلالين. الساهرة: هي وجه الأرض والفلاة وصفت بما يقع وهو السهر لأجل الخوف جلالين.

الإعراب: (فإنما): متعلق بمحذوف يعني لا تحسبوا تلك الكرة صعبة على الله تعالى فإنما هي سهلة هينة في قدرته تعالى: **(إنّ)**: ملغاة عن العمل بما الكافة **(فإذا هم بالساهرة)** الجملة جواب شرط محذوف كما قدره الشارح رحمه الله تعالى وهو فإذا نفخت.

[الرُّوم: ٢٥])، فإذا الأولى شرطية. والثانية: فجائية.

(النوع الثالث) من الأنواع الثمانية في الباب الثالث: **(ما جاء على ثلاثة أوجه)** من المعاني **(وهو سبع أحدها)**: كلمة **(إذ فيقال فيها)**، أي في شأنها **(تارة)** هي اسم **(ظرف)**، لأنه من أسماء الزمان دل **(لما مضى من الزمان)** ويستعمل في هذا المعنى على أربعة أنحاء:

أحدها: أن يكون ظرفاً وهو الغالب، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التّوبة: ٤٠][٦٢٤].

والثاني: أن يكون مفعولاً كما سيذكر في المتن بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦] إذ المراد الأمر بذكر ذلك الوقت لا الذكر فيه وعلى هذا[٦٢٥] ما يذكر في أوائل القصص بتقدير اذكر[٦٢٦] محذوفاً منه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] وأضرابه.

وقول بعض المعربين: أنها ظرف لاذكر محذوفاً وهم[٦٢٧] فاحش إلا أن يؤلوه تأويل الجمهور على ما سيجيء.

---

(٦٢٤) قوله: **(تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾** [التوبة: ٤٠]) أسند الإخراج إلى الكفار لأنهم حين همُّوا بإخراجه آذن الله تعالى في الخروج فكأنهم أخرجوه. (﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾): إن شرطية. و**(لا)**: نافية. **(وتنصروه)**: مجزوم بحذف النون، والجملة فعل الشرط لا محل لها ا هـ. وجملة فقد نصره الله مجزومة المحل لاقترانها بالفاء جزاء الشرط. **(إذا)**: منصوب المحل ظرف لنصره وجملة **(أخرجه ا هـ)** مضاف إليه لإذ.

(٦٢٥) قوله: **(وعلى هذا الخ)** أي ويحمل على المفعولية بتقدير اذكر ما يذكر من لفظ إذ في أوائل القصص وأنت خبير بأن عبارته لا تفيد هذا المعنى إلا بتكلف مع أن عبارة المصنف رحمه الله تعالى في المغني مع كونها للمنتهى في غاية الوضوح وهي والغالب على المذكور في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير اذكر ا هـ. انظر إلى الفرق بينهما تجده من وجوه فلا موجب للعدول إلا قلة العربية.

(٦٢٦) قوله: **(بتقدير اذكر)** هنا فائدة جليلة ذكرها دم رحمه الله تعالى بقوله: واعلم أن الهمزة في قول المصنف رحمه الله تعالى بتقدير اذكر وقوله: ظرف لا ذكر همزة قطع، لأنه اسم على مسمى هذا اللفظ وقد عرف في محله أنه متى سمّي بفعل فيه همزة وصل كأنطق لأنها تقطع في حال العلمية فتنبه لمثله مما يرد عليك ا هـ.

(٦٢٧) قوله: **(وهم)** بفتح الفاء أي غلط دم قال في المغني: لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه. ا هـ.

والثالث: أن يكون بدلاً من المفعول، نحو: ﴿وَٱذۡكُرۡ (٦٢٨) فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ [مَريَم: ١٦]، فإذ بدل الاشتمال من مريم.

والرابع: أن تكون مضافاً إليها لاسم زمان صالح للاستغناء عنه، نحو: يومئذٍ(٦٢٩) وحينئذٍ وساعتئذٍ أو غير صالح، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا(٦٣٠) بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾ [آل عِمرَان: ٨]، ولما كان مذهب الجمهور أنها لا تقع إلا ظرفاً. قالوا في قوله: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾ [الأعرَاف: ٨٦] أنها ظرف لمفعول محذوف تقديره ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البَقَرَة: ٢٣١]، أي وقت كونكم قليلاً فإذ ظرف لنعمة وهي مفعول الذكر وإنما سمي مفعولاً بها لقيامها مقامه بعد حذفه. وفي قوله: ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ أنها ظرف للمضاف المحذوف، أي وَاذْكُرْ قصة مريم ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾، فإذ ظرف للقصة وهي مفعول الذكر مضاف إلى مريم وإنما سمي المضاف إليه مفعولاً لقيامه مقامه واكتسابه حكمه.

(وتدخل) إذ **(على الجملتين)** الاسمية والفعلية سواء كان فعلها ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط مثال الأول **(نحو: واذكروا إذ أنتم قليل)** فالجملة الاسمية أعني جملة أنتم قليل في محل الجر على أنه مضاف إليه ومثال الأول من الثانية

---

(٦٢٨) قوله: **(تعالى**: ﴿وَٱذۡكُرۡ﴾) يا محمد (﴿فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾): القرآن. (﴿مَرۡيَمَ﴾): أي خبرها. (﴿إِذِ﴾): حين ﴿إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا﴾، أي: اعتزلت في مكان نحو المشرق من الدار جلالين. **(إذ)**: منصوب المحل مفعول به لاذكر أو ظرف لنبأ مريم كما قدره الجلال رحمه الله تعالى. (﴿مِنۡ أَهۡلِهَا﴾): متعلق بانتبذت (﴿مَكَانٗا﴾ [مَريَم: ١٦]): مفعول فيه أو به على أنّ معنى انتبذت أتت مكاناً.

(٦٢٩) قوله: **(نحو: يومئذٍ)** تقول: أكرمتني فأثنيت عليك يومئذ وحينئذٍ فاليوم والحين صالحان للاستفهام عنهما إذ يجوز أن تقول: فأثنيت عليك إذ أكرمتني والمعنى بحاله والإضافة كشجر الأراك لأن إذ مضافة إلى جملة محذوفة فإذا قلت: جاء زيد وأكرمته، حينئذٍ فالمعنى حين إذ جاء فالثاني مخصص بالإضافة إلى المجيء والأول عار من ذلك فهو أعم منه فيكون الثاني مفسراً له ومبيناً للمراد به كما يُبَيِّنُ الأعم بالأخص فالإضافة فيه بيانية، أي أكرمته جبناً هو حين مجيئه فتأمله دم.

(٦٣٠) قوله: **(تعالى**: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا﴾ [آل عِمرَان: ٨]) لا تملها عن الحق بانتفاء تأويله الذي لا يليق بنا. **(ربنا)**: منادى مضاف. **(لا تزغ)**: جواب النداء. **(بعد)**: منصوب بلا تزغ مضاف إلى إذ الخارجة عن الظرفية، أي: بعد وقت هدايتك إيانا وإنما لم يصلح الظرف المضاف هنا للاستغناء لعدم ما يدل عليه لو ترك مع أنه مقصود أفاده الدماميني.

(نحو: واذكروا إذ كنتم قليلاً) فالجملة الفعلية بعد إذ في محل الجر بالإضافة إليها ومثال الثاني منها، نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ونحوها **(و)** يقال فيها **(تارة)** أخرى هي **(حرف مفاجأة)** وهي الواقعة بين كلمة بينا وبينما[٦٣١] كقوله:

اِسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْراً[٦٣٢] وَارْضَيَنَّ بِهِ **(فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ)**

وهل هي ظرف زمان أو مكان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف مؤكدٌ أي زائد فيه أقوال وعلى القول بالظرفية. قال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور فيكون التقدير في البيت دارت المياسير في زمان فراق العسر دارت في وقته.

وقال السلوبين: إذ مضافة إلى الجملة التي بعدها فلا يعمل فيها الفعلُ ولا في بينا وبينما، لأن المضاف إليه كما لا يعمل في المضاف لا يعمل فيما قبله

---

(٦٣١) قوله: **(بعد كلمة بينا وبينما)** قال الرضى: أصل بين أن تكون مصدراً بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجك ودخولك زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ملازم للإضافة إلى المفرد بُنِيَ لما قُصِدَ إضافته إلى الجملة، لأن الإضافة إليها كلا إضافة، لأن الإضافة في المعنى ليس إليها بل إلى المصدر الذي تضمنته وزادوا عليه ما الكافة، لأنها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء وأشبعوا الفتحة فتولدت الألف لتكون دليلَ عدم اقتضائه للمضاف إليه كافة وقف عليه والألف قد يؤتى بها للوقف كما في أنا والظنونا فتبين أن بين يستعمل في الزمان والمكان وأما إذا كف بما أو الألف وأضيف إلى الجمل فلا يكون إلا للزمان لما تقرر من أنه لا يضاف إلى الجمل من المكان إلا حيث وبين في الحقيقة مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة فأضيف الزمان والتقدير بين أوقات زيد قائم أي بين أوقات قيام زيد انتهى كلامه. دم.

(٦٣٢) قوله: **(استقدر الله خيراً)** استقدر الخير: أطلب. تقديره. **(والمياسير)**: جمع ميسور بمعنى اليسر والمعنى اطلب من الله تقدير الخير وارض بالقدر ولا تخريج وإن كنت في عسر فإنه بينما العسر موجود إذ دارت المياسير، أي: رجع اليسر فإن مع العسر يسرا. **(استقدر)**: أنت **(الله)**: الظاهر أنه منصوب بنزع الخافض. **(فبينما)**: الفاء عاطفة للسببية أو للتعقيب **(بينما)** ظرف زمان لاقترانه بما الكافة بمعنى الشرط فلا بد لها من جواب فإن جرد عن كلمة إذ وإذا فالعامل هو الجواب وإلا فمعناه المفاجأة هذا على رأي البعض وإما على مذهب المبرد أن إذ وإذا ظرف مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرف زمان له فالعامل فيهما ما بعد إذ وإذا وعلى مذهب الزجاج أن إذ وإذا مبتدآن خبرهما بينا وبينما. ك. **(العسر)**: مبتدأ خبره موجود. **(إذ)**: كما ذكره الشارح. **(مياسير)**: فاعل دارت.

وإنما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام وإذ بدل منهما(٦٣٣).

(و) يقال فيها **(تارة أخرى)** أنها (حرف تعليل كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، **أي لأجل ظلمكم)** ﴿أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، فإن مع اسمه وخبره في تأويل المفرد مرفوع محلاً على أنه فاعل لن ينفعكم، أي لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب(٦٣٤) كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم ومعاونتهم.

قيل: إنها حرف بمنزلة لام العلة وقيل: ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ، لأنه إذا قيل: ضربته إذ سَاءَ وأُريد بها الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب والمناسب إنما هو الأول دون الثاني، لأنه إذا قيل: لن ينفعكم اليوم أي يوم القيامة إذ ظلمتم، أي وقت ظلمكم الاشتراكُ في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً من الكلام لاختلاف زماني الفعلين، أعني ينفعكم وظلمتم بخلاف قولك: ضربته إذا ساء لاتحاد زمان الضرب والإساءة على أن الإشكال لا يندفع في هذا المعنى وهو أن إذ على تقدير كونه ظرفاً لا يجوز أن يكون بدلاً من اليوم لاختلاف الزمانين ولا أن يكون ظرفاً ليعمل لأنه لا يعمل في ظرفين متحدين في الزمانية أو المكانية إلا أن يكون أحدهما أعم من الآخر، نحو: أتيتك يوم الجمعة سحراً وليس كذلك ههنا ولا لمشتركون، لأن معمول خبر الأحرف الخمسة(٦٣٥) لا يتقدم عليها ولأن اشتراكهم في العذاب إنما هو في الآخرة لا

---

(٦٣٣) قوله: **(وإذ بدل منهما)** أي من بينا وبينما فالتقدير في قولك بينا أنا قائم إذ جاء عمرو وافقت مجيء عمرو وبين أوقات قيامي في زمان مجيئه دم. وقيل: بين خبر لمحذوف فيكون التقدير دوران اليسر بين أوقات وجود العسر ثم حذف المبتدأ مدلولاً عليه بدارت مياسير وتكون إذ عند هذا القائل إما زائدة أو للمفاجأة. وقيل: بين مبتدأ وإذ خبره والمعنى حين العسر موجود حين دارت مياسير أفاده في المغني.

(٦٣٤) قوله: **(لن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب)** أي لعظم الحال لا ينفع التأسي ولا التعاون كما يقال: المصيبة إذا عمت هانت لكل امرىء منهم يومئذٍ شأن يغنيه آمير. قال دم: ومن التأسي قول الخنساء ترثي أخاها صخراً:

وَلَوْلَا كَثْرَةُ البَاكِينَ حَوْلِي ... عَلى إِخْوانِهِمْ لَقَتَلْتُ نَفْسِي
وَلاَ يَبْكُونَ مِثْلَ أَخِي وَلَكِنْ ... أُسَلِّي القَلْبَ مِنْهُ بِالتَّأَسِّي

واليوم وإذا كلاهما متعلق بالفعل.

(٦٣٥) قوله: **(الأحرف الخمسة)** وهي إنَّ وكأن ولكن وليت ولعل وكان الأولى بالمصنف أن يقول =

زمان ظلمهم وورد الإشكالات إنما هو على القول بالظرفية وأما على القول الأول فلا إشكال، لأنه حرف لا يقتضي العامل والجمهور لا يثبتون حكم التعليل وأجاب بعضهم على الإشكال على القول الثاني بأن المعنى إذ ثبت ظلمكم(٦٣٦). وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم.

قال أبو الفتح: راجعت أبا علي مراراً في هذه الآية مستشكلاً أبدال إذ من اليوم فأخبر(٦٣٧) ما تحصل أن الدنيا والآخرة متصلتان وأنهما في حكم الله تعالى واحد فكأن اليوم ماض(٦٣٨) أو كان إذ مستقبل(٦٣٩).

واعلم أن بعض النحاة ذكر لإذ معنيين آخرين:

أحدهما: التوكيد بأن يحمل على الزيادة وحمل عليه آيات منها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البَقَرَة: ٣٠] الآية.

والثاني: التحقيق كقد ومما حملوا عليه الآية أعني ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزّخرُف: ٣٩] وليس القولان بشيء وعلى هذا القول في الآية فالجملة معترضة بين الفاعل وفعله. وقد يجيء إذ اسماً للزمان المستقبل كإذا نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ(٦٤٠) تُحَدِّثُ

= الأحرف الستة لتدخل أن المفتوحة التي فيها الكلام إذ هي التي في الآية. ويمكن أن يقال: تركها لأنها فرع عن المكسورة.

(٦٣٦) قوله: **(إذ ثبت ظلمكم)** يعني عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى إذ ثبت ظلمكم في نفس الأمر، لأن ثبوت ظلمهم في نفس الأمر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان.

(٦٣٧) قوله: **(فأخبراه)** بالباء الموحدة كذا في النسخ التي عندنا وتكلف لحله مع أنه صوابه كما في المغني وآخر ما تحصل منه بهمزة ممدودة.

(٦٣٨) قوله: **(فكان اليوم ماض)** أي كان يوم القيامة الآتي ماضٍ كما أن زمان ظلمهم ماضٍ فيتحدا.

(٦٣٩) قوله: **(أو كان إذ مستقبل)** كما أن زمان القيامة مستقبل فيتحدا ويصح الإبدال. قال دم: فأما كون اليوم مستقبلاً في حكم الماضي فظاهر، لأنه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهاً على تحقق الوقوع. وإما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر ا هـ.

(٦٤٠) قوله: **(تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾** [الزلزلة: ٤]) يوم تزلزلت الأرض ﴿تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]: تخبر الأرض بما عمل عليها من الخير والشر. قال دم: فإن تحديثها بأخبارها عند النفخة الثانية حين تزلزل وتُلْفِظُ أمواتَها أحياء وقد جعل يومئذٍ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد سبق أن الإضافة في يومئذٍ بيانية فلزم المطلوب.

أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾ [الزلزلة: ٤]. والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج غيرهم بقوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١]، فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا[٦٤١] تأمّل.

(الثانية): من الكلمات السبع التي جاءت على ثلاثة أوجه: كلمة **(لما فيقال فيها)** كائناً **(في نحو: لما جاء زيد جاء عمرو هي حرف وجود لوجود)** وإنما سميت بذلك لاقتضائها جملتين وُجِدَتْ ثانيتهما عند وجود أُولهُمَا كوجود مجيء عمرو عند وجود مجيء زيد في المثال ويقال: حرف وجوب لوجوب لذلك المعنى **(ويختص)** لما هذه **(بالماضي)** في الدخول **(وزعم الفارسي)** متابعاً لابن السّراج **(ومتابعوه)** من ابن جني ومن تابعه **(أنها)**، أي لما **(ظرف بمعنى حين)**[٦٤٢] في دخوله على الماضي. وقال ابن مالك بمعنى إذ وهو أحسن لمناسبتها في الاختصاص بالماضي والإضافة إلى الجملة ورد بعض النحاة كونها ظرفاً لا حرفاً بجواز لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم، لأنها لما قدرت ظرفاً كان عاملها جوابها فليزم أن يكون الواقع في اليوم واقعاً في الأمس فيكون التقدير: أكرمتك اليوم أمس واستحالته ظاهرة ويمكن أن يجاب عنه بأن المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك اليوم فيكون الإكرام الثاني في ثبوت الإكرام الأول في اليوم وإن كان الإكرام الأول في الأمس فلا محذور تدبر **(ويقال فيها)** تارة أخرى **(في نحو:** ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ[٦٤٣] عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، هي **(حرف جزم)** موضوع

---

(٦٤١) قوله: **(فيلزم أن تكون بمنزلة إذا)** وفيه نظر إذ لا مانع من أن يتأوله إذا بما أول به الجمهور يومئذٍ تحدث أخبارها فيقال: هذا من باب نفخ في الصور، أي من تنزيل المستقبل الواجب لوقوع منزلة ما قد وقع وحرف التنفيس ليس بصاد عن ذلك.

(٦٤٢) قوله: **(بمعنى حين)** ولذا تسمى الحينية ورد بنحو فلما قَضَيْنَا عَلَيْهِ المَوْتَ مَا دَلَّهُمْ وما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها إلا أن يراعى التوسع في الظرف وأيضاً أجمعوا على جواز زيادة أَنْ بعدها ولو كانت ظرفاً مضافاً فالزم الفصل بين المضايفين إلا أن يقال: عهد جنس ذلك.

(٦٤٣) قوله: (﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ﴾ ا هـ) إضراب انتقالي بين به سبب شكهم في القرآن، أي سببه أنهم لم يذوقوا العذاب وأنهم لو ذاقوه لأيقنوا بالقرآن وآمنوا جمل. **(لما)**: هي بمعنى لم. فالمعنى لم يذوقوا وذوقهم له متوقع فإذا ذاقوه زال عنهم الشك وصدقوا وتصديقهم لا ينفعهم لأنهم صدقوا مضطرين.

(لنفي المضارع وقلبه ماضياً) اعلم أن كلمتي لما ولم يشتركان في الأحكام الثلاثة المذكورة أعني في جزم المضارع ونفيه وقلبه ويفترقان في خمسة أمور، أشار المصنف إلى اثنين منها بجعلهما حالاً بقوله: **(متصلا نفيه)، أي مستمراً من حين الحدث إلى آن التكلم به، نحو: نَدِمَ الشيطان ولما يَنْفَعُهُ الندم فإن عدم النفع مستمر إلى حين التكلم وهذا واجب في لما بخالف كلمة لم فإن منفيها متصلاً تارة، نحو:** ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ[٦٤٤] رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] ومنقطعاً تارة أخرى نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، فإن عدم كون الإنسان شيئاً مذكوراً قد انقطع قبل التكلم به بلسان جبرائيل عليه السلام ولذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان بل يقال: لما يكن وقد يكون، أي بعد هذا[٦٤٥].

ومن العجائب[٦٤٦] أَنَّ مِثْلَ ابْنِ مالك مَثَّلَ في التسهيل للمنقطع بقوله:

وكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلٰهي وَحْدَكَا   لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلٰهِي قَبْلَكَا

وتبعه ابنه في شرحه عليه وذلك وهم فاحش[٦٤٧]، لأن مقتضى هذا القول أنه قد انقطع عدم كون الشيء قبله وكان الآن، أي وجد الآن شيء قبله وبطلانه

---

(٦٤٤) قوله: **(لم أكن بدعائك)** أي بدعائي إياك. **(رب شقياً)**: أي خائباً فيما مضى فلا تخبني فيما يأتي. **(بدعائك)**: متعلق بشقياً، وهو خبر كان و**(رَبِّ)**: منادى مضاف لياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسرة.

(٦٤٥) قوله: **(ولهذا)** أي لما ذكر من وجوب الاتصال في لما وعدم وجوبه في لم جاز اهـ. قال دم: وذلك لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي إلى الحال اهـ.

(٦٤٦) قوله: **(ومن العجائب)** لا حاجة إلى جعله من العجائب لقوله. وذلك وهم فاحش وعبارته مثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله: وَكُنْتَ إِذْ اهـ ولم يذكر أنه من العجائب أقول: بل من العجب أن يتبجح من سبر عربيته في عبارته بإبداء اعتراض اعترضه غيره على مثل ابن مالك رحمه الله تعالى وينادى بِمَلأٍ فيه بأنه كذا وكذا مع أن الحق معه على ما سيأتي قريباً عن البلقيني رحمه الله تعالى.

(٦٤٧) قوله: **(وهم فاحش)** لأن نفي الكون قبل متحقق لا ينقطع ولعل ابن مالك لاحظ الثبوت مجرداً عن القبلية أمير. وعن الشيخ سراج الدين البلقيني والصواب ما قاله ابن مالك لأن القبلية محالة في حق الله عز وجل فبقيت المعية فالمعنى لم يك شيء معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم اهـ. والبيت لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي كان بدعياً متّهماً في أموره شمني.

أفحش إلا أن يقال أنه مجرد تمثيل وفيه **(و)** بقوله: **(متوقعاً ثبوته)**، أي أن منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم **(ألا يرى أن المعنى)** في الآية **(أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له)**، أي العذاب **(متوقع)**.

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحُجرَات: ١٤] ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى. ومنها أي من الخمسة الفارقات أن لمّا لم تقترن بأداة الشرط فلا يقال: إن لما يقم بخلاف لم، نحو قوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧]، و﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة: ٧٣]، ومنها أن منفيها لا يكون إلا قريباً في الأغلب من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ولا يجوز لما يكن.

ومنها: أن منفي لما جائز الحذف بدليل قول الشاعر:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَ(٦٤٨)

أي ولما أكن بدأ قبل ذلك وعلة هذه الأحكام كلها إن لم يفعل نفي فَعَلَ ولما يفعل نفي قَدْ فَعَلَ **(و)** تارة أخرى يقال فيها هي **(حرف استثناء)** كائناً **(في نحو)** قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطّارق: ٤] **(قراءة التشديد)** في لما دون التخفيف لأنه ليس مما نحن فيه بل تكون اللام للفصل وما مزيدة وإن مخففة من المثقلة فالمعنى أن الشأن كل نفس لعليها حافظ.

وأما في القراءة الأولى يكون إنْ للنفي ولما للاستثناء **(ألا يرى أن المعنى ما كان نفس إلا عليها حافظ)** وحينئذٍ لا تدخل لما إلا على الجملة الاسمية كجملة عليها حافظ أو الماضي لفظاً لا معنى، نحو: لا نَشَدْتُكَ اللَّهَ(٦٤٩) لمّا فَعَلْتَ، أي لا أسألك إلاّ فعلك.

---

(٦٤٨) قوله: **(فلم يُجِبْنَهْ)** أي لم يجبنني القبور والهاء للسكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو ماهية ووازيداه. وفي بعض النسخ فلم يجبني وفي بعضها فلم يُجِبْنَ والصواب ما ذكرنا وهو الموافق لما في المغني.

(٦٤٩) قوله: **(لا نشدتك الله)** اهـ كذا في نسخنا وعبارة المغني: أنشدتك الله لما فعلت، أي ما أسألك إلا فعلك اهـ. قال الأمير على قوله: ما أسألك كأنه تفسير لا نشدتك ولذا صلح التفريع بعده لتضمنه معنى النفي. وفي القاموس: نشدتك الله، أي سألتك بالله.

(الثالثة): من الألفاظ السبعة التي جاءت على ثلاثة أوجه كلمة: **(نعم)** بفتح العين[٦٥٠] وكنانة تكسرها[٦٥١] وبها قرأ الكسائي.

وحُكِيَ أنَّ عُمَرَ رضي الله عنه سأل قوماً عن شيء فقالوا: نَعَمْ بالفتح فقال رضي الله عنه: إنما النعم الإبل فقولوا: نَعِم بكسر العين وبعضهم يبدل عينها حاء نحو: نحم وبها قرأ ابن مسعود.

وبعضهم بكسر النون اتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولك نِعِمَ وشِهِد بكسرتين **(فيقال فيها)**، أي في كلمة نعم هي **(حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر)** سواء كان فعل ذلك الخبر إيجاباً أو سلباً **(نحو قام زيد)** في الإيجاب فتقول في تصديقه نعم، أي قام **(أو ما قام زيد)** في السلب فتقول في تصديقه نعم، أي ما قام زيد لأن نعم لتقرير ما سبق من نفي وإثبات **(و)** فيها تارة أخرى هي **(حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام نحو: أقام زيد)** فيقال في جوابه نعم إعلاماً بأنه قام زيد.

(و) يقال فيها هي: **(حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب)** نحو افْعَلْ ولا تَفْعَلْ وما في معناهما نحو: هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام، نحو: تعطيني بناء على أنه في قوة قولنا: أعطني فقول البعض أنها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما قلنا ومثال الوعد بعد الطلب **(نحو)** قولك: **(أحسن إلى فلان)** فيقال في جوابه نعم لوعد الإحسان والأحكام المذكورة كلها في وقوعها بعد الكلام وأما لو وقعت في صدر الكلام فقد قيل: تأتي للتأكيد نحو: نعم هذه أَطْلَالهم والحق أنها في ذلك حرف إعلام وأنها جواب لِاسْتِفْهَامٍ مقدر[٦٥٢] كما أن أجل إذا وقعت صدراً يكون لتصديق

---

(٦٥٠) قوله: **(بفتح العين)** المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد سبق إلى بعض الأذهان، لأن ذلك إنما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ في ذلك دم.

(٦٥١) قوله: **(وكنانة تكسرها)** كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا شرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا: نعم بالفتح في واحد الأنعام.

(٦٥٢) قوله: **(جواب لاستفهام مقدر)** ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الأمر كذا فهو جواب سؤال مقدر كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها ومنه جواب النداء كأنه قيل: أدعوك هل تجيبني. وفي دم سأل قاضي القضاة مولانا كمال الدين أبو الفضل التبريزي الشافعي المصنّف عما جرى به العرف في هذه الأزمنة من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نعم نعم مريداً الإعلام بحضوره فهل لهذا أصل في لسان العرب؟ =

خبر ذهني كما وقع في تائية عمر بن الفارض سلطان العشاق:

(أَجَلْ أَجَلِي أَرْضِى انْقِضَاهُ صَبَابَةً)

وتمامه في بحث أجل. واعلم أنه إذا قيل: قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي وإذا قيل: ما قام فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ويمتنع دخول لا لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي وإذا قيل: أقام زيد فهو مثل: قام زيد وإذا قيل: لم يقم زيد فهو مثل: لم يقم زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى ولا محل فيه للا، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [المُلك: ٨-٩] وقد سبق لهذا مزيد بيان في كلمة بلى فارجع إليها.

(الرابعة): من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه كلمة **(إِي بكسر الهمزة وسكون الياء وهي)** حرف جواب **(بمنزلة نعم)**، أي بمعناها في كونها لتصديق الخبر بعد الإخبار ولإعلام المستخبر بعد الاستفهام ولوعد الطالب بعد الطلب فيقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيداً ونحوها: وخصها ابن الحاجب فيما بعد الاستفهام حيث قال وإي إثبات بعد الاستفهام ولعله أراد أكثر ما يكون بعد الاستفهام ولما بين أنهما يشتركان في الأوجه الثلاثة: أراد أن يبين امتيازها عنها على طريق الاستثناء فقال: **(إلا أنها)**، أي كلمة أي **(تختص بالقسم)**، أي حكمها كحكم نعم إلا في اختصاصها بالقسم، إي لا يقع في الأوجه الثلاثة إلا قبل القسم **(نحو)** قوله تعالى في سورة يونس ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ(٦٥٣) أَحَقٌّ هُوَ(٦٥٤) قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

= فقال: نعم وقد ذكرت ذلك في كتابي مغني اللبيب فقال: من أخبرني بهذه القصة لم أظفر به في المغني وسألتُ عنه جماعةً فلم يحصل جواب فقلت له: ذكرها في قوله أنها جواب لسؤال مقدر فقول الطارق نعم جواب لما قدره من أن صاحب المنزل لشدة التفاته له سأل هل حضر فلان؟ هذا ما في الدَّماميني: وعرفنا الآن أن الذي يقول نعم هو من في الدار فكان الطارق سأل هل هنا أحد؟ وكذا يقول الشيخ لمن يقرأ بين يديه: نعم فكأنه سأل هل صحيح ما قرأته والتلميذ في أول سؤال: نعم. كأن لسان حال الشيخ يقول: هل عندك شبهة وهذا باب متسع بحسب المقامات أمير.

(٦٥٣) قوله: (﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾) يستخبرونك، أي المستعجلون للعذاب.

(٦٥٤) قوله: (﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾): أي ما وعدتنا من العذاب والبعث. (﴿قُلْ﴾) لهم في جواب هذه الأمور الثلاثة. (﴿إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس: ٥٣]) بفائتين العذاب. (﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾): متعد إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر تقول استنبأت زيداً عن =

(الخامسة): من الكلمات السبع كلمة **(حتى)** وهي حرف تأتي لأحد ثلاثة معانٍ انتهاء الغاية، وهو الغالب والتعليل ويمعنى إلا وهو أقلها ولذا قل من يذكرها ويستعمل في الكلام على ثلاثة أوجه: **(فأحد أوجهها أن تكون جارة)** من حروف الجر **(فتدخل)** حينئذٍ **(على الاسم الصريح)** كائناً **(بمعنى إلي)** وعاملاً عملها **(نحو)** قوله تعالى: (﴿سَلَٰمٌ[655] هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾ **حتى حين)** [القدر: ٥]، أي إلى حين الفجر والتنوين عوض المضاف إليه فحتى دخل على الاسم الصريح وجره ككلمة إلى لكن الفرق بينهما من وجوه:

أحدها: أن مخفوضها لا يكون إلا ظاهراً لا مضمراً بخلاف إلى فأما قول الشاعر:

أَتَتْ حَتَّاكَ[656] تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ   تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخِيبُ

فضرورة والضرورة تبيح المحظورات فلا يقاس عليه سعة الكلام.

وثانيها: أن مخفوضها لا يكون إلا آخر جزء من الشيء، نحو: أكلت

= عمرو، أي طلبت منه أن يخبرني عن عمرو فاستفعل هنا للطلب والمفعول الأول الكاف والثاني أحق هو على سبيل التعليق اهـ أبو حيان. (﴿أَحَقٌّ هُوَ﴾): مبتدأ وخبر أو بالعكس أو **(هو)**: فاعل بحق (﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾): جواب القسم. (﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾): يجوز أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية لخفاء النصب أو الرفع في الخبر وهذا أي جواز زيادة الباء في خبر التميمية عند غير الفارسي وأتباعه والجملة معطوفة على جواب القسم فيكون قد أجاب القسم بجملتين مثبتة مؤكدة بأن واللام ومنفية مؤكدة بزيادة الباء أو مستأنفة سبقت للإخبار بعجزهم عن التعجيز والمفعول محذوف كما قدرنا جمل.

(٦٥٥) قوله: **(تعالى**: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾**)** أي ليلة القدر ذات سلامة من كل شيء مخوّف أو خيرٌ كلُّها لا شرَّ فيها أو لا يقدر فيها إلا السلامة بخلاف سائر الليالي أو لا يؤثر شيطان في مؤمن ولا مؤمنة أو جعلت سلاماً لكثرة السلام فيها من الملائكة لا تمر بمؤمن ولا مؤمنة إلا سلمت عليه. جمل. (﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥]): بفتح اللام وكسرها إلى وقت طلوعه جلالين. **(سلام)**: خبر مقدم للحصر مصدر بمعنى التسليم فجعلت عين السلام مبالغة. **(حتى)**: متعلق بتنزل أو بسلام وفيه إشكال للفصل بين المصدر ومعموله بالمبتدأ إلا أن يتوسع في الجار والمجرور وقيل: متعلق بمحذوف ويستمرون على التسليم من غروب الشمس إلى مطلع الفجر.

(٦٥٦) قوله: **(أتت حتاك)** متعلق بأتت أي أتت إليك. **(الفج)**: الطريق الواسع بين الجبلين. **(ترجى)**: من الترجية. **(أنها)**: مخففة والضمير اسمها سَوَّغَ ذِكْرَهُ ضَرُورةُ الشعر، لأن عمل الخفيفة مشروط بعدم ذكر الاسم ويكون الخبر جملة وإذا أفرد الخبر ذكر الاسم وقد مثل له في المغني وجملة تخيب خبرها.

السمكة حتى رأسها أو ما يلاقي آخر جزء منه، نحو: نمت البارحة حتى الصباح فإن مجرورها، أعني الصباح وإن لم يكن آخر جزء من البارحة لكنه ملاقي آخر جزء منها ولا تقول حت نصفها أو ثلثها لعدم كونهما آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي الآخر منه والحال أنه لازم، لأن حتى موضوعه لإفادة تقتضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً حتى يأتي على ذلك المجرور وكلمة إلى ليست كذلك.

وثالثها: إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها في الحكم كما في قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ[٦٥٧] كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   وَالـزَّادَ حَـتَّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا

أو عدم دخوله كما في قوله:

سَقَى الْحَيَا[٦٥٨] الأَرْضَ حتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ   لَـهُـمْ فَـلَا زَالَ عَـنْـهَـا الـخَـيْـرُ مَـجْـدُوداً

حمل على الدخول في فيها ويحكم في ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول حملاً على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين كذا في المغني[٦٥٩] قوله: **(وعلى الاسم المؤوّل من أن مضمرة ومن الفعل المضارع)** معطوف على

---

(٦٥٧) قوله: **(ألقى الصحيفة)** مثال لما فيه قرينة تقتضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها والقرينة ألقاها فإنه يقتضي أن النعل ملقاة. و**(الصحيفة)**: القدح الصغير بقدر ما يأكل فيه الرجل الواحد. **(يخفف)**: منصوب بكى وناصب لرحله وهو مايستصحب من الأثاث. **(والزاد)**: عطف على الصحيفة. **(حتى)**: جارة **(لنعله)**: جعله مجروراً مع أنه ليس جزءاً مما قبله أعني الصحيفة والزاد لتأويلهما بالمثقل فكأنه قال: ألقى ما يثقله حتى نعله وجملة ألقاها لا محل لها اهـ. شمني.

(٦٥٨) قوله: **(سقى الحيا)** مثال لما قامت قرينته على عدم دخول حتى في حكم ما قبلها وهي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير منه. و**(الحيا)**: بالقصر: المطر وقد يمد. و**(عُزِيَتْ)**: بمهملة مضمومة فزاي مكسورة نسبت. و**(المجذوذ)**: بجيم وذا لين معجمتين المقطوع والمكسور وبمهملتين المقطوع أيضاً ومنه ثوب جديد بمعنى مجدود يراد به حين جده الحائك، أي قطعه وبمهملات الممنوع شمني. **(سقى)**: مبنية على الفتحة تقديراً. **(الحيا)**: مرفوع تقديراً بالفاعلية. **(أمكن)**: جمع مكاني مجرور. **(لهم)**: متعلق بعزيت. والجملة صفة أمكن. **(عنها)**: متعلق بمجذوذاً. **(الخير)**: اسم زال **(مجذوذاً)**: خبرها.

(٦٥٩) قوله: **(كذا في المغني)** أي من قوله لكن الفرق بينهما من وجوه إلى هنا انظر ما لموجب لتخصيصه بالذكر مع أن الشرح، أي الملتئم منه كله من المغني هذا ثم أنه خالف المغني في ذكر الوجوه وخلاصته ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور: أحدها: أن لمخفوضها شرطين أن يكون اسماً ظاهراً وآخر جزءاً. الثاني: إذا لم يكن معها قرينة الخ. الثالث: انفراد كل =

الاسم الصريح، أي يدخل كلمة حتى حال كونها جارة على الاسم الصريح وعلى الاسم المؤوّل (**فيكون**) حينئذٍ (**تارة بمعنى إلى**) في الغاية (**نحو**: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ(٦٦٠)﴾ **والأصل**) [طه: ٩١] في التركيب (**حتى أن يرجع**) بأن المصدرية (**أي إلى رجوعه، أي إلى زمن رجوعه**) وإنما احتيج إلى تفسير الثاني بناء على أن حتى بمعنى إلى في الغاية والغاية إما زمانية أو مكانية فأشار بالتفسير الثاني إلى أن الغاية زمانية وأن المصدر المؤوّل قائم مقام الزمان المحذوف وذلك شائع في المصادر كقولهم: جئتك صلاة العصر، أي وقت صلاة العصر وآتيك خفوق النجم، أي وقت خفوق النجم ونحوه.

(**و**) يكون حتى حين دخوله على المضارع المؤوّل بأن المضمرة (**تارة بمعنى كي**) التعليلية إذا كان ما قبلها سبباً لما بعدها، (**نحو**: **أسلم حتى تدخل الجنة**) بنصب تدخل ونحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ(٦٦١) يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٧] بسقوط النون، ونحو: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ(٦٦٢) لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧] بسقوط النون فإن الإسلام سبب لدخول الجنة ومقاتلة الكفار بالمؤمنين سبب لرد المؤمنين في زعمهم كما أن عدم الإنفاق سبب الانتشار في زعمهم.

= بمحل فما انفردت به إلى كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي وسرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو وسرت حتى الكوفة وما انفردت به حتى وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: سرت حتى أدخلها ولا يجوز سرت إلى أدخلها فالشارح رحمه الله تعالى جعل الوجه الأول وجهين وترك الوجه الثالث كما ترى.

(٦٦٠) قوله: (**تعالى**: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]) أي قالوا: لن نزال مقيمين على العجل وعبادته إلى أن يرجع إلينا موسى. (**لن نبرح**): اسمها مستتر فيها. (**عليه**): متعلق (**بعاكفين**)، وهو خبرها. (**حتى**): جارة. (**يرجع**): منصوب بأن مضمرة في تأويل المصدر مجرور بحتى. (**إلينا**): متعلق بيرجع. (**وموسى**): فاعله.

(٦٦١) قوله: (**تعالى**: ﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾) أي الكفار. (﴿يُقَٰتِلُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢١٧]): أيها المؤمنون. (**حتى**): كي. (**يردوكم عن دينكم**): إلى الكفر جلالين. (**لا يزالون**): فعل ناقص والواو اسمه. وجملة (**يقاتلونكم**): خبره. (**حتى**): جارة. (**يردوكم**): منصوب بأن مضمرة في تأويل المصدر مجرور بحتى.

(٦٦٢) قوله: (**تعالى**: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ لأصحابهم من الأنصار) لا تنفقوا على من عند رسول الله من المهاجرين (﴿حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾ [المنافقون: ٧]) يتفرقوا عنه. (**عند**)جملة ظرفية صلة من.

اعلم أن الفعل الواقع بعد حتى لا ينصب إلا إذا كان مستقبلاً ثم إن كانت استقباليّته بالنظر إلى زمان التكلم فالنصب واجب كما في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإن كانت بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان الرفع والنصب، ونحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟[٦٦٣] حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] فإن قول الرسول إياهم[٦٦٤] مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنسبة إلى زمان قص ذلك علينا وكذلك لا يرتفع بعد حتى إلا إذا كان الفعل حالاً ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمان التكلم فالرفع واجب[٦٦٥] كقولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وإن كانت حاليته ليست حقيقية بل محكية رُفِعَ وجاز نصبه إذا لم يقدر الحكاية، نحو ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] في قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون: كذا وكذا ثم إن الرفع مشروط بثلاثة شروط أحدها أن يكون حالاً أو مؤولاً

---

(٦٦٣) قوله: (**تعالى**: ﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾) أُزْعِجُوا بأنواع البلاء والضمير للذين خلوا من قبلكم من المؤمنين. (﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾): بالنصب والرفع، أي قال: (﴿ٱلرَّسُولُ﴾): هو اليسع أو شعيا وأصحابه المؤمنون. (﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾): استبطاء للنصر لتناهي الشدة عليهم. (﴿مَتَىٰ﴾): يأتي (﴿نَصْرُ ٱللَّهِ﴾) الذي وعدنا به. (**فأجيبوا**): من قبل الله (﴿أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]): إتيانه (**ومعه**) ظرف زمان أو مكان أو بمعنى عند منصوب بآمنوا، لأنها مضافةً تستعمل لأحد هذه المعاني ذكره في المغني، أي صاحَبُوهُ في الإيمان جمل. و(**متى**): منصوب على الظرفية وهو في موضع رفع خبر مقدم. و(**نصر الله**) مبتدأ مؤخر والجلال جرى على أن نصر الله فاعل فعل محذوف ا هـ. جمل. أي فتكون متى حينئذٍ ظرفاً ليأتي قال في المغني متى على خمسة أوجه: اسم استفهام، نحو: متى نصر الله وحينئذٍ يجوز أن يكون متى مبتدأ ونصر الله خبراً كما ذهب إليه سيبويه في كل اسم اشتمل على ما له صدر الكلام كالاستفهام هنا. وجملة متى نصر الله في محل النصب بأنه مقول القول.

(٦٦٤) قوله: (**فإن قول الرسول إياهم**) عبارة المغني وشرحه فإن قولهم: أي قول الرسول والذين آمنوا معه: متى نصر الله ا هـ. فالظاهر أنه سهو وإلا فلا يصلح إلا بتكلف كما هو عادته فيما يعدل فيه عن المغني.

(٦٦٥) قوله: (**فالرفع واجب**) كما أن النصب هناك واجب إذا كانت استقبالية الفعل بالنظر إلى زمان دم. قال الشمني وإنما وجب الرفع، لأن الحال حينئذٍ حقيقة بين نصب المضارع بأنْ المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تنافٍ ا هـ. وإذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لأنها لو كانت حرف جر لوجب أن يقدر الفعل اسماً ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسماً إلا بِأَنْ لكن بتقدير أَنْ يمتنع لما مرّ. كذا قال ابن الحاجب دم. وقوله لما مرّ أي من التنافي بين أن للاستقبال وبين الحال.

بالحال كما أوّله نافع والثاني أن يكون ما بعدها سبباً(٦٦٦) لما قبلها(٦٦٧) فلا يجوز(٦٦٨) سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى أدخلها(٦٦٩).

والثالث: أن يكون فضله في الكلام فلا يصح سيري حتى أدخلها لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر(٦٧٠). **(وقد يحتملهما)**، أي قد يحتمل كلمة حتى مَعْنَى إلى الغاية وكي التعليلية **(كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾** [الحُجرَات: ٩] **أي إلى أن تفيء أو كي تفيء)**، أي ترجع إلى أمر الله.

(وزعم ابن عشام الخضراوي(٦٧١) وابن مالك رحمهما الله أنها**)**، أي كلمة حتى **(قد تكون بمعنى إلا)** إذا لم يكن ما بعدها غاية ولا سبباً لما قبلها **(كقوله:**

لَيْسَ الغَطَاءُ(٦٧٢) مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

---

(٦٦٦) قوله: **(أن يكون ما بعدها سبباً ا هـ)**. وإنما وجبت السببية، لأنه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شُرِط السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراً لما فات من الاتصال اللفظي. شمني.

(٦٦٧) قوله: **(سبباً لما قبلها)** صوابه كما في المغني مسبباً عما قبلها وما ذكره شبل الأسد من أن مراده السببية من حيث فمدفوع بما ذكره بعض الأفاضل من أنها لا توجد في قولك: مرض زيد حتى لا يرجونه يعني أن ما بعد حتى لا يصلح أن يكون سبباً لما قبلها من حيث الذهن فالصواب ما في المغني.

(٦٦٨) قوله: **(فلا يجوز)** ا هـ. أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير. وأما الثاني فلأن الدخول الا يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقق وجوده معنى يعني أن السبب وهو السير غير محكوم بثبوته جزماً بل هو مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول ا هـ. دم.

(٦٦٩) قوله: **(وهل سرتُ حتى أدخلها)** الأحسن كما في المغني سرتَ حتى تدخلها. قال المصنف رحمه الله ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرتَ حتى تدخُلها، لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان ا هـ.

(٦٧٠) قوله: **(لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر)** وذلك لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء. والجملة الواقعة بعدها مستأنفة فيلزم خلو المبتدأ عن الخبر ولقائل أن يقول: إنْ عَنَوْا أن المبتدأ يبقى بلا خبر لفظاً وتقديراً فمم إذ يمكن جعل المبتدأ مقدراً، أي سيري حاصل وإن عنوا بقائه بلا خبر لفظاً فمسلم ولا يضر ولا يمنعهم أن يمنعوا المسألة إلا عند عدم الجزم دم.

(٦٧١) قوله: **(الخضراوي)** نسبة إلى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الأندلس دم. وبلاد الأندلس مع ما كانت مشحونة بالعلماء قد استولى عليها فيما سمعنا إسبانيا وبرتكيز.

(٦٧٢) قوله: **(قوله: ليس العطاء ا هـ)** هو للمقنع الكندي **(والفضول)**: جمع فضل وهو الزيادة والمراد =

أي إلا أن تجود)، أي إلا جودك والحال أن ما لديك قليل، والاستثناء منقطع، لأن الجود من القليل ليس داخلاً في العطاء من الكثير تأمّل.

(والثاني): من الأوجه الثلاثة من استعمال حتى **(أن تكون حرف عطف)** لا حرف جر قوله: **(تفيد الجمع المطلق)**(٦٧٣) جملة فعلية مجرورة المحل على أنها صفة لفظ عطفٍ كائنة **(كالواو)** في جميع الوجوه إلا أن بينهما فرقاً فأشار إلى ذلك بقوله: **(إلا أن المعطوف بها)**، أي بكلمة حتى (مشروط بأمرين) وقيل: بثلاثة. ذكره ابن هشام الخضراوي وهو كون مدخولها مظهراً لا مضمراً كما في كونها جارة **(أحدهما أن يكون بعضاً من المعطوف عليه)** سواء كان بعضاً من جميع ما قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة بالرفع أو بعضاً من كل ما قبلها، نحو: أكلت السمكة حتى رَأْسَهَا بالنصب أو كبعض من المذكور قبلها، نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها ولا تقول حتى ولدها والضابط في ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع(٦٧٤) ولهذا لا يجوز: ضربت الرجلين(٦٧٥) حتى أفضلهما.

(و) الشرط **(الثاني أن يكون)** المعطوف **(غاية له)**، أي للمعطوف عليه قبله **(في شيء)** سواء كان في الزيادة أو في شرف المقدار أو في النقص أي في دناءة

= زيادة المال وهي ما لا يحتاج إليه منه. **(والسماحة)**: الجود. وَالمَعْنَى: إعطائك من زيادة مالك لا يعد سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال. **(من الفضول)**: متعلق بالعطاء. **(سماحة)**: خبر ليس. **(لديك)**: جملة ظرفية صلة ما وهي مبتدأ و**(قليل)**: خبرها.

(٦٧٣) قوله: **(تفيد الجمع المطلق)** ومقتضى هذا أن لا ترتيب فيها ولا مهلة والحق أن فيها ترتيباً ومهلة متوسطةً بين الفاء وثم لكن المهملة المعتبرة فيها بحسب الذهن فإن المناسب في مات الناس حتى الأنبياء بحسب الذهن أن يتعلق أولاً بغير الأنبياء ثم بالأنبياء وإن كان موتهم في أثناء موت سائر الناس بحسب الخارج ا هـ كشف.

(٦٧٤) قوله: **(حيث يمتنع دخول الاستثناء)** والمراد المتصل ولا خفاء في صحة قولك أعجبتني الجارية إلا حديثها تنزيلاً لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال.

(٦٧٥) قوله: **(لا يجوز ضربت الرجلين ا هـ)** لأنه لا يصلح أن تقول: ضربت الرجلين إلا أفضلهما، لأنه إخراج لما دخل أولاً بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصلح ضربت زيداً وعمراً إلا زيداً هكذا قيل ويرد عليه الاستثناء من أسماء العدد دم. وقال الشمني: لأن شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل أداته لما بعدها نصاً وهذا ليس كذلك.

المقدار فالأول (**نحو: مات الناس حتى الأنبياء فإن الانبياء عليهم الصلاة والسلام غاية الناس في شرف المقدار**).

والثاني: أشار إليه بقوله (**وعكسه**)، أي عكس شرف المقدار في كون الغاية بجانب الأدنى (**قولك زارني الناس حتى الحجامون**) فإن الحجامين غاية الناس في دناءة المقدار كما أن الأنبياء غايتهم في الشرف وقد اجتمع الغايتان فيما (**قال الشاعر**):

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى البنينَا الأَصَاغِرا)

فحتى حرف عطف والكماة منصوب بالعطف على ضمير المخاطب المنصوب في قهرناكم وكذا بنينا منصوب بالعطف على ضمير المتكلم في تهابوننا والألف في بنينا والأصاغرا للإشباع فحتى الأولى مفيدة للقوة والثانية مفيدة للضعف. أشار إليه بقوله: (**فالكماة غاية في القوة**)، لأنه جمع كميّ وهو الشجاع (**والبنونا الأصاغرا غاية في الضعف**).

واعلم أن العطف بحتى قليل وأهل الكوفة ينكرونه ويحملون نحو: جاءني القوم حتى أبوكَ ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل[٦٧٦].

(و) الوجه (**الثالث**) من أوجه حتى (**أن تكون حرف ابتداء**)، أي حرفاً تبتدأ بعده الجملة، أي تستأنف فلا ينافي كونها لانتهاء الغاية لأن هذا المعنى يجري في استعمالاتها الثلاثة (**فتدخل على ثلاثة أشياء الفعل الماضي**) بالجر على البدلية من ثلاثة ويجوز الرفع والنصب، (**نحو**) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ (حَتَّىٰ عَفَوا)﴾ [الأعراف: ٩٥]، أي كثروا ﴿وَّقَالُواْ قَدْ مَسَّ﴾ [الأعراف: ٩٥] الآية فحتى حرف ابتداء (**والمضارع المرفوع نحو: حتى يقول الرسول في قراءة من رفع**) وهو نافع وقد عرفت آنفاً أن الفعل متى يرتفع بعدها فلا نعيده (**والجملة الاسمية نحو قوله**) أي قول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمجُّ دِمَاءُهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ)

---

(٦٧٦) قوله: (**على إضمار عامل**) فالتقدير في الأول: جاءني القوم حتى جاء أبوك. وفي الثاني: رأيتهم حتى رأيت أباك. وفي الثالث: مررت بهم حتى مررت بأبيك وفي الأخير حَذْفُ الجار وإبقاءُ عمله وهو شاذ، دماميني.

وقد مرّ بيانه في الثالثة من الباب الأول.

(والسادسة): من الكلمات السبع كلمة **(كلا)** وهي مركبة عند الثعلب من كاف التشبيه ولا النافية وإنما شدت لامها عنده لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء الكلمتين وعند غيره بسيطة ومعناها عند أكابر النحاة مثل سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين الرّدع والزجر لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها ولما كان هذا المعنى لا يصلح في كل موضع لاقتضائه كلاماً منكراً أشار إلى موضع صلاحيته بقوله: **(فيقال فيها هي (حرف ردع وزجر)** كائناً **(في قوله تعالى:** ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ﴾(٦٧٧) ﴿١٦﴾ كَلَّاۖ﴾ [الفجر: ١٦-١٧]، **أي انْتَهِ عَنْ هذه المقالة)** ولما رأى الفراء والكسائي وأبو حاتم ومن وافقهم أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها زادوا معنى ثانياً يصح على ذلك المعنى أن يوقف على ما قبلها ويبتدأ بها.

واختلفوا في تفسير ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون بمعنى نعم وهو قول الفراء.

والثاني: بمعنى حقاً وهو قول الكسائي.

والثالث: بمعنى إلا الاستفتاحية وهو قول أبي حاتم ثم لما كان كل من هذه المعاني الثلاثة لا يصلح في كل موضع كما لا يصلح فيه معنى الردع والزجر.

أشار إلى أقوالهم بالترتيب(٦٧٨) وموضع صلاح كل بقوله: **(وحرف تصديق)**، أي يقال فيها حرف تصديق، أي بمعنى نعم كائناً **(في نحو)** ﴿وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٣١]، ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ ﴿٣٢﴾﴾ [المدثر: ٣٢] الأية **(والمعنى،**

---

(٦٧٧) قوله: **(فيقول ربي أهانني)** قبله **(فأما الإنسان)** الكافر **(إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه)**: بالمال وغيره **(وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي وَأَمَّا إذا مَا ابتَلاهُ فَقَدَرَ)**: ضيق **(عَلَيْهِ رِزْقَهُ فيقول ربّي أهانني كلا)**: أي ليس الإكرام بالغنى والإهانة بالفقر وإنما هو بالطاعة والمعصية وكفار مكة لا ينتبهون لذلك. جلالين.

(٦٧٨) قوله: **(بالترتيب)** أي الذي ذكره الشارح وإلا فالمصنف لم يلاحظ ذلك إذ الأقوال ليست مذكورة في كلامه فلو تركه وقال: أشار إلى قولهم وموضع الخ لكان أعذب كما لا يخفى على من له ذوق سليم وطبع مستقيم والله في عوننا جميعاً.

أي والقمر)فيكون كلا بمعنى نعم ههنا إذ ليس قبلها ما يصح رده[(٦٧٩)] حتى يكون بمعنى الردع **(و)** يقال فيها هي **(بمعنى حقاً أو ألا الاستفتاحية على خلاف في ذلك)** كائناً **(في نحو:** ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩][(٦٨٠)]، أي اختلفوا في معنى كلا[(٦٨١)] في هذه الآية.

قال بعضهم: بمعنى حقاً وبعضهم بمعنى أَلَا وهو أولى، لأنها لا تخلو إما أن تكون اسماً بعد كونها بمعنى حقاً فليزم اشتراك كلمة واحدة بين الاسمية والحرفية وذلك نادر ومحوج إلى تكلف علة بنائه أو حرفاً فيلزم الحرف بالاسم وذلك خلاف الأولى إذ الأولى تفسير الحرف بالحرف.

تنبيه

وقُرِئ: ﴿كَلًّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتنوين إما على أنه مصدر كلّ إذا أعيا، أي كَلُّوْا كَلًّا في دعواهم وانقطعوا أو من الكلّ وهو الثِّقَلُ، أي حملوا كلًّا وجوز الزمخشري كونه حرف الردع بالتنوين كما في سلاسلا قيل: وفيه.

(والسابعة): من الكلمات السبع كلمة **(لا فتكون نافية وناهية وزائدة فالنافية تعمل في النكرات عمل إنّ)**، أي عملاً كعمل إنّ **(كثيراً)**[(٦٨٢)].

---

(٦٧٩) قوله: **(إذ ليس قبلها ما يصح رده)** اهـ. وأجاز الطبري الوقف عليها وجعلها رد الذين زعموا أنهم يقاومون خزنة جهنم، أي ليس الأمر كما يقول من زعم أنه يقاوم خزنة النار ثم أقسم على ذلك عَزَّ وجَلَّ بالقمر وبما بعده.

(٦٨٠) قوله: **(﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾)** يا محمد لا تطع أبا جَهْل في ترك الصلاة. **(واسجد)**: صلِّ لله. **(واقترب)**: منه بطاعته.

(٦٨١) قوله: **(كلا)** قبله **(واتخذوا)**: أي كفار مكة **(من دون الله)** الأوثان **(آلهة)** يعبدونهم. **(ليكونوا لهم عزاً)**: شفعاء عند الله بأن لا يعذبوا. **(كلا)**: أي لا مانع من عذابهم. **(سيكفرون)**: أي الآلهة **(بعبادتهم)**: أي ينفونها كما في آية أخرى **(مَا كَانوا إِيَّانا يَعْبُدُونَ)** اهـ جلالين. **(كلا)**: ردع وإنكار لتعزّزهم بالآلهة بيضاوي. وقوله: **(سيكفرون)**: بمنزلة التعليل وقوله بعبادتهم مضاف لمفعوله جمل.

(٦٨٢) قوله: **(عمل أن كثيراً)** لأنهما يقتضيان ومن شأنهما الاستواء في الأحكام إلا أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو ظرفاً لانحطاط مرتبتها لكونها فرعاً لأن وقوله كثيراً يجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف، أي عملاً كثيراً وهو مذهب سيبويه في مثل هذا الموضع ويجوز أن يكون حالاً شرح الألفية ويجوز أن يكون تمييزاً. ك.

واعلم أن كلمة لا حال كونها نافية على خمسة أوجه:

أحدها: أن يعمل عمل إنّ بنصب الاسم ورفع الخبر وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل العموم والاستغراق وذلك النصب إما ظاهراً(٦٨٣) أو غير ظاهر فالأول لا يكون إلا إذا كان اسمها عاملاً سواء كان خافضاً، نحو: لا صاحب جود ممقوت وقول أبي الطيب:

فَلَا ثَوْبَ مَجْدٍ(٦٨٤) غَيْرَ ثَوْبِ ابنِ أَحْمَدَ ... عَلَى أَحَدٍ إلّا بِلُؤْمٍ مُرَقَّعُ

ويشبه به نحو: لا خيراً من زيد عندنا أو رافعاً، نحو: لا حسناً فعله مذموم أو ناصباً، نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر.

والثاني: لا يكون إلا إذا كان اسمها غير عامل فإنه يبنى(٦٨٥) على ما ينصب به، وهو أما الياء كما في التثنية والجمع على حدها، نحو: لا رجلين ولا مسلمين في الدار. وأما الكسرة كما في الجمع المؤنث السالم، نحو: لا مسلمات(٦٨٦) فيها. وأما الفتحة (**نحو: لا إلٰه إلا الله**) فإنه مبني على الفتح منصوب المحل على أنه اسم لا التي لنفي الجنس وخبره محذوف على سبيل الجواز للعلم به وتميم لا تذكره حينئذٍ. والتقدير: لا إلٰه لنا أو موجود إلا الله.

والثاني: من الأوجه الخمسة ما أشار إليه المصنف عاطفاً على قوله: عمل

---

(٦٨٣) قوله: (**وذلك النصب إما ظاهر ا هـ**) ظاهره أنها للتنصيص على التبرئة ولو نصب اسمها يكون معنى من ملاحظات والإعراب لمعارضة الإضافةِ وشبهِهَا لسبب البناء خلافاً لمن خص ذلك بالبناء دم.

(٦٨٤) قوله: (**فلا ثوب مجد**) مجد الكرم أو نيله ولا يكون إلا بالآباء و(**اللؤم**) بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضدّ الكرم. (**غير**): صفة لثوب مجد فيجوز نصبه مراعاة للفظه ورفعه مراعاة لمحله (**على أحد**) الظاهر أنه حال من ثوب مجد (**بلؤم**): متعلق بمرقع وهو خبر لا والاستثناء مفرغ من عموم الأحوال.

(٦٨٥) قوله: (**فإنه يبني**) قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل: لتركبه مع لا تركب خمسة عشر مُغْنِي. أما الأول فلأن لا رجل نص في نفي الجنس أن لا رجل وما جاءني من رجل نص فيه بخلاف لا رجل بالرفع وما جاءني رجل إذ يجوز أن يقال: لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان. شمني. وأما الثاني: فلكونها للنفي الذي لا بد له من منفي وهو معنى اسمها فللارتباط بينهما جعلا كشيء واحد نص عليه سيبويه أمير.

(٦٨٦) قوله: (**لا مسلمات**) بالكسرة من غير تنوين وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح وهو الأرجح، لأنها الحركة التي يستحقها المركب أي لثقل التركيب فاستحق التخفيف بالفتح.

إن كثيراً بقوله: **(وعمل ليس قليلاً)** كقوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ[٦٨٧] عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وإنما مثل بالبيت احتجاجاً على الزجاج حيث ادعى أنها لا تعمل إلا في الاسم خاصّة وأن خبرها مرفوع على ما كان عليه قبل الدخول.

الثالث: من الأوجه الخمسة أن تكون عاطفة وذلك لا يكون إلا بثلاثة شروط:

أحدها: تقدم الإثبات كجاء زيد لا عمرو والأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً وقال سيبويه أو النداء، نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. **الثاني**: أن يقترن بعاطف فإن اقترن لا يكون للعطف، نحو: جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لِمَا قبلها لا عاطفة. ونحو: ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفي لا عاطفة لانتفاء الشرطين فيه مَعاً تقدّم الإثبات وعدم الاقتران بعاطف. **والثالث**: أن يتعاند المتعاطفان فلا يجوز: جاءني رجل لا عمرو بل يجوز لا امرأة.

والرابع: من الأوجه الخمسة أن تكون جواباً متناقضاً لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً يقال: أجاءك زيد فتقول: لا والأصل: لا لم يجيء.

والخامس: من الأوجه الخمسة أن يكون على غير ذلك فالأصل فيه الرفع والتكرار وحينئذٍ تدخل على المعرفة مثل: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ[٦٨٨] أَن تُدۡرِكَ

---

(٦٨٧) قوله: **(تعز فلا شيء ا هـ)** تعز تصبر. وَالوَزَرُ بفتحتين الملجأ. **(تعز)**: أمر بالصيغة **(فلا)**: الفاء لمجرد السببية وتختص بالجملة لكن تدخل تارة على المسبب، نحو: زيد فاضل فأكرمه وربما قيل لها فاء التفريع ومن هذا القبيل الفاء الداخلة على جواب الشرط وقد تدخل على السبب فتكون بمنزلة لام التعليل نحو: ﴿﴿فَٱخۡرُجۡ مِنۡهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٞ﴾ [الحجر: ٣٤]﴾ وأَكْرِمْ زيداً فإنه فاضل ومنه ما في هذا البيت وليست للعطف كما أشرنا إليه أمير. **(لا)**: بمعنى ليس. **(شيء)**: اسمها. **(على الأرض)**: صفة شيء أو متعلق بباقياً وهو خبر لا.

(٦٨٨) قوله: **(تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ﴾)** يصح ويتسهل ﴿أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ﴾ في سرعة سيره فإن ذلك يخل بتكون النبات وتعيش الحيوان ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس: ٤٠]: يسبقه فيفوته ولكن يعاقبه وقيل: المراد بهما آيتاهما وهما النيران وبالسبق سبق القمر إلى سلطان الشمس فيكون عكساً للأول. **(لا)**: نافية غير عاملة. **(الشمس)**: مبتدأ. **(لها)**: متعلق بينبغي الخبر. **(أن تدرك)**: فاعله هي راجع للشمس. **(القمر)**: مفعول تدرك. والجملة في تأويل المفرد فاعل ينبغي. **(ولا الليل)**: عطف على لا الشمس.

﴿ٱلْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠] الآية والنكرة نحو: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا(٦٨٩) وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣]، وعلى الماضي لفظاً وتقديراً نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١].

وإذا دخلت على المستقبل لم يجب التكرار، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨].

واعلم أنَّ لا تعترض بين الجار والمجرور نحو: غضب من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] وبين الجازم والمجزوم في نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

قوله: **(والناهية)** عطف على قوله فالنافية **(تجزم المضارع)** وتخصه بالاستقبال سواء كان المطلوب منه مخاطباً، نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾ [المدثر: ٦]، أو غائباً **(نحو:** ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾**)** [الإسراء: ٣٣]، ونحو: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أو متكلماً، نحو: لا أُرِيَنَّكَ هنا وقول الشاعر:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً(٦٩٠) حُوراً مَدَامِعُهَا

---

(٦٨٩) قوله: **(والنكرة نحو لا لغو فيها ا هـ)** عبارة المغني ومثال النكرة التي لم تعمل فيها لا. (﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصافات: ٤٧]): فالتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ا هـ. فظاهر هذا أنه لا يجب التكرار فيه مع أن الشارح جعله مما يجب فيه التكرار فليحرر. **(يتنازعون فيها)**: يتعاطون هم وجلسائهم بتجاذب كأساً خمراً سماها باسم محلها ولذلك أنث الضمير في قوله: **(لا لغو فيها ولا تأثيم)**: أي لا يتكلمون فيها بلغو الحديث في أثناء شربها ولا يفعلون ما يأثم به فاعله كما هو عادة الشاربين في الدنيا. قاضي. **(فيها)**: أي في الجنة متعلق بيتنازعون. **(كأساً)** مفعول به له. **(لا لغو فيها)**: يحتمل أن تكون لا عاملة في الأصل عمل إن ثم ألغيت لتكرارها فيكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء سوغ الابتداء به وقوعه في حيز لا. وإن تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعاً بها. **(فيها)**: خبر على التقديرين. **(ولا تأثيم)**: عطف والخبر محذوف.

(٦٩٠) قوله: **(لا أعرفن ربربا ا هـ)**:

مُـرَدَّفَـاتٍ عَـلـى أَعْـقَـابِ أَكْـوَارِ

(الربرب): القطيع من بقر الوحش استعارة للنسوة. و**(الحور)**: بضم الحاء جمع حَوْرَا أو أَحْوَر والحَوَرُ بفتحتين شدة سواد العين مع شدة بياضها. و**(المدامع)**: المآقي وهي أطراف العيون أريد بها هنا العيون من تسمية الكل باسم البعض أو سميت العين بذلك، لأنها محل الدمع. **(والمردفات)**: جمع مردفة وهي التي أركبت خلف الراكب. **(والأعقاب)**: جمع عقب وهو مؤخر الرّحل. **(والأكوار)**: جمع كُور بالضم وهو الرحل بأداته. والبيت للنابغة =

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب والأصل: لا تكن هنا فأراك.

واعلم أنه لا فرق في اقتضاء لا الناهية الجزمَ بين كونها مفيدة للنّهي وبين كونها للدعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا[٦٩١] بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] وكونها للالتماس كقولك لنظيرك: لا تفعل وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب كالتهديد كما يقال للعبد المتعنت تهديداً لا نهياً عن الإطاعة. **(والزائدة دخولها كخروجها)** يعني أن لا الزائدة دخولها في الاسم وخروجها عنه سواء في إفادة أصل المعنى فلا ينافي عدم التسوية في إفادتها التقوية والتأكيد في الكلام عند دخولها وانتفائهما عند خروجها الزائدتين على أصل المعنى[٦٩٢]، **(نحو)** قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ[٦٩٣]﴾ [الأعراف: ١٢]، **(أي أن تسجد كما جاء)** لفظ أن تسجد بغير كلمة لا **(في موضع آخر)** نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فعلم أن كلمة لا زائدة فإن قلت: القرآن كله هدًى وبيانٌ فكيف يحكم بزيادة حرف منه قلت: لا نعني بالمزيدِ اللغويَّ الضائعَ بل ما لم يوضع

= الذبياني لما تعدّى قومه على حيّ النعمان بن الحارث يقول: لَا تَفْعَلُوا فَتُنْهَبَ نِسَاؤُكُمْ وَأَرَاهُنَّ يَبْكِينَ مُرَدَفَاتٍ خَلْفَ الرِّجَالِ. **(حوراً)**: صفة ربربا جارية على غير من هي له. **(مدامعها)**: فاعل حوراً. **(مُرْدَفَاتٍ)**: صفة ربربا. و**(على أعقاب)**: متعلق به.

(٦٩١) قوله: **(تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾)** من مقال الراسخين، أي المذكورين في قوله تعالى: ﴿والراسخون في العلم﴾ اهـ. والمعنى لا تمل قلوبنا نهج الحق إلى اتباع المتشابه بتأويل لا ترتضيه. (﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]) إلى الحق والإيمان بالقسمين. بيضاوي. **(لا تزغ)**: جواب النداء. **(وبعد)**: نصب على الظرفية له. **(وإذ)**: في موضع جر مضاف إليه لبعد أي فتكون خارجة عن الظرفية بالإضافة إليها. وقيل: بمعنى أنْ وجملة إذ هديتنا مضاف إليه لإذ.

(٦٩٢) قوله: **(فلا ينافي إلى قوله في إفادة أصل المعنى)** أي تطويل بلا طائل مع عدم الارتباط والأحسن فلا ينافي إفادتها التقوية والتأكيد الزائدين على أصل المراد يعني: أن عدم إفادتها أصل المعنى وحصوله بدونها لا ينافي إفادتها شيئاً زائداً عليه.

(٦٩٣) قوله: **(تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢])** ولا صلة مثلها في لئلا يعلم مؤكدة معنى الفعل الذي دخلت عليه كأنه قيل: ما منعك أن تحقق السجود ومنبهة على أن الموبخ به ترك السجود. وقيل: الممنوع عن الشيء مضطراً إلى خلافه فكأنه قيل ما اضطرك إلى أن لا تسجد. بيضاوي. **(ما)**: استفهامية مبتدأ والجملة بعدها خبرها. **(وأن لا تسجد)**: مؤول بمصدر منصوب بنزع الخافض، أيْ أيّ شيء منعك من السجود. **(لما خَلَقْتُ بيديّ)** خلقته بنفسي من غير توسط أب وأم والتثنية لما في خَلْقِهِ من مزيد القدرة أو اختلاف الفعل. **(أَسْتَكْبَرْتَ)**: تكبرت من غير استحقاق وكنت ممن علا واستحق التفوق. قاضي. **(ولما خلقت)**: العائد محذوف. **(بيديّ)**: مجرور بالباء مضاف لياء التكلم.

لمعنى يراد منه هو وإنما وضعت، لأن تذكر مع غيرها فتفيد[٦٩٤] الكلام وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه تأمل. كذا قال البيضاوي في أنوار التنزيل.

واعلم أن كلمة لا قد تحتمل النفي والزيادة وهي في التنزيل كثيرة منها قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ①﴾ [القِيَامَة: ١] حيث قال قوم: إنها نافية ثم اختلفوا في منفيها. قال بعضهم: أنه شيء تقدم وهو ما حكاه الله تعالى عن الكفار بقوله: ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النّحل: ٣٨]، فيكون المعنى لا، أي ليس الأمر كذلك ثم استأنف اقسم وهذا بناء على أن القرآن كله كسورة واحدة وفيه نظر، لأن كلمة لا لا يجاب بها المنفي على ما سلف في كلمة نعم.

وقال بعضهم: إن منفيها فعل القسم واختاره الزمخشري[٦٩٥]. قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلا إعظاماً له بدليل: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ⑦⑤ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ⑦⑥﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٦]، فكأنه بإدخال حرف النفي يقول: إنّ إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام يعني أنه يستحق فوق ذلك. وقال قوم: هي زائدة ثم اختلفوا في إفادتها.

قال بعضهم: إنها زيدت توطئة وتمهيداً لنفي الجواب المحذوف والتقدير لا أقسم بيوم لا يتركون سدًى ورد بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ①﴾ [البَلَد: ١] الآيات[٦٩٦]، فإن جوابه مثبت وهو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾

---

(٦٩٤) قوله: **(فتفيد)** نص على أن حروف الصلة كلمات موضوعة لمعنى في غيرها من تأكيد كما في من الاستغراقية والباء الزائدة في خبر ليس وما في أينما وحيثما أو تزيين لفظ أو إصلاح وزن أو حسن سجع.

(٦٩٥) قوله: **(واختاره الزمخشري)** عبارته في الكشاف إذ حال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم وفائدتها توكيد القسم وقالوا إنها صلة مثلها في ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] والوجه أن يقال إنها للنفي والمعنى في ذلك إلى آخر ما ذكره الشارح.

(٦٩٦) قوله: **(لاأقسم الآيات)** أقسم سبحانه بالبلد الحرام ومما بعده على أن الإنسان خلق مغموراً في مكابدة المشاق والشدائد واعترض بين المقسم والمقسم عليه بقوله وأنت حل بهذا البلد يعني في المكابدة أن مثلك على عظم حرمتك يستحل بهذا البلد الحرام كما يستحل الصيد في غير الحرم أو سلى رسول الله ﷺ بالقسم ببلده على أن الإنسان لا يخلو من مقاساة الشدائد واعترض بأن وَعَدَهُ فتح مكة تتميماً للتسلية والتنفيس فقال: وأنت حل بهذا البلد، يعني: وأنت حل في المستقبل تصنع فيه حين تفتحه ما تريد من القتل والأسر. ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ ③﴾: هو رسول الله ﷺ ومن ولده كشاف. باختصار: ﴿ووالد﴾: معطوف على البلد. **(وما)**: بمعنى من وجواب القسم. ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا﴾: و﴿فِى كَبَدٍ﴾ [البَلَد: ٤] حال، أي مكابداً أبو البقاء.

[البلد: ٤]. والثاني: أنها زيدت لمجرد التأكيد كما في ﴿لِئَلَّا يَعۡلَمَ﴾[٦٩٧] ﴿أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] ورده[٦٩٨] بأنها لا تزاد لذلك صدراً بل حشواً كما أن زيادة ما وكان كذلك في ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: زيد كان فاضلاً، لأن زيادة الشيء يفيد إطراحه وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ [المعارج: ٤٠] الآية لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه وأجاب عن ذلك أبو علي[٦٩٩] بما تقدم من أن القرآن كله كسورة واحدة فيه نظر، لأن المنظور فيه أن[٧٠٠] يكون كلمة لا في مستهل كلام وقعت هي فيه سواء تقدم قبله شيء أو لا تأمل.

(النوع الرابع) من الأنواع الثمانية **(ما يأتي على أربعة أوجه وهو أربعة:**

أحدها: لولا فيقال فيها تارة) هي **(حرف تقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه)** وهذا مفهوم قولهم: هي لربط امتناع الثانية لوجود الأولى. وأما قوله عليه السلام: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتي لَأَمَرْتُهُمْ بالسِّواكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ» فالتقدير: لولا

---

(٦٩٧) قوله: **(تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعۡلَمَ﴾)** قال الإمام رحمه الله تعالى قال الواحدي اتصال هذه الآية بما قبلها مشكل ثم قال أكثر المفسرين على أن لا صلة. وقال آخرون: ليس بصلة والمعنى على الأول إنما بالغنا في البيان وأطنبنا في الوعد والوعيد ليعلم أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على تخصيص فضل الله تعالى يوم القيامة معينين ولا يمكنهم حصر الرسالة والنبوة في قوم مخصوصين وأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ولا اعتراض وعلى الثاني لئلا يعلم أهل الكتاب أن النبي ﷺ والمؤمنين لا يقدرون على شيء من فضل.

(٦٩٨) قوله: **(ورده)** أجاب الدماميني رحمه الله تعالى بأنه لا شك أن الزيادة وقعت صدراً في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما كان حيث لا يزاد شيء منهما صدراً بأولى من جواز ذلك القياس على الباء حيث زيد في الصدر ا هـ.

(٦٩٩) قوله: **(وأجاب عن ذلك أبو علي)** يعني عن الرد بأنها لا تزاد لذلك صدراً بل حشواً بما تقدم فلا تكون الزيادة في أول السورة زيادة في الصدر بل في الحشو لاتصال ذلك الكلام بما قبله.

(٧٠٠) قوله: **(المنظور فيه)** أي المعتبر في صدارتها مجرد وقوعها صدر جملتها من غير اعتبار أن لا يتقدمها شيء أصلاً. وفي الكشاف: وهذا الجواب غير سديد ألا ترى إلى امرىء القيس كيف زادها في مستهل قصيدته:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ العَامِرِيِّ

ا هـ.

مخافة أن أشق لأمرتهم أمراً إيجابياً فلولا هذا التقدير(٧٠١) انعكس قاعدة لَوْلاَ إِذْ الممتنع المشقة والموجود الأمر (**فتختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً**(٧٠٢)، نحو: لولا زيد لأكرمتك) فزيد مرفوع بالابتداء لا بفعل محذوف(٧٠٣) ولا بكلمة لولا(٧٠٤) لنيابتها عنه ولا بها أصالة(٧٠٥) لزاعمي ذلك.

ثم قال الأكثرون: يجب كون الخبر كوناً مطلقاً كالوجود والحصول محذوفاً فإذا أريد الكون المقيد مثل قائم وقاعد لم يجز أن تقول: لولا زيد قائم ولا أن تحذفه بل تجعله مبتدأ مضافاً إلى زيد مثل أن تقول: لولا قيام زيد لأتيتك أو تدخل كلمة أن على المبتدأ فتقول: لولا أنّ زيداً قائم وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر له(٧٠٦) أو فاعلاً لثبت محذوفاً على الخلاف. وقيل: إذا كان الخبر كوناً مقيداً يجب ذكره إن لم يعلم نحو قوله عليه

---

(٧٠١) قوله: (**فلولا هذا التقدير ا هـ**) أي تقدير المخافة وتقييد الأمر بالإيجاب لانعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لامتناع، لأن مطلق الأمر موجود ونفس المشقة معدومة.

(٧٠٢) قوله: (**غالباً**) أي أكثرياً قيد لكونها محذوفة لا لتخصيصها بالجملة الاسمية، لأن دخولها عليها واجب عند جميع البصريين وظاهره يدل على أن مختار المصنف مذهب الرّماني وغيره من أن الخبر يجوز إظهاره إذا كان خاصاً كما سيجيء.

(٧٠٣) قوله: (**لا بفعل محذوف**) كما عند الكسائي. قال الرضي: وهو قريب من وجه وذلك أن الظاهر منها لولا الامتناعية دخلت على لا فمعنى لولا وجد على امتناع العدم وهو وجود والبصريون عدلوا عن هذا وجعلوا لولا كلمة بنفسها لأن الفعل إذا أضمر وجوباً فلا بد من الإتيان بمفسر وهو منتف ولفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مع التكرار آمير.

(٧٠٤) قوله: (**ولا بكلمة لولا**) قال الدماميني رحمه الله ولم أره إلى الآن والذي رأيته في الجنى الداني. وقال بعضهم: هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي انتهى. وهذا ليس بموافق للقول الثاني الذي حكاه المصنف رحمه الله ا هـ.

(٧٠٥) قوله: (**ولا بها أصالة**) كما هو مذهب الفراء ونقلوا عنه أنه علل ذلك باختصاصها بالأسماء ورد بأن ذلك ليس مقتضياً لخصوص الرفع وأيضاً فالحرف المختص بالاسم إما أن يعمل الجر فقط وإما أن يعمل الرفع والنصب أما عمله الرفع فقط فلا نظير له دم.

(٧٠٦) قوله: (**أو مبتدأ لا خبر له**) كالصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام وأسماء الأفعال. قال دم: هذا اللفظ إلى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فإن التخريج على أنه فاعل لثبت محذوفاً لا يتأتى تفريعه على القول بأن رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك أنه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال أكثرهم إلى آخره فتأمل ا هـ.

الصلاة والسلام: «لَوْلاَ قَوْمَكَ حَدِيثُو عَهْدٍ فِي الإِسْلاَمِ لَهُدِمَتِ الكَعْبَةُ(٧٠٧)»، ويجوز الأمران إن علم وقد استوفينا حكم دخولها على الضمائر فلا نعيده ثمة(٧٠٨) **(وتارة)** يقال فيها هي حرف **(تحضيض)** بالحاء المهملة والضادين المعجمتين **(وعَرْضٍ)** بفتح العين وسكون الراء قوله: **(أي طلب بإزعاج أو برفق)** تفسير ونشر على غير ترتيب اللف إذ الفرق(٧٠٩) بين التحضيض والعرض أن التحضيض طلب الشيء من أحد بحث وإزعاج والعرض طلبه بلين وتأدب **(فتختص لولا حينئذٍ (بالمضارع أو بما في تأويله نحو:** ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾) **[النمل: ٤٦]** مثال الأول و(﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾) **[المنافقون: ١٠]** مثال الثاني.

(وتارة) يقال فيها هي: **(حرف توبيخ)** وتنديم **(فتختص بالماضي نحو** قوله تعالى: (﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ(٧١٠) ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ﴾) **[الأحقاف: ٢٨]**، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ(٧١١)﴾ [النور:

---

(٧٠٧) قوله: **(لهدمت الكعبة)** في السيرة الحلبية لما رأى عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ما وقع في الكعبة من الحرق أو السيل أو كليهما شاور من حضر في هدمها. وقالوا: نرى أن يصلح كما وهي ولا تهدمَ فقال: لو أن لبيت أحدكم أحرق لم يرض إلا أكمل إصلاح ولا يكمل إصلاحها إلا بهدمها وقد حدثته خالته عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال لها: «ألم تر قومك قريشاً حين بنوا الكعبة اقتصروا على قواعد إبراهيم عليه الصلاة والسلام حين عجزت بهم النفقة لولا حدثان قومك بالجاهلية ـ أي قرب عهدهم بها ـ لهدمتها وجعلت لها بابين: باباً شرقياً وباباً غربياً وألزقت بابها بالأرض، أي كما كان عليه في زمن إبراهيم ولا دخلت الحَجَرَ فيها».

(٧٠٨) قوله: **(ثمة)** قيل: هو ظرف لاستوفينا إن صحت النسخة والذي يظهر أنه لا وجه لصحته لعدم ما يدلّ على المشار إليه حساً ومعنى.

(٧٠٩) قوله: **(إذ الفرق)** اهـ. عبارته: والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب فأي فائدة في هذا النقل مع قول المصنف، أي طلب اهـ سوى المصادرة على المطلوب.

(٧١٠) قوله: **(تعالى:** ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٨]) فهلا منعهم من الهلاك آلهتهم الذين يتقربون بهم إلى الله تعالى حيث قالوا: هؤلاء شفعاؤنا عند الله وأول مفعولين اتخذ الراجع إلى الموصول المحذوف وثانيها. **(قرباناً)**: و**(آلهة)**: بدل أو عطف بيان و**(من دون الله)** حال من آلهة قدمها نكارة ذي الحال.

(٧١١) قوله: **(تعالى:** ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]) أي ظننتم أيها العصبة بعضكم ببعض خيراً وقلتم هلا جاؤوا، أي العصبة عليه بأربعة شهداء شاهدوه، أي الإفك أي متعلقه وهو الزنا. جلالين. **(عليه)**: متعلق بشهداء والله تعالى أعلم.

١٣]، وقد ينفصل عن الفعل الداخلة هي عليه بإذ وإذا وبجملة الشرطية معترضة **فالأول**: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ [الأنعام: ٤٣]، المعنى: فهلا تضرعوا وقت مجيء بأسنا. **والثاني**: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٤]، المعنى فهلا: أنتم ترجعونها. **والثالث**: نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾ [الواقعة: ٨٦-٨٧]، المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم(٧١٢) إن كنتم غير مدينين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الآية.

(**وقيل: تارة تكون للاستفهام نحو**: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾) [المنافقون: ١٠]، ونحو: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، أي كونه للاستفهام.

(**الهروي**) والأكثرون لا يثبتون هذا ولذا أتى بالقيل (**والظاهر أنها**)، **أي لولا** (**في الأولى للعرض وفي الثانية للتحضيض وزاد**) الهروي (**معنى آخر**) لكلمة لولا (**وهو أن تكون نافية مثل كلمة لم وجعل منه**) قوله تعالى: (﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ(٧١٣) ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، **أي لم تكن قرية آمنت**) ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨] (**والظاهر أن المراد**) من لولا (**فهلا**) بمعنى التوبيخ، أي فهلا كانت قرية من القرى المهلكة تائبة عن كفرها قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك (**وهو**)، أي كونه بمعنى هلا (**قول الأخفش والكسائي والفراء ويؤيده قراءة أبيّ فهلا ويلزم من ذلك المعنى النفي الذي ذكره الهروي لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه الثانية**) من الكلمات التي جاءت على أربعة أوجه: كلمة

---

(٧١٢) قوله: (**والثاني فلولا إذا بلغت الحلقوم**) عبارة المغني والثاني والثالث فلولا إذا بلغت الحلقوم إلى ترجعونها. ثم قال المعنى فهلا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب إلى المختصر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للأولى ا هـ.

(٧١٣) قوله: (**تعالى**: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ﴾ ا هـ) أي فهلا كانت قرية من القرى التي أهلكناها آمنت قبل معاينة العذاب ولم نؤخر إليها كما أخر فرعون (﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾): بأن يقبله الله تعالى منها ويكشف العذاب عنها. (﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾): لكن قوم يونس على نبينا وعليه الصلاة والسلام. (﴿لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾): أول ما رأوا علامة العذاب ولم يؤخروه إلى حلوله. (﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ﴾ [يونس: ٩٨]): وكان في الآية تامة وآمنت صفة لقرية وقوله: (**فنفعها**): معطوف على آمنت. قاضي.

(إن المكسورة المخففة(٧١٤) **فيقال فيها)** هي **(شرطية)**(٧١٥) كائناً **(في نحو)** قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٢٩]، ونحو: ﴿إِن يَنتَهُوا(٧١٦) يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفَال: ٣٨]، ونحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسرَاء: ٨]، وإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ.

وقد يقترن بلا النافية فيظن(٧١٧) من لا بصيرة له إلا الاستثنائية نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التّوبَة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا﴾ [التّوبَة: ٣٩]، ونحو: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هُود: ٤٧]، والأصل إِنْ لاَ فأدغم النون في اللام على ما عرف في التصريف **(و)** يقال فيها

---

(٧١٤) قوله: **(قوله الثانية المكسورة المخففة)** في المُغْنِي المخففة وهي أولى فيكون المقسوم صادقاً على كل من الأقسام الأربعة التي ذكرها إما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر وإما صدقة على المخففة من الثقيلة فلأن الكلمة صارت إلى الخفة بحذف النون فيها فيصدق عليها أنها خفيفة وأنها مخففة، أي جعلت خفيفة بالحذف وإما على هذه النسخة أعني المخففة فلا يصدق على تلك الأقسام الثلاثة إلا بتكلف وهو أن يقال: أطلقت المخففة على كل منهن وإن لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها إلى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالأصالة، فهو اسم مفعول من قولك خففتُ الكلمة أي نسبتُها إلى الخفة كفسّقتُ زيداً إذا نسبتَهُ إلى الفسق شمني.

(٧١٥) قوله: **(شرطية)** وهي أم الباب كما في السيوطي ولذا اختصت بأحكام منها الاقتصار عليها كان يقال: أكرم زيداً فتقول إنه بخيل فيقال: أكرمه وإن ومن هذا القبيل أفعل هذا مالاً أي إن كنت لا تفعل غيره فما زائدة وتقلب الماضي للمستقبل. قال الرضى: إلا كان نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ﴾ [يُوسُف: ٢٦] وتعقبها الشارح بأنها قد تقلبها نحو: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ﴾ [النِّسَاء: ٤٣] الآية. وقد لا يخص الفعل معها بزمن نحو: ﴿وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم﴾، والأصل تكرار الجواب لتكرير الشرط ومعناها تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى أمير.

(٧١٦) قوله: **(أن ينتبهوا ا هـ)** قبله ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يعني أبا سفيان وأصحابه والمعنى قل لأجلهم **(إن ينتهوا)** عن معاداة الرسول عليه الصلاة والسلام بالدخول في الإسلام ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفَال: ٣٨] من ذنوبهم. ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ﴾ نوبة أخرى ﴿عُدْنَا﴾ [الإسرَاء: ٨] مرة ثالثة إلى عقوبتكم وقد عادوا بتكذيبه عليه الصلاة والسلام وقصد قتله فعاد الله تعالى بتسليطه عليهم فقتل قريظة وأجلى بني النضير وضرب الجزية على الباقين. قاضي.

(٧١٧) قوله: **(فيظن ا هـ)** من جهة أنه يجب قلب نون أن لَاماً وإدغامها في لام النافي الذي بعدها فيصير مجموعها في اللفظ كالاستثنائية دم في المغني. وقد بلغني أن بعض من يدّعي الفضل سأل في ألا تفعلوا فقال: ما هذا الاستثناء متصل أم منقطع. قال الدماميني: قلت وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيلته متصل بالجهل ومنقطع عن الفضل.

هي **(نافية)**(٧١٨) كائناً **(في نحو:** ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، أي ما عندكم من سلطان بهذا(٧١٩).

واعلم أنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية **فالأول** نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [المـلك: ٢٠]، ونحو: ﴿أُمَّهَٰتِهِمْ(٧٢٠) إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ونحو: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] بحذف المبتدأ إذ التقدير(٧٢١): وما أحد من أهل الكتاب، الآية.

والثانية نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ(٧٢٢)﴾ [التوبة: ١٠٧]، ﴿إِن يَدْعُونَ مِن

---

(٧١٨) قوله: **(نافية)** في بعض نسخ المتن بعد قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم﴾ [يونس: ٦٨] الآية وأهل العالية يُعْمِلُونَها عمل ليس، نحو قول بعضهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعاقبة فأحد بالرفع اسم إن وخيراً خبرها وعند أكثر النحاة هي مهملة عن العمل وما بعدها مبتدأ وخبر.

(٧١٩) قوله: **(إن عندكم من سلطان بهذا)** باتخاذ الله ولداً مبالغة في تجهيلهم وتحقيقاً لبطلان قولهم.

(٧٢٠) قوله: **(تعالى:** ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾) أي ما نسائهم أمهاتهم على الحقيقة فهو كذب بحت. ﴿أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢] فلا يشبه بهن في الحرمة إلا من لحقها الشرع بهن من المرضعات وأزواج النبي ﷺ فدخلن بذلك في حكم الأمهات وأما الزوجات فأبعد شيء من الأمومة.

(٧٢١) قوله: **(إذ التقدير ا هـ)** فحذف المبتدأ وهو واحد وبقيت صفته وهو من أهل الكتاب وخبره هو جملة القسم المجاب بقوله ليؤمنن به فيكون التقدير على ما في الجمل وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن. قال دم رحمه الله: فإن قلت: صرح الزمخشري رحمه الله بأن ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف وتقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به فالاستثناء عنده مفرغ من أعم الأوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للظرف فلم عدل المصنف رحمه الله تعالى عن ذلك قلت: لأنه يرى أن إجازة التفريغ في الصفة مخالف لكلام النحويين فلا يرضاه فإن قلت: ويلزم على أعرب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفاً وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في أنه مخصوص بالشعر. قلت: إنما ذاك إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن أو في وهو في الآية. بعض مجرور بمن فجاز ا هـ. وفي الشمني. وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم جوابه هو الخبر، لأنه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبراً ا هـ. قلت) وأنا لا يظهر لي لكون الظرف خبراً وجه وجيه مع أن البيضاوي جرى على ما ذهب إليه الزمخشري رحمهما الله تعالى ونكف القلم حيث أدّى إلى الملل فرحم الله تعالى الشارح حيث أكثر من نقل الآيات من المغني المؤلف للمنتهى.

(٧٢٢) قوله: **(تعالى:** ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧]) ما أردنا ببناء المسجد إلا للخصلة الحسنى أو الإرادة الحسنى وهي الصلاة والذكر والتوسعة على المصلين. روي أن بنو عمرو لما بنوا قباء صلى فيه النبي ﷺ بسؤالهم ذلك فحسدهم بنو غنم فبنوا مسجداً على قصد أن يؤمهم فيه =

دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا(٧٢٣)﴾ [النساء: ١١٧]، ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ(٧٢٤) وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٢﴾﴾ [الإسراء: ٥٢] وغير ذلك والمذكورة في المتن محتملة لهما، أي الاسمية والفعلية بحسب المقدر تأمل.

فقول بعضهم: لا تأتي أن النافية إلا الاستثنائية وما في معناها كلما في قوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ(٧٢٥)﴾ [الطارق: ٤] مردود بهذه الآية وبقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ(٧٢٦) أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥] و﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

وقد اجتمعتا، أي الشرطية والنافية (**في قوله تعالى**: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾) [فاطر: ٤١] فالأولى شرطية والثانية نافية جواب القسم المحذوف الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى أي والله لئن زالتا ما أمسكهما من أحد من بعده أي من بعد الله أو من بعد الزوال وجواب الشرط محذوف وجوباً. كذا في المغني.

=

أبو عامر الراهب إذا قدم من الشام فلما أتموه سألوا النبي ﷺ الصلاة فيه فأخذ ثوبه ليقوم معهم فنزلت الآية. فدعا برجال وأمرهم بهدمه وحرقه ففعلوا واتخذ مكانه كناسة، قاضي.

(٧٢٣) قوله: (**تعالى**: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧]) يعني اللات والعزى ومناة ونحوها كان لكل حيّ صنم يعبدونه ويسمونه أنثى بني فلان. وقيل: المراد الملائكة لقولهم الملائكة بنات الله وهو جمع أنثى. قاضي. والظرف حال من أنثى المنصوب بيدعون قدمت عليه لكونه نكرة.

(٧٢٤) قوله: (**تعالى**: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ﴾) أي يوم يبعثكم فتبعثون ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] وتستقصرون مدة لبثكم في القبور أو مدة حيواتكم لما ترون من الهول ﴿إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢]: إن نافية وهي معلقة للظن عن العمل وقل من يذكر إن النافية في أدوات تعليق هذا الباب. جمل.

(٧٢٥) قوله: (**تعالى**: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤]) جواب القسم: أعني والسماء فإن نافية و(**لما**) مشددة بمعنى إلا والحافظ من الملائكة يحفظ عليها من خير وشرّ. وفي قراءته تخفيف ما فهي صلة. (**وأن**) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف، أي إِنَّهُ واللام فارقة بين المخففة والنافية. جمل.

(٧٢٦) قوله: (**تعالى**: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ﴾ [الجن: ٢٥]) أي ما أدري ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] من العذاب أو القيمة المشتملة عليه وإنما يعلمه الله. والجملة الاستفهامية في محل نصب بأدري لأنها معلقة لها عن العمل ﴿وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢] يجوز أن يكون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف عليه وجوز أبو البقاء فيه أن يرتفع فاعلاً بقريب قال: لأنه اعتمد على الهمزة قال: ويخرج على قول البصريين أن يرتفع ببعيد، لأنه أقرب إليه. قلت: يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من التنازع وأن كلا من الوصفين يصح تسلطه على ما توعدون من حيث المعنى اهـ. سمين. جمل.

وقال البيضاوي رحمه الله في تفسير هذه الآية وجملة إن أمسكهما سادة مسد الجوابين، وهو الأنسب لأن توفية اللفظ واجبة مهما أمكن **(و)** يقال فيها هي **(مخففة من المثقلة)** فتدخل على الجملتين أيضاً فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين(٧٢٧) ويكثر إهمالها **فالأول: (نحو:** ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] **في قراءة من خفّف النون)** وهم أهل الحرمين وأبو بكر وحكاية سيبويه إنْ عمراً لمنطلق.

(و) الثاني (في نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق: ٤] **في قراءة من خفف لما وأما من شدد لما فهي عنده نافية)** غير مخففة من المثقلة بل تكون إنْ للنفي ولما بمعنى إلا الاستثنائية. ونحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، ونحو: ﴿وَإِن(٧٢٨) كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ(٧٢٩) لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس: ٣٢]، ونحو: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] في قراءة حفص وكذا قراءة ابن كثير إلا أنه شدّد نون هذان.

واعلم أن جواز إعمالها قليل وإهمالها كثير إذا دخلت على الاسمية وإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها والأكثر وقوعاً بعدها الفعل الماضي من النواسخ(٧٣٠) نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] وغيرهما ودونه الفعل المضارع من النواسخ أيضاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ

---

(٧٢٧) قوله: **(خلافاً للكوفيين)** أي خالفوا خلافاً مثل إجماعاً واتفاقاً، أي: أجمعوا إجماعاً واتفقوا اتفاقاً واللام للتبيين مثلها في سقيا لك فيتعلق بمحذوف أي إرادتي أي خلاف إرادتي للكوفيين ولا يجوز تعلقه بالمصدر، أعني خلافاً إذ هو مؤكد ولا يفعله إذ هو متعد بنفسه أو أقول ذلك مخالفاً أو ذا خلاف فيكون حالاً وحذف القول كثير جداً وظاهر كلامه أن الخلاف راجع إلى أعمال المخففة من المثقلة وهو غير سديد لأنه يقتضي أن الكوفيين قائلون بأن المخففة من المثقلة غير قائلين بإعمالها وهم لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلاً وأن التي يراها البصريون مخففة من الثقيلة يقولون أنها النافية ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله خلافاً يرجع إلى قوله مخففة من المثقلة فقط لا إلى قوله جاز إعمالها ا هـ. دم.

(٧٢٨) قوله: **(وإنّ)** بالتشديد **(كلا)**: أي كل الخلائق. **(لما)**: ما صلة أي لتفصل بين اللامين واللام موطئة لقسم مقدر أو فارقه وفي قرائة بتشديد لما بمعنى إلا فـ**(إن)** نافية **(ليوفينهم ربك أعمالهم)**، أي: جزائها والجملة القسمية وجوابها أعني ليوفينهم خبر إن.

(٧٢٩) قوله: **(تعالى:** ﴿جَمِيعٌ﴾**)** أي مجموعون (﴿لَّدَيْنَا﴾): عندنا في الموقف بعد بعثهم. (﴿مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]): للحساب خبر ثان و**(لدينا)**: متعلق بجميع أو بمحضرون.

(٧٣٠) قوله: **(من النواسخ)** من باب كان أو كاد أو علم، والأمثلة الآتية على هذا الترتيب إما كونه=

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ[٧٣١]﴾ [القلم: ٥١]، ونحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] ودونه الفعل الماضي غير الناسخ، نحو قوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ[٧٣٢] إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً

ولا يقاس عليه لندرته وحيث وجدت إن وما بعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة فاحكم[٧٣٣] بأن أصلها المشددة.

وفي هذه اللام خلاف[٧٣٤] (و) يقال فيها هي: **(زائدة في نحو: ما أن زيد قائم)** ونحو قوله:

مَا إِنْ أَتَيْتُ[٧٣٥] بِشَيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ

= ماضياً فلمشابهة هذه الحروف له لفظاً ومعنى وناسخاً فلئلا يزول عنها وضعها بالكلية ألا ترى إذا دخلت على ما ذكر يكون مقتضاها مؤخراًعنها إذ الاسمان مذكوران بعدها لأنك إذا قلت إن كان زيداً قائماً كان معناه أن زيداً لقائم.

(٧٣١) قوله: **(تعالى**: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزۡلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]) بضم الياء وفتحها. **(بأبصارهم)**: أي ينظرون إليك نظراً شديداً يكاد أن يصرعك ويسقطك عن مكانك. **(لما سمعوا الذكر)**: القرآن. قال الحسن البصري رحمه الله تعالى دواء الإصابة بالعين أن تقرأ هذه الآية على المعيون.

(٧٣٢) قوله: **(شلت يمينك. البيت)** هو لعاتكة بنت زيد صحابية مبايعة مهاجرة أخت سعيد أحد العشرة، زوجة الزبير رضي الله تعالى عنهم كان نائماً تحت شجرة في وادي السباع وعلق فيها سيفه فاستله عَمْرٌو بن جرموز وقطع رأسه وذلك قبل وقعة الجمل وذهب بالرأس والسيف لعلي رضي الله تعالى عنه فقال: أبشروا قاتل ابن صفية بالنار. **(شلت)**: من باب فرح وبناؤه للمجهول لغة ردية و**(الشلل)**: فساد في اليد وآخر البيت:

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

والمعنى: أنك يا عمرو قتلت مسلماً وجبت عليك عقوبة المعتمد أي القتل قصاصاً.

(٧٣٣) قوله: **(فاحكم)** أي على مذهب البصريين والفاء من قوله فاحكم هي فاء الجواب إما على إجراء كلمة الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر نحو: ﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١] وإما على جعله من باب ﴿وَٱلرُّجۡزَ فَٱهۡجُرۡ ۝٥﴾ [المدثر: ٥]، أي مما أضمر فيه إما دم.

(٧٣٤) قوله: **(وفي هذا اللام خلاف)** فهي عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء فأدت مع إفادتها توكيدَ النسبة وتخليصَ المضارع للحال الفرقَ بين كان المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلّا وأنَّ إنْ قبلها نافية مغني.

(٧٣٥) قوله: **(ما إن أتيت ا هـ)** آخره:

إذاً فَلاَ وَقَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

=

وأكثر ما زيدت بعد كلمة ما النافية الداخلة على الجملة الفعلية كما في البيت والاسمية كما في المثال وقد يزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله:

يُرَجِّى المَرْءُ(٧٣٦) مَا إنْ يَرَاهُ وَتَعْرُضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

وبعد ما المصدرية كقوله:

وَرَجّى الفَتَى(٧٣٧) للخَيرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنّ خَيْراً لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله:

أَلَا إنْ سَرَى لَيْلِي(٧٣٨) فَبِتُّ كَئِيباً أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوى بِغَضُوبَا

= البيت لنابغة الذبياني وقبله:

وَالمُؤْمِنُ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغيل والسَّنَدِ

أراد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللائذات الملتجآت منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان له والغيل بغين معجمة مكسورة فمثناة تحتيّة فلام والسند بسين مهملة ونون مفتوحتين ودال مهملة وهما أجمتان كانتا بين مكة والمدينة يريد أن ركبان مكة لا تأخذ هذه الطير ولا تصيدها بل تسمحها ولا تضرها حَلَفَ بما ذكر أنه لم يأت شيئاً مما يكرهه الممدوح فإن فعل ذلك شلت يده حتى لا تقدر على رفع السوط.

(٧٣٦) قوله: **(يرجى المرء الخ يرجي)** بتشديد الجيم وكسرها يعرض يحتمل أن يكون من عرض له أمر كذا، أي ظهر وأن يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أي تعرضه له والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الأمر تقول ما خطبك ثم استعمل في الأمور الشاقة المرء: فاعل ما موصولة مفعول أن زائدة لا يراه صلة ويعرض حال من المفعول دون مفعول فيه ليعرض أدناه مضاف إليه له والخطوب فاعل يعرض.

(٧٣٧) قوله: **(ورجى الفتى. البيت)** هو من رجاه ترجية أمله. وفي بعض الحواشي هو من رجّه حرّكه. قال دم: الفتى الشاب يقال فَتِي بكسر التاء يفتي فتاءً بالمد فهو فتى بالقصر والسن العمر وهنا مضاف محذوف، أي على زيادة السن خيراً مفعول بيزيد والمعنى إذا رأيت شخصاً كلما زاد عمره زاد خيره فرجه للخير قلت: ولا يتعين البيت شاهداً لما ذكر لاحتمال أن تكون ما زائدة وأن شرطية الفتى مفعول للخير برج على السن متعلق بيزيد لا يزال ناقصة واسمها ضمير عائد للفتى وخبرها جملة يزيد وجملة لا يزال مفعول ثان لرأيت. وجملة رأيت مضاف إليها لما المصدرية بتأويل المدة من الحواشي.

(٧٣٨) قوله: **(إلا أن سرى ليلي ا هـ)** سرى بمعنى سَارَ وإسناده إلى الليل مجاز والكئيب المسيء الحال المنكسر من الحزن يقال: كَئِب يكئَب من باب علم كُئبة وكآبة كسلامة وتنأى تبعد والنوى الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امرأة بغين وضاد معجمتين ا هـ. دم في القاموس: الحِذر بالكسر ويحرك الاحتراز والمحاذاة بين اثنين. سرى: مبني على الفتح تقديراً. ليلى: فاعل مضاف لياء المتكلم فبت الفاء عاطفة وبت ناقصة والتاء اسمها وكئيباً خبرها. والجملة عطف على سرى =

وحيث اجتمعت ما وإن فإن تقدمت ما فهي نافية وإن زائدة على ما ترى في قوله: ما إن أتيت الخ.

(وإن تقدمت إن فهي شرطية وما زائدة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ[٧٣٩] خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ﴾) [الأنفال: ٥٨] فأصل إما إنْ مَا فإن للشرط وما زائدة وإنما لم يكن الواقع في الاول زائداً لأن الاوائل محل الاعتناء والاهتمام فلا شك أن وقوع الزائد فيها ينافيه.

(والثالثة): من الكلمات الأربعة التي جاءت على أربعة أوجه: من المعاني كلمة **(أن المفتوحة الخفيفة)** وهي على وجهين: اسم وحرف[٧٤٠] فالاسم على وجهين:

أحدهما: أن يكون ضمير المتكلم في قول بعضهم: أن فعلتُ بسكون النون، والأكثرون[٧٤١] على فتحها وصلاً وعلى الإتيان بالألف وقفاً.

والثاني: أن يكون ضمير المخاطب في قولك: أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن على قول الجمهور فإن الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب عندهم. والحرف ما أشار إليه المصنف بقوله: **(فيقال فيها)** هي: **(حرف مصدري ينصب المضارع)** ويقع في موضعين:

أحدهما: في الابتداء في موضع الرفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾

= وجملة أحاذر حال من فاعل كئيباً أو خبر بعد خبر أو تامة وكئيباً حال من فاعلها وكذا أحاذر أن تنأى مفعول أحاذر النوى فاعل تنأى بغضوباً مجرور بالفتح متعلق بتنأى.

(٧٣٩) قوله: **(تعالى**: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ معاهَدين. (﴿خِيَانَةً﴾): بنقض عهد بإمارات تلوح لك. (﴿فَٱنۢبِذْ﴾) إليهم فاطرح إليهم عهدهم. (﴿عَلَىٰ سَوَآءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]): على عدل وطريق قصد في العداوة ولا تناجزهم في الحرب فإنه يكون خيانة منك وهو حال من النابذ قاضي. فيكون مفعول انبذ محذوفاً.

(٧٤٠) قوله: **(اسم وحرف)** الظاهر رفعهما على أنهما خبر بعد خبر، أي: وهي اسم وحرف وجَرّهما على الإبدال من وجهين غير بين لأدائه إلى أن يقال: هي على اسم وحرف وفيه ما لايخفى. اللهم إلا أن يقدر محذوف أي وجه اسم ووجه حرف من طريقته فيمكن الإبدال حينئذٍ دم.

(٧٤١) قوله: **(والأكثرون)** وهم ما عدا تميماً وأما تميماً فيثبتونها وصلاً ووقفاً وبها قرأ نافع ومذهب البصريين أن الضمير هو الهمزة والنون. وأما الألف فزائدة بدليل حذفها في الوقف. وقال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم دم.

﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النِّسَاء: ٢٥]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤] [البَقَرَة: ٢٣٧] ونحوها فإن الفعل بعدها في هذه المواضع في تأويل المفرد مرفوع محلاً على الابتداء كقوله: أَنْ تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تراه.

والثاني: يقع في وسط الكلام. إما منصوباً كائناً (**في نحو**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾) [النِّسَاء: ٢٨] فأن مع الفعل في تأويل المفرد منصوب المحل على أنه مفعول يريد، أي يريد الله التخفيف عنكم.

(**و**) إما مرفوعاً (**نحو: أعجبني أَنْ صُمْتَ**) فأن مع الفعل في محل الرفع على الفاعلية لأعجبني، أي أعجبني صومك.

وإما مجرور نحو: ﴿أُوذِينَا[٧٤٢] مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] فأن مع الفعل في محل الجر على أنه مضاف إليه لكلمة قبل.

(**و**) يقال فيها هل (**زائدة**)، أي دخولها كخروجها في حصول المعنى المقصود[٧٤٣] (**في نحو**: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾) [يُوسُف: ٩٦] فإن زائدة بدليل تقدير فلما جاء البشير لكنها أكدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين مجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان كأنه قيل: لما أَحَسَّ بمجيء البشير فاجأه الإلقاء من غير ريث ولبث.

(**وكذا**) زيدت (**حيث جاءت**) كلمة أَنْ (**بعد لما**) التوقيتية كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ[٧٤٤]﴾ [العَنكبوت: ٣٣]، وقوله

---

(٧٤٢) قوله: (**تعالى: نحو** ﴿أُوذِينَا﴾ ا هـ) أي قالت بنو إسرائيل لموسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: أوذينا من قبل أن تأتينا بالرسالة بقتل الأبناء. (﴿وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]) بإعادته.

(٧٤٣) قوله: (**في حصول المعنى المقصود**) قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية كالتأكيد في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس أو لفظية كتزيين اللفظ وكونها بزيادتها أفصح أو استقامة وزن شعر أو حسن سجع ولا يجوز خلوّها منهما وإن عدت عبياً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد ينفرد أحدهما عن الآخر ا هـ شمني.

(٧٤٤) قوله: (﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾) جاءته المساءة والغم بسببهم مخافة أن يقصدهم قومه بسوء وأنْ صلة لتأكيد الفعلين واتصالهما. (**وضاق بهم ذرعاً**): وضاق بشأنهم وتدبير أمرهم ذرعه أي ضاقته كقولهم: ضاقت يده وبإذائه رحبت يده بكذا إذا كان مطيقاً له وذلك لأن طويل الذراع ينال ما لا ينال قصير الذراع. قاضي. وقال دم رحمه الله تعالى وقع =

تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ(٧٤٥) إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَـٰمًا﴾ [هود: ٦٩]. هذا هو الأكثر وقد يجيء بين لَوْ وفعل القسم مذكوراً نحو قوله:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ(٧٤٦) الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمْ

أو متروكاً كقوله:

= في سورة هود ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [هود: ٧٧] اهـ. وفي سورة العنكبوت ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣] فذكرت أنْ في الثانية دون الأولى والقصة واحدة فما السر في التفريق بين المحلين لما رتب في آية هود على مجيء الرسل لوطاً عليهم الصلاة والسلام أموراً هي مساءته وضيق ذرعه بهم وقوله: هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون إليه لم يؤت بأن لمنافاة معناها لهذا المقام وذلك أن مجموع هذه الأمور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى يعد الجميع كأنه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت أن في آية العنكبوت لأنه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فأتى بها أشعاراً بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله اهـ. **(سيء)**: نائب الفاعل ضمير المصدر كما أفاده قول البيضاوي رحمه الله تعالى: جاءته المساءة والغم عطف تفسير للمساءة والباء في بهم سببية اهـ. شهاب. ويحتمل أن نائب الفاعل ضمير لوط عليه الصلاة والسلام تأمل. جمل. ذرعاً تمييز محول عن الفاعل كما أفاده قوله: ذرعه.

(٧٤٥) قوله: (﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ﴾ اهـ) قصة الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام التي فيها قالوا: سلاماً هي في سورة هود وليس فيها لَمَّا ونص التلاوة فيها: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾﴾ [هود: ٦٩] والتي فيها لَمَّا ليس فيها أنْ ولا سَلاماً وهي في سورة العنكبوت ونص التلاوة فيها: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَـٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١] مغني ودم أقول لم أجد في المفتاح هذا النظم أعني قوله ولما أن جاءت رسلنا إبراهيم اهـ. فليحرر.

(٧٤٦) قوله: **(فأقسم أن لو اهـ)** تمامه:

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

قائله المسيب بن أعلس خال الأعشى أحد المقلين الذين فضلوا في الجاهلية. قيل: اسمه زهير أمير وأنتم عطف على نا من غير تأكيد ولا فصل وهو جائز عند البصريين مع قبح وعند الكوفيين بلا قبح. لكم: خبر كان ويوم: اسمها ومن الشر صفة يوم ومثله مظلم. قال دم: ولا يخفى أنه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جواباً للقسم إذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص المغاربة على أنه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره، وهو ظاهر كلام الجماعة وأما ابن مالك فوافق على ذلك إن لم يكن الشرط امتناعياً واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قال في باب القسم أن الجواب لِلَوْ وأنها مع جوابها جواب القسم وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف أغنى عنه جواب لو اهـ.

أَمَـا وَاللَّـهِ أَنْ لَـوْ كُـنْـتَ حُـرًّا[٧٤٧]

وقلما يقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ[٧٤٨] كَأَنَّ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وبعد إذا كقوله:

فَأَمْهَلْتُهُ حَتَّى إِذَا أَن كَأَنَّهُ[٧٤٩] مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

وهل هي عاملة في كونها زائدة خلاف. قال بعضهم: يعمل النصب في المضارع حال كونها زائدة كما تجرّ كلمتا من والباء الزائدتين منهم: الأخفش وعدّ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[٧٥٠] [إبراهيم: ١٢]، ﴿وَمَا لَنَآ

---

(٧٤٧) قوله: **(أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا)** تمامه:

فَـمَـا بِـالْـحُـرِّ أَنْـتَ وَلاَ الْـعَـتِـيـقِ

نفى عنه الحرية أصالة وعروضاً أمير. وقال دم: المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه أو يقال: العتيق أخص من الحرّ وجواب القسم في البيت على رأي الجماعة أو جواب الشرط على أحد راني بن مالك محذوف، أي لو كنت حراً لقاومتك **(وما بالحر أنت)**: مبتدأ وخبر لبطلان عمل ما بتقديم الخبر.

(٧٤٨) قوله: **(ويوماً توافينا ا هـ)** قائله أرقم اليشكري قيد المصنف رحمه الله تعالى برواية من جَرِّ الظبية لتكون الكاف جارة وأن زائدة. وأما في رواية من نصبها فعلى أن كان خفف فاعمل في الظاهر. وأما في رواية من رفعها فعلى أنها خففت وأهملت أو أعملت في ضمير محذوف، أي كأنها ظبية والموافاة الإتيان والمقسّم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن يقال: فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه وتعطو تناول إلى الشجر لتناول منه كذا في القاموس والوارق: اسم فاعل من ورق الشجر مثل أورق صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة: الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك.

(٧٤٩) قوله: **(فأمهله حتى إذا أن كأنه ا هـ)** البيت لأوس بن حجر بفتحتين التميمي قال أبو عمرو: وكان فحلَ العرب في الجاهلية فلما نشأ النابغة طأطأ منه آمير. قال دم: المعاطاة المناولة. و**(اللجة)**: بضم اللام وبالجيم معضم الماء وغامر: اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء إذا غطّاه. والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الفريق ا هـ. في لجة الماء متعلق بغامر وهو مرفوع صفة معاطى لأن الإضافة لفظية.

(٧٥٠) قوله: **(تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾** [إبراهيم: ١٢]) وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا: والمعنى عنده أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين، وأي شيء ثبت لما في حال تركنا للقتال في سبيل الله وقد وقع ما يقتضيه فما بعده أَنْ عنده جملة حالية.

﴿أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، وقال بعضهم: تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحروف والأسماء كما مرّ. وأجاب عن الآية بأنها مصدرية فيها.

(و) يقال فيها **(مفسرة في نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾)** [المؤمنون: ٢٧] فأنْ مفسرة بمنزلة أيْ وتُحَصِّلُ المصدرية بأن تُقَدَّرَ حرفُ الجر فتكون داخلة على الأمر(٧٥١).

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وله وجه لأنه إذا **(قلت)**(٧٥٢): كتبت إليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد، أي ذهب ولهذا لو جئت بأيْ مكان أنْ في المثال لم تجده مقبولاً في الطبع ولها عند مثبتها شروط أشار المصنف بقوله.

(و) كذا مفسرة **(حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه)**(٧٥٣)، أي لا يكون في الجملة الواقعة قبلها حروف القول إلا إذا أول بما في معناه على ما سيجيء بعد. **(ولم تقترن بخافض)**(٧٥٤)، أي لا تدخل عليها

---

(٧٥١) قوله: **(فتكون داخلة على الأمر)** عبارة المغني وشرحه فتكون في الآية الأولى، يعني: فأوحينا ا هـ. إن الثنائية وضعاً لدخولها على الأمر والمخففة لا تدخل عليه والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك وتكون في الآية الثنائية يعني: ﴿وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]: المخففة من الثقيلة لدخولها على الجملة الاسمية وهي لا تكون صلة لأن الثنائية الوضع ا هـ. فقول المصنف رحمه الله تعالى لدخولها على الأمر دليل لكون أن ثنائية الوضع لا مخففة وهذا المعنى لا يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله تعالى فلينبه لذلك فليته نقلها كما هي.

(٧٥٢) قوله: **(لأنه إذا قلت ا هـ)** قال دم رحمه الله تعالى: وهذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى مبني على أن قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما وليس الأمر كما فهمه إنما التفسير في ذلك لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء. قال الرضى رحمه الله تعالى وأن لا تفسر إلا مفعولاً مقدراً للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾ [الصافات: ١٠٤]، أي ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم وكذا كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئاً وهو قم وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨-٣٩] إلى هنا كلامه.

(٧٥٣) قوله: **(دون حروفه)** لا لأن القول ينصب الجملة بعده من غير احتياج إلى مفسر فإنك تقول قلت له قم لا أن قم.

(٧٥٤) قوله: **(ولم تقترن بخافض)** وإلا كانت أن مصدرية لاختصاص الخافض بالاسم الصريح أو=

حرف جر لأنها حينئذٍ مصدرية لا تفسيرية. ولما كان انتفاء الشرط موجباً لانتفاء المشرط فرع عليه بقوله: **(فليس منها)**، أي ليس من أن المفسرة في قوله تعالى: (﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾(٧٥٥) ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] **لأن المقدم عليها)**، أي على كلمة أن **(غير جملة)** وقد عرفت اشتراطها بتقدم الجملة في قوله: وقعت بعد جملة **(ولا)**، أي ليس من أن المفسرة أيضاً **(نحو: كتبت إليه بأن افعل لدخول الخافض عليه)**(٧٥٦) المانع من التفسيرية كما أشار إليه بقوله: لم تقترن بخافض بل تكون مصدرية.

(وقولُ بعض العلماء) مبتدأ في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقوله: **(أنها مفسرة)** في محل النصب على أنها مقول القول الذي جعلناه مبتدأ **(إن حمل على أنها مفسرة لأمرتني دون قلت منع منه)**، أي من بعض العلماء(٧٥٧) فلفظ منع على صيغة المجهول مجزوم محلاً على أنه جزاء الشرط الجازم ولا محل لجملة منع الإعراب بما تلونا عليك في الجملة

= المؤول قيل: وأن يتأخر عنها جملة فعلية أو اسمية ا هـ. أي لتصلح لأن تكون تفسيراً فتكون الشروط خمسة هذا ما حضرني في هذه التعليلات ولم أر من تعرض لها مع أنه من وظيفة الشراح فليحرر.

(٧٥٥) قوله: **(تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾)** قبله ﴿تحيتهم﴾: أي ما يُحيي به بعضهم بعضاً أو تحية الملائكة إياهم. ﴿فِيهَا﴾: أي في الجنة. ﴿سَلَٰمٌ﴾ سلامة من الآفات وفوز بأصناف الكرامات. ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾: دعائهم ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. قال الرازي رحمه الله تعالى: وإنما وقع الختم على هذا الكلام لأن اشتغالهم بتسبيح الله تعالى وتمجيده من أعظم نعم الله تعالى عليهم والاشتغال بشكر النعمة متأخر عن رؤية تلك النعمة فلهذا السبب وقع الختم على هذه الكلمة ا هـ. وأن هي المخففة من المثقلة وضمير الشأن اسمها، والجملة بعدها خبرها. وقرأ بعضهم: أنَّ الحمدَ بالتشديد ونصب الحمد.

(٧٥٦) قوله: **(لدخول الخافض عليه)** فيكون من جملة صلة الفعل فلا يكون تفسيراً فإنْ من أنَّ واسمها محذوف وهو ضمير الشأن أو مصدرية وعلى التقديرين يكون الباء متعلقاً بكتبت ومدخولها مفعول به غير صريح ا هـ. كشف وليس منها نحو: ذكرت عسجداً أن ذهباً لأن المتأخر عنها مفرد لا جملة فيجب أن يؤتى بأي مكانها ولا نحو قلت له: أن افعل لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول. موصل.

(٧٥٧) قوله: **(منع منه أي من بعض العلماء)** عبارة المتن الذي شرح عليه الأزهري معه **(يمنع منه)** فساد المعنى **(ألا ترى أنه لا يصح ا هـ)**فقوله: فساد المعنى صريح في أنَّ يمنع مبنى للفاعل فاعله جملةُ أنه لا يصح فلا حاجة إلى حمل المتن على القلب.

الواقعة جواباً للشرط الجازم والشرط مع الجواب في محل الرفع على الخبرية من المبتدأ. وقوله **(لأنه لا يصح**[٧٥٨] **أن يكون أن اعبدوا الله ربي وربكم مقولاً للّه تعالى)** تعليل قوله: منع لأن الأمر مسند إلى الله تعالى وهو لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم لاستلزام الرب له تعالى الله عنه علواً كبيراً.

(و) أن حمل قول البعض **(على أنها مفسرة لقلت)** في قوله: ما قلت لهم **(فحروف القول)** تأباه لما مر وجوزه الزمخشري، أي أن تكون تفسيرية **(أن أوّل قلت بأمرت)**، أي ما أمرتهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فتكون أن مفسرة للقول المؤول بالأمر فلا محذور وإنما وضع القول موضع الأمر تنزيلاً على قضية الأدب لئلا يجعل نفسه وربه آمرين ودل على الأصل إقحام أن المفسرة **(وجوز الزمخشري أيضاً مصدريتها على أن المصدر)** الحاصل من أن المصدرية، أي العبادة في أن اعبدوا الله **(بياناً للهاء)**، أي عطف بيان للهاء في به **(لا بدل منها)** لبقاء الموصول بلا عائد إذ المبدل منه أعني الضمير المجرور به أعني الضمير العائد إليه في حكم السقوط.

(والصواب هو العكس)، أي المصدر المؤول بدل من الضمير المجرور في به ووجود الضمير كاف بعد تسليم كون المبدل منه في حكم التنحية فلا يلزم بقاء الموصول بلا عائد لا عطف بيان للهاء، لأن عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف البيان[٧٥٩].

---

(٧٥٨) قال: **(لأنه لا يصح اهـ)** قال في المغني: بعده فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره لأن المفسَّر عينُ تفسيره.

(٧٥٩) قوله: **(لا يعطف عليه عطف لسانٍ)** بِنَصْبِ عطفَ بالفعل المتقدم والنائب على الفاعل قوله عليه أو بالرفع على أن يكون هو النائب وعليه لغو متعلق بيعطف فهو منصوب المحل وكما في محل نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو حال والتقدير: وإذا كان كذلك فلا يعطف على الضمير عطف بيان يرتكب ذلك ارتكاباً مثل ارتكاب عدم نعت الضمير أو يفعل ذلك حالة كونه مماثلاً لعدم نعت الضمير فإن قلت: فما موقع كذلك في هذا التركيب قلت لك: إنْ تجعله توكيداً لكَمَا فهو في محل النصب وإن تجعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع، أي الأمر كذلك ولا يخفى أن تقديم كما وما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتمال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلو ذهبت تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع دم.

والعجب[٧٦٠] من الزمخشري عدم تجويز مصدريتها بدلاً من الهاء معللاً بقوله لبقاء الموصول بلا عائد مع قوله في المفصل وقولهم أن البدل في حكم التنحية إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه أَلاَ تَرَاكَ تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً فلو ذهبتَ بهدر الأول لم يسد كلامك انتهى. وهو تناقض منه رحمه الله تعالى.

ثم الأعجب منه أنه جوز إبدال الأوليان[٧٦١] من الضمير في قوله: يقوما على أنه لا بد من رجوع الضمير إلى آخران لكونه مبتدأ ولم يجوز هذا الإبدال **(ولا أن يبدل)** الزمخشري المصدر، أي العبادة المأخوذة من قوله: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧] أيضاً **(من ما)** في قوله تعالى إلا ما بمعنى ما قلت لهم إلا عبادتهم **(لأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول وهو قلت)** إذ العبادة مصدر مفرد ومن شرط معمول فعل القول كونه جملة **(ولا يمنع في ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا﴾** [النحل: ٦٨]**) أن تكون أن مفسرة مثلها)** بالنصب على الحالية من اسم تكون في **(﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾** [المؤمنون: ٢٧] **خلافاً لمن منع ذلك)**، أي كون أن مفسرة في أن اتخذي والمانع أبو عبد الله الرازي وإنما منع بناء على أن هذا الوحي إلهام بالاتفاق، لأنه وحي إلى النحل وليس في الإلهام معنى القول وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتاً ثم علل عدم امتناعها بقوله: **(لأن الإلهام في معنى القول)** وفيه تأمل.

(و) يقال فيها هي: **(مخففة من المثقلة)**[٧٦٢]، أي ثلاثية الوضع كائناً **(في**

---

(٧٦٠) قوله: **(والعجب)** أقول والعجب منه حيث يظهر أنه تفطن لما لم يتفطن له الزمخشري مع أنه ناقل لجميع ما ذكر هنا والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر ولد بزمخشر قرية كبيرة من قرى خوارزم سنة ٤٦٧ وتوفي بجرجانة قصبة خوارزم سنة ٥٣٨.

(٧٦١) قوله: **(إبدال الأوليان)** في قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عُثِرَ﴾ فإن اطلع ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسۡتَحَقَّآ إِثۡمٗا﴾: أي فعل ما يوجب إثماً كتحريف. ﴿فَـَٔاخَرَانِ﴾: فشاهدان آخران ﴿يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ﴾ من الذين جنى عليهم وهم الورثة ﴿ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما، وهو خبر محذوف، أي هما الأوليان أو خبر آخران أو مبتدأ خبره آخران أو بدل منهما أو من الضمير في يقومان قاضي.

(٧٦٢) قوله: **(مخففة من المثقلة)** تعمل في ضمير شأن مقدر وجوباً وجوز بعضهم إعمالها في المظهر مطلقاً من غير ضعف وبعضهم في الشعر على ضعف. وعند سيبويه ملغاة فتكون حرفاً مصدرياً لا تعمل كشف.

نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ (٧٦٣) [المزّمل: ٢٠]).

(و) حَسِبُوا (﴿أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٧٦٤) [المائدة: ٧١] **في قراءة الرفع**) فيهما لأن في قراءة النصب مصدرية لا مخففة من المثقلة. **(وكذا)** مخففة من المثقلة **(حيث وقعت)** أن **(بعد علم)**، أي بعد فعل دل على يقين **(أو ظن نزل منزلة العلم)**، أي اليقين.

واعلم أن المخففة من المثقلة تنصب الاسم وترفع الخبر مثلها في الثقيلة خلافاً للكوفيين كخلافهم في أن بالكسر وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً إلا في الندرة المختصة بالضرورة وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران وقد اجتمعا في قوله:

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ (٧٦٥) وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

(الرابعة) من الكلمات الأربعة كلمة **(من فتكون شرطية)** بمعنى أن تجزم الفعلين **(في نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾** [النِّسَاء: ١٢٣]) أصله يجزى سقطت اللام علامة للجزم.

(و) تكون **(موصولة في نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾** (٧٦٦) [البقرة: ٨])، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى

---

(٧٦٣) قوله: **(تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾** [المزّمل: ٢٠]) يشق عليكم ما ذكر في قيام الليل فخفف عنكم بقيام ما تيسر ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس. قاضي أن. مخففة من الثقيلة وضمير الشأن اسمها والجملة بعدها خبر وهي مع جملتها ساد مسد مفعولي علم وسيكون إن كانت ناقصة فمنكم خبرها أو تامة فمنكم حال مقدمة.

(٧٦٤) قوله: (﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]) أي وحسب بنو إسرائيل أن لا يصيبهم بلاء وعذاب بقتل الأنبياء وتكذيبهم أصله أَنَّهُ لا تكون فخفف وحذف ضمير الشأن وإدخال فعل الحسبان عليها وهي للتحقيق تنزيل له منزلة العلم لتمكنه في قلوبهم وأن بما في حيزها ساد مسد مفعوليه قاضي.

(٧٦٥) قوله: **(بأنك ربيع)** اهـ. أتى بالخبر مفرداً في الصدر وجملة في العجز. والربيع: زمان خروج النور والغيث: المطر والكلأ: ما ينبت بماء السماء، ومريع: بفتح الميم إنْ جعل الغيث اسماً للكلأ، أي خصيب وبضمها إنْ جعل الغيث اسماً للمطر يقال: مرع الوادي إذا خصب فتدخل همزة التعدية عليه فيقول: أَمْرَعَ الغيثُ الوَادِيَ، أي جعله مريعاً والثمال: بكسر المثلثة الغياث دم.

(٧٦٦) قوله: **(تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾** [البقرة: ٨]) بيان لحال =

ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحج: ١٨]، وتكون (**استفهامية نحو**: ﴿بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢])، ونحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، وإذا قيل: من يفعلُ هذا إلا زيد فهي من الاستفهامية أشربت معنى النفي. ونحو: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ١٣٥] ويتقيد حصول ذلك المعنى بتقدم الواو خلافاً لابن مالك بشهادة حصول ذلك المعنى في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥] بدون تقدم الواو.

(و) تكون (**نكرة موصوفة**) نحو: مررت بمن معجب لك، أي بإنسان معجب لك) فمن نكرة ولذا وصفت بها وعلى هذا يُتَخَرَّجُ قول حسان بن ثابت رضي الله عنه شاعر النبي ﷺ:

فَكَفى بِنا فَضْلاً(٧٦٧) عَلى مَنْ غَيْرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ أَتانا

فمن نكرة موصوفة بالنكرة وهي كلمة غير ويروى برفع غير على أنها خبر

= المنافقين. (**الواو**): للعطف على قوله الذين يؤمنون بالغيب. من: للتبعيض فتحت نونها ولم تكسر لئلا تتوالى الكسرتان وأصل الناس عند سيبويه أناس حذفت الهمزة وجعل الألف واللام كالعوض منها فلا يكاد يستعمل الناس إلا بالألف واللام ولا يكاد يستعمل أناس بالألف واللام فالألف في الناس على هذا زائدة واشتقاقه من الإنس. وقال غيره: ليس في الكلمة حذف والألف منقلبة عن واو وهي عين الكلمة واشتقاقه من ناس ينوس نوساً إذا تحرك وقالوا في تصغيره نُوَيْسٌ من يقول من في موضع رفع بالابتداء وما قبله الخبر أو هو مرتفع بالجار قبله ومن هنا نكرة موصوفة ويقول صفة لها ويضعف أن تكون بمعنى الذي لأن الذي يتناول قوماً بأعيانهم والمعنى هنا على الإبهام والتقدير ومن الناس فريق يقول: ومَنْ موحدة اللفظ وتستعمل في التثنية والجمع والتأنيث بلفظ واحد والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملاً على لفظها وأن يثنّى ويجمع ويؤنث حملاً على معناها وقد جاء في هذه الآية على وجهين، فالضمير في يَقُولُ مفرد وفي آمَنَّا وما هم جمع وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ. هم: مرفوع بما أو مبتدأ والباء في الخبر صلة للتوكيد غير متعلقة بشيء وهكذا كل حرف زيد في المبتدأ أو الخبر أو الفاعل وما لنفي الحال وقد تستعمل لنفي الاستقبال أبو البقاء.

(٧٦٧) قوله: (**فكفى بنا فضلاً ا هـ**) الباء: من بنا زائدة في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث: «كَفَى بالمَرء كَذِباً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». وفضلاً: حال وتنوينه للتفخيم وحب النبي فاعل، أي فكفانا حب النبي حالة كونه فضلاً عظيماً ولا يصح نصب فضلاً على أنه مفعول ثان لكفى لفساد المعنى دم. ومن إما موصوفة والمعنى على فريق غيرنا وإما زائدة على رأي من جوزه دم. وقيل: إنما هي، أي الباء في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل مغني.

مبتدأ محذوف، أي هو غيرنا فحينئذٍ يحتمل أن تكون نكرة موصوفة بجملة ومعرفة موصولة بها **(وأجاز أبو علي)** الفارسي **(أن تقع)** كلمة من **(نكرة تامة)** غير محتاجة إلى صلة وصفة **(وَحَمَلَ)** بفتح الحاء **(عليه قوله)**: أي الشاعر:

وَنِـعْـمَ مَـنْ هُـوَ[٧٦٨] فـي سِـرٍّ وَإِعْـلَانِ

(أي نعم شخصاً هو) فزعم أن فاعل كلمة نعم مستتر ومن نكرة في محل النصب تمييزاً على حد قوله: نعم رجلاً هو. وقوله: هو مخصوص بالمدح مبتدأ خبره ما قبله، أعني نعم مع فاعله أو خبر مبتدأ محذوف على الخلاف في هذا الباب.

وقال غيره: مَنْ موصولة معرفة فاعل فعل المدح. وقوله: هو مبتدأ خبره هو آخر على حد قوله: شعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف، أي نعم من هو هوالثابت في حالتي السّر والإعلان وحينئذٍ يحتاج إلى تقدير هو ثالثاً[٧٦٩] مخصوصاً بالمدح.

تنبيه

الكسائي زَاد في من معنى آخر وهو التأكيد، أي الزيادة وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد وحمل عليه بيت الحسان رضي الله عنه فيمن خفض كلمة غير وهو خلاف المشهور والصواب كونها نكرة على ما مرّ.

(النوع الخامس) من الأنواع الثمانية هو **(ما يأتي على خمسة أوجه وهو شيئان إحداهما، أيّ فتقع شرطية نحو:** ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ[٧٧٠] قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ

---

(٧٦٨) قوله: **(ونعم من هو اهـ)** تمامه:

فَـنِـعْـمَ مَـزْكَـا مَـنْ ضَـاقَـتْ مَـذَاهِـبُـهُ

مزكا: ملجأ. وقبله:

وَكَـيْـفَ أَرْهَـبُ أَمْـراً أَوْ أُرَاع لَـهُ ... وَقَدْ زَكَـأْتُ إِلى بِشْـرِ بْـنِ مَـرْوَانِ

أرهب: أخاف وأراع أُخَوَّفُ وزكأت: لجأت.

(٧٦٩) قوله: **(إلى تقدير هو ثالث)** بل ورابع على أن المخصوص خبر لمحذوف أمير. وصف هو بالنكرة لأن العلم ينكر كقولك: مررت بسيبويه وسيبويه آخر، أي ورجل آخر مسمى بسيبويه كذلك هذا، أي ويحتاج إلى لفظ ثالث مسمى بهو دم. فالأولان صِلَةُ مَنْ.

(٧٧٠) قوله: **(تعالى:** ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ﴾) أطولهما أو أقصرهما. (﴿قَضَيْتُ﴾): وفيتك إياه. (﴿فَلَا =

عَلَيَّۖ﴾ [القَصَص: ٢٨]) فأي شرطية تجزم فعلين على معنى إنْ إنْ أمكن وإلا فالجواب بالفاء كالمثال وإنما لم يمكن الجزم فيه لكونه جملة اسمية وليس في صدرها شيء قابل للجزم فالفاء (**وتقع استفهامية نحو**: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ﴾ [التوبة: ١٢٤]) فأي استفهام مرفوع على أنه مبتدأ مضاف إلى الضمير وخبرها الجملة بعدها.

(**و**) تقع (**موصولة نحو**: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[٧٧١] [مَريَم: ٦٩]، **أي**) لننزعن الذي (**هو أشد قاله سيبويه ومن تابعه**) بضم أي على أنه مبني لأن حقه يبنى كسائر الموصولات لكنه أعرب حملاً على لفظ كل بحمل النقيض وعلى لفظ بعض بحمل النظير فإذا حذف صدر صلته زاد نقصه فعاد إلى حقه ومحله النصب على أنه مفعول لننزعن ولذا قرأ به، أي منصوباً وخالفه الكوفيون[٧٧٢] وجماعة من البصريين، لأنهم يَرَوْنَ أن أيًا الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية.

نقل عن الزجاج أنه قال: ما تبين إلى أن سيبويه غَلِطَ إلا في موضعين:

أحدهما هذا فإنه يسلم أنها معربة إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[٧٧٣] وزعموا أن أيا في الآية استفهامية مرفوعة بالابتداء وأشد خبره ثم

= عُدْوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ [القَصَص: ٢٨]): لا يعتدي عليّ بطلب الزيادة فكما لا أطالب بالزيادة على الثمان لا أطالب بالزيادة على العشر قاضي. وجملتا قضيت وفلا عدوان عليّ مجزومان محلاً شرطاً وجزاءً.

(٧٧١) قوله: (**تعالى**: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [مَريَم: ٦٩]) متعلق إما بمحذوف يفسره ما بعده وإما بشيعة لأنها بمعنى تشيع وعلي للبيان لا للصلة أو متعلق بأفعل.

(٧٧٢) قوله: (**وخالفه الكوفيون**) يعني: خالفوا سيبويه في أن أياً في نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو في أن أياً الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لا في أن أياً يكون موصولاً يدل على ذلك.

(٧٧٣) قوله: (**فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت**) مع أن الإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء دم. أقول: اعتذر عن سيبويه رحمهما الله تعالى بوجهين اعترضهما الشمني، ثم رأيت الصبان رحمه الله تعالى وجه البناء في هذه الصورة بما يدفعه فذكر أن لأيّ أربع استعمالات، أيٌّ هو قائم، أيٌّ قائم، أيُّهم، هو قائم، إيُّهم قائم ووجه البناء في الأخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا إضافة ومن أعربها في هذه الصورة أيضاً لم يقل بهذا التنزيل ووجه إعراب الثلاث الأول وجود المعارض =

اختلفوا في مفعول لننزعن، فقال الخليل: إنه محذوف تقديره: لننزعن الذي يقال فيهم أيهم أشد[٧٧٤] وهو تعسف. وقال يونس: إنه الجملة وقد علقت ننزعن عن العمل بالاستفهام ورد بأنه قول بلا ثبوت لاختصاص التعليق بالفعل القلبي ورد بأنه متضمن لمعنى التميز اللازم للعلم كذا ذكره البيضاوي.

وقال الكسائي والأخفش: إنه كل شيعة ومن زائدة مجوزين زيادة من في الإيجاب. والجملة الاستفهامية مستأنفة ورد بأن زيادة من في الإيجاب غير ثابت.

(و) تقع **(دالة على معنى الكمال)** سواء وقعت بعد النكرة أو بعد المعرفة أشار المصنف إلى هذا المعنى بالتفريع في قوله **(فتقع صفة لنكرة)** إذا وقعت بعدها **(نحو: هذا رجل أيّ رجل، أي هذا رجل كامل في صفات الرجال)**، وقوله: **(وحالاً لمعرفة)** عطف على قوله: صفة لا على قوله: دالة وإلا لكان معناها ستة لا خمسة يعني يكون حالاً من المعرفة إذا وقعت بعدها **(كمررت بعبد الله، أي رجل)**، أي كاملاً في صفات الرجال.

(و) تقعُ **(وصلة إلى نداء ما فيه أل)**، أي الألف واللام **(نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[٧٧٥] [الانفطار: ٦])**.

= من الإضافة اللفظية في الثالثة. والتقديرية في الأولين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود كما في كل وبعض وحينئذٍ بخلاف قيامه مقام المبتدأ اهـ. وأيّ هذه لا تضاف إلى النكرة. أما الواقعة نعتاً أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية الاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد ولا يعمل في الموصولة إلا مستقبل متقدم كما في الآية.

(٧٧٤) قوله: **(يقال فيهم أيهم أشد)** فالجملة في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية دم.

(٧٧٥) قوله: **(نحو: يا أيها الإنسان)** وذلك لأنهم استكرهوا اجتماع آلتي تعريف فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج إلى ما يزيل إبهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم. وفي الحقيقة ذلك المخصص فوجدوا ذلك الاسم يا إذا اقتطع عن الإضافة واسم الإشارة وضعاً مبهمين مشروطاً إزالة إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة الحسية فلا يحتاج إلى الوصف بخلاف أيّ دم. وأيّ منادى وها للتنبيه. والإنسان نعت أيّ وحركته عربية أيّ بنائية موصل.

وزعم الأخفش أن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بأنه ليس فيه عائد يجب حذفه دائماً ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية فتأمل.

(والثانية): من الكلمتين اللتين جاءتا على خمسة أوجه: كلمة **(لو فأحد أوجهها)** الخمسة **(أن تكون حرف شرط)**، يعني لعقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها كائناً **(في)** الزمان **(الماضي)** وبهذا الوجه وبما يذكر بعده فارقت كلمة أن فإنها لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا: الشرط سابق بِإِنْ على الشرط بلو وذلك لأن الزمان المستقبل سابق على الزمان الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون ألا ترى أنك تقول: إن جئتني غداً أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجيء قلت: لو جئتني أمس لأكرمتك **(فيقال فيها)** هي **(حرف تقتضي امتناع ما يليه)**، أي المقدم في الجملة الشرطية قوله: **(واستلزامه)** بالنصب عطف على قوله امتناع والضمير راجع إلى الامتناع، أي يقتضي استلزام الامتناع[٧٧٦] **(لتاليه)**[٧٧٧] من الجملة الجزائية **(نحو)** قوله تعالى في شأن بلعم في آخر سورة الأعراف ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أي بسبب تلك الآيات وملازمتها **(فـ)** ـلفظ **(لو هنا)**، أي في الآية **(دالة على أمرين أحدهما أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ)** بكسر اللام **(منتفية)**، لأنها تجعل المثبت منفياً

---

(٧٧٦) قوله: **(والضمير راجع إلى الامتناع، أي يقتضي استلزام الامتناع)** عبارة موصل الطلاب **(ويقتضي استلزامه)**، أي فعل الشرط **(لتاليه)**، أي: جزاء الشرط مثبتاً أو منفياً فالأقسام أربعة لو جاءني زيد أكرمته لو لم يجيء زيد ما أكرمته لو قصدني ما خيبته لو لم يجيء عتبت عليه ا هـ. وعبارة الكاشف **(واستلزامه)**: أي فعل الشرط **(لتاليه)**: وهو فعل الجزاء وهذا التعريف مأخوذ من ابن مالك حيث قال في شرح الكافية أنه يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب ا هـ.

(٧٧٧) قوله: **(من الجملة الجزائية)** عبارة غيره وهو جزاء الشرط والحاصل أن قوله من الجملة الشرطية إلى قوله من الجملة الجزائية ليس منقولاً من المغني فلذا تراه لا يكاد يتجه وإلا فأي معنى لقوله، أي: يقتضي استلزام الامتناع لتاليه، لأنه إن أراد من التالي اللازم امتناعَهُ حتى يؤول إلى أنه حرف امتناع لامتناع فقد أبطله المصنف رحمه الله في المغني وفيما يأتي هنا وأن أراد ثبوته فبطلانه أظهر. قال الأزهري والمنطقيون يسمون الشرط مقدماً لتقدمه في الذكر ويسمون الجواب تالياً لأنه يتلوه ثم أيْ بعد انتفاء المقدم بلو ينتفي التالي إن لزم المقدمَ ولم يحلف المقدمَ غيرُهُ نحو: ولو شئنا لرفعناه بها ا هـ.

والمنفي مثبتاً من الشرط والجزاء والمعطوف عليهما فيكون المعنى ما شئنا **(ويلزم من هنا)**، أي من انتفاء المشيئة **(أَنْ يكون رفعه)**، أي رفع المنسلخ **(منها)** أيضاً **(إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة وقد انتفت)** فيلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه بخلاف ما إذا كان السبب غير منحصر في الشرط، نحو: لو نام لانتقض وضوءه فإنه لا يلزم من انتفاء النوم انتفاء النقض لجواز انتقاضه بسبب آخر من النواقض لأنه لا ينحصر بالنوم، فإن قلت الاستدراك بعد قوله: ولو شئنا لرفعناه بها بقوله: ولكنه أخلد إلى الأرض، أي مال إلى الدنيا يدل على أن للرفع سبب آخر وهو عدم الميل إلى الدنيا فلا يستقيم قوله إذ لا سبب لرفعه إلا المشيئة قلت: نعم ولكن المشيئة سبب لفعله الموجب لرفعه وأن عدمه دليل عدمها دلالة انتفاء المسبب على انتفاء السبب فالسبب للسبب للشيء سبب لذلك الشيء فيكون السبب الحقيقي هو المشيئة وأن ما نشاهده من الأسباب وسائط معتبرة في حصول المسبب من حيث أن المشيئة تعلقت به كذا فهم من أنوار التنزيل[٧٧٨].

(وهذا) المعنى المفهوم من الآية بواسطة كلمة لو من انتفاء الأول والثاني كائن **(بخلاف)** المعنى المفهوم من الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه[٧٧٩] نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ **(لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ، فإنه لا يلزم من انتفاء لو لم يخف انتفاء لم يعصه حتى يكون المعنى قد خاف وعصى)** وإن اقتضاه الكلام المشهور بين الناس الجاري على ألسنتهم من نفي الإيجاب وإيجاب المنفي.

(وذلك) أي بيان عدم انتفاء الثاني من انتفاء الأول حتى يكون قد خاف

---

(٧٧٨) قوله: **(كذا فهم من أنوار التنزيل)** للبيضاوي رحمه الله تعالى وعبارته إنما علق رفعه بمشيئة الله تعالى. ثم استدرك عنه بفعل العبد تنبيهاً على أن المشيئة سبب لفعله الموجب لرفعه وإن عدمه دليل عدمها ودلالة انتفاء المسبب على انتفاء سببه وأن السبب هو المشيئة وأن ما نشاهده من الأسباب وسائط معتبرة من حيث أن المشيئة تعلقت به كذلك فانظر إلى صرفه العبارة عن مطلوب المصنف بحذف صدرها وزيادة لكن وفيكون وإلى قوله كذا فهم مع أنه نقل العبارة كما ترى.

(٧٧٩) قوله: **(المروي عن عمر رضي الله عنه)** قال السبكي: لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث بعدُ مع شدة الفحص فقال الوالدُ: رأيت الحافظ أبا بكر بن العربي نسبه إلى عمر رضي الله تعالى عنه ولم أر له إسناداً إليه وفي الشرح للدماميني سئلت عن ذلك بعض حفاظ العصر فأخبرني أنه بحث عن ذلك فلم يقف عليه اهـ شمني.

وعصى ظاهر **(لأن انتفاء العصيان له سببان)**:

الأول: (خوف العقاب وهو طريق العوام) من أرباب النفوس الحسيّة والسبب الثاني: **(الإجلال والإعظام وهو طريق الخواص)** من أرباب القلوب والنفوس القدسية.

(والمراد) أي مراد عمر رضي الله عنه من الأثر **(أن صهيباً رضي الله عنه من هذا القسم)**، أي من الخواص الخائفين من الله جل ذكره إجلالاً وتعظيماً **(وأنه)**، أي صهيباً **(ولو قدر خلوه من الخوف لم يقع منه معصية فكيف)**، أي فكيف تقع المعصية منه **(والخوف حاصل له ومن هذا)**، أي لأجل الكلام المتلو عليك في الأثر من عدم اقتضاء امتناع الأول امتناع الثاني **(تبيَّن)**، أي ظهر **(فساد قول المعربين)** وهو **(أن لو حرف امتناع لامتناع)** ومرادهم أنها تفيد امتناع الجزاء لأجل امتناع الشرط أو حين امتناعه وتبين فساد هذا القول أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا(٧٨٠) مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾ [الأنعام: ١١١] أو بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ(٧٨١) وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧] وبيانه أن كل شيء امتنع ثَبَتَ نقيضه فإذا امتنع ما قام مثلاً ثبت وقام وبالعكس فيلزم من هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم ويلزم في الآية الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر وكل ذلك عكس المراد ولما بين فساد

---

(٧٨٠) قوله: **(تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ﴾** إلى **﴿قُبُلًا﴾** [الأنعام: ١١١]) كما اقترحوا فقالوا: لولا أنزل علينا الملائكة فأتوا بآبائنا أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً. و**(قبلا)** جمع قبيل بمعنى كفيل كفلاء بما بشروا به وأنذروا به أو جمع قبيل الذي هو جمع قبيلة بمعنى جماعات أو مصدر بمعنى مقابلة **(ما كانوا ليؤمنوا)** لما سبق عليهم القضاء بالكفر.

(٧٨١) قوله: **(تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾)** ولو ثبت كون الأشجار أقلاماً وتوحيد شجرة، لأن المراد تفصيل الآحاد. (﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]): والبحر المحيط بسعته مداد ممدوداً بسبعة أبحر فأغنى عن ذكر المداد يمده لأنه من مد الدواة وأمدها ورفعه للعطف على محل أن ومعموليها ويمده حال أو للابتداء على أنه مستأنف أو الواو للحال ونصبه البصريان بالعطف على اسم أن أو إضمار فعل يفسره يمدّه قاضي.

هذا القول أشار إلى ما هو الصواب عنده فقال: **(والصواب أنها)**، أي كلمة لو **(لا تعرض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته)** أصلاً **(وإنما لها تعرض لامتناع الشرط)** فقط ثم بعد انتفاء الشرط **(فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك لزم من انتفائه)**، أي انتفاء الشرط **(انتفائه)**، أي انتفاء الجواب سواء كان انحصار سببية الأول ومسببية الثاني شرعاً نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أو عقلاً، نحو قولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً فإن فيهما يلزم من امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً لكن لزومه في الأول بطريق الشرع وفي الثاني بطريق العقل **(وإن كان له)**، أي للجواب **(سبب آخر)** سوى الشرط **(لم يلزم من انتفائه انتفاء الجواب ولا ثبوته)** بل يراد تقرير الجواب على حاله مثبتاً أو منفياً وجد الشرط أو فقد وهذا التقرير على نوعين الأَوَّلُ أن يكون مع فقد الشرط أولى كقوله عليه السلام في بنت أبي سلمة: «إِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي لأَنَّهَا بِنْتُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ» فإنَّ حلها له ﷺ منتف من وجهتين كونها له ربيبة وكونها بنت أخيه من الرضاعة فيراد هنا تقرير الجواب منتفياً وهو ما حلت لي وجد الشرط أو فقد لكنه مع فقده أولى كما قدر في الأثر المذكور على تقدير عدم العصيان على كل حال وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى. والثاني: أن يكون الجواب مقرراً على كل حال من غير تعرض للأولوية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ**﴾ [الأنعام: ٢٨] فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني. وأما الامتناع في الأول فإن وإن كان حاصلاً لكنه ليس بمقصود وقد اتضح بما قررنا عليك أن أَفْسَدَ تفسيرِ كلمة لو قول من قال حرف امتناع لامتناع وأن العبارة الجيدة قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره **(الأمر الثاني مما دلت عليه)** كلمة **(لو في المثال المذكور و)** هو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٧٦] **(هو أن ثبوت المشيئة مستلزم لثبوت الرفع)** كما أن انتفائها مستلزم لانتفائه وإنما دلت على هذا الاستلزام[٧٨٢] امتناعاً وثبوتاً **(ضرورة)**، أي بداهة أن المشيئة

---

(٧٨٢) قوله: **(وإنما دلت على هذا الاستلزام)** اهـ لم يفرق بين الاستلزامين مع أن عبارة المصنف رحمه الله صريحة في الفرق حيث قال في الأمر الأول، لأن لو دالة على أن مشيئة الرفع =

سبب والرفع مسبب فاقتضى امتناعها امتناعه وثبوتها ثبوته لقضية السببية بينهما **(وهذان المعنيان)** من الأمرين المذكورين **(قد تضمنتهما العبارة المذكورة)** يعني عبارة ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

(والثاني): من معاني لو **(أن يكون حرف شرط في المستقبل فيقال فيها حرف شرط مرادف لِأنْ إلا أنها تجزم)** بخلاف أن **(كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾**[٧٨٣] [النساء: ٩]، **أي إن تركوا)** ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي وليخش الذين شارفوا أن يتركوا ذرية الآية وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات فعلم أن الأمر بالخشية[٧٨٤] لمن شارف الترك في المستقبل ليتداركوا إذ لا معنى للأمر بالخشية لمن ترك في الماضي لعدم فائدة التدارك تأمل.

(وقوله)، أي قول الشاعر:

وَلَوْ تَلْتَقِي[٧٨٥] أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا	وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صِدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً	لِصَوْتِ صِدَى لَيْلى يَهُشُّ وَيَطْرِبُ

والاستشهاد في قوله: ولو تلتقي فإنه مستقبل لفظاً ومعنى إما لفظاً فظاهر وإما معنى فلأن التقاء الأصداء بعد الموت إذ هو مظروف لبعد موتنا فيكون مستقبلاً

= منتفية ويلزم من هذا الانتفاء أن يكون الرفع منتفياً فلم يجعل انتفاء الثاني من مدلول لو وقال هنا: أن لو دلت على أن ثبوت المشيئة مستلزم ثبوت الرفع فجعل الاستلزام مدلول لو.

(٧٨٣) قوله: **(تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟﴾** [النساء: ٩] ا هـ) أمر للأوصياء بأن يخشوا الله تعالى ويتقوه في أمر اليتامى فيفعلوا بهم ما يحبون أن يفعل بذراريهم بعد وفاتهم ولو بما في حيزه، أي من تركوا وخافوا جعل صلة للذين على معنى وليخش الذين حالهم وصفتهم أنهم لو شارفوا أن يخلفوا ذرية ضعافاً خافوا عليهم الضياع قاضي. **(من خلفهم)**: ظرف لتركوا أو حال من ذرية.

(٧٨٤) قوله: **(فعلم أن الأمر بالخشية ا هـ)** يعني: أن الموجب للتأويل هو الأمر بالخشية والأولى ما في شيخ زاده أن الخوف لما كان مرتباً على الترك اقتضى أن يكون الخوف بعد الترك الحاصل بالموت فجعل الترك بمعنى مشارفته لئلا يلزم المحذور ثم رأيت الأمير نقل الأولى أن التأويل ليصح الجواب بقوله: خافوا فإن خوفهم قبل الموت ا هـ.

(٧٨٥) قوله: **(ولو تلتقي ا هـ)** الأصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها. والرمس: القبر. والسبسب: المفازة. والرمة بالكسر: العظام البالية. ويهش: يرتاح.

=

بالنسبة إلى زمان التكلم وأنكر ابن الحاجب في نقده على المغرب مجيء لو للشّرط في المستقبل كما أنكره الزمخشري حيث قال في مفصله في الفرق بين إنْ ولَوْ أنَّ إنْ تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً وكلمة لو تجعله للماضي وإن كان مستقبلاً كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]. وزعم الفراء أن لو يستعمل في المستقبل كَإِنْ انتهى. والصواب أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً وقوعه وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية كذا في المغني.

(**والثالث**): من معاني لو (**أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لِأَنْ**) المصدرية (**إلا أنها لا تنصب**) بخلاف أن (**وأكثر وقوعها**)، أي وأكثر وقوع لو المصدرية كائن (**بعد**) كلمة (**وَدَّ نحو**: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، أي أَنْ تَدْهِنَ.

(**وبعد**) كلمة (**يَوَدُّ نحو: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ**) أي أن يعمّر ألف سنة ووقوعها بدون وَدَّ يَوَدُّ قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ(٧٨٦) قَوْماً جُلَّ أَمْرِهِمْ
مِنَ التَّأَنِّي وَكَانَ الحَزْمَ لَوْ عَجِلُوا، أي أن عجلوا (**وأكثرهم**)، أي النحاة (**لا يثبت هذا القسم**)، أي كون لو مصدرية مرادفة لِأَنْ والذين أثبتوه الفراء وأبو علي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك. وقال المانعون في نحو: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة أن لو فيها شرطية وأنّ مفعول يودّ وجواب لو محذوفان فالتقدير يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لَسَرَّهُ ذلك ولا خفاء أن في ذلك من التحمل والتكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩] بحذف النون علامة للنصب بالعطف على تدهن لما كان معناه أنْ تدهنَ فإن قيل: لو كانت بمعنى أن المصدرية لما دخلت على أنَّ فيما كانت مصدرية نحو: ﴿وَمَا

= قال في الصحاح: هششت لفلان بالكسر: أَهُشّ هشاً إذا ارتحتَ له. والطرب: خفة تكون لسرور أو حزن والمراد الأول لصوت متعلق بيهش.

(٧٨٦) قوله: (**ربما فات**) ا هـ. جل الشيء معظمه. والتأني: التوقف. والحزم: ضبط الأمر والأخذ فيه بالثقة. ومن تعليلية لفات شمني. قال الأمير المختار: نصب الحزم والعكس ضعيف كما يأتي للمصنف أوائل الباب الرابع ا هـ.

عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عِمرَان: ٣٠] أجيب بأن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره يود لو ثبت أن بينها وبينه الآية فيلزم اجتماع المثلين.

(الرابع): من معاني لو **(أن تكون للتمني نحو)** قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً﴾ [الزُّمَر: ٥٨]، أي رجعة واحدة **(قيل: ولهذا)**، أي ولأجل كونها للتمني **(نصب فأكون في جوابها)**، أي في جواب لو **(كما انتصب فأفوز في جواب ليت في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى**(٧٨٧) **كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾** [النِّسَاء: ٧٣]). ولما استدلّ القائل على كونها للتمني بانتصاب الجواب أشار المصنف رحمه الله إلى ضعفه بقوله: **(ولا دليل)** على كونها للتمني **(في هذا)**، أي في انتصاب جوابها **(لجواز أن يكون النصب في فأكون)** قوله: **(مثله)** بالنصب خبر يكون والضمير المجرور راجع إلى النصب يعني لا دليل في هذا الجواز كون النصب فيه مثل النصب **(في قول ميسون:**

وَلَـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ)

فإن نصب وتقر عيني بتقدير أن لأنه معطوف على لبس عبائة ولولا ذلك التقدير لزم عطف الفعل على الاسم والجملة على المفرد والجواز كون نصبه مثل نصب يرسل في **(قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾** [الشّورىٰ: ٥١]) بعد قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشّورىٰ: ٥١] فنصب يرسل بتقديران عطفاً على وحياً ولولا ذلك التقدير يلزم عطف الفعل على الاسم أيضاً ومراد المصنف أنه كما يجوز النصب في هذين الموضعين لتصحيح العطف كذلك يجوز أن يكون نصب فأفوز كذلك لا لكونه جواب التمني يعني يجوز أن يكون نصب فأفوز بإضمار أنْ والفاء للعطف إما على الضمير المنصوب في ليتني وفيه بعد أو الضمير المرفوع المتصل في كنت وفيه إشكال لأن العطف على الضمير المتصل يقتضي التوكيد وفيه إذ المفصل كاف تأمل.

اعلم أنه اختلف في لو هذه قال بعض: هي قسم برأسها لا يحتاج إلى جواب كجواب الشرط لكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال

---

(٧٨٧) قوله: **(يا ليتني)** المنادى محذوف تقديره: يا قوم ليتني. وأبو علي يقول في نحو هذا: ليس في الكلام مُنَادًى محذوف بل تدخل يا على الفعل والحرف للتنبيه أبو البقاء.

بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني وقال ابن مالك هي لو المصدرية أغنيت عن فعل التمني.

(الخامس) من معاني لو **(أن تكون للعرض)** وهو بفتح العين وسكون الراء طلب الشيء بلين. **(نحو: لو تنزل بنا فتصيب خيراً ذكره)**، أي ذكر ابن مالك هذا المثال **(في التسهيل وذكر لها ابن هشام اللخمي معنى آخر)** غير الذي ذكره **(وهو أن يكون للتقليل نحو: تصدّقوا ولو بظلفٍ)**، أي بشيء قليل حقير **(محرق واتقوا النار ولو بشق تمرة)** وفيه نظر، لأن لو هذه هي الشرطية المرادفة، لإن الوصل بعينها داخلة على خبر كان محذوفاً وتقديره تصدقوا ولو كان بظلف محرق واتقوا النار ولو كان بشق تمرة كقولهم: الْتَمِسْ ولو خاتماً من حديد واضرب ولو زيداً وكقوله:

لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ[٧٨٨] ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

التقدير: ولو كان خاتماً من حديد ولو كان زيداً ولو كان ملكاً واعلم أن لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع فاعل فعل محذوف يفسره ما بعده كقوله:

لَـوْ ذَاتُ سِـوَارٍ[٧٨٩] لَـطَـمَـتْـنِـي ... لَـمْ يَـكُـنْ لِـي عَـارٌ بِـلَـطْـمِـهَـا

أو اسم منصوب كذلك، نحو: لو زيداً رأيته أكرمته أو خبر لكان محذوفاً كما مر أو اسم هو في الظاهر لمبتدأ وما بعده خبر كقوله:

لَـوْ بِـغَـيْـرِ الـمَـاءِ[٧٩٠] حَـلْـقِـي شَـرِقٌ

---

(٧٨٨) قوله: **(لا يأمن الدهر)** البيت لا نافية أو ناهية والبغي: الظلم. وفي الكشاف: أسرع الخير ثواباً صلة الرحم وأعجل الشر عقاباً البغي. واليمين الفاجرة وروى ثنتان يعجلهما الله تعالى في الدنيا البغي وعقوق الوالدين. وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: لو بغى جبل على جبل لدكّ الباغي وكان المأمون رحمه الله تعالى يتمثل بهذين البيتين في أخيه:

يَا صَاحِبَ البَغْيِ إِنَّ البَغْيَ مُصْرِعَةٌ ... وَارْبَعْ فَخَيْرُ فِعَالِ المَرْءِ أَعْدَلُهُ
فَلَوْ بَغَى جَبَلٌ يَوْماً عَلَى جَبَلٍ ... لانْـدَكَّ مِـنْـهُ أَعَـالِـيهِ وَأَسْـفَـلُـهُ

(٧٨٩) قوله: **(لو ذات سِوار ا هـ)** قاله حاتم الطائي حين أمرته امرأة رب المنزل وهو أسير أن يفصد ناقة لها وعادتهم أكل دمه في المخمصة فنحرها فعوتب فقال هذا فزدى فلطمته جارية فقاله وذات السوار الحرة، لأن الإماء لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف أي لَهَانَ عليّ وهو للتمني فلا حاجة إليه دم. باختصار.

(٧٩٠) قوله: **(لو بغير الماء ا هـ)** تمامه:

كُـنْـتُ كَـالـغَـصَّـانِ بِـالـمَـاءِ اعْـتِـصَـارِي

الشرق بكسر الراء صفة مشبّهة من قولك شَرَقَ بريقه مثلاً إذا غصّ يشرق شرقاً فهو شريق. =

وإن أردت الغناء من قصوى بحث لو فاطلبه من كتاب المصنف مغني اللبيب.

(النوع السادس): من الأنواع الثمانية **(ما يأتي على سبعة أوجه)** من المعاني لفظ **(قد فأحد أوجهها)** السبعة **(أن تكون اسماً)** كائناً **(بمعنى حسب)**، أي مرادفاً له في المعنى في هذه تستعمل مبنية وهو الأغلب لشبهها بقد الحرفية وبكثير من الحروف في وضعها، نحو: لن وإن ونحوهما فيقال: قد زيد درهم بالسكون، لأنه الأصل في البناء وقد تستعمل معربة(٧٩١). **(فيقال فيها قدي بغير نون)**، أي بغير نون الوقاية **(كما يقال حسبي)** بغيرها ويقال في المعربة أيضاً قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم في الرفع.

(والثاني): من الأوجه السبعة **(أن يكون اسم فعل)** كائناً **(بمعنى يكفي(٧٩٢) فيقال: قدني)** بسكون الدال وبنون الوقاية حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما يبنونه **(كما يقال يكفيني بالنون)** وهذه مبنية لا غير، لأنها من أسماء الأفعال.

(والثالث): **أن يكون حرف تحقيق)** فالحرفية سواء كان بمعنى التحقيق أو غيره مختصة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي مع ذلك الفعل كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللَّهُمّ إلا بالقسم كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ(٧٩٣) أَوْطَاتَ عَشْوَةً ... وَمَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ

= والغصان: بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يتعرض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق. والاعتصار: إزالة الغصة بشرب الماء قليلاً قليلاً يقول: لو غصصت بغير الماء احتلت في إزالته بالماء ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة، وقد صار الدواء عين الداء دم.

(٧٩١) قوله: **(ومعربة)** أي عند الكوفيين وهو مشكل لأن الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحتم البناء فما وجه الإعراب فإن قلت: وجهه ملازمتها للإضافة قلت: لو صح دافعاً للبناء لم تبنَ دم. وأجاب الشمني بأن ملازمتها للإضافة ليست دافعة لبنائها بل لتحتمه فلذا جاز إعرابها ا هـ.

(٧٩٢) قوله: **(بمعنى يكفي)** قال دم: لا أدري لم جعلها بمعنى المضارع مع أن في مجيء اسم الفاعل بمعناه كلام وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن قاسم أنها بمعنى كفى ا هـ.

(٧٩٣) قوله: **(أخالد قد والله)** العشوة مثلثة العين: ركوب الأمر على غير بيان يقال أوطأتني عشوة، أي أمراً ملتبساً وذلك إذا أخبرته بما أوقعته به في حيرة وبلية والتعنيف التعبير واللوم دم.

ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم كقول النابغة:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ(٧٩٤) غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي وكان قد زالت وأما التي بمعنى التحقيق **(فتدخل على الماضي نحو:** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝﴾ [الشمس: ٩](٧٩٥) **و)** تدخل على المضارع، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

قال صاحب الكشاف: دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد وجعل بعضهم قد في هذه الآية للتقليل بمعنى تقليل متعلق العلم على ما سيجيء كما جعل البعض قد في الآية الأولى للتقريب والتوقع ولكن القول بالتحقيق أظهر فيهما.

(الرابع): أن تكون حرف توقع فتدخل عليهما أيضاً) كما تدخل عليهما في كونها حرف تحقيق لكنها مع المضارع أوضح **(تقول قد يخرج زيد)** لمن ينتظر(٧٩٦) ذلك ويتوقعه **(فتدل)** كلمة قد في قد يخرج **(على أن الخروج منتظر متوقع وزعم بعضهم أنها)**، أي كلمة قد **(لا تكون للتوقع مع الماضي، لأن التوقع انتظار الوقوع(٧٩٧) والماضي قد وقع وقال الذين**

---

(٧٩٤) قوله: **(أفد الترحل)** بالفاء المكسورة وبالدال المهملة ويروى أزف بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى قرب ودنا والركاب ككتاب الإبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع رُكُب مثال كتاب وكُتُب وتزل بضم الزاي مضارع زال بمعنى ذهب واستحال شمني. غير منصوب على الاستثناء إذ إعرابها إعراب المستثنى بعدها وأن مع جملتها مضاف إليه لغير كان مخففة ضمير الشأن اسمها وجملة قد زالت خبرها.

(٧٩٥) قوله: **(تعالى:** ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝﴾ [الشمس: ٩]**)** نماها بالعلم والعمل وجواب القسم وحذف اللام للطول وكأنه لما أراد به الحث على تكميل النفس والمبالغة فيه أقسم عليه بما يدلهم على العلم بوجود الصانع ووجوب ذاته وكمال صفاته الذي هو أقصى درجات القوة النظرية ويذكرهم عظائم آلائه ليحملهم على الاستغراق في شكر نعمائه الذي هو منتهى كمالات القوة العملية فاضي. حققت حصول الفلاح لمن اتصف بذلك. موصل.

(٧٩٦) قوله: **(قد يخرج زيد لمن ينتظر اهـ)** تمثيله وتقريره في هذا الكتاب يقتضي أن الانتظار من غير المتكلم في المضارع والماضي جميعاً وفي المغني يقتضي أنه في المضارع من المتكلم وفي غيره من غيره شمني. وفيه وكلام الرضى ظاهر في أنه لا يكون في المضارع وصريح في أنه إذا كان في الماضي كان من غير المتكلم.

(٧٩٧) قوله: **(لأن التوقع انتظار الوقوع)** تقرير هذا الدليل الماضي قد وقع وكل ما قد وقع قد لا =

أثبتوا(٧٩٨) **معنى التوقع مع الماضي أنها تدل على أنه كان منتظراً قبل)** الإخبار بِهِ متوقعاً لا أنه الآن متوقع **(تقول قد ركب الأمير لقوم ينتظرون هذا الخبر و)** يتوقعون الفعل ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأن الجماعة منتظرون ذلك وفي التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي﴾ [المجادلة: ١]، لأنها كانت تتوقع إجابة الله سبحانه.

قال المصنف: والذي يظهر لي في ذلك قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلاً. أما في المضارع فلأن قولك يقدم الغائب بدون كلمة قد يفيد التوقع إذ الظاهر من حال المخبر(٧٩٩) عن المستقبل أنه متوقع له، انتهى. وفيه بحث إذ رب مخبر عن وقوع شيء في المستقبل مستكرهاً(٨٠٠) ذلك جداً مشعر إياه فليتأمل.

وقال: وأما في الماضي فلأنه لو صحّ إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أن يقال أن في لا رجل أن لا للاستفهام، لأنها لا تدخل إلا جواباً لمن قال: هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه عن جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع شخص آخر.

وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فإنه قال: إنها تدخل على ماضٍ متوقع ولم يقل إنها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق.

= يتوقع ينتج الماضي قد لا يتوقع أما الصغرى فظاهره وأما الكبرى فلأن التوقع انتظار الوقوع، فقوله: التوقع انتظار الوقوع بيان للكبرى المطوية قدمه على الصغرى للاهتمام به.

(٧٩٨) قوله: **(وقال الذين أثبتوا الخ)** إشارة إلى الجواب عن هذا الاستدلال وتقريره إن أردتم بقولكم كل ما وقع لا يتوقع أنه لا يتوقع حال الإخبار فمسلم لكن لا يضر، لأن المراد التوقع قبل ذلك وإن أردتم أنه لا يتوقع قبل الإخبار فليس بصحيح للقطع بأنه يتوقع قبله شمني.

(٧٩٩) قوله: **(إذ الظاهر من حال المخبر اهـ)** المخبر هنا بكسر الباء، لأن المخبر بفتحها لا يصح إطلاق القول بأن الظاهر من حاله أنه متوقع لأنه إما خالي الذهن عن الحكم أو منكر له أو سائل عنه وكل من الخالي عن الحكم الاستقبالي والمنكر له لا يكون متوقعاً له ولقائل أن يقول أن المتوقع وإن استفيد من حال المخبر عن مستقبل ليس بمعنى وضعي للمضارع فينبغي أن يضعوا له أحرفاً يدل عليه شمني.

(٨٠٠) قوله: **(مستكرهاً)** أي كارهاً وفيه أن الكراهة لا تستلزم عدم الانتظار لأن الانتظار يعم المستكره والمحبوب.

(الخامس من معاني قد تقرب الماضي من الحال) فإنه إذا قلت: قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فإذا قلت: قد قام اختص بالقريب ويبنى على إفادتها ذلك أحكام:

أحدها: أنها لا تدخل على كلمة ليس وعسى ونعم وبئس لأنهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرّب ما هو حاصل.

والثاني: وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالاً أشار إليه بقوله: **(ولهذا)**، أي ولأجل إفادتها هذا التقريب **(يلزم قد مع الماضي الواقع حالاً إما ظاهرة، نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾** [الأنعام: ١١٩] **أو مقدرة، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾** [يوسف: ٦٥])، أي قد ردت إلينا وخالفهم الكوفيون والأخفش من البصريين وقالوا: لا يحتاج إلى هذا التقدير لكثرة وقوعها حالاً بدون قد والأصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله.

والثالث: ما نقله عن ابن عصفور بقوله: **(وقال ابن عصفور: إذا أَجَبْتَ القسم بماضٍ مثبت متصرف)** احترازاً عن نحو ما مر من ليس وعسى ونعم وبئس إذ لا يحسن قد معهن كما مرّ. **(فإن كان قريباً من الحال جئت باللام وقد نحو: بالله لقد قام زيد)**. وفي التنزيل: **﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾** [يوسف: ٩١] **(وإن كان بعيداً جئت باللام فقط كقوله:**

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ[٨٠١] حَلْفَةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ

فقوله: لناموا جواب القسم جيء باللام فقط **(وزعم الزمخشري)** على خلاف ما قال ابن عصفور من أن اجتماع اللام وقد إنما يكون في التقريب **(عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾** [الأعراف: ٥٩]) فاللام جواب قسم محذوف وتقديره: والله لقد الآية **(في سورة الأعراف أن قد للتوقع)** مع كونها مصدراً باللام **(لأن السامع)** الجار متعلق بزعم **(يتوقع الخبر عند سماع المقسم به)** وإيضاحه أنه رحمه الله قال في هذه الآية فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا

---

(٨٠١) قوله: **(حلفت لها بالله)** اهـ. الفاجر الكاذب والعاهر ولناموا جواب حلفت لا جواب قسم محذوف. ومن حديث على حذف مضاف إليه أي من ذي حديث أو على جعل الحديث بمعنى المحادث كالعشير بمعنى المعاشر، والصالي: المصطلي وهو الذي يستدفىء بالنار يقول: طرقت المحبوبة فأشعرت الخوف من الرقباء فحلفت لها أن القوم الذين كانوا يتحدثون ويصطلون نيام دم.

مع قد وقل عنهم النطق بها وحدها، نحو حلفت لها بالله البيت قلت: لأن جملة القسم لاتساق إلا تأكيداً للجملة المقسم بها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى. فمقتضى كلامه هذا أنها للتوقع لا للتقريب كما قاله ابن عصفور، وإنما قال زعم مع أن الزعم يستعمل في القول الباطل بناء على أن الصواب عنده إنما هو قول ابن عصفور، ولأن توجيهه المذكور لا يجري في خصوص الآية، لأن القسم غير مذكور بل هو مقدر كما عرفت فينا فيه قوله عند سماع المخاطب كلمة القسم تأمل كذا أفاده أستاذنا شمس الملة والدين التوقاني المشهور بعرقبيجي زاده متعنا الله بطول حياته إلى يوم القيامة وأظن أن مراد الزمخشري هو أن التوجيه على النمط المذكور فيما كان القسم مذكوراً فأجرى ذلك التوجيه فيما لم يكن مذكوراً إقامة للقسم المقدر مقام المذكور لشدة احتياج الكلام إلى القسم للكفرة المعاندين في إثبات نجاة من اتبع الرسل وهلاك من اختار المخالفة من الهالكين وإنما اضطر الزمخشري إلى هذا المضيق لعدم جريان قول ابن عصفور في هذا الآية جداً إذ بين هذه القصة للرسول محمد ﷺ وبين إرسال نوح عليه السلام أمد بعيد وزمان مديد.

(السادس): من معاني كلمة قد **(التقليل وهو)** أي التقليل **(ضربان)** الأول **(تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل)** فيدل على أن الصدق يقع من الكذوب قليلاً ويقع الجود من البخيل قليلاً فيكون التقليل بالنسبة إلى نفس وقوع الفعل **(و)** الثاني **(تقليل متعلقه)**، أي متعلق الفعل **(نحو)** قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] من الأحوال والأوصاف **(أي)** المراد **(أن ما هم)**، أي المخاطبون بصيغة أنتم **(عليه)** الضمير كناية عن ما وكذا **(هو)**، أي أن ما هم عليه هو من **(أقل معلوماته)** فيكون التقليل بالنسبة إلى المعلومات التي هي متعلقة للعلم بالنسبة إلى وقوع الفعل وإن علم الله تعالى لا يوصف بالقلة أو الكثرة بل هو بكل شيء عليم بعلم واحد **(وزعم بعضهم أنها)**، أي كلمة قد لا **(في ذلك)** أي في قوله تعالى قد يعلم ما أنتم **(للتحقيق)** على ما مر **(وأن التقليل في المثالين الأولين)** يعني مثالي قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل **(لم يُسْتَفَد)** على بناء المفعول **(من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق)** بغير لفظ قد **(فإنه)**، أي الشأن **(لو لم يحمل هذان القولان على أن صدور ذلك)**، أي الجود والصدق على سبيل البدل **(من البخيل والكذوب قليل)** بل حمل على أن صدورهما منهما كثير **(كان)** ذلك الكلام **(كذبا**

لأن آخر الكلام) وهو يجود ويصدق **(بدفع)**، أي يرد **(أوّله)** وهو البخيل والكذوب، لأنهما صيغتا مبالغة فاللازم من البخيل قلة الجود ومن الكذوب قلة الصدق فظهر أن القلة مستفادة من تركيب البخيل يجود والكذوب يصدق من غير كلمة قد فلو لم يستفد القلة من يجود ويصدق لكان كذباً، تأمل.

(السابع): من معاني قد **(التكثير قاله سيبويه)** في قول الهزلي:

قَـدْ أَتْـرُكُ الـقِـرْنَ(٨٠٢) مُـصْـفَـرًّا أَنَـامِـلُـهُ

يعني أن قد فيه للتكثير، أي بما أترك معناه كثرة الترك **(وقاله)**، أي معنى التكثير **(الزمخشري في قوله تعالى**: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]**)** حيث قال ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية ثم استشهد بالبيت فقال كقوله: قد أترك القرن البيت.

(النوع السابع ما يأتي على ثمانية أوجه) من المعاني **(وهو)** كناية عن الموصول **(وهو الواو وذلك)** مبتدأ أي بيان كون الواو على ثمانية أوجه هو **(أن لنا واوين)** خبر المبتدأ، يعني أن لنا في الاستعمال واوين **(يرتفع ما بعدهما)** فجملة يرتفع مع فاعله ما الموصولة وصلته الظرف في محل النصب على أنه صفة الواوين. **(وهما)** أي الواوان **(واو الاستئناف)** المراد من الاستئناف ههنا ما كان منقطع التعلق عما قبلها ولا تكون معطوفاً **(نحو قوله تعالى**: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥] **فإنها)**، أي الواو في ونقر **(لو كانت واو العطف لانتصب الفعل)**، أي نقر لكون مَا عُطِفَ عليه أعني لنبينَ منصوباً بتقدير أَنْ بعد لام كي فلما لم ينتصب علم أنها استئناف ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] عند من يرفع يذرهم وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ٢٨٢] إذ لو كانت واو العطف لزم عطف الخبر على الأمر ومنه لا تأكل السمكة وتَشْرَبُ اللبنَ فيمن يرفع تشرب وأما عند من ينصبه فواو الصرف **(وواو الحال)** عطف على قوله واو الاستئناف، يعني أن الثاني من

---

(٨٠٢) قوله: **(قد أترك القرن)** اهـ. القرن: فبالكسر الكفؤ في الشجاعة ومُجَّتْ بالبناء للمفعول رميت. والفرصاد بالكسر: التوت. مصل. والتكثير في البيت في الفعل مع قطع النظر عن متعلقه. وفي الآية الآتية في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه وإلا لزم تكثير الرؤية وهي قديمة وتكثير القديم باطل عند أهل السنة. موصل.

الواوين المرفوع ما بعدهما واو الحال، أي الواو الداخلة على الجملة الاسمية الحالية كثيراً وعلى الفعلية قليلاً.

واعلم أن الجملة الاسمية إذا كانت حالاً فالواو لازم إلى ما شذّ نحو كلمته فوه إلى فيّ ونحو: لقيته عليه جبة وَشِيٌّ عند من جعله اسمية. ومن أمثلة الواو الداخلة على الجملة الفعلية قوله:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يُشِيمُوا سُيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

إذ لو قدرت واو العطف لانقلب المدح ذماً[٨٠٣] وإذا سبقت بجملة حالية احتمل عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية، نحو قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟[٨٠٤] بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] الآية.

(ويسمي) تلك الواو **(واو الابتدائية أيضاً)** كما يسمّي واو الحال **(نحو: جاءني زيد والشمس طالعة)** فالواو في والشمس طالعة واو الحال **(وسيبويه يقدرها)**، أي ذلك الواو **(بإذ)** ولا يريد أنهما بمعنى واحد إذ لا يرادف الحرف الاسم بل يريد أنّ الواو وما بعدها قيد للفعل السابق أو معناه كما أن إذ كذلك فتقدير: والشمس طالعة إذ الشمس طالعة ولم يقدرها بإذ لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية.

وأما قوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾[٨٠٥] [التكوير: ١] الآية، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

---

(٨٠٣) قوله: **(لانقلب المدح ذماً)** لأن الواو إذا كانت للعطف كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم وأن القتلى بها لم يكثروا وهذا ذم بالتقصير في الإقدام على القتل وإذا كانت للحال كان المعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى ومفهومه أنهم غمدوها حال كثرتهم وهذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الأعداء.

(٨٠٤) قوله: **(تعالى: ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟﴾ [البقرة: ٣٨])** خطاب لآدم وحواء عليهما الصلاة والسلام وجمع الضمير لأنهما أصلاً فكأنهما الإنس كلهم أولهما ولإبليس أخرج منها ثانياً بعدما كان يدخلها للوسوسة ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] حال من الواو استغنى فيها عن الواو بالضمير والمعنى متعادين يبغى بعضكم على بعض بتضليله قاضي. **(لبعض)**: متعلق بعدو. **(مستقر)**: مصدر بمعنى الاستقرار ويجوز أن يكون مكان الاستقرار وجملة لكم مستقر مستأنفة أو حال تقديره اهبطوا متعادين مستحقين الاستقرار أبو البقاء.

(٨٠٥) قوله: **(تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ [التكوير: ١])** لفّت من كورت العمامة إذا لَفَفْتَهَا بمعنى رفعت أو لف ضوؤها وارتفاع الشمس بفعل يفسره ما بعدها أولى، لأن إذا الشرطية تطلب الفعل بيضاوي.

=

ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾﴾ [الانشقاق: ١] فقد مر بيانه في بحث إذا (و) أن لنا (**واوين ينتصب ما بعدهما واو المفعول معه، نحو: سرت والنيل**)، أي معه وليس النصب بها خلافاً للجرجاني ولم يوجد في التنزيل واو المعية بتعين. فأما الواو في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] يحتمل المعية والعاطفة عطف المفرد على المفرد بتقدير مضاف، أي وأمر شركائكم أو عطف الجملة على الجملة بتقدير فعل، أي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة.

(**واو الجمع**) أي الثاني من الواوين المنتصب ما بعدهما واو الجمع (**الداخلة على المضارع**) المنصوب لعطفه على اسم صريح أو غيره فالأول نحو: (**وَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ**) كما مرّ قريباً. والمعنى فالجمع بين هذين الوصفين أحب إليّ ولهذا سمى واو الجمع وكذا في البواقي. الثاني مشروط بأحد الأمرين أشار إليه بقوله على سبيل التوصيف (**المسبوق بنفي أو طلب**) مثال المسبوق بالنفي (**نحو قوله تعالى**: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ(٨٠٦) وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمران: ١٤٢] **و**) مثال المسبوق بالطلب نحو: (**قول أبي الأسود**:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ)

والمعنى لا تجمع بين النهي عن الشيء والإتيان بمثله والحق أن هذه الواو واو العطف لأن فيه معنى الجمع كما سيأتي.

(**والكوفيون يسمون هذه الواو واو الصرف**) لصرفه عن إعراب المعطوف عليه (و) أن لنا (**واوين ينجر ما بعدهما واو القسم**) وتلك الواو لا تدخل إلا على المظهر ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾﴾ [يس: ٢]، فإن تلتها واو أخرى (**نحو**: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾﴾ [التين: ١]) فالثانية واو العطف وإلا لاحتاج كل إلى جواب.

= (﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾﴾ [الانشقاق: ١]): بالغمام كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفُرقان: ٢٥] وذلك من علامات القيامة. والغمام: السحاب والباء فيه للآلة كما في قولهم: انشقت الأرض بالنبات والمعنى أن السماء تتصدع بغمام يخرج منها. قاضي وشيخ.

(٨٠٦) قوله: (**تعالى**: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾) علم ظهور. ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمران: ١٤٢] في الشدائد.

(و) الثاني من الواوين المنجر ما بعدهما (**واو رب كقوله**:

وَبَـلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهَـا أَنِـيـسُ إِلَّا الـيَـعَـافِـيـرُ وَإِلَّا الـعِـيـسُ)

الواو بمعنى رب وبلدة مجرور به واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقر الوحشي والعيس جمع أعيس وهو الإبل الأبيض وقوله: إلا اليعافير بدل من اسم ليس وهو أنيس.

واعلم أن تلك الواو لا تدخل إلا على منكر ولا تتعلق إلا بمؤخر والصحيح أنها واو العطف وأن الجر برب المحذوف خلافاً للكوفيين والمبرد منا وحجَّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ(٨٠٧) خَاوِي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلام لَمَّاعِ الْخَفَقْنْ

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كدخولها على واو القسم قال: وَوَاللَّهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

(و) لنا (**واو يكون ما بعدها على حسب ما قبلها غالباً**) من الإعراب إن رفعاً فرفع وإن نصباً فنصب وإن جرّاً فجر وإلا فلا كالجملة التي لا محل لها من الإعراب (**وهي**)، أي الواو الكائن ما بعدها على حسب ما قبلها (**واو العطف**) ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبة نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] وعلى سابقه، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] وعلى لاحقه، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣]، فعلى هذا إذا قيل: قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معانٍ. قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب وتراخ، نحو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، فإن الرد بُعَيْدَ إلقائه في اليم والإرسال على رأس أربعين سنة (و) لنا (**واو دخولها كخروجها**) في

---

(٨٠٧) قوله: (**وقاتم الأعماق**) شديد السواد والأعماق جمع عَمق بفتح العين وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة والخاوي الخالي والمُخْتَرَقُ الممر الواسع والأعلام: جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق والخفق بفتح الفاء للضرورة وأصله الخفق بسكونها مصدر خفق البرق إذا اضطرب وأصل المخترقن المخترق بسكون القاف فتح لالتقاء الساكنين تشبيهاً بالنون الخفيفة أو كسر على الأصل شمني.

الكلام في صحة المعنى وحصوله **(وهي الواو الزائدة، نحو:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر: ٧١]**)** فإن الواو فيه حرف مزيد[٨٠٨] للتأكيد وفتحت جواب إذا بدليل الآية الأخرى في أهل النار وهي: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزُّمَر: ٧١] بغير واو وجواب لإذا **(وقيل: إنها)**، أي الواو في وفتحت **(عاطفة والجواب محذوف والتقدير)** حتى إذا جاؤوها كان الأمر **(كيت وكيت)**، أي كذا وكذا وقيل: الواو في وفتحت عاطفة والزائدة هي الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الزُّمَر: ٧١] جواباً لإذا قوله **(وقول جماعة)** مبتدأ وخبره قوله: لا يرضاه الآتي **(أنها)** أي الواو في وفتحت واو الثمانية**)** إذ جاءت في آية النار فتحت أبوابها بغير واو ولأن أبوابها سبعة. وفي آية الجنة وفتحت لأن أبوابها ثمانية ولعلك تريد بسط مقدمة. فأقول: اعلم أن واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه. ومن المفسرين كالثعلبي رحمهم الله وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: سبعة وثمانية بالواو إيذاناً بأن السبعة عدد تام وأن ما بعدها عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات منها الواو في وفتحت المذكورة.

ومنها الواو في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التّوبَة: ١١٢]، فإنه الوصف الثامن دخلت عليه الواو.

ومنها الواو في قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التّحْريم: ٥]، فإنه الوصف الثامن أيضاً.

(وأن منها)، أي من الواو الثمانية الواو في **(**﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]**)** بعد قوله: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] إلى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ

---

(٨٠٨) قوله: **(فإن الواو فيها حرف مزيد)** وقيل: إنها ليست زائدة أي عند المحققين. **(بل عاطفة)**: والجواب محذوف تقديره كان كيت كيت أو اطمأنوا ونحو ذلك. وفي البيضاوي: حذف جواب إذا للدلالة على أن لهم حينئذٍ من الكرامة والتعظيم ما لا يحيط به الوصف وأن أبواب الجنة تفتح لهم قبل مجيئها منتظرين ا هـ. جيء بالواو في قصة أهل الجنة لتدل على أن الأبواب تفتح قبل مجيئهم خلاف أصحاب النار كأنه قيل: حتى إذا جاؤوها وقد فتحت بالواو الحالية.

كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. وقيل: الواو في ذلك لعطف الجمل على الجمل إذ التقدير هم: سبعة وثامنهم كلبهم ثم قيل: الجميع كلامهم وقيل: العطف من كلام الله تعالى. والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وأن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجماً بالغيب تكذيب لتلك المقالة ولما كان في الكل ضعف أشار إليه بقوله: **(لا يرضاه)**، أي لا يرضى قول تلك الجماعة **(نحويّ) فيه تعريض على عدم وقوفهم بعلم النحو ثم فصل المواقع المذكورات بقوله: (والقول به)**، أي بكونه واو الثمانية **(في آية الزمر)**، أي في الآية التي يذكر فيها الزمر وهي الواو في وفتحت **(أبعد منه)**، أي من القول بكونه واو الثمانية **(في والناهون عن المنكر)** وجه أبعدية آية الزمر أنه لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص مع أن الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هي فيها وقد ذكر أن الواو فيها مقحمة عند البعض وعاطفة عند الآخرين وقيل: هي واو الحال، أي جاؤوها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالاً في ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾﴾ [ص: ٥٠].

وأما وجه بعدية كون الواو في والناهون عن المنكر واو الثمانية، لأن الظاهر فيه أن يكون للعطف وإنما عطف بخصوصه دون الأوصاف السابقة من جهة أن الأمر والنهي من حيث أنهما أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية الأوصاف أو لأن الآمر بالمعروف ناهٍ عن المنكر التزاماً وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف أيضاً التزاماً فأشير بالواو إلى الاعتداد بكل من الوصفين وأنه لا يكفي فيه ما تحصل في ضمن الآخر فالتصريح لازم **(والقول به)**، أي بكونه واو الثمانية **(في ثيبات وأبكاراً ظاهر الفساد)**، لأن الواو وقع بين صفتين هما تقسيم لصاحبات الصفات السابقة ولا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائلين بها صالحة للسقوط، لأن أبكاراً صفة تاسعة لا ثامنة إذ أول الصفات خيراً منكن لا مسلمات، لأن خيراً حال من أزواجاً ومسلمات وما بعدهما أحوال بعد أحوال.

(النوع الثامن يأتي على اثني عشر وجهاً) من المعاني **(وهو لفظ ما فإنّها)**، أي كلمة ما **(على ضربين)** الأول **(اسمية واو وجهها سبعة)** قوله: **(معرفة)** بالرفع على البدلية من سبعة، أي بمعنى الشيء المعرف وقوله: **(تامة)** صفتها، أي غير محتاجة إلى شيء من الصفة والصلة على نوعين عامة، أي مقدرة بقولك الشيء

وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى **(نحو)** قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١] بكسر النون والعين وتشديد الميم، لأن الأصل فَنِعْمَ مَا أسكنت ميم الكلمة للإدغام ثم حركت العين من تلاقي الساكنين بالكسرة، لأنه الأصل في تحريك الساكن أو للتوافق لما قبلها فصار فَنِعِمَّا هي، أي فنعم الشيء إبداؤها، يعني أن الأصل فيه فنعم الشيء إبداؤها، لأن الكلام في الإبداء دون الصدقات ثم حذف المضاف وهو الإبداء وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل فارتفع فصار نعم الشيء هي. والنوع الثاني من المعرفة التامة خاصة، أي مقدرة بالاسم المخصوص وهي التي تقدمها اسم وتقدر من لفظ ذلك الاسم وتجعله مع عاملها صفة في المعنى، نحو: غسلته غسلاً فنعماً ودققته دقاً فنعماً، أي نعم الغسل ونعم الدق قوله: **(ومعرفة ناقصة)** عطف على قوله معرفة تامة **(وهي الموصولة نحو)** قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] فما موصولة بمعنى الذي والظرف أعني عند مع متعلقه المحذوف صلتها وهي مبتدأ وخبرها خير **(أي الذي عند الله خير و)** الثالث من أوجه الاسمية **(شرطية)، أي متضمنة لمعنى الشرط (نحو:** ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]**)** بالجزم في الفعلين، أي إن تفعلوا خيراً يعلم الله كنهه فما مبتدأ خبرها فعل الشرط على الأصح، لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره وقيلَ فعل الجواب.

وقيل: المجموع من الشرط والجزاء ووجه الكل أشرته في حاشية بحث من **(و)** الرابع **(استفهامية)** معناه أيُّ شيء هو نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ[809] يَـٰمُوسَىٰ ١٧﴾ [طه: ١٧]، أي أيّ شيء تلك كائنة بيمينك فالجار والمجرور حال من معنى الإشارة **(ويجب حذف ألفها)**، أي ألف ما الاستفهامية تخفيفاً **(إذا كانت مجرورة)** لحصول كثرة الحروف المفضية إلى الثقل الداعي إلى الحذف ولم يحذف من ما الخبرية، نحو: فـ﴿مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤]، ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾

---

(٨٠٩) قوله: (﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]) ما: مبتدأ وتلك خبره بمعنى هذه **(يمينك)**: حال يعمل فيها معنى الإشارة. وقيل: هو بمعنى الذي فيكون بيمينك صفة لها وعبارة الكاشف وقيل: صلة لتلك وعبارة البيضاوي. **(وما تلك)**: استفهام يتضمن استيقاظاً بما يريه فيها من العجائب. **(بيمينك)**: حال من معنى الإشارة وقيل: صلة تلك وعبارة الكشاف: ويجوز أن يكون تلك اسماً موصولاً صلته بيمينك فالذي يظهر أن ما في أبي البقاء من قوله صفة لها سهو من الطابع.

[البقرة: ٤]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فرقا بينهما ولم يجعل بالعكس، لأن التخفيف بالاستفهام أليق لئلا يفوت الفرصة (**نحو**: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾ (٨١٠)) [النبإ: ١] أصله عما و﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] أصله بما ونحو قول الشاعر:

فَتِلْكَ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْثُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ العَنَاءُ المُطَوَّلُ(٨١١)

ونحو قول عائشة رضي الله عنها: عَلَامَ تَنْصُونَ مَيِّتَكُمْ(٨١٢).

(**ولهذا**) أي ولوجوب حذف ألفها (**رد الكسائي على المفسرين قولهم في** ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧])، أي كلمة ما (**استفهامية**) وإنما هي مصدرية تقديره يا ليت قومي يعملون بمغفرة ربّي إياي.

قال البيضاوي رحمه الله في تفسير هذه الآية بعد قوله: ما خبرية أو مصدرية والباء في بما صلة يعلمون أو استفهامية والألف على الأصل والباء صلة غَفَرَ، أي بأيّ شيء غَفَرَ لي ربي وقوله: (**وإنما جاز نحو: لماذا فعلت**) بإثبات الألف مع كونها للاستفهام إشارة إلى جواب لسؤال معلوم لمن له لب.

حاصل الجواب ما أشار إليه بقوله: (**لأن ألفها صارت حشواً**)، أي وسطاً (**بالتركيب مع ذا فأشبهت ما الموصولة**) الثابت ألفها. اعلم أن ماذا تأتي في العربية على أوجه ستة:

أحدها: أن تكون مَا استفهامية وذا للإشارة، نحو: ماذا التواني وماذا

---

(٨١٠) قوله: (﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾ [النبإ: ١]) الجار والمجرور متعلق بيتساءلون قدم عليه للاستفهام.

(٨١١) قوله: (**فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول**) كتبت بتمامه لما رأيت في بعض النسخ من كتابة حتام بالياء بدل الألف مع أنه خلاف قواعد الخط. الولاة: بالتخفيف جمع والٍ وهم الأمراء والعمال وأشباههم. والمكث: بتثليث الميم وإسكان الكاف اللبث والجملة الفعلية حال من الولاة والعامل في اسم الإشارة من معنى الفعل والمعنى أشير إليهم في حال كونهم طويلي المكث وفاء فحتام فصيحة، أي إذا كان الأمر كذلك فحتام.

(٨١٢) قوله: (**تنصون ميتكم**) عبارة مختار الصحاح ما لكم تنصون ميتكم، أي تمدون ناصيته كأنها كرهت تسريح رأس الميت ا هـ. الميت مخفف ومشدد.

الوقوف.

الثاني: أن تكون ما استفهامية وذا موصولة كقول لبيد رضي الله عنه:

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ[٨١٣] مَاذَا يُحَاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

الثالث: أن تكون ماذا على التركيب استفهاماً كقوله: لماذا جئتنا.

الرابع: ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصول بمعنى الذي على خلاف في تخريج قوله:

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بِالمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للإشارة.

السادس: أن تكون ما استفهامية وذا زائدة أجازه جماعة منهم ابن مالك في مثل: ماذا صنعت فكم تركت من الأمثلة والشواهد[٨١٤] خوفاً من الإطالة والإملال.

(و) الخامس من وجوه ما الاسمية **(تعجبية نحو ما أحسن زيداً)** المعنى شيء أحسن زيداً جزم بذلك جمع البصريين إلا الأخفش فجوّز أن تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها وعلى التقديرين خبر المتبدأ محذوف وجوباً تقديره شيء عضيم ونحوه.

(و) السادس من أوجهها **(هو نكرة)** مقدرة بشيء **(موصوفة كقولهم: مررت**

---

(٨١٣) قوله: **(إلا تسألان المرء)** اهـ. يجوز أن يكون المراد بالمرء شخصاً معيناً كما قاله صاحب الإقليد أو غير معين كما قاله صاحب المقاليد وحاول المرء يحاوله حوالاً ومحاولة إذا رامه وأراد والنحب هنا: النذر خص صاحبيه أن يسألا المرء ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال أنذر يريد أن يقضيه ويوفي به أم سعيه ذلك صدر على غير بصيرة. قال في المغني: فما مبتدأ بدليل إبداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده.

(٨١٤) قوله: **(فكم تركت من الأمثلة والشواهد)** قد ترك شاهداً من الثالث وشاهداً من الخامس وهو:

أَنَوْراً سَرْعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ أنوراً بالنون أي إنفاراً

وسرع أصله بضم الراء فخفف يقال: سَرُعَ ذا خروجاً أي أسرع هذا في الخروج. قال الفارسي: يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا اسماً كما في دعى ماذا علمت معني. وفروق إما اسم امرأة وإما وصف لها مرخم ولا أصل يا فروقة أي خائفة دم.

بما معجب لك، أي لشيء معجب لك ومنه) ، أي من كونها نكرة موصوفة **(قوله: نعم ما صنعت)**(٨١٥) فما نكرة مقدرة بشيء موصوفة بالجملة بعدها وهي صنعت محذوف العائد وإنما حذف، لأنه ضمير مفعول **(أي نعم شيء صنعته)**.

(و) السابع من أوجهها **(نكرة موصوفة)، أي نكرة أخرى (بها)**(٨١٦)، أي بكلمة ما أعني الضمير المستتر في قوله موصوفة راجع إلى النكرة بطريق الاستخدام على أن يراد باللفظ أحد معنييه وباعتبار عود الضمير معناه الآخر فالمراد من لفظ نكرة أولاً لفظ ما وثانياً، أي بعود الضمير نكرة أخرى غير ما فالمعنى.

والسابع من أوجهها نكرة أخرى كما تكون موصوفة في الوجه السابق **(نحو مثلاً ما)** بعوضة فما نكرة وقعت صفة لنكرة وهي كلمة مثلاً **(وقوله)** بالرفع عطف على قوله نحو: **(لَأَمرٍ مَّا جَدَعَ قَصيرٌ أَنْفَهُ، أي مثلاً بالغاً في الحفاوة ولأمر عظيم وقيل أن هذه حرف لا موضع لها و)** الضرب الثاني من كلمة ما **(حرفية وأوجهها خمسة)**:

الأول: **(نافية فتعمل في الجملة الاسمية عمل ليس في لغة الحجازيين)** والتهاميين والنجديين، نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: ٣١] فهذا مرفوع المحل اسمه وبشراً منصوب خبره، ونحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] بكسر التاء وإن دخلت على الفعلية لم تعمل، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:

---

(٨١٥) قوله: **(نعم ما صنعت)** ما نكرة فاعل نعم مو وفي الكاشف ما منصوبة لأنها مميزة والمخصوص بالمدح محذوف ولعل وجه إيراد المثالين إشعاراً إلى جواز كونها موصوفة بمفرد وجملة ا هـ.

(٨١٦) قوله: **(ونكرة موصوفة أي نكرة أخرى بها)** انظر ما المانع من جعل بها نائب الفاعل حتى لا يحتاج إلى هذا التكليف مع أن الظاهر عدم جريان الاستخدام هنا فإنه على ما في التلخيص وشرحه أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره الآخر أو يرادَ بأحد ضميريه أحدهما وبالآخر الآخر فالأول كقوله:

إِذَا نَـزَلَ الـسَّـمَـاءُ بِـأَرْضِ قَـوْم ... رَعَـيْـنَـاهُ وَإِنْ كَـانُـوا غِـضَـابـاً

أراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت. والثاني كقوله:

فَسَقَى الغَضَا وَالسَّاكِينهِ إِنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَأَضْلُعِي

أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار، أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا، يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا.

٢٧٢]، فأما قوله تعالى: ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فما فيهما شرطية بدليل الفاء والجزم في الأولى والجزم في الثانية وإذا نفت المضارع يخلص عند الجمهور للحال ورد عليهم ابن مالك(٨١٧) بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥]، وأجيب بأن كونه شرطاً للحال انتفاء قرينة خلافه(٨١٨).

(و) الثانية **(مصدرية)**، أي جاعلة مدخولها في تأويل المصدر **(غير ظرفية)**، أي غير زمانية **(نحو:** ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]**)** فما مصدرية والجملة بعدها في تأويل المصدر **(أي بنسيانهم إياه و)** الثالث: **(مصدرية ظرفية)** أي زمانية **(نحو ما دمت حياً)** فما مصدرية زمانية أي نائبة عن الزمان لا أنها تدل(٨١٩) على الزمان بذاتها لاقتضائها الاسمية ودمت في تأويل المصدر **(أي مدة دوامي حياً)** فحذف الظرف ونابت عنه ما وصلتها كما جاز في المصدر الصريح، نحو: جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج. والأصل: جئتك وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف اسم الزمان وخلفه المصدر الصريح أعني لفظ صلاة وقدوم.

واعلم أن المصنف رحمه الله لو قال: غير زمانية وزمانية مكان غير ظرفية وظرفية لكان أصوب ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠] فإن الزمان المقدر مخفوض، أي كل وقت إضاءة والحال أن المخفوض لا يسمى ظرفاً.

(و) الرابع من أوجه الحرفية **(كافة عن العمل وهي ثلاثة أقسام كافة عن**

---

(٨١٧) قوله: **(وردّ عليهم ابن مالك ا هـ)** قال دم رحمه الله تعالى: وتوجيه رده أنْ يكونُ قد أسند إلى أمر متوقع مستقبل وهو أن أبدله فلو جعل يكونُ للحال لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثر الفاعل.

(٨١٨) قوله: **(واجب بأن شرط إلى قوله خلافه)** يعني وقرينه غير الحال هنا قائمة كما تقدم فتخلّفَ شرطُ الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه وليس المراد عند الجمهور أنّ ما تخلص للحال ولو وجدت قرينة خلافه إذ لا سبيل إليه. وقد أجيب بوجه آخر وهو أن التقدير: قل ما يكون لي قصد أن أبدله فلا يلزم أن يكون الفعل مستقبلاً دم.

(٨١٩) قوله: **(لا أنها تدل ا هـ)** عبارة المغني: ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسماً ولم تكن مصدرية ا هـ. قال دم ظاهر كلامه أنها تدل عنده على الزمان بطريق النيابة والتحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة وإنما الدال على الزمان في أمثال هذا التركيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يعرف بقرينة.

عمل الرفع كقوله)، أي كقول مرار:

(صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ)

(فَقَلَّ: فعل ماضٍ وما كافة عن طلب الفاعل ووصال فاعل فعل محذوف تفسيره الفعل المذكور وهو يدوم) تقديره: وقلما يدوم وصال على طول الصدود يدوم **(ولا يكون وصال مبتدأ لأن الفعل المكفوف لا يدخل إلا على الجملة الفعلية)** صريحاً إلا في الضرورة كالبيت ولو كان مبتدأ لكان داخلاً على الاسمية وهذا خلف. **(ولم يكف)** على بناء المفعول ويجوز على بناء الفاعل بالتاء الفوقانية وضمير الفاعل راجع إلى كلمة ما **(من الأفعال)** إلا فعل **(قل وطال وكثر)** وعلة ذلك شبههن بكلمة رب **(وكافة عن عمل النصب والرفع)** عطف على قوله: كافة عن عمل الرفع **(وذلك)**، **أي الكف عن عمل النصب والرفع كائن (في أن وأخواتها)** من أَنَّ وكأن ولكن وليت ولعل **(نحو:** ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النِّسَاء: ١٧١])، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ﴾ [الأنفال: ٦] وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيون أن كلمة ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة الضمير في التفخيم والإبهام. وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ومن المهم أن يعلم أن إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه لا بمعنى أنَّ إنَّ للإثبات وَمَا للنفي (٨٢٠) على ما ذكر له وجه لطيف منسوب إلى علي بن موسى (٨٢١) الربيعي كَانَ من أكابر أئمة النحو ببغداد وهو أن كلمة إن لمّا كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصل بها ما المؤكدة لا النافية كما يطلبه مَنْ لا وقوفَ له بعلم النحو ضاعف تأكيدها فناسب أن تتضمن معنى الحصر لأن قصر الشيء على الشيء ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد ذكره السكاكي رحمه الله في المفتاح في بحث القصر.

(وكافة عن عمل الجر) عطف على ما قبله ويتصل بأحرف وظروف

---

(٨٢٠) قوله: **(لا بمعنى أن إنّ للإثبات وما للنفي)** إذ ليست إن للإثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل إن زيداً قائم أو نفياً مثل إن زيداً ليس بقائم ومنه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ﴾ [يُونس: ٤٤] وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما.

(٨٢١) قوله: **(منسوب إلى علي بن موسى)** هو في المفتاح علي بن عيسى وعبارته: وترى أئمة النحو يقولون: إنما تأتي إثباتاً لما يذكر بعد ونفياً لما سواه ويذكرون لذلك وجهاً لطيفاً يسند إلى علي بن عيسى الربيعي وأنه من أئمة النحو.

فالأحرف أحد هارب (**نحو**: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]) وأكثر ما يدخل حينئذٍ على الماضي لأن التقليل والتكثير إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الدماميني في الآية إنما جاز، لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي.

وقيل: هي حكاية حال ماضية مجازاً[٨٢٢] مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] والثاني: الكاف أشار إليها بقوله:

(**وقوله**:

أَخٌ مَاجِدٌ[٨٢٣] لَمْ يُخْزِني يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ يَخُنْهُ مُضَارِبُهُ)

فما كافة عن عمل الجر كما في ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] فلفظ ما في الآية إذا كانت كافة عن العمل مصححة لدخولها على الجملة كان التشبيه بين مضموني الجملتين، أي حققوا إيمانكم كما تحقق إيمانهم وإن كانت مصدرية فالمعنى آمنوا إيماناً مشابهاً لإيمانهم كذا في حاشية الطّيبي الكشاف رحمه الله.

---

(٨٢٢) قوله: (**حكاية حال ماضية مجازاً**) أي فنزل المستقبل المحقق منزلة الماضي ثم حكى هذا الماضي والتنزيل لا يخلو عن النظر لاستواء الماضي والمستقبل بالنسبة له تعالى أمير وفي الشمني يعني فلاعتبار الحال أتى بالفعل المضارع ولاعتبار المضيّ أتى بربما وتنظير المصنف بالآية إنما هو على تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيل المسقبل منزلة الحال الماضية ا هـ.

(٨٢٣) قوله: (**أخ ماجد ا هـ**) البيت لنهشل بن جرير والأخ هو مالك بن جرير قتل بصفين مع علي رضي الله تعالى عنه. والماجد: الكريم ولم يخزني أي لم يذلني والمشهد مصدر ميمي ويوم مشهد يوم اجتماع للحرب وعمرو هو ابن معديكرب وسيفه هو الصمصام المشهور. والصمصامة: السيف الذي لا ينثني وخيانة السيف نبوته عند الطرب وكان سيف عمرو لا ينبو فاستوهبه عمر رضي الله عنه فوهبه له فقيل لعمر: إنه غيره وأنه بخل عليك بالصمصام فذكر له عمر رضي الله عنه ذلك فغضب عمرو وقال: هاته فأخذه ودخل دار إبل الصدقة فضرب عنق بعير فأبانه بضربة واحدة. وقال: إنما أعطيتك السيف لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قدر شبر من طرف السيف، فإن قيل: كيف قال مضاربه مع أنه ليس للسيف إلا مضرب واحد أجيب بأنه على اعتبار أن كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة شمني.

(٨٢٤) قوله: (**وإنما لمما نضرب ا هـ**) آخره:

عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

الكبش: سيد القوم وإلى ذلك يشير شمس الدين محمد بن عفيف التلمساني في قصيدة تشتمل على ألغاز أولها:

خُذْ مِنْ حَدِيثِي مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظَرِي فَإِنَّهُ سَمَرٌ نَاهِيكَ مِنْ سَمَرٍ

=

والثالث: الباء في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمران: ١٥٩].

والرابع: من في: وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ(٨٢٤) الكَبْش ضَرْبَةً.

وأما الظروف أحدها بعد في بعدما والثاني بين في بينما والثالث حيث وإذ في حيثما وإذ ما وإنما تركت الشواهد حذراً من الإملال.

(و) الخامس: من أوجه ما زائدة وتسمى هي، أي كلمة ما **(وغيرها من الحروف الزائدة صلة وتأكيداً)**(٨٢٥) وحروفها إن في ما أن رأيت وأن في لما أن جاء ولا في لئلا يعلم ولا أقسم ومن في ما جاءني من أحد وما في **(نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾** [آل عِمران: ١٥٩]، و**﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾** [المؤمنون: ٤٠]**)** فما في الموضعين زائدة **(أي فبرحمة وعن قليل)** لا يقال: القرآن كله هدى فكيف يحكم فيه بالزيادة لأنا نقول لا يراد بالمزيد اللغويَّ الضائعَ بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه أبداً وإنما سبقَ لمجرد تقوية الكلام وتأكيده والله أعلم وأحكم.

= كَمْ مِنْ أَبٍ قَدْ غَدَا أُمًّا لِمُعْتَبِرٍ فَاعْجَبْ لاعْطَاءِ لَفْظِ الأُمِّ لِلذَّكَرِ
وَنَـاطِـحٍ بِـقُـرُونٍ لا قُـرُونَ لَـهُ وَكَبْشِ قَوْمٍ بِنَقْلِ العلم مُشْتَهِرِ

أراد بالأم رأس القوم وبالناطح الأمر الشديد وبالقرون الأولى: الأجيال من الناس. وبالقرن الثانية جمع قَرن وهو ما يكون في رأس البهيمة والكبش السيد وقد كتبت رسالة لطيفة في شرح ألغاز هذه القصيدة كلها دم.

(٨٢٥) قوله: **(صلة وتأكيداً)** لأنها يتوصل بها إلى زيادة فصاحة واستقامة وزن وحسن سجع أو تزيين لفظ وغير ذلك. كاشف وتسميتها بذلك في اصطلاح المعربين فراراً من أن يبادر إلى الذهن أن الزائد لا معنى له والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني والتعميم لطرد الباب موصل.

الباب الرابع

من الكتاب (**في الإشارة**[٨٢٦] **إلى عبارات**[٨٢٧] **محررة**[٨٢٨]) في كتب القوم (**مستوفاة**) حقها في تأدية المعنى المراد (**موجزة**) في اللفظ فيكون خلافها غير مستوفاة بالتفسير المذكور ولا موجزة فيجب التحرير عنه (**ينبغي أن تقول**) أنت (**في نحو: ضرب**) بضم الضاد (**من ضرب زيد أنه فعل ماض لم يسم فاعله**)، أي لم يذكر (**ولا تقبل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه من التطويل والخفاء**)[٨٢٩].

أمَّا التطويل فظاهر وأما الخفاء فلأن ضرب نفس ما لم يسم فاعله بخلاف المفهوم من تركيب لما لم يسم فاعله في الوهلة الأولى تأمل. وإنما لم يقل في ضرب بل قال: في نحو ضرب تعميماً.

(و) ينبغي (**أن تقول**) أيضاً (**في نحو: زيد**) من التركيب المذكور (**نائب الفاعل ولا تقل مفعول ما لم يسم فاعله لخفائه وطوله**). وأما طوله فظاهر أيضاً وأما خفاؤه فبناء على فهم المبتدأين المخاطبين في هذا الباب. (**وصدقه**)، أي صدق عبارة مفعول ما لم يسم فاعله (**على نحو: دِرْهَماً من**) تركيب (**أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً**)

---

(٨٢٦) قال: (**في الإشارة**) فيه إشعار إلى أن ذلك إيماء بالنسبة إلى ما يستحقه هذا المقام من البسط. كاشف. (**قال إلى عبارات**) يقال عبرت الرؤيا إذا فسرتها وإنما سميت الألفاظ الدالة عبارة لأنها تفسر ما في الضمير. كاشف.

(٨٢٧) قال: (**محررة**) تحرير الكتاب تقويمه والمراد هنا كونها مهذبة أي مطهرة من الزوائد بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها. (**مستوفاة**): يقال: استوفاه حقه ووافاه بمعنى.

(٨٢٨) قال: (**موجزة**) يقال: أوجزت الكلام قصرته وفي الاصطلاح أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة كاشف.

(٨٢٩) قال: (**والخفاء**) لإبهام ما وقعت عليه ما المجرورة باللام وفي كلتا العبارتين السابقتين نظر. أما الأولى فلأنها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له، نحو: قلّما أنه فعل ماض لم يسم فاعله مع أنه ليس مراداً. وأما الثانية فلأنه ليس مفعولاً حيث أطلق انصرف إلى المفعول به لأنه أكثر المفاعيل دوراً في الكلام كما قاله المصنف في المغني فلا يشمل المسند إلى المجرور والظرف والمصدر موصل. وفي الكاشف وجه الخفاء أن ما في قوله لما عبارة عن المفعول وضمير فاعله راجع إليه فلا بد أن يوجه بأن يقال: إضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة أو على حذف مضاف، أي فاعل فعله الواقع عليه.

إذ يصدق على درهماً أنه مفعول أُعْطِيَ بضم الهمزة وأعطى لم يسم فاعله وأما عبارة نائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع وإلا لم تتحقق النيابة **(وينبغي أن تقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي)** إذا دخل عليه نحو: قد قامت الصلاة فإنها أفادت قيام الصلاة في زمان قليل قريب إلى زمان التكلم بهذا.

(و) لتقليل **(حدث المضارع)** إذا دخل عليه، نحو: قد يقوم زيد فتفيد حصول قلة القيام من زيد في الزمان المستقبل **(ولتحقيق حديثهما)**، أي الماضي والمضارع في المثالين.

(و) ينبغي أن تقول: **(في لن)** هي **(حَرْفُ نصب ونفي واستقبال)** وإنما لم يذكر كونها لتأكيد النفي في الاستقبال، لأنه مستغنى عنه في باب الإعراب غير محتاج إليه والإيجاز مطلوب مهما أمكن سيما في مخاطبة المبتدأين.

(و) ينبغي أن تقول **(في لم)**، هي حرف **(جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً)** فإن قلت: لا حاجة إلى قوله وقلبه ماضياً، لأنه مستغنى عنه في باب الإعراب والاختصار مطلوب.

قلت: نعم، ولكن تقول به لدفع وهم المبتدئين، لأنه إذا قلت لنفي المضارع واختصرت عليه كان مظنة أن يتوهّم أنه مضارع في المعنى وتَزِيدُ في لَمَّا الجازمة على هذه العبارة متصلاً نفيه متوقعاً ثبوته فرقاً بينهما.

(و) ينبغي أن تقول: **(في أمّا المفتوحة المشددة)** هي **(حرف شرط وتفصيل وتوكيد)** ولا تقل حرف متضمن لمعنى الشرط ويكون للتفصيل والتوكيد لطوله.

(و) ينبغي أن تقول **(في أن المفتوحة المخففة)** هي **(حرف مصدرية تنصب المضارع)** وإنما احتاج إلى قوله: تنصب المضارع فرقاً بين سائر أحرف المصادر نحو: ما ومن.

(و) ينبغي أن تقول **(في الفاء التي بعد الشرط)** وإنما قيد به احترازاً عن غيرها من الفاءات هي **(رابطة لجواب الشرط ولا تقل)** هي **(جواب الشرط كما يقولون به)** من أكابرهم وأصاغرهم **(لأن الجواب الجملة بأسرها)**(٨٣٠)، أي بتمامها **(لا الفاء وحدها)** وينبغي أن تقول **(في نحو: زيد)** بالجر كائناً **(من)**

---

(٨٣٠) قوله: **(الجملة بأسرها)** ظاهره أن الفاء داخلة في الجواب كما هو مذهب الأكثرين. وقال بعضهم أن الفاء خارجة عن الجواب لأنها رابطة والرابط غير المربوط.

تركيب **(جلست أمام زيد)** هو **(مخفوض بالإضافة أو بالمضاف)** و **(لا)** تقل مخفوض **(بالظرف لأن المقتضى للخفض)** إنما هو **(الإضافة أو المضاف من حيث هو مضاف لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد وإكرام زيد)** بِجَرِّ زيد في الموضعين بالإضافة فعلم أنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً.

(و) ينبغي أن تقول: **(في الفاء من نحو)** قوله تعالى: (﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢] **هي فاء السببية ولا تقل فاء العطف، لأنه لا يجوز ولا يحسن)** على اختلاف فيه **(عطف الطلب على الخبر ولا العكس)**.

اعلم[٨٣١] أن عطف الطلب على الخبر منعه البيانيون[٨٣٢] لكمال الانقطاع بينهما ونقله ابن مالك في باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في كتاب الإيضاح ونقل عن الأكثرين وأجازه الصّفّار وجماعة مستدلين بقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟[٨٣٣] وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، وفي سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٨٣٤] [الصف: ١٣] وفيه لعدم تعينها في الآيتين

---

(٨٣١) قوله: **(اعلم)** إلى المتن من المغني باختصار وإذا كان المخاطب بهذا الباب المبتدىء كما تقدم فأي حاجة إلى سرد أسماء من منع هذا العطف من جوزه إلى آخر ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى.

(٨٣٢) قوله: **(منعه البيانيون)** هذا وإن جرى على ألسنة كثيرين إلا أنه ليس على إطلاقه بل المنع إنما يكون في الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وأما الجملة التي لها محل فليس ذلك بممنوع منها ا هـ. دم.

(٨٣٣) قوله: (﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥]) قبله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ۝٢٤ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٤-٢٥] الآية. فإن قلت: ما وجه استدلال الصفار بالآية على صحة عطف الإنشاء على الخبر مع أنه لا خبر فيها وإنما هناك جملتان إنشائيتان. قلت: لعل ذلك مبني على أن الإنشاء لا يقبل التعليق باقياً على إنشائيته فإذا وقع معلقاً احتيج إلى صرفه بالتأويل لما يكون خبراً به في المعنى فكان التقدير في الآية. فإن لم تفعلوا فتقويكم النار مطلوبه منكم فآل الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبراً وقد عطفت الثانية عليها وهي إنشائية لفظاً ومعنى فجاء ما قالوه دم.

(٨٣٤) قوله: **(تعالى:** ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]) عطف على محذوف مثل: قل يا أيها الذين آمنوا وبشروا على تؤمنون فإنه في معنى الأمر كأنه قال: آمنوا وجاهدوا يا أيها المؤمنون وبشرهم يا رسول الله بما وعدتهم عليها عاجلاً وآجلاً قاضي.

لذلك ألا ترى أن صاحب الكشاف رحمه الله قال في آية البقرة المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة(٨٣٥) ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك: زيد يعاقب بالقيد والإزهاق وبشر عمراً بالعفو والإطلاق.

وقال الزمخشري في آية الصف أن العطف على تؤمنوا بمعنى آمنوا. وقال السكاكي رحمه الله: الأمران معطوفان على قُلْ مقدرة قبل: يا أيها وحذف القول كثير وقيل: معطوفاً على أمر محذوف تقديره في الأول فأنذر وفي الثانية فأبشر كما قال الزمخشري رحمه الله في ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾(٨٣٦) [مَريَم: ٤٦] أن التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لأرجمنك على التهديد إن أردت قصوى هذا البحث فاطلبه في أواسط الباب الرابع من كتاب مغني اللبيب.

(و) ينبغي أن تقول: **(في الواو العاطفة)** هي **(حرف عطف لمجرد الجمع)**(٨٣٧) ولا تزد عليه.

(و) تقول **(في حتى حرف عطف للجمع والغاية و)** تقول **(في ثم حرف عطف للتراخي**(٨٣٨) **والمهلة و)** تقول **(في الفاء حرف عطف للترتيب**

---

(٨٣٥) قوله: **(بل المراد عطف جملة)** عبارة البيضاوي عطفُ حالِ مَنْ آمن بالقرآن العظيم ووصف ثوابه على حال من كفر به وكيفية عقابه لا عطف الفعل نفسه حتى يجب أن يطلب له ما يشاكله من أمر أو نهي فيعطف عليه ا هـ.

(٨٣٦) قوله: **(تعالى: ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾)** قبله: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ﴾ لئن لم تنته عن مقالك فيها أو الرغبة عنها ﴿لَأَرۡجُمَنَّكَۖ﴾ [مَريَم: ٤٦] بلساني، يعني: الشتم أو بالحجارة حتى تموت أو تبعد عني. ﴿وَٱهۡجُرۡنِي﴾: عطف على ما دل عليه لأرجمنك، أي فاحذرني واهجرني ملياً زماناً طويلاً قاضي من الملاوة أو ملياً بالذهاب عني والهجران قبل أن أثخنك بالضرب حتى لا تقدر أن تبرح يقال: فلان مليّ بكذا إذا كان مطيقاً له فإن قلت: علام عطف واهجرني؟ قلت: على معطوف عليه محذوف يدل عليه لأرجمنك، أي فاحذرني واهجرني لأن لأرجمنك تهديد وتقريع كشاف.

(٨٣٧) قوله: **(لمجرد الجمع)** من غير أن يكون الأول داخلاً في الحكم قبل الآخر ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما هذا هو المختار وذهب بعضهم إلى لزوم المعية، وبعضهم إلى دخول الأولى في الحكم قبل الثاني كاشف. وعبارة المغني لمجرد الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق ا هـ لإيهام التقييد بالإطلاق والفرق سَرى من اصطلاح الفقهاء في مطلق الماء والماء المطلق.

(٨٣٨) قوله: **(وفي ثم حرف عطف للتراخي)** عبارة المغني وغيره حرف عطف للترتيب والمهلة أي للترتيب بين المتعاطفين مع المهلة في الزمان.

والتعقيب[٨٣٩] **وإذا اختصرت)**، أي إن أردت الاختصار **(فيهن فقل عاطف ومعطوف كما تقول جار ومجرور كذلك)** تقول **(إذا اختصرت في لن نبرح)**، أن يفعل **(ناصب ومنصوب)** من غير أن تقول في لن حرف نصب ونفي واستقبال وفي لن حرف مصدرية تنصب المضارع.

(و) ينبغي أن تقول **(في إنّ المكسورة المشددة)** هي **(حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر و)** ينبغي **(أن تزيد في أن المفتوحة)** هي **(حرف توكيد مصدري تنصب الاسم وترفع الخبر)** وإنما يزداد ذلك فرقاً بينهما **(واعلم أن يعاب على الناشىء في صناعة الإعراب**[٨٤٠] **أن يذكر فعلاً)** على بناء الفاعل وفاعله المستتر راجع إلى الناشىء وهو مع فاعله ومفعوله في تأويل المصدر نائب فاعل يعاب **(ولا يبحث عن فاعله)** أو يذكر **(مبتدأ ولا يتفحص عن خبره)** كي لا ينسى ما تقدم ويعربه بما لا يستحقه.

(أو) يذكر **(ظرفاً أو مجروراً ولا يبين متعلقه أو)** يذكر **(جملة ولا يذكر لها محل من الإعراب أم لا أو)** يذكر **(موصولاً ولا يبين صلته وعائده و)** جاز **(أن يقتصر)** الناشىء **(في)** صناعة **(إعراب الاسم من نحو: قام ذا أو قام الذي)** قوله: **(على أن يقول)** متعلق بيقتصر **(هو اسم إشارة أو)** اسم **(موصول فإن ذلك لا يقتضي إعراباً)**، أي كونه اسم إشارة أو اسم موصول لا يقتضي إعراباً مخصوصاً **(الصواب أن يقال فاعل وهو اسم إشارة أو فاعل وهو اسم موصول)** فإن فيه بيان كونه اسماً مخصوصاً وبيان استحقاقه إعراباً مخصوصاً **(فإن قلت: لا فائدة في قوله في ذا اسم إشارة**[٨٤١] أنه بخلاف قوله في**)** كلمة **(الذي أنه اسم موصول فإن فيه تنبيهاً على ما يفتقر إليه من الصلة والعائد ليطلبهما المعرب وليعلم أن جملة**

---

(٨٣٩) قال: **(للترتيب والتعقيب)** وتعقيب كل شيء بحسبه تقول: تزوج فلان قوله له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل. موصل.

(٨٤٠) قال: **(الناشىء في صناعة الإعراب)** بكسر الصاد وهي العلم الحاصل في التمرن في العمل أمير. وفي الكاشف: هذا القيد، أي الناشىء ليس للاحتراز لكونه عيباً على الدخيل يدل عليه قوله. والصواب: والناشىء المتمرن مأخوذ من نشأ الغلام إذا بلغ.

(٨٤١) قال: **(فإن قلت: لا فائدة في ذا أنه اسم إشارة)** بعد قوله أنه فاعل، لأن الغرض بيان الإعراب وكونه اسم إشارة لا يبنى عليه إعراب.

(لا يقع في كلام الله تعالى) لما مر من أن كله هدى وبيان فإن قلت: مم ثبت هذا الوهم مع أنه نقل عن الغير قلت: نسبة المحققية إلى قائل هذا القول يوجب أن يقول به تأمل.

ولما كان مظنة أن يقال: فما تقول في كلمة ما من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩]، أشار إلى الجواب بقوله: **(فأما كلمة ما في قوله تعالى: فبما رحمة)** من الله **(فيمكن أن تكون استفهامية للتعجب والتقدير فبأي رحمة انتهى)** كلام الإمام(٨٤٣) والواو في قوله **(والزائدة)** حالية يعني أن الإمام وهم أن معنى الزائد هو الذي لا معنى له ولأجل ذلك حكم بعدم وقوعه في كلام الله تعالى والحال أن الزائد **(عند النحويين(٨٤٤) معناه الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد لا المهمل)** ولذلك أجازوا وقوعه في كلام الله عز وجل بهذا المعنى على ما مر. يعني أن وقوع الزائد في كلام الله عز وجل بهذا المعنى لا ينافي في كونه هدى وبياناً لأن مجرد التقوية والتوكيد يكفيانهما ولما بين مراد من جوز وقوعه في القرآن تعرض إلى توجيه الإمام رحمه الله فقال: **(والتوجيه المذكور في الآية)**، أي التوجيه بكون لفظ ما للاستفهام التعجبي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩] حذراً عن وقوع الزائد في القرآن **(باطل لأمرين أحدهما أن ما الاستفهامية إذا خفضت)**، أي إذا كانت مجرورة **(وجب حذف ألفها)** لحصول كثرة الحروف(٨٤٥) المفضية إلى الثقل الداعي إلى الحذف كما مرّ. **(نحو** ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾(٨٤٦) [النَّبَإِ: ١] **والثاني: أن خفض**

---

(٨٤٣) قوله: **(انتهى كلام الإمام)** والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فضلاً عن أن يقع لمثل هذا الإمام وإنما أنكر إطلاق القول بالزائد إجلالاً لكلام الله تعالى وللملازمة لباب الأدب كما هو اللائق بحاله. وأما حمل ما على أن تكون استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز الذي قاله المعربون وعبارة بعضهم: قيل ما للتوكيد وقيل: نكرة موصوفة برحمة. وقيل: غير موصوفة ورحمة بدل منها فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه انتهى كلام الكانجي ا هـ. موصل.

(٨٤٤) قوله: **(والزائد عن النحويين ا هـ)** لأن الزائد عندهم هو المهمل كما توهم الإمام وأنت علمت أنه بريء من ذلك موصل.

(٨٤٥) قوله: **(لحصول كثرة الحروف)** هذه العلة خاصة في الخبرية أيضاً وعبارة المغني وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ا هـ.

(٨٤٦) قوله: **(عم يتساءلون)** وما في الآية ثابت الألف ولو كانت استفهامية لحذف ألفها لدخول=

رحمة) في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩] **(حينئذٍ)**، أي حين كون ما استفهامية **(يَشْكل)**، أي يكون **(مشكلاً لأنه لا يكون إلا بإضافة إذ ليس في أسماء الاستفهام ما يضاف إلا أيَّ عند الجميع)** فإنه مما يضاف استفهاماً بالاتفاق **(وكم عند الزجاج)** ولا تكون **(بالإبدال من ما لأن المبدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقترن بهمزة الاستفهام**(٨٤٧) **نحو: كيف أنت**(٨٤٨) **أصحيح أم سقيم ولا)** يكون **(صفة)** أيضاً **(لأن)** لفظ **(ما لا يوصف إذا كانت شرطية أو استفهامية ولا)** يكون **(بياناً)**، أي عطف بيان **(لأن ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان**(٨٤٩) **كالمضمرات)** لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق فما لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات **(وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة**(٨٥٠) **وبعضهم**(٨٥١) **يسمونه مؤكداً وفي هذا القدر)** من القواعد والأحكام في هذا المختصر على طريق الاختصار **(كفاية لمن تأمله)** لا

= حرف الخفض عليها وأجيب بأن الحذف أكثريّ لا دائمي فيجوز إثباتها للتنبيه على إبقاء الشيء على أصله موصل. وعبارة المغني، وأما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر. وأما قول حسان رضي الله عنه على ما قام يشتمني لئيم فضرورة مثله قول الآخر: ففيما يكثر القتل. ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على هذا لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في بما غفر لي ربي أنها مفسرة وإنما هي مصدرية والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الحجر: ٣٩] أن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ ا هـ.

(٨٤٧) قال: **(لا بد وأن يقترن بهمزة الاستفهام)** إشعاراً بِتَعَلُّقِ معنى الاستفهام بالبدل قصداً فاختصت الهمزة بذلك لأنها أصل الباب ووضعها على حرف واحد.

(٨٤٨) قوله: **(نحو كيف أنت)** كيف اسم استفهام خبر مقدم وأنت مبتدأ والهمزة هي التي صححت أبدال صحيح من كيف ولذلك قرن بهمزة ورحمة لم تقترن بهمزة الاستفهام فلا تكون بدلاً من ما.

(٨٤٩) قوله: **(لا يعطف عليه عطف البيان)**.

وللإمام الرازي رحمه الله تعالى أن يقول: لما كانت ما على صورة الحرف نقل الإعراب منها إلى ما بعدها فجرت بالحرف على حد مررت بالضارب على القول باسمية أل وهو الأصح موصل.

(٨٥٠) قال: **(ويسمون الزائد صلة)** لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة واستقامة وزن أو حسن سجع أو تزيين لفظ كاشف.

(٨٥١) قال: **(وبعضهم)** أي بعض النحاة المتقدمين أو بعض النحاة مطلقاً والبعض يطلق على أكثر الشيء ونصفه وأقله موصل.

لمن تغفله فإنه ظمآن ولو صبّت(٨٥٢) عليه البحار ولقد أحسن المصنف رحمه الله في ربط الخاتمة بالفاتحة إذ علق بالفاتحة(٨٥٣) الاقتفاء جادة الصواب.

وفي الخاتمة الكفاية بالتأمل.

هذا آخر ما تيسر لنا إيراده بحمد الله ومَنِّه وقد وقع الفراغ من نقله إلى البياض عام ٩٦٧ في شهر ذي القعدة المباركة في أيام دولة السلطان الأعظم

---

(٨٥٢) قوله: **(فإنه ظمآن ولو صبت ا هـ)** الصب لا يدفع الظمأ وكذا البحار لأن المتبادر الملحة.

(٨٥٣) قوله: **(ولقد أحسن المصنف رحمه الله تعالى في ربط الخاتمة بالفاتحة)** نسأل الله تعالى أن يرزقنا أحسن الخاتمة. وأن يجعل عاقبتنا خير العاقبة وأن يوفقنا عند سؤال الملكين للسداد. ويغفر ذنوبنا ولا يفضحنا على رؤوس الأشهاد. ويثقل عنده وزن أعمالنا كفة الحسنات، ويثبت أقدامنا للجواز على الصراط أتم ثبات. وأن يعتق رقابنا من النار ويجعل الجنة لنا دار القرار، وأن يمتعنا بالنظر إلى وجهه الكريم، فهو غاية أملنا منك إنك أنت البر الرحيم، وافعل اللهم ذلك بالمصنف والشارح وارحمنا جميعاً وألحقنا بالسلف الصالح. وكذلك افعل اللهم بوالدينا وأقربائنا وأحبابنا وأهلينا وأصحاب الحقوق علينا، ومشايخنا والمحسنين إلينا، وأنصار الدين من العلماء والأمراء والقضاة وسائر إخواننا من المسلمين والمسلمات.

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. اللَّهم صلِّ على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد. واختم لنا بخير وأصلح لنا شأننا وافعل ذلك بإخواننا وأحبابنا من المسلمين واجعل جمعنا خالصاً لوجهك الكريم وسامحنا بما وقع منا فيه من الميل عن المنهج القويم.

وكان الفراغ منه على يد فقير عفو ربه. وأسير وصمة ذنبه الحسن بن أحمد بن عبد الله بن الملا على الديرزبيني الشافعي غفر الله ذنبه وستر عيبه ورحم شيبه بتاريخ يوم الأحد ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ تسع وستين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية أحسن الله بخير تمامه وأسأل الله وبرسوله أتوسل أن ينفع به كما نفع بالشرح والمتن وأن يغفر لمن نظر فيه بعين الإنصاف ودعى لجامعه بأن يدركه ربه جل وعلا بخفي الألطاف وبأن يمتعه بالنظر إلى وجهه ويمده بالإسعاف وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ختمته بما ختم به المنهاجُ وشرحُه آملاً من الله تعالى أن يعود علينا بركتُه ونفعُه آمين.

سليمان خان بن السلطان سليم خان بن السلطان بايزيد خان خلد الله ملكه ونصر جنده وكان التأليف في قصبة زيله حماها الله عن المكر والحيلة والحمد لله على الدوام في عموم الأوقات والأحوال والأيام وعلى رسوله محمد أفضل الصلاة والسلام وعلى آله الكرام وأصحابه العظام والحمد لله رب العالمين.

تمت كتابة حل المعاقد